

ما استغنى الله  
عن  
محمد بن عبد الله

الشيخ  
لده

الشيخ  
لده

الشيخ  
لده

الشيخ  
لده

الشيخ  
لده

الشيخ  
لده



هو

الشيخ  
لده



Sadettin Ferid

Tarafından verilmiştir,  
25 / 11 / 1980

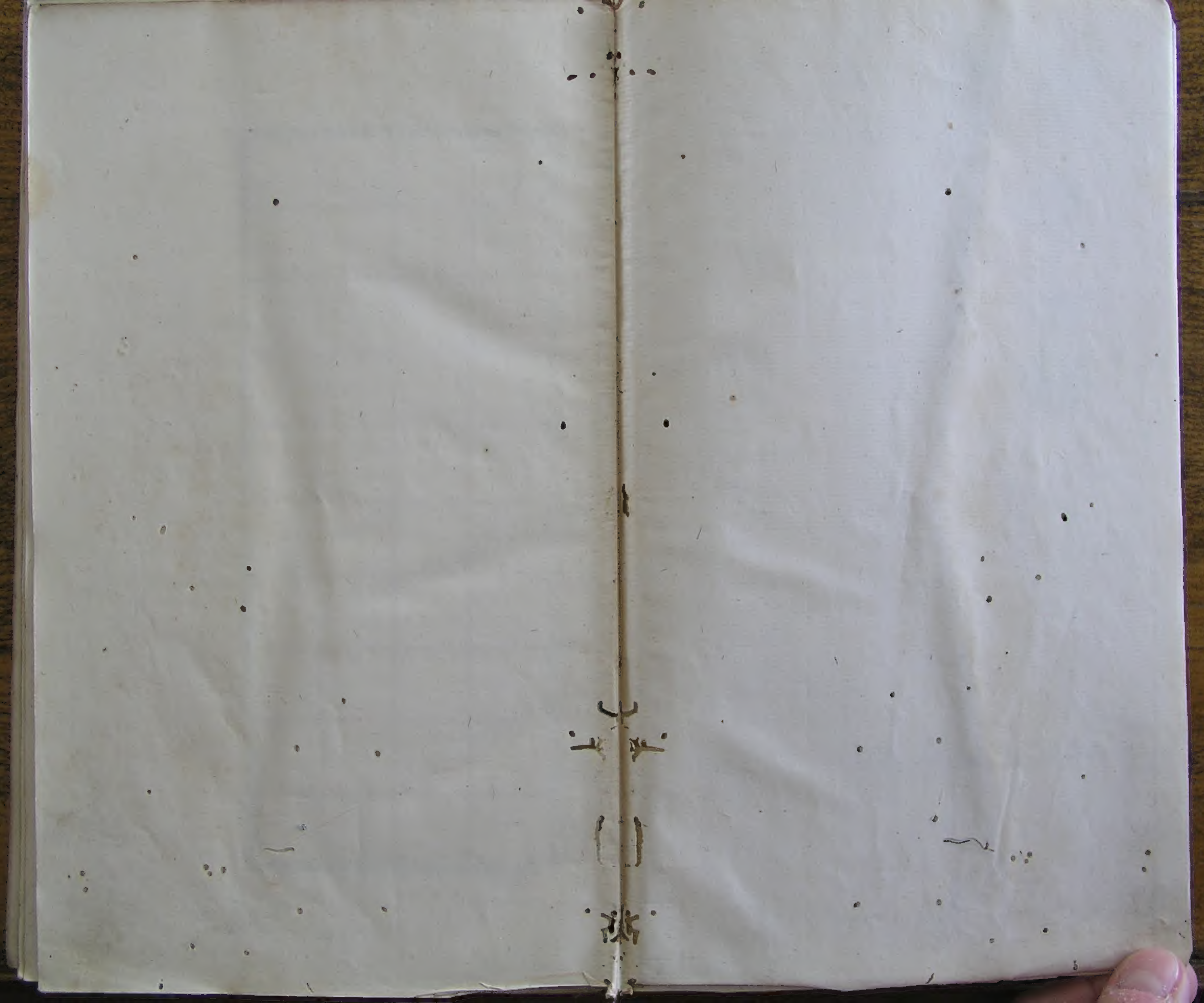
BELEDIYE  
KITAPLARI  
No. K/152



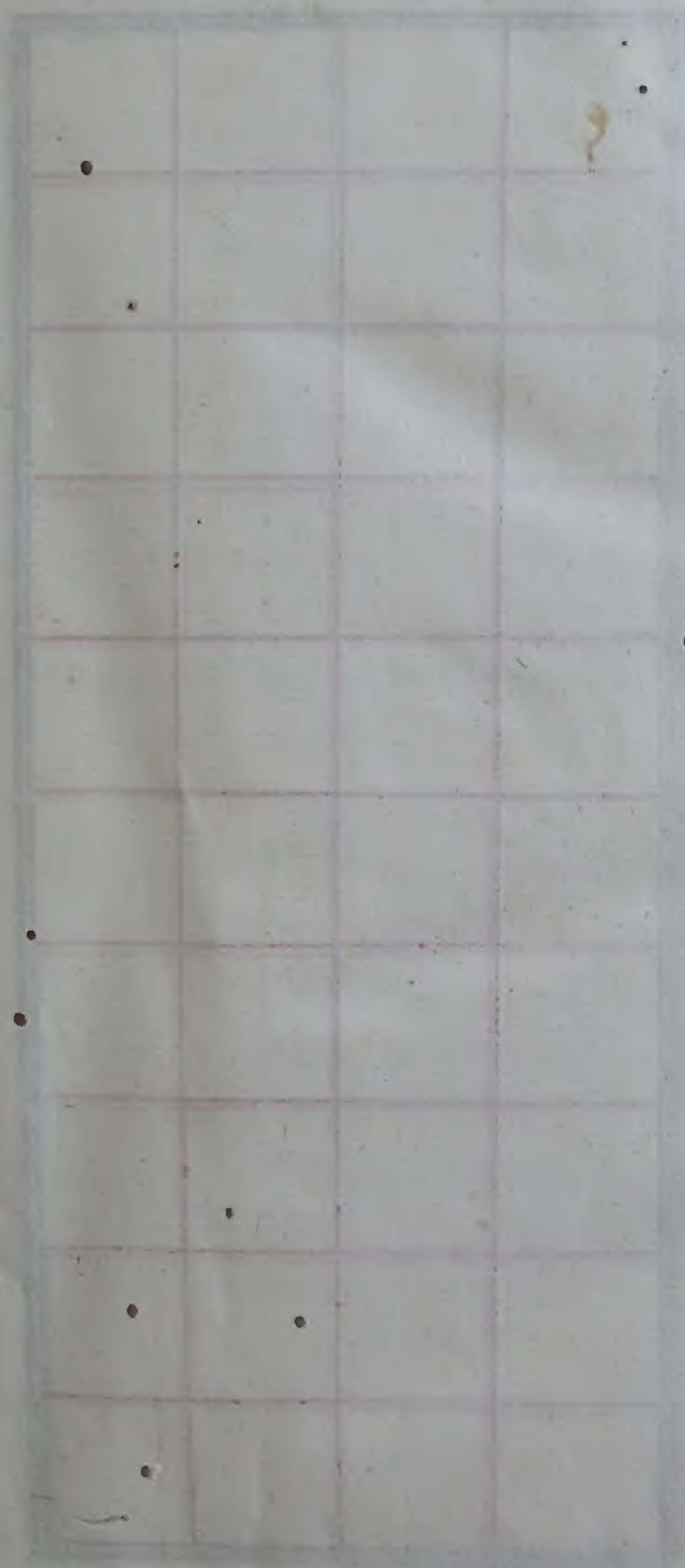
Small envelope - 1/2 inch x 1/2 inch

1/2 inch x 1/2 inch  
1/2 inch x 1/2 inch  
1/2 inch x 1/2 inch















I

I

10	11	12	13
14	15	16	17
18	19	20	21
22	23	24	25
26	27	28	29
30	31	32	33
34	35	36	37
38	39	40	41
42	43	44	45
46	47	48	49
50	51	52	53
54	55	56	57
58	59	60	61
62	63	64	65
66	67	68	69
70	71	72	73
74	75	76	77
78	79	80	81
82	83	84	85
86	87	88	89
90	91	92	93
94	95	96	97
98	99	100	101
102	103	104	105
106	107	108	109
110	111	112	113
114	115	116	117
118	119	120	121
122	123	124	125
126	127	128	129
130	131	132	133
134	135	136	137
138	139	140	141
142	143	144	145
146	147	148	149
150	151	152	153
154	155	156	157
158	159	160	161
162	163	164	165
166	167	168	169
170	171	172	173
174	175	176	177
178	179	180	181
182	183	184	185
186	187	188	189
190	191	192	193
194	195	196	197
198	199	200	201
202	203	204	205
206	207	208	209
210	211	212	213
214	215	216	217
218	219	220	221
222	223	224	225
226	227	228	229
230	231	232	233
234	235	236	237
238	239	240	241
242	243	244	245
246	247	248	249
250	251	252	253
254	255	256	257
258	259	260	261
262	263	264	265
266	267	268	269
270	271	272	273
274	275	276	277
278	279	280	281
282	283	284	285
286	287	288	289
290	291	292	293
294	295	296	297
298	299	300	301
302	303	304	305
306	307	308	309
310	311	312	313
314	315	316	317
318	319	320	321
322	323	324	325
326	327	328	329
330	331	332	333
334	335	336	337
338	339	340	341
342	343	344	345
346	347	348	349
350	351	352	353
354	355	356	357
358	359	360	361
362	363	364	365
366	367	368	369
370	371	372	373
374	375	376	377
378	379	380	381
382	383	384	385
386	387	388	389
390	391	392	393
394	395	396	397
398	399	400	401
402	403	404	405
406	407	408	409
410	411	412	413
414	415	416	417
418	419	420	421
422	423	424	425
426	427	428	429
430	431	432	433
434	435	436	437
438	439	440	441
442	443	444	445
446	447	448	449
450	451	452	453
454	455	456	457
458	459	460	461
462	463	464	465
466	467	468	469
470	471	472	473
474	475	476	477
478	479	480	481
482	483	484	485
486	487	488	489
490	491	492	493
494	495	496	497
498	499	500	501
502	503	504	505
506	507	508	509
510	511	512	513
514	515	516	517
518	519	520	521
522	523	524	525
526	527	528	529
530	531	532	533
534	535	536	537
538	539	540	541
542	543	544	545
546	547	548	549
550	551	552	553
554	555	556	557
558	559	560	561
562	563	564	565
566	567	568	569
570	571	572	573
574	575	576	577
578	579	580	581
582	583	584	585
586	587	588	589
590	591	592	593
594	595	596	597
598	599	600	601
602	603	604	605
606	607	608	609
610	611	612	613
614	615	616	617
618	619	620	621
622	623	624	625
626	627	628	629
630	631	632	633
634	635	636	637
638	639	640	641
642	643	644	645
646	647	648	649
650	651	652	653
654	655	656	657
658	659	660	661
662	663	664	665
666	667	668	669
670	671	672	673
674	675	676	677
678	679	680	681
682	683	684	685
686	687	688	689
690	691	692	693
694	695	696	697
698	699	700	701
702	703	704	705
706	707	708	709
710	711	712	713
714	715	716	717
718	719	720	721
722	723	724	725
726	727	728	729
730	731	732	733
734	735	736	737
738	739	740	741
742	743	744	745
746	747	748	749
750	751	752	753
754	755	756	757
758	759	760	761
762	763	764	765
766	767	768	769
770	771	772	773
774	775	776	777
778	779	780	781
782	783	784	785
786	787	788	789
790	791	792	793
794	795	796	797
798	799	800	801
802	803	804	805
806	807	808	809
810	811	812	813
814	815	816	817
818	819	820	821
822	823	824	825
826	827	828	829
830	831	832	833
834	835	836	837
838	839	840	841
842	843	844	845
846	847	848	849
850	851	852	853
854	855	856	857
858	859	860	861
862	863	864	865
866	867	868	869
870	871	872	873
874	875	876	877
878	879	880	881
882	883	884	885
886	887	888	889
890	891	892	893
894	895	896	897
898	899	900	901
902	903	904	905
906	907	908	909
910	911	912	913
914	915	916	917
918	919	920	921
922	923	924	925
926	927	928	929
930	931	932	933
934	935	936	937
938	939	940	941
942	943	944	945
946	947	948	949
950	951	952	953
954	955	956	957
958	959	960	961
962	963	964	965
966	967	968	969
970	971	972	973
974	975	976	977
978	979	980	981
982	983	984	985
986	987	988	989
990	991	992	993
994	995	996	997
998	999	1000	1001
1002	1003	1004	1005
1006	1007	1008	1009
1010	1011	1012	1013
1014	1015	1016	1017
1018	1019	1020	1021
1022	1023	1024	1025
1026	1027	1028	1029
1030	1031	1032	1033
1034	1035	1036	1037
1038	1039	1040	1041
1042	1043	1044	1045
1046	1047	1048	1049
1050	1051	1052	1053
1054	1055	1056	1057
1058	1059	1060	1061
1062	1063	1064	1065
1066	1067	1068	1069
1070	1071	1072	1073
1074	1075	1076	1077
1078	1079	1080	1081
1082	1083	1084	1085
1086	1087	1088	1089
1090	1091	1092	1093
1094	1095	1096	1097
1098	1099	1100	1101
1102	1103	1104	1105
1106	1107	1108	1109
1110	1111	1112	1113
1114	1115	1116	1117
1118	1119	1120	1121
1122	1123	1124	1125
1126	1127	1128	1129
1130	1131	1132	1133
1134	1135	1136	1137
1138	1139	1140	1141
1142	1143	1144	1145
1146	1147	1148	1149
1150	1151	1152	1153
1154	1155	1156	1157
1158	1159	1160	1161
1162	1163	1164	1165
1166	1167	1168	1169
1170	1171	1172	1173
1174	1175	1176	1177
1178	1179	1180	1181
1182	1183	1184	1185
1186	1187	1188	1189
1190	1191	1192	1193
1194	1195	1196	1197
1198	1199	1200	1201
1202	1203	1204	1205
1206	1207	1208	1209
1210	1211	1212	1213
1214	1215	1216	1217
1218	1219	1220	1221
1222	1223	1224	1225
1226	1227	1228	1229
1230	1231	1232	1233
1234	1235	1236	1237
1238	1239	1240	1241
1242	1243	1244	1245
1246	1247	1248	1249
1250	1251	1252	1253
1254	1255	1256	1257
1258	1259	1260	1261
1262	1263	1264	1265
1266	1267	1268	1269
1270	1271	1272	1273
1274	1275	1276	1277
1278	1279	1280	1281
1282	1283	1284	1285
1286	1287	1288	1289
1290	1291	1292	1293
1294	1295	1296	1297
1298	1299	1300	1301
1302	1303	1304	1305
1306	1307	1308	1309
1310	1311	1312	1313
1314	1315	1316	1317
1318	1319	1320	1321
1322	1323	1324	1325
1326	1327	1328	1329
1330	1331	1332	1333
1334	1335	1336	1337
1338	1339	1340	1341
1342	1343	1344	1345
1346			



الحكام المارة ١	الحكام الصبيان ٦	الحكام العبيد والامهات ٩	الحكام الكهنة ١١
الحكام المكسبين ١٢	الحكام المجانين ١٢	الحكام الغيب ١٣	الحكام الانبياء الاولاد ١٤
الحكام المستبرين ١٤	الحكام المكاتبين ١٥	الحكام اهل المذمة ١٦	الحكام اهل الجزية ١٧
الحكام المرتدين ١٨	الحكام الاوصياء ١٩	الحكام الابوين ٢٠	الحكام الحجج ٢١
الحكام الزوجين ٢١	الحكام التي تتعلق بالكلية ٢٢	الحكام التي تتعلق بالخاصة ٢٣	الحكام المرضى ٢٤
الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٤	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٥	الحكام الناسي ٢٥	الحكام الاجنب ٢٥
الحكام بين اثنين ٢٥	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٥	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٦	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٦
	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٧	الحكام التي تتعلق بالجميع ٢٧	



**احكام** . بسم الله الرحمن الرحيم **المنشأ**  
قال ابو العباس سمعت الشيخ ابا الحسن بن سريته يقول المرأة  
اذا رأت دم الحيض تغسل بـ احكام وهي تحريم الصلوة والصوم  
والوطي وقراءة القرآن ودخول المسجد ومس المصطفى ولزوم  
التكليف من حيث انها تصير مأمورة منهية وزوال شهرها وانها صار  
من ذوات الاقواء اذا طلقت بعد الدخول واجاب الغسل عليها اذا  
ظهرت ويقال ان اشترع عاب حوا صلوات الله عليها على نقص عدها  
واكل المنهي عنه بعشرة اشياء الحيض والبل والتفاس والعدة واللقين  
للولد سنتين ونقص العقل ونقص الدين ونقص الشهادة والميراث  
وحرام البهادر وان لا يكون من النساء بني وتجلس المرأة في الاستنجاء  
منفرة تفزع بين رجلين تم تغسل ما ظهر ولا يجبت عليها ادخال الاصبع اذا  
بخاف من ذلك هيجهان لمحدث وذباب العذرة ان كانت بكر او اذا  
حشت فرجها بالقطنة فوجدتها مبتلة فان كان في الطرف الدخول  
لا يجب عليها الوضوء وان كان في الطرف الخارج وجب عليها الوضوء  
وكذلك الرجل اذا حشا حليله بقطنة ثم وجدها مبتلة فان ظهرت البقلة  
في الطرف الخارج فنقص وضوءه والا فلا واذا خرج من قبل المرأة  
رجح لم يجب عليها الوضوء والمرأة في غسل الجنابة كالرجل ان لم تنقص ضيقه  
راسها اجزا وبني في الاحكام كالرجل اذا جامعها زوجها والتقى لثانان  
وتوارت لحشفة وجب الغسل عليها ان لا اولم يترلا واذا جامعها زوجها  
واعشنت ثم خرج منها بقة من الرجل فلا يغسل عليها اتفاقا واذا  
بغت وفي اظفارها طول وبقي العجين بين اظفارها لم يجز غسلها واذا

مسحت على خمارها لم يجز عن مسح الرأس الا ان تعلم ان الماقد وصل  
الى شعرا بمقدار الربع واذا اجبت ثم ادركها الحيض فان شئت اغسلت  
وان شئت لم تغسل وعرق الجنب والحائض ليس يجزئهما الغسل  
اذا غرقت يدها في اناء لم تغسل والمرأة في المسح على الخفين وفي  
النيم كالرجل وتعد المرأة في صلاتها كما تستمر ما تكون وترفع يديها الى  
ثديها واذا فعدت تخرج رجلها من جانب واحد واذا سجدت  
وضعت بطنها على خديها ولا يجازي كالجاني الرجل اذا اذنت جازيها  
واذا اتم رجل نساء في مسجد جماعة ليس معين رجل فلا بأس واما اذا كان  
في بيت فبكره الا ان يكون معين ذات رحم محرم منه وبكره للمرأة  
ان تؤتم النساء فان فعلت قامت وسطهن امرأة صلت خلف الامام  
ولم يولي الامام امامتها فسدت صلوته ثلثة رجال من عن يمينها ومن  
عن يسارها ومن خلفها رجل اتم نساء ليس معين رجل فاحدث  
خروج ليتوضأ ففسدت صلوته جائزة وصدوة الشافعية فان اخلف  
امراة فسدت صلوته ايضا وان تقدمت امرأة من غير ان يقدرها  
فسدت صلوته من دونه وان قامت امرأة خذ الامام وقد نوى الامام  
امامتها فسدت صلوته الامام واذا سبق الرجل والمرأة فلما سلم الامام  
قاما يقضيان فقامت بجنبه لا تقصد صلوته ولو كانا لاحقين والمسئلة  
بجملها فسدت صلوته المرأة اذا صلت وربع راسها مكشوف لم تجز صلوته  
وقال ابو يوسف يجوز حتى تكون النصف المرأة اذا صلت وفي حامله جنبها  
اجزاء وبني سبعة ولو حلت غير جنبها فسدت صلوتهما جارية راحقت  
فقامت في النصف مع الرجل فسدت صلوته استحسانا جارية رايقت  
فصلت بغير قناع اجزا استحسانا ولو حلت بغير وضوء امرت بالاعانة  
وبكره لثاء خروج العبد والجمعة والجماعة ويرخص للبحر الكبيرة ان  
تشهد صلوته بالغ والعشاء والعبد على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
صاحبه يجوز للبحر حضور الصلوة كلها المستحاضة كالمحدث تصوم

متوله



وتصلّي وتقرأ القرآن وتدخل المسجد وباتنها زوجها ولا تمس مصحفاً  
 الا ان تنوض ولا وضوء عليها في كل دم سائل في الوقت من  
 الاستحاضة واذا حدثت حدثاً غير دم الاستحاضة توضأت لذلك  
 حدثت وتوضأت الوقت كل صلاة وتنقضي طهارتها بزوج الوقت  
 ولها ان تصلّي في الوقت ما شاءت من الصلوة الفلانة او فرضاً  
 فان توضأت للحدث والدم منقطع ثم سال منها ضيق الوضوء  
 لها يقضي تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة النفس لا تصلّي ولا تصوم  
 ولا تطوف بالبيت الحج او لعمرة تطوعاً او فرضاً ولا تمس مصحفاً الا  
 بغلاف ولا تدخل مسجداً وتقفى الصوم ولا تقضي الصلوة ولا باتنها  
 زوجها ولا لباس بان يمسه بشهوة ولا يفعل بها كما يفعل بالحيض  
 وغسل النساء وغسل المرأة من الجنابة واحدة ولا لباس للحيض ان  
 لغسل الميت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك النساء على قياس قوله  
 وقال ابو يوسف بكرة لها ذلك فان غسلت جاز وتكفن المرأة في خمسة  
 اثواب درع وخمار وسرويل ملحفة وخوذة فوق ثيبيها وقل ما  
 تكفن فيه المرأة ثلاثة اثواب وتوضع التعش على جنازتها ويسجد قبرها  
 ويسدل شعرها بين ثيبيها ولا يسدل خلفها اذا قيت لانه زينة  
 للآحياء وتغسل المرأة الصبي الذي لم يتكلم وتغسل الرجل الصبي الذي  
 لم يتكلم والحيض اذا استشهدت غسلت وكفنت على قياس قول أبي حنيفة  
 رحمه الله كالجنب واذا ماتت المرأة وليس لها محرم لا يترك احد من  
 النساء تدخل القبر ولكن يدخل فيه اهل الصلح من جيرانها  
 واذا استجعت جنازة الرجل والمرأة فتوضع المرأة ما يلي القبر والرجل  
 ما يلي الامام واذا اخرجت الى موضعها في قبر واحد وضع الرجل على يمين  
 القبلة والمرأة اذا ماتت مع الرجال فانها لا تغسل ولكن تيمم  
 فان كان احد من خارجها يميتها مكشوف اليد والا اخذ رجل الخرقه  
 على يديه ويميتها ويغرض بوجهه عند مسخ ذراعها والرجل ذامات

او يقبلها

مع النساء وليس معهن رجل فان كانت منهن زوجة غسلتها وان لم  
 يكن ماء يميتها وان كان منهن ذات محرم يميتها مكشوفة اليد  
 وان لم يكن يميتها اجنبية تلف عليها خرقه جاع الحايض حرام  
 وكذلك اتيان المرأة في دبرها ولا لباس بان يغسل الحايض ويشهر  
 وينام معها في الفراش ولا لباس بان يستمتع بها الا بما بين الشرة  
 لا الركبة وجاء في الحديث تحبب شعار الدم وله ما سوي ذلك  
 قيل معناه يحجل المرأة الا زار على موضع الدم ثم يجوز له ان يستمتع بها  
 وهذا معناه قولهم فوق الازار والحصى والنخل سواي حرمة النظر  
 والتمكوك فيما ينظر له مولاته ولهم سواء قال سعيد بن المسيب لا  
 يفرغكم هذه الآية او ملكك ايمانكم فانها نزلت في الاماء خاصة  
 النظر الى النساء على اربعة اوجه في وجه لا يجوز النظر الى شيء منهن  
 وفي وجه يجوز النظر الى جميع اعضاء المرأة وفي وجه يجوز النظر الى موضع  
 الرزينة وفي وجه يجوز النظر الى الوجه والكفين اما الاول فهو الاجنبية  
 وذات المحرم اذا علم انه يشتهيها اذا نظر اليها واما الوجه الثاني  
 الذي يجوز النظر الى جميع اعضاءها وهي الالة والزوجة واما الوجه الذي  
 يجوز النظر الى الوجه والكفين فهي المرأة الاجنبية اذا امن على نفسه  
 واما جواز النظر الى مواضع الرزينة فهو الى المحرم اذا كان يامن على نفسه  
 واذا اراد شرا الجارية او تزوج امرأة فلا لباس بالنظر الى وجهها وكذلك  
 القاض اذا اراد ان يقضي عليها والشايد اذا اراد ان يشهد عليها  
 وان علم انه لو نظر اليها اشتهاها وان كانت تجوز الا يشتهي منها فلا  
 لباس بمصاحفتها ومس يد او اذا كان على المرأة ثياب تغطيها فلا ينبغي  
 ان يتأنتها ويتأنتل جسداً واذا كانت بالمرأة جراحة او فرجة فاراد  
 الرجل ان يداويها فلا لباس ان يكشف مقدار موضع الفرجة امرأة  
 ماتت وفي بطنها ولد حي فانه يشق بطنها ومثل ذلك يحكي عن أبي  
 حنيفة رحمه الله وعن أبي مطيع ولا لباس للمرأة ان تأكل القفزة وشبهه



تلمس السمن مالم تأكل من الشبع ولا يجل فوفته المرأة اذا جلست  
 ينبغي لها ان تجتم ولا تقصد ولا تلقى العلوق مالم تحرك الولد واذا تحرك  
 جاز ذلك مالم تقرب الولادة فاذا قربت فلا تتغسل ذلك اما الفصد  
 قال امتناع منه حال الحمل افضل لانه يخاف على الولد آفة الا ان تخاف  
 ان يدخل عليها ضررين في تركه لا بأس للمرأة ان تكتن راسها او  
 تجر اذا فعلت ذلك لمرض او وجع وعن محمد بن الحسن انه قال لو سبت  
 امرأة بالمشرق وجب على اهل المغرب استنقاذا مالم تدخل ارحوب  
 وسئل ابو حفص البخاري عن من له امرأة لا تضيق فقال طلقها قبل له فان  
 لم يكن له شيء يقضي مهرها فقال لان يلقى الله ومهرها في عفة احب  
 الى من اداة لا تضيق المرأة اذا كانت قبها ضنومة وقد وكلت وكيداً  
 فاذا جاء وقت اليقين بعث اليها الحاكم من يكلفها وان كانت المرأة شيباً  
 قد رثت خروجها الى الحمام فلا بد ان تحضر باب الحكم وان اختلفت في البرية  
 وكونها مستورة فالبيتة عليها دون الخضم ولو ان رجلاً اشترى قطناً  
 ففوتته المرأة فان اعطيا وقال لها اغزلي كان الغزل للزوج وان اعطيا  
 ولم يقل شيئاً فغزل لها وعليها قطن مثله وهذا اذا دفع اليها وارطها  
 ان تضعه او تحفظه في موضع واما اذا دفع اليها ولم يقل شيئاً فغزل  
 للزوج لان العادة جارية انه اذا دفع القطن الى امراته فاما دفعه لغزله  
 فصار غزله بميزلة خدمة البيت وكما لو اشترى دقيقتاً فميزته ان يجز للزوج  
 اذا تزوج الرجل المرأة فادعت المرأة ان الزوج لا يصل اليها فاجل القاضي  
 سنة ثم ادعى بعد السنة انه وصل اليها فافكرت المرأة وقالت انا بكر فان  
 النساء ينظرن اليها فان قلن انها بكر فالقول لها ولا يمين عليها وان  
 قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه وكذلك لو اشترى جارية على  
 بكر فقبضها فقال وجدتها ثيباً والبايع يقول بغير فان النساء ينظرن اليها  
 فان قلن انها بكر فالقول قول البايع ولا يمين عليه وان قلن انها ثيب  
 استخلف البايع فان نكل عن اليمين ردت عليه وشهادة المرأة في سلال

احصت في البرية  
 ولو كانت مستورة

سئل

ادعت المرأة  
 لم يصل اليها

شهادة المرأة في  
 سلال

رمضان تقبل اذا كانت ثيب ولا تقبل على الرضاع اقل من شهادة رجلين  
 وامرأتين ويقول امرأة واحدة لا يدين في الرضاع الا انه اذا وقع في قلب  
 الرجل انها صادقة اخذ بالاحياط وفارقها وشهادة النساء جائزة فيما  
 لا يطلع عليه الرجال وتقبل شهادة امرأة واحدة بعد ان يكون عدله  
 ولا تقبل شهادة الالة والكافرة والمكاثبة ولا تقبل حتى تكون حرة مسلمة  
 عاقله وشهادة القابلة وغيرها من النساء على الاستهلال لا تقبل عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وصورة الاستهلال ان المرأة اذا ولدت ولداً فان  
 الولد فان استهل الضبي فانه يرث وبورث عنه وان لم يستهل لا يرث ولا  
 يورث فان اختلفوا في الاستهلال عند ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل الا بشهادة  
 رجلين او رجل وامرأتين ووجه ذلك هو ان صباح الضبي وحركته ما يطلع  
 عليه الرجال وعند ابي يوسف رحمه الله وتقبل قول النساء في هذا وجه  
 قولهما ان مثل هذا المشهد لا يشهد به الرجال وهذا الاختلاف في ثبوت الميراث  
 وانفقوا لا يقبل قول القابلة في الضمة على الضبي والمرأة اذا اقامت شأ  
 يدين على طلاق زوجها الثلاث فلم يقبل القاضي شهادتهما وقد اعلى الزوج  
 لا يسمعها ان تقيم معه وتجتب كل بحد حتى تتخلص منه واذا شهد عنه  
 عدلان ان زوجه طلقك ثلاثاً جاز لها ان تزوج ولا بأس للمرأة بان تلبس  
 الذيباج والحرير والذهب والفضة ولا يكون فيه بمنزلة الرجال ولا خير في ان  
 تكسح في كحلة من ذهب او فضة والمرأة في وجوب الزكوة كالرجل تجب الزكوة  
 في حليها كما كان من ذهب او فضة او تبر ولا تجب في الثؤلؤ والحواء زكوة  
 اذا لم تكن للتجارة وعليها زكوة مهرها اذا قبضت ذلك لما مضى عليها في قول ابي  
 يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة رحمه الله لا تجب عليها في ذلك زكوة حتى يحول  
 حول عنه ما بعد القبض واذا دفعت زكوة مالها الى زوجها لم يجز عند ابي  
 حنيفة تزوج والزوج اذا دفع اليها لم يجز بلا خلاف والمرأة في جميع افعال  
 الحج كالرجل سواء الا فيما يؤدي الى كشف العورة او الى المشيمة لغيرها  
 ان تلبس في حال الاحرام ما بدلتها من الدروع والعصن والمخفين واخرها

صورة الاستهلال

احصت في البرية

شهادة المرأة في سلال



في وجهها ولا تملأ رأسها وتأخذ من رؤس شعرا مثل الغلظة وليس عليها  
 رمل وتسد الثوب على وجهها ولا ترفع صوتها في التلبية ولا تلبس المصبوغ  
 بعصف ولا زعفران ولا ورش وإذا طافت طواف الزيارة حل زوجها ان  
 يقربا وحض لها يقض ان ترجع وتترك طواف القدرا إذا جامعها زوجها  
 قبل الوقت بعرفة فسد حجها وعلى كل واحد منهما شاة وعليها الحج من قابل بمضي  
 في حجة فاسدة ثم إذا جاز من قابل لا يقربان وإذا جامعها بعد الوقت بعرفة  
 لا يقصد حجها وعلى كل واحد منهما جزور وإذا طافت طواف الزيارة اربعة  
 اشواط ثم جامع فلا شيء عليه والقبلة في الاحرام توجب الدم وإذا جامعها  
 وهي مكروهة او ناسية او كانت نائمة فسد حجها وعليها الدم فحازت الرجل المرأة  
 في الطواف لا يقصد الطواف ولا يجوز لها ان تشاور التامع محرم وقال ابو حنيفة  
 رحمه الله لا يجب على المرأة الحج حتى يخرج معها المحرم من مال نفسه وفي رواية اخرى  
 انه لا يجب عليها حتى يكون لها من المال ما يبلغها ويخرجها وليس زوجها ان  
 يمنعها اذا خرجت مع محرم واذا املت بالحج ولا حرم لها حتى بمنزلة المحرم وفي رواية  
 اخرى عن ابى حنيفة زوجها ان يحلها في الحال ولو احرمت حج التطوع بغير  
 اذن الزوج ولها حرم او لا حرم لها فله زوجها ان يمنعها ويكذب ويكره للمرأة  
 المحرمة ان تلبس الحلي للزينة الا ان تواربته وان لبست فليس عليها شيء  
 واذا اوصى الحج فدفعت الى امرأة جاز واساؤا لان في افعالها قصور المرأة لحرمة  
 المكلفه اذا زوجت نفسها فهو جائز ولا اعتراض للاوليا الا ان تزوج  
 نفسها من غير كفوف ونقص من مهرها ومن لا يقدر على النفقة والمهر  
 لا يكون كفوا لها وروي عن ابى يوسف رحمه الله انه قال اذا ملكك نفقتها  
 ولم يملك مهرها فهو كفوف وانما ينظر الى مهر مثل نسائها فمهر مثلها في الحال  
 والحال وانما يقدر مهر مثلها عند عدم التسمية بغير مهر مثلها  
 من كان مثله في الحال والمال فانما يعتبر مهره مثله عند عدم التسمية بغير  
 مهر نسائها من جهة الاب وام الاب او اخت الاب وانرضي بعض  
 الاولياء فليس للباقي حق التقرير وللمرأة ان تمنع نفسها عن زوجها

الزيارة

ميراث

قبل

قبل الدخول حتى يقضيها جميع المهر ولها اذا لم يقضها المهر ان تشا فحيث  
 شئت مع الحرم وتسكن في اي بلد شئت وتخرج الى زيارة اهلها وليس  
 للمزوج منعها عن شيء من ذلك فاذا اعطى المهر فله منعها من ذلك كله  
 وله ان يدخلها وليس لها ان تمنعه واذا كان المهر الى اجل فليس لها ان  
 تمنع نفسها وكان الفقيه ابو الليث السمرقندي يقول اذا قبضت نصف المهر  
 فليس لها ان تمنع نفسها كذا جرت العادة في بلادنا انهم لا يقبضون قبل الدخول  
 الا النصف فصار ذلك بمنزلة الشرط من طريق الدلالة الرجل اذا اراد ان  
 يخرج امراته من البلد ويسافر بها ليس له ذلك الا برضاها ويجوز له ان يخرجها  
 من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة المرأة اذا وجدت بالزوج برضا  
 او جذا او خيرا او جنونا فلا خيار لها عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد  
 لها الخيار وانفقوا في العتق ان لها الخيار وانفقوا ان الرجل اذا وجدته  
 بالمرأة بمنه العيوب فلا خيار له واذا اختلف الرجل والمرأة فيما دفع اليها  
 الزوج فقال الزوج هو من المهر وادعت المرأة انه بديهة قال قول الزوج  
 في سوي ما كان واجبا عليه من متاع الصنف والشاء المرأة اذا استغنى  
 التمسك مع ضررها وطلبت بيتا على حدة في داره وجعلت ليس لها يزد ذلك ولها  
 ان لا تسكن معها في بيت واحد المعتدة من طلاق لا يخرج في عتقها ليلها ونهارا  
 والمتوفى عنها زوجها يخرج بالنهار لحاجتها ولا يثبت الا في منزلها ولا بأس بان  
 يخرج الى محل الدار اذا لم يكن في الدار ساكن غيرها واما اذا كان في الدار ساكن  
 غيرها فلا يجوز لها ان يخرج الى صحتها ولا يجوز للمعتدة ان تشا في عتقها  
 وتجيب الكفاي عتقها الطيب ولبس الطيب والمعصفر وما هو مصبوغ برغوان  
 والدينس والكحل للزينة ولا ينعقب ولا يمشط ولا تلبس طليا ولا تشوقه ومن  
 المشيخ من اجاز لها ان تمشط بالاسنان المدقوق دون الطراف الا اذا لزم  
 الاذاء للزينة وعدة المطلقة ثلاث حيض والائيسة والصغيرة ثلثة اشهر و  
 الامة حيضتان والائيسة شهر ونصف والمتوفى عنها زوجها اربعة اشهر  
 وعشر والامة عتقها شهران وخمسة ايام وعدة الحامل وضع الحمل في الوجه كلها

ان كانا من بلد واحد يتبعان لكل واحد منهما على حدة

احلها فيها

في العدة



خمس من المعتد لا يجب عليها انقاء الزينة المطلقة طلاقا رجوعا والمعتدة  
 بحكم نكاح فاسد والقبضية التي لم تبلغ واتم الولد اذا اعتقها سيدها او مات عنها  
 والكافرة بطلانها المسلم فعليها العدة ولا يجب عليها انقاء الزينة وروي  
 خلف بن ايوب عن محمد بن الحسن في امرأة شهدها شاهدان بالطلاق  
 قال ان كان زوجها غائبا يسعها ان تترجى وان كان حاضر الا يسعها ولا  
 تملكه من نفسها واذا رافقت الى القاضي فقامت شاهدين فلم يرض القاضي  
 شهادتهما وراد المرأة على الزوج لا يسعها ان تقيم معه ويجوز لكل منهما ان يخلع  
 قال محمد بن مقاتل ليس للرجل ان يمنع امراته ان تغزل نفسها من ثوبها او تغنيها  
 بالاجرة عند حاجتها وليس للمرأة ان ترضع ولدا للغير الا باذن زوجها فلو جرت  
 نفسها بغير اذن الزوج فارادوا ان يمنعوه عن غشيانها وقد اشترطوا عليها  
 ان ترضعه في منزلهم فلم يمكنهم ان يمنعوا الزوج ان يخلو بها في منزلهم واما اذا  
 خرجت الى بيت الزوج لحاجة فلا يسعها ان تمنع نفسها منه وغسل ثياب  
 الصبي واصلاح طعامه على الظير واذا ارادوا ان يخرجوا الظير قبل مضى الاجل  
 فليس لهم ذلك الا من عذر والعذر ان لا يأخذ الصبي من لبنها فلو جلت و  
 نقص لبنها فان كان ذلك يضر بالصبي فهو عذر وان كانت سارقة فهو عذر  
 ولو ان الظير ارادت ان تترك الاجارة فان لم تكن المرأة معروفة بذلك فلها ذلك  
 لان الدوام على هذا يدخل الظير عليها يقال في المشقة تموت جوعا ولا تأكل  
 شهدها قال محمد بن مقاتل ليس للرجل ان يمنع من زيارة الابوين زيارة المحرم في  
 الشهرة او مرتين ويقال لا يجوز للمرأة ان تخرج من منزلها الا ان تكون في منزل  
 فتيات السقوط عليها وتحمل العلم اذ لم يكن الزوج فقيها والى الحج اذا الزها واذا  
 كان لها على احد حق او لاحد عليها ويجوز للزوج ان ياذن لها في مواضع ولا  
 يكون اتقاني زيارة ابويها والنسرية لها وقيامها وكذلك لا تراه وكذلك ان  
 كانت المرأة قابلة فاشادت لرفع الولد او لغسل الميت او الى تحمل الحمل الى  
 الحام اذا كان الحام للنساء خاصة وتخرج في جميع ما ذكرناه مستورة غير مطبوعة ولا تهرج  
 وقال ابو بكر لمصنفات في المرأة اذا ابت ان تجتنب او تطبخ ففعل الزوج ان ياتيهما بمن

شهادة

اجارة الظير

يعالج

يعالج لها ذلك وكان المشايخ يقولون ان كان بها علة لا تقدر معها على الخبز  
 والطبخ او المرأة من الاشرف فعل الزوج ان ياتيهما بمن تجتنب وتطبخ واذا كانت  
 تقدر وهي ممن تجتنب نفسها فامتنعت من ذلك فليس لها ذلك لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم جعل الذي من داخل البيت على المرأة والذي خارج على الرجل  
 ويمكنه اقضي بين علي وفاطمة رضي الله عنهما ولا يتبع للمرأة ان تصوم التطوع  
 الا باذن زوجها ولا تأكل من الموضع تظن ان لاجل الصبي وتغنيان ولا تأكل من  
 موضع يغنيها جزا وهي صائمة اذ لم تجتنب ذلك بقاء وكذلك اذا ذاق شيئا  
 بلسها مما يطبخ وتركه افضل ويقال ان المرأة لا تستحق القرب من زوجها الا بنية  
 على ترك الزينة له ويؤيد بها واذا ادعاها الى فراشه فلم تجب وبترك الفسوة  
 وترك الغسل ويخرج من المنزل المرأة اذا قطعت شعورها اتمت ودخلت تحت اللقنة  
 وعليها ان تستغفر الله وتوب المرأة اذا عرض الولد في بطنها ولا يسئل الى استخراج  
 دون ان يجعل قطعا قال ان علم ان الولد قد مات فلا بأس بذلك وان  
 كان جثا فلا تنقل نفس زكية لاجل نفس اخرى امرأة جلت وهي بكر وكان زوجها  
 جامعها فيما دون الفرج فلما دلى او ان ولادتها اجبر رضيعا فام بان يجازي ربيضة  
 فيقتضين بها ففعلوا فوضعت لحي فليس للنسوة ان يكون مثل هذا قال نعم اذا  
 رشح السطح بما وقع المعاني الكوة وجلت دابة في زمان الفقهاء الى التث وهي  
 بكر وكان زوجها جامعها فيما دون الفرج وغاب عنها فلما دلت ولادتها امر  
 بان تقطع عذرهما بحرف الذرع فقطعوا حتى خرج الولد ففرض نفقة المرأة  
 وكسوتها على الزوج وان كان لها خادم يفرض لها دمهسا وقال ابو يوسف نفق  
 الحاديين ويوجب على مقدار حال الزوج ما يكفيها من الكسوة لثا والضياف  
 واذا مرضت المرأة ودخلت في السن او دبت عقلها او احصاها بلاء لا يستطيع  
 جامعها معه فعليه النفقة وان نشرت سقط نفقتها واذا ارادت الخروج الى  
 حج فان كان الزوج لم يدخل بها فلا نفقة لها فان كان دخل بها فعليه النفقة  
 على قدر سفر البلد الذي يما فيه مقيمان وليس عليه قدر سفر مكة ولا  
 نفقة للصغيرة على الزوج اذا كانت لا جامع مثلهما ذنبة الت جارية وكذلك

المرأة لا تجوز ان تخرج

احسن العذر

حلت المرأة

نفقة المرأة



النساء من اليهوديات والنصرانيات والراة في الحد وكالرجل تقطع يدها  
في الشريعة وتضرب اذا شرب خمرا ثمانين سوطا واذا قذفت تضرب ثمانين  
سوطا واذا زنت وهي حصة رجعت والامام بالجناح ان شاء حضر لها وان  
شاء ترك وقد خذ علي بن ابي طالب كرم الله وجهه شراة اليهودية وان كانت  
غير حصة ضربت مائة سوطا ولا يخرج في الحد ودينه عندها كسوة الفرو حتى تجد  
الراة الم الضرب واذا شرب عليها اربعة بالزنا وهي جلي فاتها تجلس حتى تضع  
حلمها واذا زنت باقرها لا تجلس ولكنها تشرك حتى تضع ثم اذا ولدت فان كان  
حدا اربع لا تضرب حتى تنق لي من نفاها لانه نجات عليها الشف وان كان  
حدا اربع فاتها اربع حين ولدت لان الرجم يقصد به الا يهلك وبهي قرب  
الى الا يهلك وروي عن ابي جعفر رحمه الله انه قال ان لم يكن احد يصنع ويمنع  
عليه فانها تؤخر حتى يستغنى الولد رجل ثوبا امرأة فانها فان كانت تستسكن  
في البول فعليه الحد وثلاث الذية وان كانت لا تستسكن البول فعليه الحد  
وتحتم الذية والقصاص يجري بين الرجل والراة في النفس ولا يجري بينهما في ابدون  
النفس ويجري بين المرأة والمرأة وذية المرأة خمسة آلاف درهم نصف ذية  
الرجل والتأخير والمغنية تغزلان وتجنسان حتى تنوبا وشهادة النساء مع الرجال  
جائزة في جميع الاحكام الا في الحد والقصاص والمرأة في الوصية والامتناع  
كالرجل ولا يجوز اقرار المرأة بالوارث الا في ثلاث بالولد اذا لم يكن لها نسب  
معروف والزواج اذا لم يكن لها زوج معروف وصديق الزوج والمولى اذا لم  
يكن معروفا اختلف العلماء في امة لها زوجان في الدنيا لا يتماثلون في  
الاخرة قال بعضهم لا تحرمها وقد جاء في الحديث ان المرأة لا تخرزوا بها وقال  
بعضهم تحرم وتخت من شاة المرأة اذا ابت ارضاع الولد فلها ذلك والارضاع  
على الوالد قال استنع فان ارضعن لكم وان استأجروها في حال قيام النكاح لا  
لا رضاع ولدا فارضعت فلا اجر لها واذا استأجرت مكاتبها جاز ولها الاجر والعدة  
والطلاق بالشاء لا تحل للمرأة ان تحت على ميت كائنا من كان الا على زوجها  
اربعة اشهر وعشرا المرأة اذا حرمت على زوجها ثلاث تطليقا وراوت ان تزوج

والراة في الحد

الحائض

نفسه

راة امرأة فانها

والنفس

وصية المرأة والارزاق

تحت اربعة اشهر وعشرا المرأة اذا حرمت على زوجها ثلاث تطليقا وراوت ان تزوج

بأخر وتحل للراة وبهي كانت ان لا يطلقها وراوت ان لا تظهر امرها  
ولا تحل فاتها تب لمن تشق به شيئا فيشترى به عبدا صغيرا رهقا فيزوجها  
بشهادة شاهدين ويتخلل بها الغلام ثم تب المشتري العبد المملوك  
من المرأة فيبطل النكاح بينهما ثم تبعت هذا المملوك الى بلد من البلدان فيباع فيه  
فلا يظهر امرها اذا اطلقها زوجها ثلاثا ويؤمجد ولا يبيته لها ولا يقدر على  
الهرب منه فانها تخرج متسكرة في موضع يكون الزوج حاضر فيقول للزوج انك  
انك قد تزوجت بهذه المرأة فيقول ما تزوجها ولا يبيعها فيقول انك  
انك كنت تزوجت بهذه المرأة في طلق ثلاثا فاذا قال الزوج ذلك فانها تنفر  
وجها حتى يعرف او يتخلل المرأة دار فيقال للزوج انك قد تزوجت امرأة وبهي  
في هذه الدار فيخرج فيقتل كل امرأة لي في هذه الدار طلق فاذا قال اظهرها  
واشيع اعلم **احكام الصبي** حد البلوغ في الغلام تسع عشرة سنة وفي البنت  
سبع عشرة سنة وفي رواية في الغلام ثمان عشرة سنة وعند بعضهم خمس عشرة  
سنة وبلوغ الغلام ثلاث علامات اما ان يبلغ هذا المبلغ او يتكلم او يجمع فينزل  
ولبلوغ البنت خمس علامات كحشف وجبيل وهذه العلامات الثلاث اما الصبي لا  
يجوز الا فيما روي عن محمد بن مفضل الرازي انه اجاز امامته في التزويج خاصة  
ولو ان اماما حدث وقدم صبي فسدت صلواتهم جارية لم تحض وقد راهقت  
قامت في الصف الاول فسدت صلوة من كجنت استسنا اذا توي امامته  
واذا صدقت وقد راهقت بغير قتل لم تؤمر بالاعادة واذا اذن للقوم غلام راسي  
اجزاه الامام اذا حدث يوم الجمعة بعد ما خطب فارصبت او كافر او معتوقا  
او امرأة تقبل بالناس فامر غير هؤلاء رجلا لم يجز ولو امر جنت فامر غيره جاز  
صبي جامع امراته وجب عليه الفسل ويؤمر الصبي بالغسل حتى يتعذر وكذلك الجارية  
اذا كانت صغيرة الصبي اذا قتل شهيدا غسل ايمنه وعندها لا يغسل المولود  
اذا كان ميتا لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يرث ولا يرث وان ولد جنتا غسل  
وكفن وصلى عليه ويرث ويرث وروي عن محمد بن الحسن انه قال اذا  
ولد ميتا يغسل ويسمي ولا يصلى عليه الصبي الميت اذا حمل على الذابة وصبي

مهر

مهر

الامر بالمهر

فاته



عليه لا يجوز اذا اجتمعت جثا الغلام والمراة وضع الغلام تمايلي الامام ولا  
تيمم للصبي بعد البلوغ ولا رضاع بعد انقضاء سنتين ونصف عند الحنفية  
رحمة الله وعندهما سنتين ولا يجوز ان يلبس كور الصبيان تحريرا والتبرج والخطي  
من الذهب والفضة والكبر في ذلك سواء ولو توار الصبيان بالصلوة اذا  
بلغوا سبع سنين ويفرضون عليها اذا بلغوا عشرة ويؤخذ في المضاجع بين الذكر  
والاناث اذا بلغوا هذا المبلغ وليس للختان وقت معلوم واذا ختن الصبي  
ولم يقطع الجلد كله فان قطع اكثر من النصف جاز وان كان اقل لم يجر قال ابو  
بكر الاسكاف في رجل غير مختون يجب عليه عند الغسل من الجنابة ان يسلخ  
الماء داخل جلده فان لم يسلخ لم يجزه وهو كالمنصفه ولو توشى ولم يغسل  
داخل جلده جاز لانه ليس بفرض الصبي اذا ادرك في الوقت لزوم فرض الوقت  
ولو صلي في اول الوقت ثم ادرك في آخره اعاد الصلوة واذا ادرك في بعض  
النهار في شهر رمضان يمكث بقية يومه عن الاكل فان اكل لم تتركه  
الكفارة ويعطى صدقة الفطر من ماله ولو كان له عبدة واماء يعطى عنهما من  
ماله ايضا وقال محمد بن الحسن لا يجوز ان يعطى عنه وعن عبده ولا تجب الزكوة  
من مال الصبي ويجب العشرة على ارضه وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه  
الله انه قال يجب على الموسر ان يفتي عن اولاده الصغار كما يجب صدقة الفطر ولو  
كان للصبي مال والاب معه قال بعضهم يجب على الاب ان يفتي من مال ولده  
وهو في الاختلاف في صدقة الفطر وقال بعضهم لا يجب لاختلاف وقال بعضهم  
قولها ينبغي ان يفتي مال ولده ثم يشتري بالتم ما يتفقه به الصبي الصبي يختص  
باللقن لا يقع به حرمة الركناء الصبي اذا خرج في صغره وجب عليه حجة الاسلام  
اذا بلغ واذا احرم بالتم ثم بلغ فمضى على حجة لا يجزيه عن حجة الاسلام وكذلك العبد  
ولو ان الصبي استأنف الاحرام قبل ان يقف بعرفة جاز عن حجة الاسلام  
وفي العبد لا يجوز ولو استأنف الصبي اذا اراد ان يخرج فمعه ابواه فان كان  
صحيح الوجه فمخرج حجة فاما ان يفتي حتى يبلغ وان لم يكن حاله هكذا الا ان  
ابويه معان يمتدحان الى النفقة ويؤلفان لها نفقة كاملة فالجواب عنه

يعرف من الزكاة  
في المضاجع

كذلك

كذلك وان امكنه ذلك الا ان الغالب على الطريق خوف قلاخج ايضا من  
غير اذنها صبي جاء الى القاضي يطلب شيئا فان طلب شيئا ينفع به في البيت مثل  
الملح والخل وكسوة فلما بائس بان يمنعه من ذلك وان طلب شيئا او فسقا او  
كسوة يشتري للصبيان فلا فضل ان يدفع حتى يسأل بل ذن له ابواه ام لا بائس  
ان يتفق على الصبي من ماله في تعليم القرآن والادب واستظهاره وان كان  
الصبي لا يصلح لذلك فلا بد من ان يتكلف مقدار ما يقوله في صلوة رجل  
اتخذ ولية للختان فامسك التمس عدايا ووضعهما بين يدي الابن او فوضعهما  
الى الوالد قالوا لا يولد له كسوة او لم يقولوا افتال بعضهم تكون الهبة لله لولد  
في الاحوال كلها لانه هو الذي اتخذ الولية لانه قد جاء في الحديث يخرج بالضم  
وقيل هو لولد لان الولية اتخذ لاجله وقيل ان قال هذا لولد فلولد والا  
فهو لولد وقيل ان كانت الهبة مما يصلح للصبي ففيه له وان كانت  
درهم او شيئا من الثياب وكسوة فان اهدى احدهم او باءه الاب  
معارفه ففيه للولد وان كان من اقرباء الام او معارفها ففيه للام الا ان اخرج  
بالغلام حتى يعجز حاله عن كل وحده ويشرب وحده ويتوضأ وحده ويحرم  
بالحرية مالم تحض ثم تجدة او في ثم الاث من الاب والام ثم تحالة في روية  
كتاب النكاح وفي الجامع الصغير تحالة ثم الاث من الام وتجدتان حكمها  
كما ذكرنا في حصة الابنة حتى تحض وفي غيرها حتى تاكل وحدها ويصير لاب  
اخرج بها واولي بها كالابن اسلام الصبي العاقل جائز وكذلك ارتداده  
وقال ابو يوسف لا يصح ارتداده في قوله الاخير الصبي اذا خرج من دار الحرب  
فان كان معه ابواه او احدهما فهو على دينهما وان كان وحده فهو مسلم صبي  
مات عن ارادة وهي حامل فحدثها ان تضع حملها وكان القياس ان يكون  
عدها اربعة اشهر وعشرا وان كانت حلت بعد موته فعد بها بالاشهر اذا  
نزل الرجل ابنة بشي يسير او تزوج ابنة امرأة وزا على مهرها جازع  
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز واذا ولدت المرأة ولدا وفي بطنها آخر فانقض  
العدة بالولد الاخير بلا خلاف والنفس من الولد الاول عند ابي حنيفة رحمه الله

يعرف من الزكاة  
في المضاجع

في النكاح

من الزكاة

من الزكاة



وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير واذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة  
عبد او زوج ابنته جاز عند ابي حنيفة رحمه الله واذا مات الصبي عن  
امراته وكان جامعاً وكان لها زوج قد طلقها ثلاثاً حلت له رجل في بيته  
صبي يقول هو عبيدي فلما كبر العلام قال نأخر لا يقبل قوله فان كان كبيراً  
فقال هو عبيدي فقال العلام انا حر فاقول قول العلام لانه في يدي نفسه  
ولو قال انا عبد لفلان فاقول قول الذي يولى يده الصبي المحرور اذا وكل له  
بيع شئ فباعه جاز والتمسده على الامر وكذلك العبد المحرور صبي في يدي مسلم  
وذمي فقال الذمي هو ابني وقال المسلم هو عبيدي فهو ابن الذمي الصبية  
اذا مات عنها زوجها نعت اربعة اشهر وعشراً اذا طلق نعت ثلثة اشهر  
فان اشهر فان اعتدت بشهرين او زيادة ولم تيم ثلثة اشهر حتى حاضت اعتدت  
العدة ثلثاً حيض لا يجب على الصبية انقاء الزينة في العدة لان ذلك عبادة  
فان قال قائل فلم وجبت عليها عدة الوفاة وهي عبادة قيل له لا تجب عليها  
في الحقيقة لانها غير طيبة بها ولكن المولى في طلب بان لا يزوجه الا بعد ميته  
العدة واستبراء الصغيرة شهر اذا ادعى عدة مسكين لا طحاكم كفارة يمين و  
فيما صبي عظيم لا يجوز حتى يكون بحال عترة الصبي اذا قال انا مذكر فباع وبشترى  
فان بلغ وقت يدرك مثله فبعت عليه قوله في الادراك ثم لا يقبل بعب  
ذلك تجوده ذكره ابو نصر عبد السلام افعال الصبي معتبرة لان الفعل لا يوصف  
بالفاد بعد حصوله فاذا استملك مال انسان ضمن واقراره غير معتبرة  
لان القول عبادة والصبي ليس بعبارة رجل ودع صبياً فان بهلك  
الوديعة لم يضمن وان استملكها فان كان ثامناً وثامناً لان ضمان الا  
ضمان التجارة وان كان محجوراً لم يضمن عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن  
عند ابي يوسف رحمه الله وان اقرض صبياً درهم فاستملكها فان كان  
ثامناً وثامناً وان كان محجوراً فهو على خلاف الوصي اذا رجع اليه البيع لا  
يجب له الجعل وكذا كذا اذا كان اليتيم في حجر انسان طلاق الصبي وعتقه وصوته  
باطل ولا تجب عليه شئ من الحدود ولا تقطع يده في سرقة السرقة اذا سرق

قيد

رجل عتقه  
فقال هو عبيدي

عدة الصبية  
عنها زوجها

اعطى  
في الكفارة

قالنا  
فباعه

اعطى  
معتبرة

المرء الصبي  
غير معتبرة

بكره ان يشهد له لا يقبل

ان يرضى

يجوز ان يرضى  
عبد اليتيم

صبي

صبياً لا يقطع وان كان عليه حلى الاب اذا اذن لابنته في التجارة ويؤقتل  
ابيع والشر اجاز اذنه وكذلك للصبي الوصي اذا اذن لليتيم في التجارة فباع شيئاً  
من تركه الميت واقره بين علي ابيه جاز في الزوايا الظاهرة وروي الحسن بن زياد  
عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز تجارته ولا اقراره في ترك ابيه وانما يجوز فيما يملك  
ويخرج الصبي المأذون اذا كاتب عبده لم يجز لان اكلت به اقوى من الاذن الاب  
اذا اعتق عبد الصبي فباعه فاجاز لم يجز الصبي اذا كان له عبده وانه فزوج  
الاب لمتة من عبده لم يجز الصبي اذا طلق امراته ثلثاً ثم كبر فقال او تفت وقع  
ولو قال اجزته لم يقع لان الالقاء غير الاجازة صبي امر صبياً حتى قيل ان  
فالدابة على عاقلة القاتل ولا شئ على عاقلة الامر اذا اشترى دابة لم يملكها  
عبد صغير فاقرب الدابة فغرقت فوقع الصبي مات فلما شئان عليه  
يعني اذا كان الصبي بحال يملك على الدابة فاما اذا كان بحال يملك  
على الدابة يضمن اذا اعقب صبياً حر فمات عنه فان مات بسبب  
يخرجه عنه صار كالعقاب ضامناً ويؤان يعقره التبع او كعتبه حتى يملك  
من موضع وان مات بسبب لا يخرجه منه لا يضمن مثل ان يبيع الحمى او  
خرج به قروح والاصل انه اذا لم يملك يوجب الملامة ضمن والاصل اذا قطع  
لسان صبي لا يملك فغلبه حكومة عدل كما لو قطع لسان اخرس الوصية لما  
في البطن جائزة ولو اوصى بما في بطن جاريته لسان جاز ولو لم يملك بطن  
جاريته لم يجز وحق الشفعة تجب للصبي وللوصي ان يأخذ فان لم يكن له  
وصي فهو على شفعته حتى يدرك الصبية اذا تزوجها اخذها وقد وجبت لها  
الشفعة فادرست فان اشتغلت باحد هما بطل الآخر فينبغي ان يقول خلعت  
الشفعة بردي النكاح الصبي اذا مات في الماء او في النار او سقط من سطح قال  
لصبر بن يحيى اما بن سبع سنين ونحوه فانه ينفذ نفسه واما دونه فعليه الكفارة  
يعني الوالدين فان كان في حجره فالكفارة على الذي يولى حجره وقال  
ابو القاسم الصغار عليها الكسوف والتوبة ويكفي اقل به التيب الا ان  
يسقط من يده لان الكفارة انما تجب اذا انفصل به ففعل الا ترى انه لو حضر

اذا اكلت به  
فاجاز بيعه

في الجارية

الوصية لمن

اذا اكلت به  
ورداً

في امره  
فان انفصل

في الكفارة  
موجب



بغير وقوع فيه انسان فانت او كان سابقا او قابلا للمدبة فاصابت انسانا  
 كفارة عليه فهذا اولي احكام العبيد والاماء قال يجوز امانة العبد في الصلوة  
 وغيره احب الي ويحوز اذان العبد وللمولى ان يمنع عبده من حضور الجماعة و  
 الجمعة والامانة ان تصلي بغير قناع فلو صلت بغير قناع ثم اعتقت وبني في الصلوة  
 اخذت القناع ومقت على صلواتك كمن اشبهت عليه القبلة فخرى ثم ظهر ان  
 القبلة غير ما وقع عليه اجتهاده فانه يخرجك الى القبلة وليس كلعبان اذا وجد  
 ثوبا اذا لم يكن يوم الجمعة مع الامام غير العبد والمباشرين جازله ان يصلي بهم الجمعة  
 ويجزهم فلم يملك الا التمسك بغيره ولو اصر الامام عبدا او مسافرا ان يخطب  
 ويصلي بهم الجمعة اجزاهم ولو ولاة القضاء لم يجز ان يكون العبد قاضيا  
 العبد والامانة اذا احرمت بغير اذن مولاه فلم يملك ان يحكمه واذا احرمت العبد  
 باذن مولاه ثم باعه للمولى فلم يملك ان يحكمه اذا احرمت في حال الرق ثم اعتق  
 ثم جدد الاحرام قبل ان يقف بعوضه لم يجزه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف  
 الصبي العبد اذا جاز باذن مولاه فاصاب صيدا فعليه ان يصوم وكذلك  
 اذا اعتق في اليان لا يجوز له الا الصوم فالاصول ان العبد اذا وجب عليه  
 كفارة يجوز فيها الصيام مثل خراء القيد وكفارة الاذى وكذلك فدية  
 الصوم واذا وجب عليه كفارة لا يجوز فيها الصوم مثل الجاه فدية الكفارة  
 اذا اعتق واذا احصر فعلى مولاه ان يبعث بهدي العبد اذا دخل مكة بغير  
 احرام فعليه دم اذا اعتق اذا وحب لاجنه ويومع بغير حق الرجوع ولو وحب  
 لعبده اجنه فله حق الرجوع عند اي حيلة رحمه الله وعندنا ليس له حق الرجوع  
 لا بأس بان تقبل هدية العبد انما اهدى اليه شيئا من المأكول او  
 بدعه الى طعامه ولو اهدى اليه بثوب او دراهم لم يجز بيعه له بثل المأكول  
 واعادة الماعون لا يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه واذا اذن المولى يفسخ  
 الى التمسك بجائز والفاسد بجميعا عند اي حيلة رحمه الله وعندنا يقع على الجائز  
 دون الفاسد وليس للعبد ان يتزوج اكثر من امرأتين واذا تزوج بغير اذن  
 المولى ثم اجاز للمولى جاز ولو تزوج بغير اذن المولى فاعتقه المولى جاز

اداء عليه الكفارة

هبة العبد

التحاج

التحاج واذا تزوج عبده لامت بغيره جاز ولا يحل للعبد ان يشتري  
 واذا تزوج الرجل امته نفسه لم يجز وللمولى ان يكره امته وعبده على التحاج واذا  
 تزوج امته ثم غنقت فلها خيار سواء كان زوجها عبدا او حرا اذا كان للعبد  
 امرأة فالشفقة دين في زنته يباع فيها كما يباع في سائر الذنوب ولو كان  
 للعبد ولد لم يجز عليه نفقة الولد لانه لا ولاية له على ولده واذا تزوج امته  
 انسان فادان يغزل عنها فالاذن في العزل الى المولى وعندنا الاذن  
 الى الامانة لا يجوز تزوج الامانة على الحرمة ويجوز تزوج الحرمة على الامانة واذا طلق الحرمة  
 ثلاثا ثم تزوج امته في عدتها لم يجز عندنا فيحتمل زوج وعندهما يجوز الاب اذا  
 تزوج جارية ابنه لا تقهر ام ولد له ولا يعين الولد بالفراية واذا وطئ جارية  
 ابنه فولدت صارت ام ولد وعليه قيمتها ولا مهر لها واذا استولد جارية  
 بينه وبين شريكه صارت ام ولد له ويعزم نصف العرق ونصف القيمة اذا  
 كانت له جارية يطأها فترجع اخذها لا ينبغي له ان يطأ واحدة منهما ما لم يخرج  
 الاخرى من ملكه ولو اشترى اخذها جازله ان يطأ التي كانت عنده ولا يستخدم  
 الاخرى عدة الاماء على النصف من عدة الحر اربعين مكان ثلث حبس حبسها  
 ومكان ثلاثة اشهر شهرا ونصف ومكان اربعة اشهر وعشرة شهور ان حبسها  
 ايام وفي وضع الحمل حرمة والامانة سواء ويد منها انقضاء الزنية كما يلزم حرمة ويجوز  
 لها ان تخرج في العتة في الطلاق والوفاة جميعا وكذلك المدبرة وادم الولد  
 والمكاتب العبد او المكاتب اذا تزوج ابنته لم يجز عبدا مادون لزمت ديون  
 فزوج المولى جاز لان في التحاج منفعة الزماء لانه اذا تزوج رجلا يجتهد في  
 الاكتساب اذا تزوج امته بعد ما وطئها فلما تزوج ان يطأها قبل ان يستبرأ  
 عندنا فيحتمل زوج وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان لا يطأها حتى يستبرأ  
 اذا طأها من امته او ام ولد لا يكون طبا را اذا اعطى زكوة ماله لادائه وبني  
 امته لم يحل فقيمه لم يجز وكذلك لو اعطاه آياه وهو عبده لاشان فقير  
 اذا تزوج امته فانت عنها الزوج لا يجوز له ان يطأها ما لم تنقض عدتها  
 واذا طلقها زوجها قبل ان يدخلها فعلى مولاه الاستبراء في رواية لا بأس

وعليه قيمتها

خروج جارية  
 اهل جارية  
 استولى جارية  
 زوج جارية  
 زوج جارية  
 زوج جارية  
 زوج جارية  
 زوج جارية

زوج جارية  
 زوج جارية  
 زوج جارية



عليه واذا اراد ان يزوجه حتى يستبرأ بكيفية  
واذا زنت المرأة فلا استبراء عليها ولو قبلت من زنا لم يبرأ حتى يرضى عنها  
اذا اذن لامته في التجارة فلها ان تاجر بنفسها طيئرا وتكعب المأذون  
ان ياجر امته طيئرا العبد اذا اودع وديعة ثم غاب فليس للمولى ان  
ياخذها سواء كان العبد ثاوذا او محجورا لان المولى انما يستحق ما يملكه  
وهذا لا يعلم انه كسب له لجاز ان يكون وديعة عنده او غصبا او لقطعة  
ولان العبد لو رجع وانكر الزنى كان القول قوله فلو دفع الى المولى فان  
كان العبد لادين عليه جاز العبد المأذون اذا ابيع صار محجورا لانه غير عليه  
مولاه بجماله في نفسه فوجب ان يفسر عليه تجارته في كسبه حتى تكون عقوبته  
من جنس عصبائه وجريرته واذا ابيع في حال الابانة يوزن في ذلك كله  
اذا اخذ عبد ابنا قيمته عشرون دينار فغلبت عليه عشرة دنانير عند  
محمد ينقص منه دينار وعند ابي يوسف رحمه الله في قوله الا يشترى العبد  
دينارا اذا اتاه عبد او هبة هدية او بية لا ينبغي ان يقبل منه ولا يشتري  
حتى يسأل فان سأل واختران مولاه اذن له في ذلك او بعث اليه بها  
فان كان العبد ثقة لا بأس بقبول قوله وان كان غير ثقة استعمل الكبر  
الرأي اذا اوصى انسان بجزء فذفعوا الى عبد قد اذن له مولاه جازو  
اساؤا في ذلك واذا اوصى ان يعتق جارية على ان لا تزوج ففقا  
لا تزوج فانها تعتق فان تزوجت بعد ذلك لم يبطل عتقها واذا  
اعتق امته في مرضه على ان تتزوج فابت ان تتزوج فانها تسعي  
في قيمتها وان خرجت من الثلث نكحها ان يجعل العتق في عتق العبد  
لانه شبه المشية ولا بأس بالعقد لان فيه تحصيل ماله واجازة مشايخ بل  
العتق ايضا عبدا محجورا حتى قتل رجلا قال علي القائل الدية على مولاه اذا  
اختار العذي يعدي عنه بالدية ولا شيء على الامر يعني في الحال  
لكن يجب عليه بعد العتق قيمة المأموران كان الامر محجورا وان كان مأذونا  
يجب عليه في الحال واذا قتل رجل عبد قيمته عشرون الف درهم لم يجب

باب من يزوج  
عبد غيره

تسليم في عقد  
وذلك منه

الا فوج اذا ابيع  
صار محجورا

اعني على  
لا تزوج

عبد غيره

عليه

عليه الا عشرة وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يجب قيمته بالغنا  
ما بلغ ولو غصبه مات عنده وجبت عليه قيمته بالغنا ما بلغت بلا حاكم العبد  
اذا ابيع جناية فمولا له بالخيار ان يشتري الارش عنه وان شاء دفعه بالجناية  
واذا دفع العبد لا يجب عليه غير ذلك العبد اذا ابيع الى دار الحرب ثم اصابه  
المسلمون فمولا له ان يبيع في حقيقته رحمه الله وعندنا رحمه الله اذا اخذه  
المشركون ملكوه العبد اذا اراد يقتل كما يقتل الحر اذا كان للعبد ام حرة وقد  
ما تم وهي مسلمة فقد فيها انسان فلا ان يطلب قاذفها بالحد ولو اقر يدبرهم  
في يده انما سرقها من فلان قطعت يده وتدفن الدائم الى القبر له عند الجيفة وعند  
ابي يوسف يقطع ويهدى للمولى وهذا اذا كان محجورا فان كان مأذونا فلا حد  
في جوارحه او اقره بها جميعا الحرابي اذا اشترى في دارنا عبدا مسلما في دخل دار  
الحرب عتق عند ابي حنيفة وعندنا لا يعتق جارية سببا المشركون وكان مولا  
زوجا ثم اشترى رجل من المسلمين فالتكاح على حاله امان العبد جائز اذا قاتل  
وان لم يقاتل فلا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله امان  
جائز ويقتل هو قول ابي يوسف العبد اذا اقر بالزنا اربع مرات يضرب  
الحد وحده البعد على النصف من حدود الاحرار العبد اذا زنى ثم عتق يضرب  
خمسون براعي وقت الزنى ولا يراعى وقت الضرب شهادة العبد لا تقبل  
لان فيه تفتيم الله اذ ارجع عن شهادته وجب عليه الضمان فصار كالكفالة  
وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال تعدل العبد والاعم جازي وقال تركية  
الابناء والابا جازية وشهادتهم لا تجوز وتركية العبد جازية وشهادته لا  
تجوز وشهادة العبد في سلال رمضان جائزة اذا كان مسلما ثقة وكثر  
يقتل بالعبد ولا يجزى القصاص بين الحر والعبد ولا بين العبد والعبد  
فيما دون النفس ولا يقتل المولى بالعبد قال ابو بكر الاسكاف لا بأس با  
لتجارة ان يكون لعبد هم شرعي بجهته لان فيه زيادة الثمن وكان ابو  
التيث يقول ان فيه دليلا على ان العبد ان كان للمخدة ولا يربيعه لا  
يسحب له ذلك وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا بأس بان يمشي

العبد اذا ابيع  
صار محجورا

بشرط ان لا يزوج  
عبد غيره

بشرط ان لا يزوج  
عبد غيره

لا يسئل الدية



الغلام مع مولاه ومولاه راكب بعد ان يطيق ذلك ولا يحل له ان  
يختلف من ذلك ما لا يطيقه وروي عن ابن عمر انه كان بركة فبلغه وجع عاصم  
بن عمر فخرج الى المدينة على راحته ومعه غلامه يشد اخذ الغوزين اذا اراد  
ان يطاء امته ولا نصير ام ولد فانه يبيعها من ابن له صغير ثم يزوجها فيكون  
اولاده احرار ولا نصير ام ولد له واذا اوصى الى عبد غيره باذن مولاه  
لم يجز واذا اوصى الى عبد نفسه فان كان في الورثة كبار لم يجز وان كانت  
الورثة كلهم صغارا جازت عند الجينة رحمه الله وعندهما لا يجوز لا نصير  
المأذون مجزأ الا في اثني عشر حصة اذا قال المولى جرت عليك في سبعة واذا  
من سبعة واذا اخذه من اهل الحرب وادخلوه دار الحرب واذا ما سئده  
واذا اجن سئده جونا مطبقا واذا كان العبد لليتيم فاذا له الوصي في  
التجارة فوات الوصي او ما لليتيم واذا اوصى السيد وقبضه الموهوب له او قبضت  
له او تصدق به وقبضه المتصدق عليه واذا اجن جناية فزوج بها واذا اذن لاته  
في التجارة فوطئها السيد فاولادها ثلثة اشياء يكون عيبا في تجارته ولا يكون  
عيبا في الغلام الزنا وولد الزنا والبر لا ان يكون فاشا التكموت لا يكون  
رضي الا في خصال البكر اذا زوجت والتشفيع اذا بلغه خبر وفي الرجل يري عبده  
يبيع ويشترى فلم ينه صارا ذونا وفي الرجل ياتيه ام ولد يولد فسكت فليس  
ان يفيقه من بعد وكل ان اعني ببيع اشترى ارضا ببعض سايقها وكذا خرج  
اليها فدخل الارض فبطل كس الارض بيده فلم يفيقها الشوك والكلاء فرد  
الارض قال ان هذه لا تطعم نفسها فكيف تطعم في رواية هذه الارض  
لا يقدر ان يتخذ لنفسه سيراويل فكيف تقدر ان تتخذ قبيضا اذا اقيمت العين  
وذيب نورها ولم يخفف فعليه القصاص حتى لم يراه ثم يقرب منها وكل من  
عثمان بن عثمان رضي الله عنه لما اتى برجل قد كظم رجلا فذهب بصره وعينه  
قائمة فلم يدركه يصنع وقال عنه الناس فلم يجد عندهم شيئا حتى جاء علي بن ابي  
طالب رضي الله عنه فبكر من فبطل على وجهه ثم ادنى من عينه فاستقبل  
الشمس فالتفت بصره وعينه قائمة فان قال ذهب بصري ولا نفوت ذلك الا

اراد على امته لا يزوج

المأذون مجزأ الا في اثني عشر حصة

عيبا في التجارة ولا يكون عيبا في الغلام الزنا

الغلام

بقوله

بقوله فانه ينظر اهل العلم بذلك لان موضع البصر موضع بشارية فان  
استحل جعل كالحكم عن بعض القضاة انه ان يوتى بجينة فبها بين يديه ففرض  
ذلك ففوت انه كاد احكام السكر كما يجوز ان يبيع السكر ان من الطلاق  
والعتاق والتكاح والبيع والشرا وتكره بين بيت ما جنى او جنى عليه واذا  
الفرائض من الطهارة والصلوات والقبام والنج والركوة جازعه اذا وضع ذلك  
وهو سكر لو ادنى على امر به ووصى به فيما بينه وبين التمثت جازية  
واذا افان وجب عليه الوضوء حكاية عن المشايخ وهو اذا سكر بحال البيوت  
الرجل من المرأة واذا قرأ آية سجدة او سمعها فعليه ان يسجدها اذا افان اذا اذن  
المكران احب الى ان يعادوا واذا ارتد لا يكون ارتدا واستأنا قال ابو نصر  
بن سلام كل من كان اشد سكر افضلا له وقع وهو على انه ايهون وقال محمد  
بن الحسن من دهب عقله من ذاك ليس من يده لم يقع طلاقه نحو المبرم والذي يشرب  
البيخ فذهب عقله واذا شرب لم يوجب عليه له فانون سوطا قبله كان او  
كثيرا واذا شرب غير الخمر لا يجب عليه حد كذا ما لم يكره هذا السكر قال في كذا  
الاشربة اذا كان كلامه تحت لسان لا يفهم منطقا ولا كلاما ولا جوابا وقال في جامع  
الصغبر اذا كان لا يعقل قليلا ولا كثيرا ولا يعرف الرجل من المرأة ويروي عن  
ابي يوسف رحمه الله امر بقراءة قل يا ايها الكافرون فان من قرأها على الوجه فليس  
بسكران وسئل بعضهم عن الفرق بين طلاق السكران والناثم فقال النائم  
لا يحرك كلمة الطلاق على لسانه وانما الطلاق يحرك وان سكران سويحي بكلمة الطلاق  
على لسانه وضرب شرب الخمر اشد من ضرب القذف وضرب الزنا اشد من ضرب  
الخمر ويضرب على الاعضاء كلها خلا الوجه والفرج والرأس وقال ابو يوسف رحمه الله  
تع يضرب على الرأس ضربة واحدة في الخمر كالرجل الا انها لا تحل ولا يضرب في حال  
السكر حتى تقوى او اذا شرب وهو مريض لا يحد حتى يبرأ واذا شهد عليه شهود  
انه شرب ولا يوجد منه راحة لم تقبل شهادتهم عند الجينة وابي يوسف  
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله يقبل ما لم يتقدم واذا وجد منه راحة  
لم يقبل شهادته الشهود فانه لا يحد ولو قاء الخمر لا يحد واذا شهد شاهد على شربه لم يحد

خبر

الفرق بين طلاق السكران والناثم

شهادته



واحدة على قواره لا يقبل واذا اقرانه شرب لم يضرب منه عند الجنيحة ونحو ذلك  
 وعنه اي يوسف رحمه الله لا يجزئ حتى يقر مرتين اذا اكره على شرب فمحمدا  
 فهو يجات التثايف على نفسه لا يجزئ من صح اسلامه فكفره كذا الا الصبي  
 والسكران **احكام المكرهين** الاكره له ثلثة احكام لخطره والاباحة وحكم  
 الجواز والفساد وحكم القمان والبسوة فانما حكم لخطره والاباحة اذا اكره الرجل  
 على شئ لا يجزئ ولا يغير اكره فهو على ثلثة اوجوه في وجوبه بياح له ذلك ولا يسه  
 ان يمنع من ذلك وفي وجوبه بياح له ان يفعل وان امتنع فهو مأجور وفي وجوبه لا  
 يسه ان يفعل انما الوجه الذي يباح له ان يفعل وان لم يفعل فهو اثم فهو ان  
 يكره على شرب الخمر او كل الميتة بكرهه بياح التثايف على نفسه يعني له ان  
 يأكل لان الله تعالى اباح تناول حرام عند الضرورة وهو قوله وقد فضل لكم ما حرم  
 عليكم الا ما اضطرتم اليه وعن مسروق قال من اضطر الى اكل ميتة ولم يأكل  
 حتى مات دخل النار وهذا اذا كان اكرهه بياح التثايف على نفسه منه واما اذا كان  
 الاكره باليس والضرر مما لا يجزئ التثايف لا يباح له ان يتنازل ذلك لانه  
 يتناول دفع الغم والفساد وما يشربون الخمر لدفع الغم والمضايقة عن أنفسهم واما  
 الذي يباح له وان لم يفعل كان مأجورا فهو ان يكره بشئ بياح التثايف على نفسه على ان  
 يتكلم بالكفر او يشتم مسلما او يستهتك ماله فان فعل فهو معذور وان لم يفعل  
 فهو مأجور لانه اذا راد بالامتناع اعراضا عن الدين استغنى ولان اباحة الخطا كالكفر  
 اثم يعرف بالذلة ولم يعرف بالنقص لان استغنى نفق لخطره ولم يذكر الاباحة واما اكل  
 الميتة عند الضرورة عرف بالنقص لو كان اكرهه بياح التثايف لا يسه الاقدام  
 عليه لانه غير مضطر واما الذي لا يباح له هو ان يكره على القتل او على الزنا لا يسه  
 ان يفعل لان ذلك مما لا يجزئ فيه الاباحة بوجه من الوجوه فله الفصول  
 في حكم لخطره والاباحة واما حكم الجواز والفساد اذا اكره على ان يعقد عقدا مامس بالعقود  
 فهو على وجهين ان كان عقدا لا يبطله الزل والشراء والاباحة لا يجزئ ويبطل  
 بالاكراه سواء كان الاكره بشئ بياح التثايف او لا ياتي في المعنى فيه ان الاكره بمنزلة  
 شرط فاسد وهذه العقود مما يبطلها الشرط الفاسد وانه يشترط فيه الرضا و

شأنه والطلاق والعتاق جاز لعقد ولا يكره  
 وان كان عقدا يبطله الزل كالبيع

والاكراه

والاكراه ينزل الرضا فله حكم الجواز والفساد واما حكم القمان والبسوة كل شئ لا يصلح  
 ايا حته بآية غيره فالقمان على الفاعل لان هذا لا يصلح بالغير ففساد الفعل من اثم على  
 وكل شئ يصلح بآية غيره كالقتل والاستحسان فالقمان على المكره لان المكره صار كالمكره  
 لآية المكره فمعه عند الجنيحة رحمه الله لا يكون الاكره الا من السلطان لانه هو الذي يغير  
 الاحكام لان فرقته ابناءه وفرقة العتق لا يكون الا به ولان غير السلطان لو اكرهه  
 استغاث السلطان فاذا كان السلطان هو الذي اكرهه فالي من يستغث وعندنا  
 الاكره من السلطان ومن غيره وقيل ليس بمحصل لاختلافه في زمان ابي حنيفة  
 الغلبة للسلطان لا غير وفي زمانها كانت الغلبة للسلطان ولغيره اذا كان في يده  
 وديعة لانه ان قتال له سلطان جابر ان لم تدفع اليه استجبت شهره او  
 ضربت سوطا لا يجوز له ان يدفع ولو دفع فهو ضامن ولو قال قطع يدك او  
 اقتلت فلما ضامن عليه سنة اشياء لا يصير له فيها مكرها ويقع ذلك كله من المكره  
 الشكاح والطلاق والعتاق والترجعة والرضاع والوطء من الرجل حتى يتقضى  
 به احكام الوطء من الغسل وغيره **احكام المجانين** اذا اذن المجنون فلو اوجب  
 ان يعاد لا زكوة على المجنون وبه اذا ادرك مجنونا واما اذا ادرك عاقلا ثم جن  
 قال محمد رحمه الله اذا ادرك شيئا من السنة فعليه الزكوة وقال ابو يوسف اذا ادركت  
 اكثر السنة مجنونا لا يجب اذا جن في رمضان كل فليس عليه القضاء وان كان  
 افاق في بعضه كان عليه قضاء جميع ما استحبنا المجنون اذا كان له عيب فعليه الاجل  
 والاجل عيبه صدقة الفطرة على قيس قول الجنيحة رحمه الله واي يوسف رحمه الله  
 كالصبي المجنون اذا كان لا فاقته وقت معلوم ومجنونه وقت معلوم فما اعتوى  
 او طلع في حال افاقته جاز وما قال في حال جنونه لم يجز واما اذا لم يكن مجنونا ولا افاقته  
 وقت معلوم فان كان اكثر السنة مفيقا فانه يجوز ما اعتوى في حال افاقته وان  
 كان اكثر السنة مجنونا لا يجوز ما فعل في حال جنونه واذا اسرى في حال جنونه لا يقطع  
 واذا اسرى في حال افاقته قطع واذا اوصى لقائلة وهو مجنون جاز المجنون اذا قتل  
 مؤثرا لم يحرم الميراث والمجنون بمنزلة الصبي اذا ادرك مجنونا فاداب والجنون  
 عليه جائز واما اذا ادرك عاقلا ثم جن في رمضان فلو اوجب عليه جنون شهره على رجل

عشرة ببيع مع الاكره الطلاق والعتاق والشكاح والوطء  
 العتاق من الرجعة والعتاق والطلاق والعتاق والعتاق  
 هذه التفرقة لا يفتقر فلو اكره الرضا به بغير  
 بيع مع الرجل والطلاق محط صورة الطلاق في  
 طلاق المكره وكذا



سيقا فقتل المشهور عليه عمدا وجبت الدية في ماله لان قصد المجنون لا عبرة به نصا  
 كالبهيمة المجنون عيب لازم ابدًا اذا جرت في حال الصغور وفي حال الكبر والتمسك  
 ان يرد له لانها في ان يعود المجنون بنسب في دماغه والبول في الفراش انما  
 يكون عيبا مادام صغيرا فاذا عاد بعد كبر مرة فهو عيب لازم ابدًا لان الداء  
 في مثانته وكذلك الترقية والالباق عيب مادام صغيرا فاذا فعل بعد الكبر مرة فهو  
 عيب لازم لفساد في دينه قال بالقاسم الضعيف في جنونه ليس لها احد يعا  
 يدها ويهاذي في رأسها فلا يمس بان تخلص رأسها بعد ان يترك علامة يفضل  
 بها الرجال والنساء بتلك العلامة قال ابو القاسم صفة المعتوه ان يكون قليل  
 الغم يخلط الكلام فاسد التمييز الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون اربعة  
 لا يقتلون في دار الحرب النساء والتبني والشيخ الفاني والمجنون الذي لا عقل  
**احكام الغيب** المفقود والاسير وكل من غم خبره لا يحكم بموته ولا يقسم  
 ميراثه والتجارب بينه وبين زوجته قائم حتى ياتيها اما خبر موته او طلاقه فاذا مضى  
 من وقت مولده مائة سنة حكم بموته والاصل ان المفقود حي في مال نفسه ميت  
 في مال غيره فمالي اعتباراته حي لا يقسم ماله بين ورثته الا يتيقن موته فعلى  
 اعتباراته ميت يوقف نصيبه من الميراث اذا مات مؤثرته في يدي امين  
 حتى اذا ايس من حيوة صرف الى ورثته الميت ثم له حكمان حكم ميراثه من  
 غيره وحكم ميراث غيره منه ان مات له قريب فان لم يخلف وارثا غير  
 المفقود فماله كل موقوف وان خلف الميت وارثا آخر فلا يخلو من ثلثة احوال  
 اما ان يكون هو المفقود يرثان جميعا ولا يسقط احدهما بالآخر او يسقط  
 المفقود بالماضي او يسقط الماضي بالمفقود وان كان يسقط المفقود بالماضي  
 فاسقط وصرف الميراث الى الماضي وان كان الماضي يسقط بالمفقود ولكنه  
 يرث مع غيره فاحصل المال موقوفًا لجزان يكون المفقود حي حتى يبين حاله  
 وان كان كل واحد منهما يرث مع الآخر فان كان ميراث الماضي لا يتغير بموت  
 المفقود فادفع اليه تمام نصيبه واوقف نصيب المفقود وان كان يتغير  
 ميراثه بخونه فادفع اليه اقل من النصيبين واوقف تمام نصيبه مع ما اوقف

صفة المعتوه  
 اربعة اشياء  
 في دار الحرب

من

من نصيب المفقود فاذا بان انه كان حيا وقت موت قريبه استحق ما اوقف  
 له وان بان انه كان ميتا في ذلك الوقت صرف الى ورثة الميت الذين جيب  
 عنهم الى ان يصل به الى ماله الوكي اذا كان غائبا انتقلت الولاية الى من  
 هو ابعد منه وبينا له الاخ من الاب والام اذا كان غائبا فللاخ من الاب  
 ان يزوجه والاخ من الاب والام في غيبته لان الاخ من الاب والام اقرب  
 قرابة وابعده بغير والاخ من الاب ابعد قرابة واقر بغير فكل واحد  
 منهما حي الزوج وهذا اذا كانت الغيبة منقطعة واختلفوا في ذلك والقول  
 في هذا انه اذا كان بينهما اقل من ثلثة ايام لا يكون منقطعة سواء اختلفت  
 اليه القوافل ولم تختلف وان كان فيها بينهما اكثر من ثلثة ايام فان كانت  
 القوافل تختلف اليها لا تكون منقطعة وان كانت لا تختلف فهي منقطعة وكل  
 اراد ان يغيب عن بلدة وطلبت المرأة من القاضي ان يأخذ منه كفيلًا بنفقة  
 قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب بعد وقال ابو يوسف  
 لا تستس ان يأخذ منه كفيلًا بنفقة شهر واذا بلغ المرأة طلاق زوجها او موته  
 فعليها العدة من يوم مات او طلق اذا اراد ان يكتب الى امرائه كتاب الطلاق  
 كتب اذا جاءك كتابي هذا وعلمت فيه ثم حلفت ثم طهرت فانت طالق و  
 اذا بلغ المرأة وفات زوجها فترت بزوج آخر وولدت منه ثم جاء الاول  
 حيا فان في قول ابو حنيفة والي يوسف رحمه الله ان ولدت لاكثر من ستة  
 اشهر منه تزوجها الثاني قالوا له من الثاني وقال محمد رحمه الله ان ولدت  
 لاكثر من سنتين منذ دخل بها الزوج الثاني فهو من الثاني والا فمومن  
 الاول فاذا كان للغائب زوجة واولاد صغار والمدين والغائب مال حاضر  
 من جنس النفقة فان القاضي يجعل له النفقة في ماله لان نفقة هؤلاء واجبة  
 وان قدروا على ماله كان لهم اخذ مقدار نفقتهم ولا يقضي للمال وللنفقة  
 هؤلاء لا يجب الا بقضاء القاضي والقاضي لا يقض على الغائب ولو لم يكن للغائب  
 مال من جنس النفقة فاحتج الى بيع شيء من ماله فان القاضي لا يبيع شيئا من  
 ماله لان له ولاية لحفظه وليس له ولاية لتصرفه ولوراي القاضي ان يجعل للغائب

ان يزوجه

في الغيبة المنقطعة







عقده وصيته ولا وصيته لغافل اذا قال انت حر بعد موتي ان شئت لا يصير  
مذبرا ولو قال انت حر بعد موتي بيوم لا يكون مذبرا لانه ناسخ عن موته فان ما  
المولى يعق من الثلث ولكن لا يعق ما لم يعق الورثة وليس هذا لوقا ان انت  
حر بعد موتي ان شئت واذا قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي فان كان ملكه في  
ذلك الوقت كان مذبرا والذي ملك بعد ذلك لا يصير مذبرا ولكن يعق بموته  
من ثلث ماله بحج الوصية اذا تبرأ منه ثم اخذ لثاني ولدها فقال المولى ولد  
قبل التدبير وقالت ولده بعد التدبير فالقول قول المولى واذا تبرع عبده  
ثم ذهب عقله لا يبطل التدبير واذا قال رجلين ذبرا عتقت ذبيرة واحدة باجا  
اذا قال العبد لاسيل لاصد عليك بعد موتي صار مذبرا ذكر ابو القاسم  
الصغار المذبة لا تملك بالنسبي واذا ما عنها مولاها او اعتقها وقد كان و  
وطيها فلا عدة عليها واحكام المذبة في النكاح والعدة احكام الامة احكام  
المكاتبين اذا كاتب عبده ولم يقل اذا ديت الى فانت حر فانه يعق اذا  
اذا واذ لم يضرب للكتابة اجلا جازا ويرد في الرق اذا عجز عن ختم منها  
عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف لا يرد في الرق حتى يتولى  
عليه بخان وليس للمكاتب ان يتزوج الا باذن مولاه وله ان يخرج من المصنف  
اذا انه فان شرط عليه المولى ان لا يخرج من المصنف جازت الكتابة والشرط باطل  
واذا كاتبه على قيمة فالكاتب فاسدة واذا ادى القيمة عتق واذا كاتبه على ان  
يطأها ما دامت مكاتبه فالكاتب فاسدة واذا اذنت عتقت المكاتب اذا  
كاتب عبده جازا استمنا ثم اذا جاز ذلك فان اذني الالف قبل عتق  
الاول عتق فلولاء الثاني للمولى وان اذني الالف بعد عتق الاول فلولاء  
الثاني للاول الوصي اذا كاتب عبدا ليتم جازا استمنا واذا كاتب امه  
حامل فلولها بمنزلة بنتها واذا استثنى ما في بطنها كانت الكتابة فاسدة و  
اذا اخذ المولى كفيلا بالكتابة فالكفالة باطلة ولو كاتب عبدين كتابة  
واحدة على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه جازت استمنا واما ان  
المكاتب عن غير وفاء مات عبدا وان مات عن وفاء ديت كتابته ويحكم بعقده

ان شئت لا يصير  
مذبرا ولو قال  
انت حر بعد موتي  
بيوم

اخذها في الرقبة

احكام المذبة في  
النكاح والعدة

لا يكتب

ان شئت لا يصير  
مذبرا ولو قال  
انت حر بعد موتي  
بيوم

قبل

موت قبل مفضل واذا مات المكاتب عن وفاء وقد اوصى بوصيته لم تجز وصيته  
لانه يحكم بعقده قبل موت مفضل المكاتب يسلح ان يكون وصيته لمولاه  
وصيته المكاتب على ثلثة اوجه في وجه لا يجوز بالاتفاق وفي وجه يجوز  
وفي وجه اخذ لثاني اما الوجه الذي لا يجوز اذا اوصى ثم مات ولم يترك وفاء لم  
يجز لانه مات عبدا واما الحكم بحريته قبل الموت فلا فصل فيك الساعة  
لا تستوعب كلمة الوصية والوجه الذي يجوز بالاتفاق ويهون يقول اذا عتقت  
فقد اوصيت بثلث مالي فاذا عتقت ثم مات جازت وصيته والوجه الذي  
اختلفوا فيه يهون يقول اوصيت بثلث مالي ثم ادى فانه يعق ثم مات  
فوصيته باطلة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما جائزة المكاتب لا يملك  
بالاسر كما لا يملك بالبيع والهبة ولا يدخل المكاتب في مطلق اسم المملوك الا  
بالينة والمولى للمكاتب كسب المكاتب ولا ذمة له ولا تجب عليه بسبب صدقة  
القطر المكاتب اذا مات عن وفاء فقد فده انسان بعد موته لا يجد قاذفه  
شرط لخير من المكاتب جائزة مكاتبته تزوجت باذن مولاه ثم عتقت  
فلها خير واحكام المكاتبه في النكاح كالا لامة طلاق ثنتان وعندنا  
حيضتان وايلاء هكشهران ويجوز تزويج الامة على المكاتبه ولا يجوز تزويج  
المكاتبه على حرة المكاتب اذا اشترى ابنه ثم مات عن وفاء فان ابنه يرث  
منه وليس للمكاتب ان يشترى امه يطأها ولكن لو وطئها ثم استعتقت تجب  
القيمة في الحال لان وجوبه يستند الى التجارة ولو كان وجوبه بالنكاح الفاسد  
يجب بعد عتق المكاتبه اذا تزوج بابنة مولاه باذنه ثم مات المولى جاز ولا  
يبطل موت المولى واذا مات المكاتب بعد ذلك فان ترك وفاء لم يبطل  
النكاح فان لم يترك فسد فان كانت غير مدخول بها فلا عدة عليها ولا  
صدق لها وان كانت مدخول بها فعليها ثلث خيصر ولها الصدق في  
ذمتها واذا اشترى المكاتب امرأة لا ينقض النكاح بخلاف الحر وليس للمكاتب  
ان يزوجه ابنته تجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده واما  
المكاتبه فنفقة الولد عليها لان المكاتبه تملك كسب ولدها والمكاتب لا يملك

لقد ان

ان شئت لا يصير  
مذبرا ولو قال  
انت حر بعد موتي  
بيوم

احكام المذبة في  
النكاح والعدة

احكام المكاتب في  
النكاح والعدة

المكاتب لا يملك  
بالاسر كما لا يملك  
بالبيع والهبة

ان شئت لا يصير  
مذبرا ولو قال  
انت حر بعد موتي  
بيوم

احكام المكاتب في  
النكاح والعدة



كسب ولده الا ان يكون الولد من امه له فنجب عليه النفقة لانه يملك كسبه  
المكاتبه نفقتها على الزوج لان المولى لا يملك خدمة المكاتبه وانما اذا كانت  
تحت حرا وعبد فان بواها بيتا فبذل الزوج نفقتها والا فلا المكاتبه اذا  
ولدت من سيد هانئ بالحيث ان شأت عجزت وان شأت اذت ففقت  
حصة المكاتبه وصداقته لا يجوز ولو باع ثم طمس النثر لاجل القيمة جاز اذا كانت  
المكاتبه وعليه دين يبيد بين الاجنبي ثم بكتابه المكاتبه اذا اذى بعض  
كتابته من صدقة نقدية به عليه ثم عجز حل ذلك للمولى المكاتبه اذا اشترى  
اباه او ابنه او جده او ولد له يصير مكاتبه عليه ولو اشترى دار ثم حرم سوا  
يؤولا فله ان يبيعهم ولا يكتبون عليه عند بيعه رحمه الله وعندهما  
يكتبون عليه ولو مات المكاتب وترك ولد فان كان الولد ولد في كنفه  
قام مقامه في تجره ولو ترك ولد قد اشتراه لا يقوم مقامه في تجره ولكن  
يقال له اما ان تؤدى جميع الكفاية حاله او ترد في الرق وان ترك اخاه  
او اخته فانه يباع ولا يقبل الكفاية من احد من هؤلاء ويحكم على قول اليه  
خليفة وعندهما لجراب في البيع واحد وان يقوم مقامه في تجره لو قال المكاتب  
انت حر عتق ولو قال ان كنت انت عبي فانت حر لا يعتق ويحكم كما قالوا  
لو قال لامرأته بعد ما طلقها طلاقا بايثا انت طالق طلقت ولو قال ان كنت  
امرأتي فانت طالق لا تطلق جناية المكاتب على نفسه دون سيده ودون العاقلة  
يحكم عليه بالقل من قيمته ومن ارش بجنابة وجناية المولى على مكاتبته معتبرة  
وكذلك جنايته على رقيقه وكذلك لو جنى المكاتب على سيده وعلى رقيق سيده  
فهو معتبره اذا اشترى المكاتب جارية وقبضها وحاصنه عنده ثم عتق المكاتب  
حل له ان يطأها ولو عجز المكاتب فعلى المولى ان يبيتر بها بيمينه ولو اشترى  
المكاتب امه او ابنته فحاصنت عنده ثم عجز المكاتب فعلى المولى ان يبيتر بها بيمينه ولو اشترى  
اخته او خالته والسكينة بها فعلى المولى الاستبراء عند بيعه رحمه الله تعالى لان  
يؤولا لا يصير من مكاتبين بكتابه اذا كانت جارية ثم عجزت فليس عليه الا  
ولو كانت المكاتبه امه ثم عجزت فعلى المولى ان يبيتر امه المكاتبه واذا اوصى

الامة

المكاتبه اذا اوصى

ارامات المكاتبه

لو اشترى المكاتب

لو اشترى المكاتب

المكاتبه اذا قال

بكتابه

في الاستبراء

او اشترى المكاتبه

المكاتب

لمكاتب وارثه فالوصية باطله فان اوصى لمكاتب نفسه فالوصية جائزة  
لمكاتب ان يفعل جنس حلال له ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة وان  
يسافر وله ان يشارك وله ان يدفع ماله مضاربة وله ان يكتب عبده و  
ليس له ان يفعل جنس حلال ليس له ان يعتق عبده بجعل ولا بغيره ولا  
يتزوج ولا يهب ولا يتصدق ولا يشترى ولا يجالي في بيع ولا شراء الا فيما  
يتعبد به في مثل الناس الا بالاجال لا تورث الا في المكاتب يموت وله اولاد  
ولدوا في كتابته فان الاجل يورث في حقهم كل من صلح ان يكون وليا  
صلح ان يكون شيدا الا في المكاتب فانه ولي في تزويج امته ولا يكون  
شاهدا في الشكاح احكام **ابن ابي** الذمة الامام باخذ ايسل الذمة بالظاهر  
الكسبية والزناير وينبغي ان يكونوا من الذين في دار الاسلام فوجبان يكون  
علامة عليهم ظاهرة ولا تؤخذ بجزية منهم الا من كان عملا وان كان زمنا  
لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من النساء والصبيان ولا يؤخذ من الرجل المكاتب كل  
سنة اثنا عشر درهما ومن الوسط اربعة وعشرين درهما ومن البغي الكثرة ثمانية  
واربعين درهما واذا اسلم في اثنا عشر سنة او بعد ما مضت السنة لا يؤخذ  
منه ولو تواتر عليه التسعون الا في السنة الواحدة عند بيعه او استعانه  
وعندما يؤخذ ما مضى ايسل الذمة اذا انقضوا العبد وحاربوا المسلمين فقام  
ليستون ويصير لهم غنيمه الذي اذا تر على الكثرة وقال علي بن يقبل قوله  
واذا فر بلخر وكن زير يؤخذ العشر من قيمة الخمر ولا يؤخذ من قيمة الخنازير  
عند البيعة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ منها و  
يؤخذ من الذي نصف العشر والباس بان يدخل الذي المساجد كلها المسجد  
الحرام وغيره الذي اذا خلت ثم اسلم فحنت فلما كفره عليه اذا قال هو يهودي  
او نصراني ان فعل كذا فهو يهودي ايسل البغي اذا استعانوا بايسل الذمة على حريمهم  
فقاتلوا معهم لا يكون نفقت العبد لهم بقاء على الذي جميع الحدود والاشهر بخمر  
يقبض المسلم بالذمي ويقطع يد المسلم اذا سرق من ذمي ولا يجوز المعاقبة  
بين المسلم والذمي في رواية ويجوز شدا ايسل الكفر بعضهم على بعض وان

لا يؤخذ منه

يشترى

او اشترى المكاتب

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى

الامة

المكاتبه اذا اشترى

ابن ابي

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى

المكاتبه اذا اشترى



اخلف ملهم وشهادة المشامن الحربي لا تقبل على اهل الذمة بحلف النصراني  
 بائنا الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام ويحلف اليهودي بائنا الذي  
 انزل التوراة على موسى عليه السلام ويحلف المجوسي بائنا الذي خلق النار  
 نصراني شهيد على مسلم فردت شهادة فاسلم ثم شهد قبلت شهادته و  
 الفاسق اذا شهد فردت شهادته اذ كان ثم شهد لا تقبل شهادته وكذا لو شهد  
 رجل لادارة فردت شهادته ثم طلقها ثم انقضت عدتها ثم شهد تقبل شهادته  
 من بعدها النصراني ليس من اهل الشهادة على مسلم وكذلك العبد وسبيل  
 ابو القاسم الصغار بعد كيف يركب النصراني اذا شهد فقال يركب بالامانة في  
 دينهم في لسانه ويده ويكون مع ذلك صاحب اليقظة نصراني له ابنة صغيرة  
 مسلمة ليس له ان يزوجه او اذا كانت له اخت مسلمة لا يجس على نفقتها  
 نصراني تزوج نصرانية بغير مهر وذلك في دينهم جائز عن ابينيفة  
 رحمه الله تعالى ولا شيء لها وعندها لها مهر مثلها وجاز في حرة بلا شيء اتفاقا  
 نصرانية زنت ثم انكملت فقهها انسان لا يحد قاذفها المجوسي اذا تزوج  
 امة ثم اسلم فقهها انسان لا يحد قاذفها عت ابي حنيفة رحمه الله وعنه  
 يحد ذمي قد فتن انسانا ففرض له ثم اسلم قبلت شهادته في الاسلام والعبد  
 اذا فتن ففرض له ثم عتق لم تقبل شهادته ذمي قد فتن مسلما ففرض له  
 فاسلم فغن ابينيفة رحمه الله استع ثلث روايت في رواية اذا ضرب سوطا واحدا  
 في الاسلام بطلت شهادته وفي رواية اذا ضرب الاكثر في الاسلام وفي رواية  
 حتى يضرب الكل وهو قولهما وكذلك هذا الاختلاف في المسلم اذا فتن  
 ففرض سوطا ضرب وجاز للمسلم ان يتزوج اليهودية والنصرانية ولا يجوز تزوج  
 المجوسية ويجوز تزوج الصنانية عن ابينيفة رحمه الله وعنه جاز لا يجوز  
 كذلك الاختلاف في اكل ذبايحهم ويجوز تزوج الامه الكتانية وحكم ليرة الكتانية  
 في القسم حكم ليرة المسلمة وللمطلقة الكتانية ان تخرج وتزوجها اذا كان مسلما  
 ان ينفقها بميثاقا لا يذمي او حتى الى مسلم جاز وان كان في الشركة فمؤخره  
 يوكل من بيع ذلك مسلم او حتى الى ذمي بصيرة وصية له ولكن يخرج من الوصية

ردت شهادته كونه  
 اسم ثم شهد

شهد لادارة فردت  
 ثم طلقها ثم شهد

تركت النصراني

لا ولاية له على امرائه  
 بنده المسلم ولا الطلاق

نصراني تزوج نصرانية  
 او حرة بلا شيء

حد القذف

انكر الذم في امرائه  
 بنده المسلم ولا الطلاق

اسلم قاذفها

حكم الكتانية  
 في القسم

ذمها اذا تزوج

مسلم او حتى الى ذمي

كما لو

كما لو كان ذميا فابى وصية اهل الذمة على ثلثة اوجه في وجه يجوز بالان  
 ويومان يوصي بثبت ماله لفقراء المسلمين او لفقراء اهل الذمة او لعتق الرقي  
 وفي وجه لا يجوز ويومان يوصي ان يخرج عنه او يبعي مسجد للمسلمين ولم يبعين  
 الموضع وفي وجه اخلفوا ويومان يوصي بكنيسة او ببيعة او غارة دار  
 يجوز الوصية عند ابينيفة رحمه الله وعندهما رحمه الله لا يجوز لابس عبادة  
 اهل الذمة وتكره المعانقة والقبلة لهم ولا لابس بالمصافحة ولا ينبغي ان يبد  
 المسلم الذمي بالسلام في كتاب ولا غيره ولا لابس بان يرد عليه وقال محمد بن  
 الحسن نصرانية تحت مسلم لا تنجب في بيته مسلما وتقبل في بيته حيث شاءت  
 ولا لابس بان يواجر المسلم نفسه من نصراني يعجل له في البيعة الذي اذا كان اكثر  
 السنة غنيا يؤخذ منه جزية الا غنيا نصراني اعلم له ابن مسلم لابس بان يقوده  
 من البيعة الى البيت ولا يقوده من البيت الى البيعة كما قالوا تحمل البقرة الى الفارة  
 ولا تحمل الفارة الى البقرة وتحمل الحمل الى الحمل ولا تحمل الحمل الى الحمل سراج المسجد  
 المسيحي موقودا وتطفيه عند الرجوع قال محمد بن الحسن كل شيء ائتمن منه المسلم  
 فاني ائتمن منه الكافر في دار الاسلام الا الحمر والخمر يبيع للمسلمين والضرب وغيره  
 لا يجير مسلم على نفقة احد من اهل الذمة الا على نفقة سبعة نفر المرأة والاب والام  
 وتجه عند عدم الاب وتجه عند عدم الام والاولاد الصغار من الذكور والاولاد  
 من الاناث ان صلب كافر في جماعة في المسجد او اذن في المسجد فهو دليل على اسلامه  
 فان رجع عنه قتل مرتدا فان قال سلبت او شهد انه لا اله الا الله وان تحب عبده  
 ورسوله لا يحكم باسلامه مالم يبرأ من كل دين كان يعتقد نصرانية مات في  
 بطنها ولا مسلم يغير في مقابر النصاري احكام **اهل الذمة** احذ  
 بخربة من اهل الحرب على ثلثة اوجه في وجه لا تؤخذ منهم مشركا العوب وفي وجه  
 تؤخذ منهم اهل الكتاب من اليهود والنصارى وفي وجه اخلفوا لهم المشركون  
 من غير اهل الكتاب وغير العوب كاليهود والاثراك عند ابينيفة رحمه الله وعنه  
 تؤخذ وعنه الشافعي رحمه الله لا تؤخذ لهم اذا دخل دارنا طال المقام  
 يتقدم الامام اليه اما ان يرجع الى دارك واما ان تقبل الجزية فان مكث بعد

وصية اهل الذمة  
 على ثلثة اوجه

تحمل البقرة الى الفارة  
 لا الفارة الى البقرة

كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم

كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم

كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم

كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم

كل كافر مسلم  
 كل كافر مسلم



ذلك سنة صار ذمياً حربياً اذا دخل اليها بامان فاشترى ارضاً من ارض الحزاج  
فوضع عليه الحزاج صار ذمياً حربياً اذا دخل اليها بامان فترقت بذني صارت  
ذمياً والحزاج اذا تزوج ذمياً لا يصير ذمياً والحزاج اذا امر على الكفاية منه  
العشر ولا يصح اذا قال على دين او قال بوضاعة الا في فصل واحد يكون  
يقول هذه ام ولدي ويؤلف اولادي وكذلك اذا لم يكن معها ولد صدق به  
وفرقا بين هذا وبين الرقيق اذا قال في مرضه هذه ام ولدي وليس معها ولد لا  
يصدق وتسعى اذا كانت لا يخرج من الثلث واذا اخذ من الحزاج العشر ثم  
على العشر في تلك السنة لا يؤخذ منه ثانياً مادام في دار الاسلام فاذا خرج ثم  
عاد اخذ حرة دخلت اليها مسلمة ولها زوج في دار الحرب فلا عدة عليها  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا عليها العدة واذا كانت حاملاً فعلى ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى ان في رواية لا تزوج حتى تضع ولي رواية لها ان تنجب  
ولكن لا يطأها حتى تضع من كتاب اهل الكتاب على ثلثة اوجوه وجه لا يجوز  
يوان يتزوج مشركه وفي وجه كونه يكره الا ان خشي العت على نفسه ويوان  
يتزوج من اهل الحرب من اهل الكتاب وفي وجه كونه من غير كراهية ويوان  
مسلمة اسيرة او مبررة اسيرة كتب اليها مولاها واذن لها بالتزوج حربياً تزوج  
حربياً مسلم احدها فاما على الكتاب ما لم يفتى ثلث حيض كحزبي اذا دخل دار  
الاسلام بغیر امان فاختار رجل فهو في الجحيم المسلمين سواء اخذه قبل الاسلام او بعد  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا هما رحمهما الله تعالى اذا اخذه قبل الاسلام فهو عليه  
له واذا اخذه بعد الاسلام فهو حر لا ينيل عليه حربياً دخل دار الاسلام ومعه  
سلاح فاراد ان يرجع بسلاحه لا يمنع لان الامان وقع عليه ولو استبدل سلاح  
بسلاح آخر فان كان قد استبدل بحسن اخرج منه وان استبدل بحسنة فان  
كان غير آمنه وان كان شراً لا يمنع ولو ان قوما من اهل الحرب ادان  
بعضهم بعضاً في دار الحرب او المسلم ادان حربياً او كحزبي في دار الحرب  
لا دار الاسلام واقتضوا الى القاض لا يقضي بينهم لان الامان وقع في الامور  
المستأنفة لا على الاموال الماضية والشفعة تجب في دار الحرب والبيع اذا

الحزاج امر على الكفاية

المرء من اهل الذمة

لا تعد على حرة

مسألة اهل الكتاب

اي ما توقع في الزنا وهو ان يمس المسلمون حرة من اهل الذمة  
مستقروا من اهل الذمة من اهل الذمة المستقرين في دار الحرب  
المرء من اهل الذمة

حرة دخل دار الاسلام

حرة دخل دار الاسلام

لا تقضي بين اهل الذمة

كان في دار الاسلام فالحزبي المستامن الشفعة فاذا دخل دار الحرب بطلت  
شفعة حربياً دخل دارنا بامان فقتل انساناً ضرب لحد ولو شرب مخمر لم  
يعذب ولو زنى او سرق لا يقيم عليه لحد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يقيم ولو زنى بذمياً او مسلمة تجب عليه اذونه  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى تجب عليها وعند محمد رحمه  
الله تعالى لا تجب على واحد منهما اربعة ارباعينهم بين العبد وسببه وبين ام  
الولد وسببه حاو بين المدبرة وسببه وبين المسلم والحزبي في دار الحرب  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى **احكام المرتدين** الرجل اذا ارتد يرض عليه  
الاسلام فان اسلم والاقتل فان قال قولي اجل ثلثة ايام فان  
رجع الى الاسلام وتبرأ من كل دين اعتقه سواء الاقتل والمرة تجب ولا  
تقتل فان قتل المرتد قسم له بين ورثته وان لم يكن له وارث يرد الحرب مرتداً يقتل  
بموته وعقوبته امواله ومدبرته وحلت ديونه ولو اوصى ثم ارتد ولم يكن  
بدار الحرب بطلت وصيته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وليس كالنكاح لانه  
لا يكتم النقص والترادوا قتل المرتد ولو لم يرد الحرب وامرته لم ينقض عهدها  
رتث ويعتبر فيه احكام القربان واذا رجع المرتد مسلماً بعد قسمه ماله فكل ما  
كان قائماً اخذه وما كان مستمكاً فلا ضمان فيه عقود المرتد موقوفه عند ابي حنيفة  
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى تجوز كاي يجوز من الفسخ وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز  
من المرتد ولو جاءت امته بولد فادعاه بثبت الكتاب بلا خلاف ما كتب المرتد  
في حال رفته يكون لبيت المال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا هما رحمهما الله تعالى  
يكون ميراثاً للمرتد اذا جنى جناية خطاء فان العاقلة لا تقفل عنه اذا ارتد ولو لم يكن  
بدار الحرب مع ماله ثم ظهر للمسلم على الدار صار المال الذي معه فيا ولو دخل  
دار الحرب ثم خرج واخذ شيئاً من ماله فان كان القاض لم يقض لمجوفه فالجواب  
كذلك وان كان القاض قد قضى لمجوفه فانه يرد الى الورثة ان وجه قبل التهمة  
اذا لم يكن المرتد بدار الحرب وقضى القاض لمجوفه وكاتب ابنه عبيداً ثم رجع مسلماً  
انقل الكتاب اليه ويصير كانه وكب لأم من جنبه رجل وامرته ارتد عن الاسلام

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

حد الحزب في دار الحرب

والشفعة بدار الحرب ثم ظهر للمسلم على الدار

قضى القاض لمجوفه

قضى القاض لمجوفه



معافها على النكاح وان ارتد احدهما قبل الآخر وقت الفرقة ويكون فرتة بغير  
 طلاق وابطاء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف رجما  
 استتبع كلاهما لا يكون طلاقا وعند محمد رحمه الله كلاهما يكون طلاقا وتجهيز الميراث  
 حرام واذا التوضي او تيمم ثم ارتد ثم اسلم والوقت فهو على طهارته ولو صلى ثم ارتد  
 ثم اسلم والوقت باق اعاد الصلوة وكذلك لو خرج حجة الاسلام ثم ارتد ثم اسلم  
 اعاد حجة الاسلام اذا ارتد الزوجان معا ثم اسلم احدهما وقت الفرقة من  
 قبل الذي بقي على كفره اذا خلف ثم ارتد ثم اسلم بعد ما حث فلما كفارة عليه الميراث  
 الميراث اذا اسلم لا يجب عليه قضاء الفسقة لانه ترك ما ديانته واعتقاد افسار كالحكماء  
 الاصل في نصر النبي اسلم ثم مات ابوه فقال ليعني لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارث  
 منه صار ميراثا كافرا جاء الى مسلم وقال اعرض عني الاسلام فقال له اذهب  
 الى فلان العالم حتى يعرض عليك قال كيف هذا الانسان قال بوبكر الاسكات  
 من عاب النبي عليه السلام في شيء كفر قال ابن الزباج من قال الشعر من النبي  
 عليه الصلوة والسلام شعر فقد كفر وقال بالشارب بذكر كبري به اربعين كافر  
 يعني عمل الجوسي خير من عمل النبي عليه الصلوة والسلام بخاف عليه الكفر ولو قال  
 في حال الغضب اخبرت الكفر من هذه الساعة بخاف عليه ان يكفر ولو قال ان  
 كان كذا غدا والاكفر يكفر من ساعته ولو قيل له الا تخشى الله قال لا في حال الغضب  
 قال صار كافرا ومن اعلم امراته ان الله تعالى حل له اربعة نسوة فقالت ابن جنيح  
 بنيت قال كفر لا تخاف نصير كما شئت ان استتبع ليس بحكم **احكام الاوصياء**  
 للوصي ان يتجهز مال الصبي ويدفع بضاعة او مضاربة وله ان يعمل في مال بالمضاربة  
 واذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع ماله منه باقل من قيمته جاز عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز لوصي ان يقرض مال  
 اليتيم والقاضي لو اقرض جاز ويكون على سبيل القضاء اذا احوال الوصي من  
 مال اليتيم فان كان الحال عليه انما من الغريم جازت له ماله والا فلا الوصي  
 اذا قضى دين الميت بقضاء القاضي ثم ظهر على الميت دين آخر فلا ضمان  
 على الوصي وان كان بغير قضاء فالغريم يلحقه ان شاء الله الغريم وان شاء

بغير ميراث

المرسوم

لا وجه له

لا وجه له

من باب

احال او ميراث

او ميراث او ميراث

البيع

ابن الوصي اذا قبل الوصي الوصية في حال حيوته الموصي لزمه ولا يجوز رده الا في  
 وجهه ولو لم يقبل حتى مات الموصي فالوصي يلحقه ان شاء الله قبل وان شاء  
 لم يقبل واذا باع مال اليتيم ثم استحق ضمن الوصي ثم يرجع في مال اليتيم الوصي اذا  
 اجر نفسه في عمل اليتيم فالاجارة فاسدة الوصي اذا اجر ارض اليتيم فليس  
 له ان ينقض الاجارة ولو اجر اليتيم نفسه فبلغ فلا ان ينقض الاجارة الوصي  
 اذا باع التركة فان كانت الورثة كلهم كبارا ولا دين على الميت ولا وصية ولا  
 الورثة حضور فليس ان يبيع شيئا وان كان الورثة غيبا فلا ان يبيع العروش  
 ان يبيع العقار وان كان الورثة صغارا كلهم وهم حضور وغيب فلا ان يبيع  
 نصيبهم وان كان بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فغيبا يبيعهم جميعا  
 له ان يبيع النصيبين جميعا وعند ابي حنيفة ليس له ان يبيع نصيب الكبار ولو كان  
 على الميت دين او وصي بشي من التركة وليس في التركة درهم والورثة كبار  
 حضور فغيبا يبيعهم جميعا يبيع جميع التركة وعند ابي حنيفة لا يحوز الا حصته الذين  
 وصي الام لا يبيع العقار ويبيع العروش اذا كانت الورثة صغارا او كبارا وهم  
 غيبا وليس له ان يتصرف فيما ورث من غير الذي وصي له وكذلك وصي  
 الاخ وغيره وانما وصي الاب فله حق التصرف في العروش والعقار سواء ورث  
 من ابيه ومن غيره اذا كانت الورثة صغارا وانما اذا كانا كبارا وهم غيبا  
 فليس له ان يتصرف الا في العروش خاصة جارية اسرها العدة ومولاها  
 صغير يتيم فاشترى احد رجل كان للوصي ان يأخذها لليتيم بالثمن ولو لم يأخذ  
 لكن سلم لم يجر عند محمد رحمه الله جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله اشترى  
 وكذلك الاختلاف في تسليم الشقة الاب والوصي والمفاوض والمكاتب  
 لهم ان يكاتبوا العبد استمنا ولو ليس لهم ان يفتقروا على ماله ولو تزوج احد من هؤلاء  
 الاربعة امة جاز والعبد المأذون والمكاتب وشريك العنان لو تزوجوا الا انه  
 لم يجر عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز كتابة هؤلاء اثنان في ثوبهم جميعا  
 ولو تزوج احد هؤلاء السبعة عبيد لم يجر الاب اذا رهن ماله لانه لا يقرض بين  
 لنفسه جاز استمنا وكذلك الوصي والمفاوض الوصي اذا باع العبد

بيع اليتيم

في الوصية

وفي الام

في بيع

الاب او المفاوض



من التركة لاحد الغرماء وبقض الثمن ثم استحق عزم الوصي ثم خرج على الغرماء ولو كان  
القاضي هو الذي باع او امينه فلما ضمان عليه لان القاضي لا يخرج عليه العدة  
اذا كان في عني الرجل وصية فادعى الى آخر فقال اني مبتك وصيتك ولا  
انيك الوصية التي في عتقت صار وصيتا فيها جميعا بقبول صديها اذا كان  
في حجر الوصي يتيما فباع مال احد هاهنا من الآخر لم يكره لانه اذا كان خيرا يكون  
شرا للآخر اذا ربح الوصي شيئا من متاع الميت لبعض الغرماء دون البعض  
لم يكره والوصي ان يربح من بين الميت وله ان يربح من مال اليتيم وله ان يعطي مال  
اليتيم مضاربة ولو استاجر الوصي اليتيم لعل نفسه ينفق ان يجوز اذا استاجر به  
كثير من اجرة مثل كاليق والشراء اذا قال الوصي بعد موت الموصي فلم يخرج له  
حتى قال مبتك فلذلك وهو رواية عن ابى حنيفة وابي يوسف وقال فليس له ذلك  
واذا اشكت الورثة من الوصي الى القاضي لا ينبغي ان يعزله ما لم يظهر منه الجبن  
واذا اوصى الى عبد غيره باذن مولاه فالوصية باطلة واذا اوصى الى عبده  
وفي الورثة صغار وكبار ينبغي للقاضي ان يخرج فان كانت الورثة كلهم صغارا  
جاء عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعنه بهما لا يجوز ولو اوصى الى مكاتب غيره جاز  
اذا اوصى مسلم الى ذمي فالوصية باطلة لانه تبطل كالعبد واذا اوصى الى رجل ما  
له فهو وصي له ولولده واذا اوصى الى يتيما حتى يقدم فلان فهو وصية الى قده وقاد  
قدم فلان تحولت الوصاية اليه وروى عن ابى حنيفة انه قال اذا قدم فلان فلان  
وصيتا في جميعا واذا اوصى ببعض ماله وبعين بعضه الى رجل وبقية الى آخر  
منها جميعا وصيتا في جميع عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف رحمه الله تعالى  
استحسانا اذا قسم الوصي بين الورثة وهم صغار فالقسمة باطلة واذا كانا وصيين  
فمات احدهما ووصى الى صاحبه جاز ولو ان يتصرف في المال وروى عن ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى انه لا يجوز وينبغي للقاضي ان يجعل معه آخر الوصي اذا اشترى الكفن من  
مال نفسه لا يكون متطوعا وكذلك الوارث الكبير ولو قضى الوصي او الوارث دين الميت  
من مال نفسه لا يكون متطوعا واذا اوصى مال الورثة الى اخر فخرج ما بطل من اذا  
كان الوصي لم يتولى القضاة اذا كان الوصي هو العاقب جاز تاجره عن ابى حنيفة رحمه الله

وصي من الغرماء  
صار وصيا لها

اوصى الى عبده  
اوصى الى مكاتب  
اوصى الى ذمي

اوصى الى الكفن  
وصي من الغرماء  
اوصى الى الورثة

رحمها

رحمها الله وليضمن الوصي اذا اوصى لرجل مملوكا والمملوك ذورحم حر من  
الموصي له فرد الوصية ولم يقبل لم يخرج على قبولها ولا يفتق بقرابته ولو لم  
يقبل ولم يرد حتى مات الموصي له بعد موت الموصي لزمته الوصية كل من لا  
يجوز اقراره اذا اقر لا يجب عليه اليقين وتفسيره اذا ادعى على ميت مالا او قسم  
الموصي الى القاضي ولا يثبت للمدعي فاراد ان يخلع الوصي لم يجز اذا كان غير  
وارث وان كان الوصي وارثا كان اقراره جائزا في حصته نفسه فخالفت  
للموصي ان ياكل من مال اليتيم ويركبه وابه اذا كان محتاجا بقدر ما في ماله  
الله تعالى اعلم **احكام الابوين** لا يؤخذ بحكم القذف الوالد وقته وان  
والولد وولد الولد وان سفل بكرة المسلم ان ينفق اباه الكافر يقتل واذا  
قتل ابوه فلا بأس ان يقتل على سبيل الدفاع العادل اذا قتل اباه الباطل ينفق  
وكذلك الباطل اذا قتل العادل عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعنه  
ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يرثه ولو قتل باقصا ورثته بلا خلاف ولو حضر غير  
فوق ابوه ورثته الكافر بموت وله ولد مسلم فانه ينفق ويثبته ويدفنه واذا  
استاجر الرجل ابنته في خدمته فلا جارة فاسدة وان استاجر ليرعى الغنم  
فهي جارية ولو كان الابن يستاجر الاب لخدمته فلا جارة تنقص ولو كان الابن  
مكاتباً او عبداً فاستاجر له الاب فان الاجارة جائزة ولو كان الاب هو العبد  
فاستاجر له الابن من مولاه تنسخ الاجارة واذا اشترى من احد الابوين لا  
يباع مائة عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى لان ابى يوسف رحمه الله تعالى ان يبيع مائة  
يجوز ان ينفق حشر الغنية الى ابية اذا كان محتاجا وكذلك حشر له وجد من  
الركاز اذا اشبه اربعة بالثنا احد بهم والده او ولده فزحم يرث لانه سبب  
للقتل وليس بقاتل فصار كافرا ليسرا اذا قذف ولده لا ينفق واذا  
قذف والده حذرت اسرته الرجلان من رجل احدهما ابوه او ابنته فلا  
قطع على واحد منهما الاب اذا اشترى دار لابنته الصغيرة ويوثق بها  
فانه يقول شترت وطلبت الشفعة ثم يحاكم الى القاضي حتى يفسب عن البتة  
احاديث خدمته الاب بالشفقة لا يجوز شفعة الوالد لولده ولا الولد

لم يجز

بوجه

كل من لا يكون اقراره اذا  
اقر لا يجب عليه اليقين

لم يجز ان ياكل  
من مال اليتيم ويركبه وابه

قتل اباه الباطل

لو قتل اباه بالفضا  
يرثه بلا خلاف

استاجر ابنته

استاجر اباه

بين

سرق رجلان من رجل احدهما  
ابوه احدهما



لوالده ولا يقضي احدهما للآخر ولا يجبر المسلم على نفقة احد من ذوي فرائده  
 اذا كانوا كافرا الا على نفقة ولده اذا كانوا اصفا او والدا او والديهما الكفا  
 على نفقة احد من ذوي قرابته اذا كانوا مسلمين الا على نفقة ولده او والديه  
 والكوكيل بالبيع له ان يبيع ممن احب الا على الوالد والولد عند البيعة  
 رحمه الله تعالى والكوكيل على شراء شيء موصوف له ان يشتري من احب من  
 ذوي قرابته الا الولد والوالد واذا اشترى من بعض قرابته شيئا فله ان يبيعه  
 مراجه وان لم يبيعه ما خلا الولد والوالد ولمضاد ان يبيع ويشتري من مال  
 المضاربة ممن احب من قرابته الا الولد والوالد احكام الجدة يشبهه  
 الاب من وجهه ونسبه الالم من وجهه اما شبهه للام فان الشهاده له لا يجوز  
 ولا دفع زكوة اليه لا يجوز ولا يقبل بحد بولد الولد كالأب واذا زوج الصغير  
 او الصغيرة لم يثبت له ان يزوج كالأب والجد له ولاية المصالح  
 في مال ولد الابن كالأب والجد يحجب الاخوة والاخوات لام بالاختلاف واما شبهه  
 بالام فلان الجدة اذا اعتنق لا يجبر الولد كالأب ولا يجب على الجدة صدقة الفطر  
 ونفقة ذوي الارحام يجب على الجدة مشتركة بينه وبين غيره بخلاف الاب  
 ولا يحكم باسلام الضبي باسلام الجدة والام ترث مع الجدة الثلث من جميع  
 المال بخلاف الاب احكام الزوجين اذا دفع الزكوة الى امراته لم يحسن  
 ولو دفعت الزكوة الى زوجها لم يجز عند البيعة له ان يتبعه وعندهما  
 جميعهما الشئ يجوز ولو شهدا اخرهما للآخر لا يجوز واذا وهب احدهما لآخر  
 لم يرجع كجزء المرأة ان تقبل زوجها بعد موته ولا يجوز للزوج ان يفسدها  
 واذا ملك احدهما صاحبه فسد النكاح واوجب له زوجته ثم طلقها او ابانها  
 ثم اراد ان يزوج فليس له ذلك ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها كان الرجوع  
 يرأى في الحبيبة وقت الهبة لا وقت الرجوع وفي الوصية يرأى وقت  
 الموت لان نقادها بالموت ولو وصى لامرأته ثم ابانها ثم ماتت جازت  
 الوصية ولو وصى لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات لم تجز الوصية وفي الحدود يعتبر  
 كلا الطرفين اذا سرق من ابائهما او من اجنبيتهما ثم تزوجتا ثم اخضا لهما

الكوكيل ان يشتري من احب  
 الاب والوالدين

شبه الجدة

شبه الاب

لا يحكم باسلام الضبي باسلام الجدة  
 باسلام الجدة

للمرأة غسل زوجها بعد موته  
 لا عكسه

يرأى في الهبة وقت الهبة  
 وفي الوصية وقت الموت

في الحدود يعتبر كلا الطرفين

يقطع

يقطع وفي الشهاده يعتبر وقت اداء الشهادة اذا تحمل الشهادة وهي  
 امرأته ثم ابانها ثم ادى قبلت شهادته ولو تحمل وهي اجنبية ثم تزوجها ثم ادى  
 لم تقبل الرجل المرأة اذا فسدت جهتها بالجماع ثم اراد ان يقضي النكاح لا يقبل  
 المرأة اذا احرمت بحجة التطوع فزوجها ان يملكها وليس بها ان تقسم  
 التطوع الا بانة اذا طلقها طلاقا رجعي فليس له ان يسافر بها حتى يشهد  
 على رجعتها اذا كان الشهود من قبل الرجل فلا يجوز ان يأخذ منها شيئا وان  
 كان من قبل المرأة جاز له ان يأخذ مقدار ما اعطاه دون الزيادة في رواية  
 كتاب الطلاق وفي جماع الصغير يجوز العدة والطلاق بالنساء المرأة  
 تدعى الضبي انه ابنها لا يقدر الا ان يشهد على الولادة امرأة او يصدقها زوجها  
 بخلاف الرجل اذا اشترى امرأة له فله ان يزوجها فاسدة وكذلك لو اشترى  
 المرأة زوجها الحرة ولو كانت الاجارة لعمل من الاعمال جاز اذا اشترى  
 امراته وهي حامل منه عتق ما في بطنها ولا يعتق الالم ولكنها صارت  
 ام ولد ولو اشترى امراته على انه بائنها لا يفسد النكاح عند البيعة لانه  
 لم يملكها فان وطئها في الثلث جاز وبعدها عنه بها ملكها وانقض النكاح  
 وان وطئها ليردّها اذا اشترى امراته والنكاح بينهما قائم لا يرضع  
 ولده منها لم يجب الاجرة ولو اشترى رجلها لولد من غيره جاز ولو ابانها  
 واستأجرها لارضاع ولده منها جاز ولو استأجر امتهما والنكاح قائم كان  
 حكمهما حكم مولاهما ولو استأجر مكاتبها فانه يجوز في الاحوال كلها اذا اتممت  
 الزوجة في متاع البيت فكل متاع يكون للرجل فهو للرجل وما كان  
 للنساء فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو للزوج في الطلاق وفي الوفاة فهو  
 للرجل منهما عند البيعة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف صدقة الزوج بمنزلة المرأة  
 جهازها مثلها والباقي للزوج في الموت والطلاق مطلقا وقال محمد بن حاتم  
 للرجل فهو للرجل وما كان للزوج فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو بينهما نصفان  
 القاضي لا يقضي لامرأة اذا كان وكيلها بالبيع لا يجوز ان يبيع من امراته اذا اشترى  
 من زوجها بالبيع مراجه عند البيعة رحمه ابن القم اول بالصلوة على المرأة من

في الشهادة يعتبر وقت الاداء

استأجر احد الزوجين الآخر

اشترى امرأته وهي  
 وهي حامل

اشترى امرأته بالخير

اشترى امرأته لارضاع ولده

احصى الزوجان  
 في متاع البيت

الحاصي لا يقضي لامرأته

الكوكيل لا يبيع لامرأته

اشترى من زوجها بالبيع

الاولى بالصلوة على المرأة



زوجها الآن يكون له منها ولد احكام التي يتعلّق بها صاحب المرح اذا  
 كان اكثر بدنه صحيحا يغسل الصبي ويمسح على الباقي وان كان اكثر جريما  
 يتيم وكذلك اعضاء الوضوء يخرج اليسر لا يمنع المسح على الخف والكثير  
 يمنع وان فصل بين اليسر والكثير مقدار ثلث اصابع اصغر الاصابع وقال في  
 الزيادة من اصابع الرجل واذا خرج اكثر القدم من الخف وجب غسل  
 الرجلين والعمل الكثير يغسل القدم والقليل لا اذا حدث الامام وتخرج  
 وقدم رجلين فان سبق احدهما الى مكان الامام كان السابق هو الامام واذا  
 تقدم جميعا واقتسم بكل واحد منهما طائفة فضلة الطائفتين جميعا فاسده  
 الا ان يكون احدي الطائفتين اكثر فضلة الاكثر جائزة الا ان كان  
 اكثر من يوم وليس له فليس عليه قضاء الفتوى واذا وجد طائفتين  
 او شيئا منهن لم يغسل عليه ولكنه يدفن فان وجد اكثر من نصف بدنه غسل  
 حينئذ وصلي عليه وان اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار لم يغسل  
 عليهم الا ان يكون موتى المسلمين اكثر وانما اذا خرج من ضرعها  
 لبن فخلط بالدم فان كان اللبن هو الغالب حل الكله والا فلا حكم ما  
 بزقوا في فيه وما اذا قرأ آية السجدة ثم قرأها ثانيا بعد ما عمل سجدة  
 كثيرة افضل بينا لزمه السجدة ثانيا وان كان قليلا لا يلزمه تسعة كبري على  
 بحيفة فان كان الماء الذي يجري على بحيفة اكثر فالا يجس وان كان اقل  
 فالأطهر والمطر اذا جرى في ميزاب من سطح عليه نجاسة في غير موضع  
 الميزاب ان كان اكثر الماء طاهرا فالا يجس عن اصابعه وان كان  
 موضع الميزاب نجسا فان كان الماء الذي لا يلقى النجاسة ايضا اكثر  
 يجس واذا خرج الولد فان كان الذي خرج اكثر صارت المرأة نضاً  
 وسقطت الفتوة عنها ومن كان اكثر السنة نجساً فلا ركعة عليه وهو  
 رواية عن ابي يوسف رحمه الله المتكف اذا خرج من المسجد لا يندب التكاف  
 ما لم يخرج اكثر النجاسة عن ابي يوسف رحمه الله اذا اخرج  
 بالعمرة فطاف بها بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم خرج من

ع  
 الفصل من الوكيل  
 في حق الخف

حدث الامام وقدم  
 رجلين

اذا وجد طائفتين

ان وجد اكثر البدن

اختلط موتى المسلمين  
 بالكفار

خرج من ضرعها  
 لبن فخلط بالدم

اذا قرأ آية السجدة

ثم قرأها ثانيا بعد ما عمل

سجدة كثيرة

المطر اذا جرى في ميزاب  
 من سطح عليه نجاسة

عامة فان كان اكثر الطواف وهو اربعة اشواط قام مقام الكل واذا  
 ترك اقله وهو ثلثه ورجع الى ايسر بعث يده ولا يلزمه العود اذا طيب  
 الحرم بطيب كثير فضليه دم وفي القليل صدقة واذا انقضى الحاج عن الميت  
 اكثر النفقة من ملك نفسه لم يجز حجة الاسلام عن الميت وان كان اقل  
 جاز استئنا اذا ارسل كلبه على صيد وتوارى عنه وكان في طلبه  
 فان غاب عنه اكثر النجاسة لم يجز اكله وان كان اقل يجوز رواه الحسن  
 بن زياد عن ابي عبيدة رحمه الله اذا أصح بعض الكلتوية في المسجد وحده ثم اقيم  
 لها فان لم يغسل اكثرها قطعت اذا حصل لبن امرأة في طعام ثم شرب منه  
 حتى فان كانت الغلبة للبن بث حكم الرضاع والا فلا اذا خلف لا يشرب  
 لبناً فصب اللبن في ماء فان كان اللبن غالب حث الذي اذا كان اكثر  
 السنة غنياً يؤخذ منه جزية الا غلب اذا كان عنه مسابغ بعضها ذكيت  
 وبعضها ميتة فان كانت الغلبة للذكاة جاز التبري والا فلا ولو كان  
 هناك علامة يتوصل بها حكم بالعلامة ولو ان زيتا اختلط ببعض الميتة  
 فان كانت الغلبة للميتة لا يجوز الانتفاع به بوجه من الوجوه وان كانت  
 الغلبة للزيت جاز الانتفاع به من حيث دماغ الجسد والاكسب جاز اذا كان  
 معه او ان وقع في احد النجاسة تغير عينها جاز له ان يتبري وفي الاثنين  
 والمسئلة بجملها لا يتبري اذا وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض  
 وقد ماتت فان كان جانب رأسها على الارض حل وان كان بالعكس نظره  
 فان كان اكثرها في الماء لا يجوز اكلها وان كان اكثرها على الارض جاز  
 والعروق اربعة الخلقوم والمري والتودجان مالم يقطع ثلثه منها أي ثلثة  
 كانت لم يجز عن ابي عبيدة رحمه الله وعند محمد لا يجوز الا ان يقطع العروق  
 كلها او يقطع من كل واحد اكثره اذا سمي على الذبيحة ثم اشتغل بحديث فان  
 كثر وطال صار فاصلاً بين الشمية والنجم وصارت الذبيحة بغير تسمية  
 وان كان قبله لم يغسل اذا وجد ثلثي القليل واكثر في محلة وجب التسمية  
 وان وجد اقل من نصف البدن فلات فيه اذا شهد الشهود على دار وذكروا

وقع في احد النجاسة تحري  
 وفي الاثنين لا

جسم سمكة بعضها في الماء  
 وقد ماتت

قطع اكثر العروق الاربع  
 في الذبح

سمي على الذبيحة ثم اشتغل بحديث

دار الشهود وثبت  
 حد وادار



واحد من حدود الدار لم يحضر وان ذكر وانكث حد وجازت شهادتهم  
**الاحكام التي صاحبها بالخيار اذا صلى في المسجد وحده تطوعا فاحدث**  
 فخرج فتوضئ فهو بالخيار ان شاء صلى باقى الصلوة في بيته وان شاء  
 رجع الى المسجد اذا حدث وهو امام فانتقل واستخلف فهو بالخيار على ما ذكرنا  
 اذا كان عنده ثوب نجس كله ولا يترك على ما يغسل فهو بالخيار ان شاء اغتسل  
 والي يوسف رحمه الله ان شاء صلى في الثوب قايما وان شاء صلى  
 قاعا غير قايما اذا كانت جماعة في مسجد حي وهو يعلم انه يدركه في مسجد  
 آخر فهو بالخيار اذا دخل المسجد والمؤذن يعيد صلوته الفجر ولم يصل  
 ركعتي السنة فهو بالخيار ان شاء كسختل بالسنة وان شاء دخل مع الامام  
 لاجل كسيرة الافتتاح المرأة اذا اصابها الجنابة ثم ادركها الحيض في  
 بالخيار ان شاء اغتسلت وان شاء لم تغتسل جمع بين التيمم  
 وبين سورتيه وهو بالخيار في البداية بآياتها بدء الامام اذا لم يكن في  
 صلوته ليس بعدها نافلة ولم يكن كذاه واحدا يصلي فهو بالخيار ان شاء  
 استند الى الحراب وان شاء انحرف واذا اجتمعت لجنات رجالا كلهم  
 او نساء فان شاءوا وضعو اوصافا واحدا وان شاءوا وضعو اوصافا واحدا  
 بعدوا واحدا وقال بن ابي ليلى يوضع كالترج اذا صلى قاعا تطوعا فهو  
 بالخيار حاله القيام ان شاء تربع وان شاء قعد حيثما يكون فصل  
 بين تقود الصلوة وبين التقود الذي هو للصلوة يعني للقيام المرأة بالخيار  
 ان شاء اوصتوا وضوءا وان شاء اوصتوا قايما التاجير بالخيار ان شاء  
 قوم متاعه بالذلهم وان شاء بالذلتهم في شهر رمضان بالخيار  
 ان شاء صام وان شاء افطر اذا كان عليه قضاء رمضان فهو بالخيار ان شاء  
 صام وان شاء فطر في كفاية العيين بالخيار ان شاء صام وان شاء  
 اطعم وان شاء كسى اذا كان عليه الهدي فهو بالخيار ان شاء اهدى شاة  
 وان شاء بقرة وان شاء جسر ورا ولا يجوز الذبح الا بكلمة ولو قال عليه  
 بدنه فغلبه لا يجوز او اما بقرة اذا اراد ان يخرجه من ذنوبه بالخيار ان شاء

اذا كانت بيته مسجدا  
 يدركه في مسجد آخر  
 ليحضر

اذا كان عليه الهدي  
 وهو بالخيار ان شاء اهدى  
 شاة او ان شاء كسى

وصل المسجد في يوم الجمعة  
 الفجر ولم يغتسل ركعتي السنة

اصاب المرأة جنابة  
 ثم حاضت

اذا صلى قاعا

وان عجز عن ذلك ففطر  
 صام ثلثة ايام متتابعات

في كفاية العيين  
 بالخيار

مخرها

مخرها قايما وان شاء مخرها مضطجعا الحرم اذا قتل صيدا فانه يحكم عليه ذوا  
 عمل ثم انكث ما كان بالخيار ان شاء اشترى بغيره صيدا ويترك بكلمة وان شاء اشترى  
 بغيره طعاما وان شاء صام مكان كل نصف صاع يوما وهذا قول البيهقي  
 رحمه الله تعالى والي يوسف رحمه الله ان شاء اشترى بالخيار ان شاء اشترى  
 او ليس بمصطفي اخر بين الكفارات الثلث الهدي او صوم ثلثة ايام او طعام  
 ستة مسكين الامام اذا سبي رجلا من اهل الحرب فهو بالخيار ان شاء  
 قتله وان شاء تميم بين يديه واذ افترق ببلدة فهو بالخيار ان شاء  
 جعلهم ذمة كما جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بارض السواد وان شاء  
 قسمها بين يديه كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمته اذ تقدم الحصان  
 الى القنطرة فهو بالخيار ان شاء سكت حتى يخيمان اليه وان شاء قال كما ولا  
 يخاطب احدهما دون صاحبه اذا كان عليه دين وكفله رجل فرب الدين  
 بالخيار ان شاء اخذ الكفيل وان شاء اخذ المكفول عنه ولكن اذا اتبع  
 احدهما لا يبرأ الاخر حتى يستوفي منه اذا اعقبت المولى عبده وعليه دين  
 فالغنيمة ان شاء ابا يتبعوا المولى وان شاء ابا يتبعوا العبد واتباع احدهما  
 لا يكون ابراء الاخر وفي قوله ليس للطالب ان يبيع الميسر لم يتوابع  
 المختار عليه دين بين رجلين ففضل صديقه نصف الدين فخير له بغير  
 ان شاء ابيع شريكه فيما قبض وان شاء ابيع الذي عليه الدين فان اتبع  
 من عليه الدين سلم شريكه ما قبض لم يتوابع الذي على المطلوب العدل اذا باع  
 الرهن وقبض الرهن ودفعه الى المرتهن ثم استحق الرهن كان العدل بالخيار  
 ان شاء رجع على الرهن وسلم للمرتهن ما اخذ وان شاء رجع على المرتهن فان  
 اختار اتباع احدهما فتوى ما عليه فاراد ان يرجع على الآخر ليس له ان  
 ابتاع احدهما ابراء منه الاخر وكذلك غاصب الغاصب اذا اتبع المقتضى  
 منه احدهما ليس له ان يبيع الاخر لانه لا يبرأ الاخر من الضمان ومالك  
 الذي ضمنه اذا استأجر الرجل رجلا ليجعل له شيئا على ظهره او على دابته فانكسر  
 في نصف الطريق في حال مشيه فضا جهه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته في

الامام او ذنبه حلالا

تقدم الحصان  
 الى القنطرة

اعقبت عبده المدين

قبض احد الشريكين  
 والدين فالاخر بالخيار

استحق الرهن بعد البيع

استحق المقتضى منه الغاصب  
 او غاصب الغاصب

استأجر رجلا ليجعل له شيئا







والشمان والاجر

اجرة المشايخ  
في الشبان  
شركه

الناس والعامة في الاحرام  
والاعتيكاف سواء

نسي القنوت حتى ركع  
نسي الثاني ركعة وتيمم

ترك التسمية على  
الذي يجزيه

سورة الجنب وعنه  
لا يجوز الجنب ان يقرأ

والزكوة والنفقة والاطعام والتهنئة واليمين والنجاة وكل ما يمين  
الحمد والمعروف والقطع والشمات والاجر والشركة والوصية والميراث والجزية  
والرق **احكام الشيع** السبع في المشايخ جازي واليمين في المشايخ باطلون التوبة  
في المشايخ فيما يكمل التوبة باطلون وفيما لا يكمل جازية والتوقف في المشايخ جازية  
عنه ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز والآجزة في المشايخ  
لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز واذا اجز احد الشريكين من صاحبه  
يجوز بلا خلاف وفي الرهن انفقوا لا يجوز سواء رهن من شريك او غنيمه  
ولو اجز دارا من رجلين جاز فان نقص احدهما الاجارة في نفسه لا تبطل الاجارة  
في نصيب الآخر وكذلك لو اجز احد لآخر الشئ بغير شرط في العقد  
كما لو وهب من رجلين ارضا ثم رجع في نصفها لا تبطل في الباقي واذا اتفقا  
على رجلين محتاجين جاز وان كانا غنيمين لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله **احكام**  
**الناس** كلام الناس يفسد الضلوة اذا اكل في صلوة ناسيا فسد صلوة  
والنسي اتم اذا اكل ناسيا لم يفسد صلوة يسمى ثانيا الناس في الاحرام والاعتكاف  
والعامة سواء اذا جامع ناسيا فسد احرامه اذا عطي راسه ناسيا فسد احرامه  
وان تطيب ناسيا لم يدم واذا اخرج من المسجد ناسيا فسد اعتكافه الترتيب يستقط  
بالقبان اذا نسي صلاة الفاتحة في الاوليين لا يبيد هاتفي الاخيرين واذا نسي  
السورة اعادها واذا نسي القنوت حتى ركع سقط عنه اذا نسي الثاني ركعة وتيمم  
وصلى ثم ذكر بعد ذلك جازت صلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ولو نسي غسل شي من اعضائه وضوءه لم يجز  
واذا نسي الطعام في بيته فصام عن اليمين لم يجز السلام ناسيا لم يجز  
من التسمية واذا اخطأ لا يفعل كذا يفعل كذا ناسيا فسد التسمية ناسيا  
على الذبيحة لم يجز **احكام الجنب** لا يجوز الجنب دخول المسجد ولا المس المصحف ولا قراءة  
آية من القرآن سور الجنب وعنه طاهر واذا اخذ المصحف لعلمه فلا بأس ولا يجوز  
لجنب ان يكتب القرآن وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لو وضع المصحف  
من بعيد ولم يقع به عليه جاز الجنب باخذ الصلوة فيها داهم عليها اسم الله

الحب فاقبل بغير

خطاب الجنب

وتوب الجنب  
وطوانه

دخل الجنب

ليس لصاحب النذر  
الا ان يشاء

ادعى الشين ذو  
احدا

احدا لو قيل بغير في اربعة  
اشياء  
راد في الله  
راد الوجعة

الله تعالى لا بأس بذلك الجنب اذا قتل بغير علمه ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
عنه لا يفسل اذا كان شهيدا امام خطب يوم الجمعة جاز ثم اغتسل وصلى  
بهم جاز وقد ساء في دخول المسجد وخطبة جاز اذا احدث الامام بعد خطب  
فاخرج جاز قد شهد الجمعة فادخل الجنب آخر جاز اذا وقف بعرفا وهو جاز  
ولا شيء عليه اذا طابيت جاز اذا احدث فان لم يعد حتى يرجع كان عليه جزو جاز  
دخل شيئا يطلب لولا فانفس فيها قال ابو حنيفة رحمه الله كلاهما بخان و  
قال ابو يوسف كلاهما بخان الاول وقال محمد كلاهما طاهر **احكام**  
**بين اثنين** احدا لو صين ليس له ان يتصرف بغير اذن صاحبه الا في اشياء  
مخصوصة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى شري الكفن وقضاء دين الميت  
من العين ورد ودية بعينه وانفذ وصية بعينه وشراء النفقة و  
الكسوة للحيات والمقصود بقول الهبة للفقير اذا وصى لرجلين بالثلث  
فرد احدهما بعد موته فلا تصرف الثلث وكذلك لو اقر لرجلين بثلث فرد  
احدهما اقر به كان للآخر الثلث ولو اوصى بالثلث لثلاث لم يثبت لثلاث  
احدهما فلا تصرف الثلث كامل واذا وصى لاحدهما بخان عين ولا تصرف بالعين اذا  
وصى ببعض ولنه وميراثه لا يبعثه الى آخرهما وصيان في جميع المال  
والولد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى كل واحد  
منهما وصي فيما وصى اليه به خاصة اذا اهل محبة عن ابويه فله ان يجعلهما احدهما  
ولو اقره رجلان واحد منهما ان يزوج عنه فاحرم عنهما جميعا فارد ان يجعله  
احدهما لم يجز ولا احدا لو قيل ان ينفرد دون صاحبه على اربعة اشياء  
الطلاق والعتق واذا كانا على غير جعل والمقصود واذا وكلهما ببيع شيء  
يجب عليه فلا حد لهما ان يبيع دون الآخر **احكام التي يتعين بالربع**  
اقبل مقدار في مس الزنس والمراة اذا صلت وبيع ساقها مكشوفة لم يجز  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والحرم اذا نكح شوه اوليته فضليه  
صدقة حتى يبلغ ربع رأسه او ثلثه فيكون عليه دم واذا طلق الحر اقل من  
ربع رأسه لم يجز النكاحه على ضربين مغلظة حكما ومغفظة فالنكاح مغلظة



قد رزقهم والمحفقة الكثير الفاضل وهو الرزق مضاعفا وكذلك العورات  
على ضربين مغلفة ومحفقة فالمحفقة قدر الرزق في المحفقة قدر الرزق في المحفقة  
الزنج ونصيب المرأة من ميراث زوجها اذا لم يكن ولدا للزوج ونصيب  
الزوجة من ميراث زوجها اذا كان لها ولد للزوج لا يتعلق بالرضاع الا  
حكم حرمة بدليل جريان الفاضل في الطرفين وجوز دفع الزكاة والشهادة  
ولو اشتراه لم يعتق عليه ولو كان احدهما معسر الا يب نفقة على الآخر ولا  
يرث احدهما من الآخر ويقطع كل واحد منهما بسرفة مال الآخر وليس  
بينهما الا حصة الزوج فنبهنا ان الرجل مع الرجل والامرأة مع المرأة  
احكام البغاة يجوز قتال بطل البغي ولكن لا على سبيل قتال اهل  
الحرب لانهم لا يتبع مدبرهم اذا لم يكن لهم فيه يلجئون اليها ولا يقتل ابيهم  
اذا علم انه لا يهرب اليهم ولا يؤمن على جبريهم يعني اذا جرح وصار بحيث لا  
يقدر على القتال تركت لانا امناء فسادا فاذا اتوا وانقطع ما كان منهم  
خلفي سبيلهم ويرد ما اخذ من اموالهم وما كان من الافعال المستملكة فلا  
ضمان لاحد الفريقين على الآخر ولكنهم لو ثروا بالردة عليهم فيما بينهم وبين  
اشقيع ولا يجوز شهادة البغاة وان غلبوا على بلد ونصبوا قاصيا في حكمه ودماء  
واموال ثم رفع ذلك الى قاضي اهل العدل المصطفى ما وافق الحق وابطل ما لم يوافق  
ومن قتل من اهل العدل صنع به ما يصنع بالشهداء من وفهم به ما يفهم بالصلوة  
وترك النسل واما قتال بطل البغي فلا يصلح عليهم ولا يكفون ولا  
يدفون ويكره ان يبعث برؤوس البغاة ليظهر بها في البلاد ومسايل  
مبينة على الاولى اول الناس بالامانة الذكر البالغ الحرة العاقل  
اذا اجمع فيه حفظ القرآن والفقه والعفة والسن فاذا اجمع فيه  
هذه الخصال الرابع كان الحق بالامانة فمن فيه ثلاث خصال منها واما  
تفاضل بعضهم على بعض فان المعول فيه على الفقه اذا كان يحفظ من القرآن  
قد راسن له فمراة في الصلوة وكان من الصلح بحيث  
يجتنب المحارم ويقوم الفرائض والذي لو اطلب بالاذان على الصلوة

ما يتعلق بالرضاع  
من الحكم

لا يصح على قتل اهل  
البيت كره بعت  
رؤوس البغاة

الاصول بالامانة

الاصول بالاذان

كلها

كلها اولى بالاذان من غيره والذي له مهارة وحفظ كلما بالاعراب  
ومعرفة اوقات الصلوة اولى ذكره الطيوي وسليمان البلدة  
اولى بالصلوة على جنازة فان لم يكن فسلطان الحي وقال في كتاب الصلوة  
امام يحيى اصح بالصلوة فان لم يحضر امام الحي فليست له ان يتقدم و  
بجملته حق الصلوة الى الاوباء الاقرب فالاقرب وان حضر السلطان  
او القاضي فينبغي للوالي ان يتقدمه روي انه لما مات الخراسان على رضي  
استدعى عنها قال الحسين رضي الله عنه لسعيد بن العاص وكان اميرا  
بالمدينة تقدم فلو لانه سنة مائة منك واذا حضر وليان ابوه وابنه  
روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لابن اولى بالصلوة عليه ولكن  
يفوض الى اب الميت حرمه له يدخل قبر المرأة من كان محرماتها  
فان لم يكن بها محرم يلى دفنها دخل قبرها اهل الصلح من جيرانها  
ولا يدخل من النساء العترة قال ابو الحسن الكرخي اجمعوا ان اوبى الصغيرة  
في النكاح من العصبية فان لم يكن فالامام او الخادم وقالوا الاقرب فالاقرب  
من العصبية ولا يكون الا بعد وليا مع الاقرب وهو والاجنبى سواء  
مع من هو اقرب منه واذا اجمع الاب والابن في حق المجنونة قال محمد  
بن الحسن الاب اولى وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان في رواية  
الابن اولى وفي رواية ايتها زوج جاز وان اجمعت اب وزوج  
وتجهد والآخر اذا اجمعتا فاما وليان على قول من يقول ذلك الام اصح  
بالولد عند الفرقة ما لم تنزوج حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويتجنى  
وحده ان كان غلاما وان كان جارية قال ان تحيض ثم حق الحضنة  
بعد الام لعشيرة الاقرب فالاقرب النساء الى الولد الام ثم الجدة  
ام الام ثم الاخوات للاب والام قال في اجماع الصغير الجدة ثم  
الحالة فان كانت الجدة زوج غير الجدة فلا حق لها في الولد قال  
شريح الخليلي اصح من الشفع والشفيع اصح من الجار والجار اصح  
من غيره قال ابو يوسف رحمه الله تفسيره ان اشريك الذي له ان يقام

الاولى بالصلوة  
نيل الجنازة

الحسن بن علي

العتق في النكاح

اجمع الاقرب  
في المجنونة

الاولى بالامانة

خارج

الاصح من الشفعة



تفسير الخليلي والشيخ  
والجبار

الادب والشيخ  
والشباب

اسير ان احد عالم  
والاخر غار

هو الخليلي ويوافق من الشيخ والشيخ الشريك في الطريق والنازل  
والجبار الذي لا شريك له في منزل ولا طريق واذا مشى الشيخ الشيخ  
يتقدم الشيخ ان يكون الشاب عالماً ولا يفتح الكلام قبل ولا ياكل الطعام  
قبل ويشاء بغسل الايدي من الطعام بالاصغر في البيت او في الانبعاث  
بالكابر رجلاً اسير ان في دار الحرب احد عالم والاخر غار فاذا جاز  
شربها فلم يبق ماله بها وبقي احد هما قال شري الغاري ويترك العالم  
لانه اذا اشترى العالم ويترك الغاري فربما يدخل الغاري في دينه والعبادة  
بالله تعالى الاحكام التي يفتي بها **بالتطوع** وصلة العبد في واقعة  
لحدود الامام له حق الخروج واذا حضرت جنازة فالامام اولى بالتقديم  
ولا يجوز لغيره بعرفات والمزلفة الامام عند البيضة رحمه الله تعالى واذا  
توجهت اليه على ان في حق من الحقون فارد ان يحلفه عن غير  
الحاكم لم يجز ولا يرجع في الهبة الا عند الحاكم ولو زوجت المرأة نفسها من غير  
كفو فاراد الاول ان يفترق لم يقدر والا عند الحاكم والآلة اذا زوجت  
ثم اعتقت كان لها ان ترد النكاح ولا يجوز الا عند الحاكم واذا سلم  
احد الزوجين والى الاخر ان يسلم فالفرقة لا يكون الا عند الحاكم وكذلك  
وفرقة العتق لا يكون الا عند الحاكم والمودع اذا انفق على امرأة المودع  
ضمن اذا كان بغير اذن الحاكم ومن وجد دابة فانفق عليه بغير اذن الحاكم  
لم يرجع على صاحبه واذا استحق شي من الشئى وزد على المستحق بعينه  
القاضي لا يرجع على البايع **مسألة** عند الغلط اذ ربط الرجل ثمانين في  
مربط واحد فوكت احدى الثمانين بعنقا والاخرى جشاً وصاحب كل واحدة  
منها يدعي ان البغل له وان ثمانته هي التي ولدته فانه يقضي بالبغل بينهما نصفاً  
لاستوائهما في الدعوى ويجوز لبيت المال لانه ماضى باع كالبقرة وكذا في الاغنية  
اذا تزاغ بينهما جميعاً ولا تجوز في الاغنية لهما اذا كانت شاة ولو  
ان رجلاً وضع ولده الرضيع في المسجد ثم ندم فرج لب شاة فادانته  
ولد ان ولم يعترف ولده فرفعها جميعاً ثم مات قبل ان يظهر ذلك لم يبرأ

ماله

ماله ميسراً لواحدهما بل يوضع في بيت المال وينفق عليهما الامام ولا يرث  
واحد منهما من صاحبه وكذلك لو ان امرأة لب ولدت وارضعت ولداً آخر  
معه فماتت المرأة ولا يعلم ولدها من ولد غير صلح يرث واحد منهما ولو  
ان خاتمة وامة ولدت كل واحدة منهن ولدها فماتت الايرنان وينبغي في  
نصف قيمته لمولى بجارية ومالهما جميعاً لبيت المال وان كان احد الولدين  
ذكر او الاخر انثى وكل واحد منهما يدعي ان ذكره فانه يوزن لبن المراتين جميعاً  
فانهما كان لبنا انفصل كانت ام الذكر لان لبن الذكر انقل وتوان جليلين  
او دعاهما رجل ودبعت احداهما جارية والاخر غلاماً ثم جاءوا ادعى كل واحد  
منهما الغلام لنفسه وقال المودع لا ادري لا يكما هو فانه يدفع الغلام  
اليهما فيكون قيمته بينهما العشرة ثم الاوقات جواراً وتخصها اداء  
يعني انها يجوز من سنة الى سنة ويكره ادايتها في خمسة ايام يوم عرفة  
الى وقت زوال صلالة النطق **تخصم** الاوقات جواراً  
وتخصها اداء يعني في جميع الاوقات ويكره اداؤها  
في خمسة اوقات وصوم التطوع  
لا يكره في جميع الايام الا في

نحو الدان جبجبا

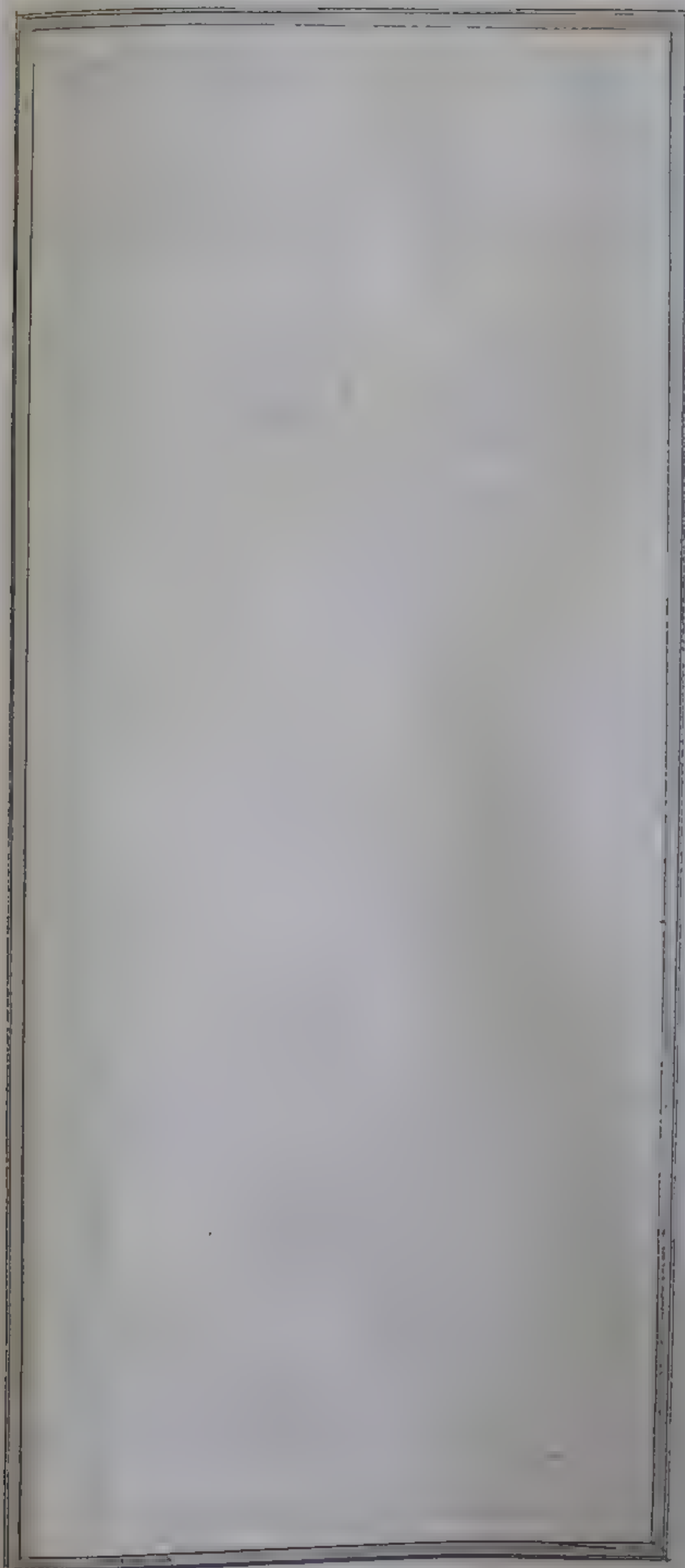
خمس ايام والله  
تعالى اعلم  
بالتقريب  
م

مع الحاشية











سَمِيعُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول العبد الضعيف محمد بن محمود بن الحسين الاسترغيني صلاته على آياه وكل  
من الفائزين امه واباه المحدث الذي بهرت حجة وظهرت على المكايين  
حجته اشجع جميع العباد بجمته وخص اهل العناد منهم بجمته اشكره على ما  
انعم واولى فانه احدث الشكر واولى وله الحمد في الآخرة والاولى واشهد ان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبسط حاضرجاني وتقبض المآنة  
على ارجائي ويوفقني لنوبتي ويمن علي عند انتجائي نوبتي واشهد ان محمدا  
عنده ورسوله الصادق وعنده ووعده اوضح سبل الهدى وبين نبيه و  
ازاح ظلام البكث وسكن وجهه فصول الله عليه وعلى آله الزاهدين واصحابه  
البررة المحابدين صلاة على الثقات والتوالي وتقدم مدنى الانام والديالى  
وبعد فان الناس في احوالهم مختلفون وفي طبائعهم متباينون و  
على تفاوت درهمهم كيدون وكل حسب بمالهم فزون شعر كل باعته مستبشر  
فمن يرى السعادة فيما قال واعتقدا فتقوم بريح علما ويقصد آخرون و  
يعتز قوم وهم به فآخرون واشتد العلم والفقه والاحكام وبنوا  
الحلال المرام الذي رزقنا به دعائهم الاسلام وعلت به شرعية محمد عليه  
السلام ولاجل شرف علم الفقه وسببه وقرانه دواعي الخلق الى طلبه  
وكان العلماء اجل الانام منقبه واعلامهم درجة ومرتبة وافضلهم ديناً و  
امانة وافضلهم وارحهم عقلاً ورزانه بلغ الله الماصنين الى جنته وصان  
الباقين منهم بجنه ولا اخل الدين من امثالهم ومن عليهم في الدارين من  
احوالهم واليوم تقاصرت لاهل النعمة واشتغل كل امرء بما حزنه وجمته و  
ابتلوا بقوم لا يرتبون في مؤمن الاولاد نعمة ولا يرعون لبرئ حق اولاديه  
وراعهم هموب الدهر بعده وانقلاب المحن يظهره وهم جزا الى ان  
ارتفعوا من الدنيا شي عقيم وركبوا من الدهر ظلم بهيم ومارنوا الالعين  
البيهم شعر رى المذنان لشوة الحرب بمقدار من سموا فودعوا

نعم

السود بيضا ورد وجوه من البيض سودا ولما فقدت هممت بحالهم مع حذر  
اردت ان اخرج جملة من المسائل واوردتها مجردة عن ابعاد الدلائل غيرة  
الوضع والاساس وتبينة الدرك والابتناس ترغيبا لاهل وذويهم و  
تحريضاً للراغبين فيه بل تشييطاً للنفسى على مطالعة الكتب ودراسة  
الاسفار التي اندرست وانت عليه الحقت فاستقيت منها احكام الصغائر  
والصغائر واودعت في هذه الاوراق المقصار وذكرت كل مسئلة منها  
في جنس ما تيسر او تيسر واسأل الله التوفيق ان اشرحها وافضل كل نوع  
منها تفصيلاً وسميت بهذا المجمع جامع احكام الصغائر وارادوا ان يكون  
وسيلة الى اللسان والفقار وعملت فيه على الطبيب للجبين وما  
توفيقى الالبانته وعليه توكلت واليه انيب في مسائل اخبار النبي ذكر في النوازل  
بسم الله الاحاديث وهو لا يغمى ثم كبر جازله ان يروى عن الحديث فوق بين  
هذا وبين ما اذا قرئ على الصغائر صحت وهو لا يغمى ثم كبر لا يجوز له ان يشهد  
والقول ان الصغائر في هذا الامر كالبالغ والسالم اذا قرئ عليه صحت ولا يغمى فيه  
لا يجوز له ان يشهد والوجه الاحاديث ولم يغمى معنا جازله ان يروى وذكر  
السيد الامام الاجل ابو طالب يحيى بن الحسين الحسيني الذي يلج في جامع الادلة في  
باب الاخبار لاختلاف في قبول رواية من سمع الحديث قبل السماع ثم واه  
بعد السماع لان اكثر من الصغائر كانت هذه حالهم اما رواه قبل السماع فغير  
مقبول عند الجمهور لان طريق ظهور العلم بالخبر الواحد ليس الشرعي وهو اعتقاد  
الاجماع وليس ثبت ذلك في خبر الصغائر فبقى ذلك على الاصل الذي لا يعمل بالظن  
ولان النفس لا يتبع بصدقه غالباً وقال بعض المتكلمين ان كان مزاجاً عايداً ما  
يروى قبلت روايته وادعى ان ذلك وجدني في عصر الصغائر كنت يقول لم ثبت  
والظاهر من عادتهم خلافه وفي استحسان الذخيرة صغيرة او صغرة خروا مكنون  
اخي كجارية يبيعها لم يسمع ان يشتري منه قبل سؤال فان سئل عن جازله فقال  
انه ما دون له في التجارة فانه يتجرى فان كان الصغائر فان لم يقع خروا على  
شئ يسبق ما كان قبل التجرى وكذا كذا لو ان هذا الصغائر اراد ان يبيع ما لى

على كان

الاصح

الاصح



به رجل ويتصدق به عليه فينبغي لذلك التبع ان لا يقبل منه ولا صدقة  
 حتى يات عنه فان قال له ما ذون له في الهبة والصدقة قال فليخبرني  
 بيني وبينكم على ما يقع عليه وان لم يقع فليخبرني على ما يقع في يدي ما كان قبل ان يخرج من  
 رح واما يصح من البتة فيما يجزى بعد كثرى انه صادق اذ ان المال مال ابي  
 او مال فلان الاجنبي او مال مولاي قد بعث به اليك هبة او صدقة فاما اذا  
 فاما اذا قال هو مالي وقد ذون لي ابي ان يصدق به عليك او اصبه لك  
 فانه لا ينبغي له ان يقبل وقال الشيخ الامام شمس الملة الحلواني يقول الصبي اذا  
 اتى بقالا بخلوس يشترى منه شئنا واجزه ان امرته بذلك فان طلب  
 الصابون وكحوه فلا بأس بان يبيعه منه وان طلب الزيت او ما ياكله الصبي  
 عادة فينبغي ان لا يبيعه منه هذه الجملة في استحسان الذخيرة وياي شئ  
 منه في مسائل الكراهية ان شئت الله تعالى في **سائل الطهارة** ذكر الصدر الامام الاجل  
 برهان الدين راجي في بيان احكام الماء المستعمل في المحيطة اذا دخل الصبي يده في الماء  
 على قصد اطعامه القربة هل يصير الماء مستعملا لا ذكر لهذه المسئلة في شئ  
 من الكتب وقد وصل اليها ان هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى  
 واختلف فيها فتوى المشايخ من اهل البيت ع وفتوى القاضي الامام  
 جمال الدين الرافعي مؤلف حاشي رحمة الله تعالى والاشبه ان يصير  
 مستعملا اذا كان الصبي حائلا لانه من اهل القربة ولما صح  
 اسلامه وصحت عباداته فتكون بالصلوة اذا بلغ سبعا و  
 ويضرب عليه اذا بلغ عشرة وذكر فيه ايضا الصبي اذا دخل  
 يده في كوز ماء او رجله فان علم ان يده ظاهرة بيقين جاز التيمم  
 بهذه الماء وان علم انه نجس لا يجوز وان لم يعلم انها طاهرة او نجسة  
 يستحب ان يتوضأ بغيره لان البتة لا يجازي عن النجاسة غالب  
 ولو توضأ به جاز لان الطهارة اصل وفي النجاسة شك وقال ابن  
 الصمد القلاشي ان كان مع الصبي رقيب فاما طاهره وطهوره  
 ان كان مسيئا في السكينة فاما مكرهه كسوء الذخيرة المحللات وهذا اذا لم يرد به

الاجنبي

او دخل القصر  
يده في الماء

بروحه الصلوة  
اذا بلغ سبعا

القربة فاما اذا اراد به القربة فقد ذكرنا ذلك في المحيط وفي فتاوى  
 القاضي ظهير الدين الصغير اذا جامع البالغة لا يغسل عليه وعليها الغسل  
 وعمر ابي يوسف رحمه الله انه يوجب الغسل على من لم تدرك قال الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله لم يصح قوله غسلي والصبية اذا كانت لا تشترى  
 يجب الغسل على الفاعل في الزنا في المحيط والذخيرة غلام ابن عشر  
 سنين جامع امراته البالغة فعليه الغسل لوجود السبب في حقها  
 وهو لو ارى المشقة بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لعدم الخطاب  
 الا انه يؤمر بالغسل تحقفا واعتبا دكا كما يؤمر بالصلوة تحقفا واعتبا دكا  
 لو كان الرجل بالغ والمرأة صغيرة جامع بينهما فعليه الغسل والغسل  
 عليها والايلاج في الصغيرة التي لا تجامع معها لا يجب الغسل بها كذا ذكره  
 الاجناس في شرح الشافعي في كتاب الحدود ان عليه الغسل وان لم  
 ينزل ذكر في التجسس الصبي اذا اذنت في صلوة ذكر في التوادة لا يغسل  
 الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف بالبنائية فيعمل فيه بالقياس وفيه  
 فتاوى قاضي ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا اذنت في الصلوة قبل ان لا  
 ينتقض وضوءه ونفسه صلوة واذا انشأ في الصلوة ثم قال شاد  
 قال ابو حنيفة رحمه الله نفسه صلوة ولا يغسل وضوءه لان الشئ وردت  
 في اليقظان ويؤليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم الكعبي والفقيه  
 الواحد يغسل الوضوء والصلوة لوجود القسمة في الصلوة والمحيط  
 فيها ايضا الطفل اذا اذنت على ثدي امه ثم امتصه ثلاث مرات فهو في  
 التجسس صحيح ارضع من احد ثم قاي فاصناف باب الام ان كان ملأ  
 فهو نجس اذا اذنت على ثدي امه ثم امتصه ثلاث مرات فهو في  
 حنيفة رحمه الله لا يمنع ما لم ينجس لانه لم يتغير من كل وجهه وكان نجاسة  
 دون نجاسة البول بخلاف الماء لانهما متغير من كل وجهه وكان نجاسة  
 غريب الرواية لابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وان كان اقل من ملأ  
 فليس بنجس اعتبارا بالبالغ وفي المستيقظ صبي بلغ السبع طمس على حجر المصنوع

او لم يرد القربة  
الصبي

جامع صغيرا

الصبي القربة  
صلوة

في التجسس

حجر المصنوع  
زعمه جماعة



في وقتها

وعليه نجاسة كثيرة لم يفسد صلوة الصبي اذا كان ثوبه نجسا او يوحسب نجسا  
على المصلي ويؤتيه منكم او الحمام النجس اذا وقع على رأس المصلي ويؤتيه  
كذلك جازت صلوة وكذا النجس والمحدث اذا حمل المصلي واما جازت  
صلوة لان الذي على المصلي مستعمل فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة فلو  
اخذ الطير النجس وادخل في كفه لا يجوز صلوة ولو وصلت اذاة ومعه صبي  
يعني حامله للصبي جازت صلاتها وكذا ما سئله لانها استغلت بما ليس من  
اعمال الصلوة وفي عيون المسائل امرأة وصلت ومعها صبي ميت فجاز  
كان لم يسهل فضلاتها فاسدة غسل او لم يغسل لان الفضل انما يطهر الميت  
الذي كان حيا وكذلك ان استهل ولم يغسل فان غسل فضلاتها تامة وفي  
المحيطة اذا وصلت ومعها صبي ترصعه ان مص الثدي ولم ينزل منه  
لبن لانفسه صلاتها وان نزل فندت صلاتها وكذا الوصلت وزوجها  
وقبلها او لمستها بشهوة فندت صلواتها وفي **باب ما يفسد الصلوة** قيل نزع الا  
غثا كره بعض شايخنا رحمه الله دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن  
الى الصبيان وعامة مشايخنا لم يروا به بطلان لانهم غير مخاطبين بالوضوء  
وفي الثالث نزع القرآن واذا السن الذي اذا بلغ الصبي واجتهد كان  
بالغ تمام اثني عشر سنة وادنى السن <sup>التي</sup> اذا بلغت الصغيرة وراى الدم  
كان حيضا تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل وعليه اكثر المشايخ وقال ابو نصر  
بن سلام بنت ست سنين اذا رأت الدم ويأدى بها ثلثة ايام ولم يكن  
نزوله عن آفة يكون حيضا ومنهم من قد تسع سنين وقدره ابو عبد الله  
بثني عشرة سنة والفتوى على ما ذكره بن مقاتل رحمه الله في **مسائل الصلوة**  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواصياكم بالصلوة اذا بلغوا كبعا واطروهم  
عليها اذا بلغوا شرا وذكر والدي رحمه الله في مسائل القراءة في الصلوة وغير  
الصلوة من صلاة للتقط اذا بلغ الصبي تسع سنين يضرب الاجل الصلوة  
باليد لا بالحشب ولا يجاوز الثلث وكذلك المغم لم يزل ان يجاوز الثلث  
قال عليه الصلوة والسلام لم دراس للعلم انك ان تقرب فوفى الثلث فانت

صلت وهي  
فان صليت  
صلت وهي  
بشيء

صلت وهي  
الولد

فصلها  
في الصلوة

او المصحف  
الصبيان

او المصحف  
او المصحف

الصلوة  
محمدا

اول الصبي

صلت وهي  
فان صليت

الصلوة  
الوقت

الصلوة  
في الصلوة

ان ضربت فوق الثلث اقتصر اتمنك ذكر في البضيرة واذا اذن صحت  
لا يعقل ان يحلوا يعادلان المقصود وهو الاعلام لا يحصل باذنها لان النجس  
لا يعتبرون كلام غير العاقل فهو وصوت الظفر سواء ذكر في المبطون شيخ الاسلام  
ابن بكر صبي صلي العشاء ويواين عشرة سنة ثم نام فاحتمل فاجتهد قبل ان  
ينتهي وقت العشاء لا يجزى ما صلي عن الفرض عليه لا عاده عندنا وعند شيخنا  
لا عاده قياسا على المسافر اذا صام رمضان في سفره وقياسا على الصبي اذا غفل  
زكوة ماله قبل حلال الحول قلنا ادى الواجب قبل وجوده وسبب الوجوب فلا  
يجوز قياسا على البالغ اذا ادى الظفر قبل الزوال بخلاف المسافر لانه وجوب  
الوجوب في حقه بدليل انه يلزمه العشاء واما الصبي فوقت الصلوة ليس  
بسبب في حقه للوجوب بدليل انه لا يلزمه العشاء ثم فرق بين هذا وبين  
النسبية اذا حاضت في آخر الوقت حتى حكم بيلوغها لا يلزمها الصلوة وهذا  
يجب على الصبي الصلوة اذا ادرك شيئا من الوقت وذلك لان الحيض اذا طار  
على البلوغ اسقط الصلوة فاذا قارن البلوغ اولى ان يمنع الوجوب فاما  
ههنا فلم يقارن بلوغ الصبي ما يمنع الوجوب فوجب عليه الصلوة وذكر في  
المستقط وللقصيرة لحرمة ان يقبل بغير قناع والآن ان يقبل بقناع وفيه  
جواز صلوة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه لا يخلط مع الصبا ذكره الحاكم والآن  
ان يقبل بقناع لا يشاء انما تشرى بالصلوة للتقوى فتؤخر على وجه يكون اذ بالبلوغ  
وفي صلوة فتاوى الفقهاء لا يظهرون الدين روح الصغيرة جدا لا يكون غوره ولا يابن النظر  
اليها ومستمها والآن في ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل بغير قناع  
في صغرها وروي انه كان يأخذ من احداهما بيعة والصبي يفيك وذكر في الفصل الثاني  
من صلوة البضيرة اذا اقتدى البالغ بالصبي في التطوع هل يقصر شارعا حتى يركب عليه  
القضاء قال بعضهم لا يصير شارعا وقال بعضهم يصير شارعا حتى يركب عليه القضاء الصحيح  
هو الاول في النظر لقوله العاري بالاي وفيه التحسين لانه الصبي الباعين في التزوج  
جوزها بعض المشايخ والتمت بحث شيخنا رحمه الله بما رواه انه اذا كان في حال  
مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بناء الا ترى على انك قد استغنى

نغ



لمجاز ايمان الصبي فلما لا يكون امامته قال لان ايمانه اخبار بان الله واحد  
والصدق في خبره مقبول اذا قال هذا انما هو يوم الجمعة وصلواته ايجابه هو  
ليس من اهل الاجابة فيه ايضا ولو مضى صبي ثدي المرأة فقلت ان خرج القلب  
فصلته بما فاسدة وان لم يخرج فصلته بما تامة لان في الوجه الاول صارت رخصة  
والارضاع عمل كثير وفي الوجه الثاني لا وذكر في المصنف الصبي اذا تلا آية السجدة  
لا يجب عليه ويجب على من سمع ذلك وكذا الكافر والماليق وفي الفقرة والصبي  
الذي يعقل اذا واد آية السجدة ابرز ان يسجد وان لم يسجد لم يكن عليه قضاء وفي  
التنجيس ولو تلا آية السجدة في ثوبه فسمع رجل من السجدة كما لو سمع من القبطان  
قال شيخ الاسلام برهان الدين حكمة ذكر في فتاوى الامام الخليلي رحمه الله  
على شيخنا مناجاة الشريعة ان من سمع المرأة من النائم او من الجنون لا يسجد  
لان السبب سماع المرأة وصحة التلاوة بالتمييز ولو اخرج من النائم بعد استيقظ  
انه قد واد آية السجدة لا يلزمه السجدة وهو الصحيح وكذا الوقت عند نائم فانه لا يسجد  
فمن علم هذا وقبيل ايضا صبي فخر في حرجا الى مسيرته ثلثة ايام فامانت رايه من السلام  
النصراني وبلغ الصبي ثمان النصارى يعقظ الصلاة فيما بقي من سورة واليه من لان  
ثمة النصراني للسفر كانت صحيحة فصار مساو من وقت حروجه ونية الصبي كانت  
فاسدة لانه ليس من اهل النبوة وفي رواية القاضي على الشافعي الكافر اذا سلم وهو  
مساو بينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام يكون حكمه حكم المقيم يعني اربعاً وكذلك  
الصبي يكون مساو للسفوف اية ثم بلغ يعني كلاهما يعني اربعاً وهو اخص القاصي  
الامام في الدين ح وبعده الاثني في طريق الحج وقال بعض المشايخ الذي سلم يصلي  
ركعتين والذي بلغ يعني اربعاً وهو اخص ر الصبي الصغير وقال بعضهم لا يلزم  
بعضليان ركعتين والماليق اذا طهرت وبها وبين القصة اقل من ثلثة ايام  
فصلت اربعاً وارتب في خواص شيخ الاسلام برهان الدين ح سئل عن صبي وجاهل وكافر  
خرج الى سفر فتابى من القصة اقل من مسيرته السفاسم الكافر وطهرت الحائض وبلغ  
الصبي من بغير ومن ثم اجاب ح العتيق بيم الكافر والماليق يعقظ ان لا يعلم وفي  
الذخيرة صبي فخطب يوم الجمعة وله مشور وصل باناس جازك اذا ذكر في ذنوبه وادخله

مقبول  
نقل

على الصبي  
السجدة

على آية السجدة  
في ثوبه

لو رآه سجدة  
عند نائم

صبي في سفر  
فصلت ركعتين

اسم كافر  
سافر

سافر في اية  
او ايام ونسب  
وطه كافر

صبي حار  
وكافر  
السفر

صبي طاهر  
محمدة

وفي فتاوى القاطن طهر الدين ح واد خطب الصبي اختلف المشايخ فيه والخلاف  
صبي يعقل وفي المشتق عن محمد في النظر في اذا استوفى فاسلم ليس ان يصلي  
بانه سر وكذا الصبي اذا استغنى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد واثان  
وسئل شيخ الاسلام برهان الدين ح السلطان المولى اذا كان صبياً فبلغ سفي  
سلطاناً ثم يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد ذكر في التجنيس السقط لا  
يصل عليه بالثغاف وفي غسل الجنات والمختار ان يغسل ويدفن بمغفره فخرقة  
وذكر في المسقط وقال محمد بن سبي وفي النفقة اذا ولد ميتا لا يغسل ولا يصلى عليه كذا في  
مختصر المالك في شرح الطحاوي اذا خرج اكثر الولد جثا ثم مات يصلى عليه والا فلا سؤ  
خرج من جانب الرأس ومن جانب الرجل في شرح احمد المولود في الجنازة اذا كان جثا  
او ميتاً فان ولد جثا يغسل ويصلى عليه ويرث ويرث ويسبي وان ولد ميتاً لا يغسل  
في رواية الكوفي ح ولا يصلى عليه لا يسمى ولا يرث ولا يرث وعن شيخنا انه يسمى وفي  
المدية اذا سبي صبي مع احد ابويه فمات لم يصلى عليه لانه شيع لهما الا ان يقول السلام  
وهو يعقل لانه صحيح اسلامه حتى لا او يسلم احد ابويه لانه شيع فزاد ابوين وبنوا وان لم يمت  
مع احد ابوين صلى عليه لانه طهرت بتقية الدار كالم باسلامه كما في اللقيط الصبي  
او الجنون اذا استشهد بغسل عن محضهم وعند جمالا يغسل وهو معروف وفي التجنيس  
صبي حمل سقط على اية فقلت عليه لا يجوز صلواتهم كالبائع والفتوى على هذه الرواية  
جاءت في رواية اخرى الصبي اذا غسل الميت جاز ولا حق للشاة والبيان والمجانين  
في الصلوة على الميت ذكره في شرح الطحاوي ح وفي شرح المختصر عن القاضي الصغار  
لا فرض عليهم فلا معنى لثقل الولاية بهم واما النساء فمستن من اهل الولاية لانه  
الصلوة فلا يعقبتن منها ولا ياتس ان يحل الصغير رجل واحد على يد يديه ويذا ولو نطق  
ابيهم والامامون في حق الكفيع كالرجل لا ياتس تكفين الصبي في ثوب واحد  
يكفون الكفيع الاثني في ثوبين وكذلك المرأة لا ياتس تكفين الصبي في ثوبين  
لان الكفن كسوة بعد الموت فيجب كالحيوة ذكر في شرح الطحاوي واد اجتمع جماعة  
الرجل والصبي والمرأة يجعل الرجل على الامام والصبي بعده والنساء على القبلة كذا  
روى عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وان اجتمع الرجل والمرء والموت

استوفى الكافر  
ثم استوفى

استوفى الصبي  
ثم شيع

السلطان  
او الشيخ

الصلوة على المسقط  
والمرء كذا

حسب  
صبي في الجنازة

الصبي في الجنازة  
استشهد

الصبي اذا غفل  
الصلوة

له من ثوب صغير  
فصلت

الصبي  
مقبول

اجتمع جماعة  
في اية

اجتمع جماعة  
في اية



كيف ما يوضع جاز على ظاهر الرواية وان كان عبدا وامراة فالعبد على الامام  
 والمرأة طهه وان كان صبيا اخر او مملوكا ذكرني الجرد انه يقدم الصبي الحر على  
 وهذا على رواية الخمسة اما على ظاهر الرواية في الرجل الحر والمملوك كيف ما يوضع  
 جاز الصبي اذا اتم في صلوة الجنازة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من  
 فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشكك في ذلك السلام اذا  
 سلم على قوم نصبي جواب السلام وينظر في الكراهية والاعلم في فتاوى عليهم  
 الذين رحوا وادارت الروايات والمرأة حاصلة فوضعت الولد ثم مات الولد لا  
 يصل عليه وحكم الصلوة عليه بخالف حكم الميراث وبطلان لاطفال سنوا في القبر وبطلان  
 الصبيك عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يشاءون عن الميراث الاول في الجنازة  
 الاطفال عن ذلك فعلى مناس قول الخمسة يتوقف في جوابهم فان ابا حنيفة  
 توقف في اطفاله وكذلك توقف في ارجواهم اما على منسب من قال انهم قدم  
 اهل الجنة فكان جوابهم على الصلوة على ما كان في الميراث الاول والاعلم بالصبي اذا  
 ادرك في وقت الصلوة لزمه فرض الوقت ولو قبل في اول الوقت ثم ادرك في  
 آخر الوقت اعاد الصلوة جارية لم تحضر في وقتها وقت في الصف فندت  
 من كتبها استسنا اذ انوى الامام امامتها وادخلت وقتها وقت بغير نية لا يؤمر  
 بالاعادة استسنا وان صلت بغير وضوء او ثوبا لا اعادة بطهارة المبرقة اذا  
 صلت بغير نية لا تعيد وان صلت بغير نية في كل موضع تعيد بالنية الصلوة  
 فهي تعيد على سبيل الاعيان والامام اذا حدث يوم الجمعة بعد الخطب فادخلت او غاب  
 او كاد او امراة لصلواته في سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وان ارجب فامر غيره اذ اتم امره  
 معها صبي ميت ان لم يكن استهل فصلاته فاستعمل غسل الميم غسل وان كان  
 قد استهل لم يغسل كذلك وان كان تغسل جازت صلاتها واستحب لها ان يغسل  
 على هذه الحالة في مسائل ذكرها القاضي الامام ابو حفص الكسروني في فبالسة الزكوة لا  
 تجب في مال الصبي عندنا وعند الشافعي تجب كما تجب على البالغ ولا خلاف ان الامان  
 لا تجب على الصبي ولكن اذا سلم بغير اسلامه وعندنا في لا يبع ولا يملك له ان لا يبيع عليه  
 والصلوة والجمعة والاضحى ان تقف زوجه ونفقة والده ونفقة ما يملكه في مال الاطفال

انما امره  
 الصبي الجنازة  
 الصبي روجوا  
 السلام  
 ذكره في زيار  
 الابن ثم  
 الاطفال  
 سوال في القبر  
 الصبي في وقت  
 الصلوة  
 الاية  
 فاق في الصف  
 الاية  
 بغير نية  
 صلاته  
 عليه  
 امر ميت  
 صبي ميت  
 الاية  
 على الصبي

انه اذا كان للصبي ارض عشر او فراج حب عليه العشر او فراج لان العشر او فراج  
 تجب في الارض والزكوة تجب في الذمة واما صدقة الفطر قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 وانما في رخصهم اسحب في مال الصبي وقال محمد وزرهما انه لا تجب في مال الصبي  
 ولا على الاب اذا كان له صبي مال وان لم يكن له مال تجب على الاب بالانفاق  
 هذه الجملة في في مجلس القاضى ابى جعفر الكسروني وفيه في مجلس من ابعث  
 الشيخ ذكر في المنقط اذ وقع الزكوة الى الصبيان برسم العبد او بغيره  
 او دفعها الى من يهدى باكره او خلافا لاي شيئا يجوز عن الزكوة الا اذا نصت  
 على التوفيق وكذلك صدقة الفطر والصدقة المشددة وفي الذرية ولا يجوز ان  
 يعطى من الزكوة ولد عنى اذا كان صغيرا وان كان كبيرا فغيره اذ دفع اليه هكذا  
 ذكره الشيخ في شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا ان على قول الخمسة يجوز الدفع  
 الى اولاد الغني اذا كانوا فقرا لصدقة اركان الاولاد او كبارا وقال ابو يوسف  
 ومحمد رخصهما ليدفع اليه الكبار ولا يجوز الدفع الى الصغار ثلث ولو دفعت  
 المرادة زكاة مالها الى ولد زوجه او بغيره لا يجوز عند الخمسة كانت واقعة  
 الفتوى فعلى ما لا شك لا يجوز وعلى قول الخمسة ان قيل لا يجوز فوجه وان  
 قيل يجوز فوجه ايضا وفي فتاوى الشيخ علي بن ابي طالب في زكوة مال الصبي  
 فقير ان كان يعقل يجوز وكذلك لو دفع الى معتوه كور والي المجنون لا يجوز وذكر  
 القاضي الامام في الدين ولو قبض الصغير وهو من جاز وكذا لو كان يعقل  
 ان قبض بان كان لا يري به ولا يخبر عنه ولو دفع الى معتوه فقير جاز ولو دفع  
 الزكوة الى مجنون او صغير لا يعقل فرفع الصغير الى ابويه او وصيه قالوا لا يجوز  
 كما لو وضع زكوة على مكان ثم جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز والاب والابن  
 يقبضان الصدقة للصبي والمجنون او من كانا في عيال من لاي لهما  
 الدين يقولونه والمنقط يقبض ليعطى ولو دفع زكوة مال الى من هو بالاداء  
 فاعطى الوكيل ولديعه الكبير والصغير وامراة وهم جاز ولا يسكت  
 لنفسه شيئا بهذه الجملة من فتاوى قاضي خان ذكر في الذرية وهذا كان الرجل  
 يعول صبيا فجعل يسره ويطعمه ويده مع يده ويكتسب ما ياكل عنده ويكسونه

جاء في  
 وعشر  
 صدقة الفطر  
 الزكوة  
 اولاد الغني  
 وقت الزكوة  
 ولد زوجه  
 زكوة مال الصبي  
 او معتوه  
 زكوة مال الصبي  
 وضع زكوة  
 زكوة فقير  
 من قبض  
 للصبي  
 اعطى  
 امراته



زكاة ماله لا شك ان الكسوة يجوز بطريق القيمة لوجود ركنه وهو التملك  
 واما الطعام فانه يدفع اليه بغيره كجوز بطريق القيمة ايضا لا شك واما ما ياكله  
 معه بطريق الاباحة والتمكين فعلى قول اسوسف يجوز بطريق القيمة  
 ايضا وعلى قول محمد لا يجوز وذكر قول اسوسف في نوادر هشام وقال  
 في الزيادات فيمن وجب عليه الزكاة فاشترى طعاما ودعى المسكين  
 وغداهم وعشاهم لم يخرج ذلك من الزكاة لم يكس فيه خلافا لما قال الشيخ ابو  
 عبد الله جرحا في عنده ان هذا قول محمد اما على قول الحنفية واسوسف فيخرج  
 فكانه قاس الزكاة على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر الاطعام جائز  
 عند الحنفية واسوسف خلافا لمحمد رحمه الله وادان في القاضى النفقة لذي  
 وابنه فجعل يعطيه النفقة يودي من زكاة ماله فعلى قول الحنفية رحمه الله يجوز  
 خلافا لمحمد وروى قتادة في القاضى ظهير الدين وجب العشر في ارض اوقف  
 وارض الصبي والمجنون والمكاتب المأدون المديون وفي زكاة الهدايا  
 في آداب زكاة الزروع والثمار وفي ارض الصبي والمرأة التغلبيتين في  
 ارض الرجل يعني العشر المضاف في العشرية والخراج الواجب في الجزية لان  
 الصلح جرى على تضعيف الصدقة دون المونة المحصنة ثم على القيمة و  
 المارة اذا كانا من المسلمين بشر فيضعف ذلك اذا كان منهم ويجب على  
 الرجل صدقة فطر اولاده الصغار لان السبب في الزكاة هو يملكه وهذا اذا  
 لم يكن للصلح راعا فان كان لهم مال يودي من الخمر عند الحنفية واسوسف  
 خلافا لمحمد لان الشرع ابراه جري المونة فاشبه النفقة كذا في الهداية واما الجدة  
 حال عدم الاب بل يجب عليه صدقة فطر الصغير على ظاهر الرواية لا يجب على  
 رواية الحسن كجب حقا اربع مسائل كلها على الروايتين احدى ما به والثانية  
 الجبر على الاسلام بتعاليمه اثنتان جبر الولاء الاربعة الوصية للقوبة وقد  
 عرف في سير الهداية ذكر في التحفة ولو كان الاب حيا لكنه فقير ولهم جبة  
 عنى لا يجب على الجدة والابن لانه لا ولاية للجدة حال قيام الاب وان كان كجب  
 عليه المونة وعند الشافعي كجب ولا يجب على الوصي وان كان له ولاية

طعم  
 من غير كسوة الزكاة

فرض القاضى  
 فاعطاهم من زكاة

ما يوجب الزكاة  
 والمرأة النكح

يوجب الزكاة  
 فطر اولاده

ان يوجب الصدقة  
 فطر الصغير

فما ارجع الى

لانه

لانه لا يجب عليه المونة وكذلك لا يجب على الابن صدقة فطر الاب و  
 كذلك الزوجه على الزوج وعند الشافعي رحمه الله كجب لان عند قتادة  
 على المونة لا غير وعندنا على المونة والولاية ولو كان الاب الفقير مجنونا  
 يجب صدقة فطره على ابنه بالاجماع لوجود الولاية والمونة جميعا انصب اذ  
 بلغ مجنونا لا يملك صدقة فطره عن الاب وادان بلغ عاقلا ثم جرح ادعته  
 لا يجب صدقة الفطر منه كور في باب اذن الصبي من مأدون شيخ الاسلام  
 خواهر زاده وفي فتاوى القاضى ظهير الدين الصغير اذا كان له عبيد  
 لخدمته فالاب يودي صدقة فطر عبيده من ماله يعني من مال الصغير  
 وذكر في فصل صدقة الفطر من صوم الذخيرة وادان كان للدولة الصغير مملوك  
 وللصغير مال سوى المملوك فعند الحنفية واسوسف يودي من عبيد  
 الصغير من مال الصغير كما يودي عن الصغير من ماله وعند محمد رحمه الله لا يودي  
 من مال الصغير كما لا يودي عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى  
 العبيد لا يجب على الاب صدقة فطر مملوك الصغير كذا في جرح في الكل  
 وفيه الجواب لا يشك على قول الحنفية واسوسف رحمه الله لان عند جماعة  
 فطر الصغير كجب باعتبار المونة والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة  
 الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال لعدم المونة وقد اختلفت المونة هنا  
 ايضا لانه لا يجب على الاب نفقة مملوك الصغير واما يشك على قول محمد جرح  
 لانه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير باعتبار الولاية فحسب الآتي  
 انه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال فاما  
 يعرف في الذخيرة في هذا الموضع وفي الذخيرة وادان كان للمجنون مال صدقة  
 الفطر في ماله عند الحنفية واسوسف رحمه الله وان لم يكن له مال صدقة  
 الفطر على الاب وروى عن محمد رحمه الله فيمن بلغ مجنونا ان صدقة الفطر على  
 ابيه وان كان مقيما ثم جرح لم كجب على ابيه وفي زيادات نوادر هشام  
 ان من جرح في صفة فلم يزل مجنونا حتى ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر ولده  
 وقال ابو عبد الله الجرحا في عنده على قول الحنفية واسوسف رحمه الله

من غير كسوة  
 فطر الصغير

ان يوجب الصدقة  
 فطر الصغير

صدقة الفطر

صدقة الفطر  
 المجنونة



يزنه فطرته كما يزنه عن عبده وعند محمد لا يزنه فطرة ولده كما لا يزنه فطرة  
عبده واستد علم في مسائل الصوم وذكر الشيخ الامام الجليل الدين النسفي  
رحمه الله في فتاوى سئل عن رضيع مبطون يجان عليه موته بهذا الدواء والظير  
ترغم الاطباء ان الظير اذا شربت هذا الدواء يبرأ هذا الصغير وذلك  
في شهر رمضان هل يباح لها الاطعام بهذا العذر قال نعم اذا كان الاطباء  
بصحة هذا ذلك وذكر القاضي الامام طهيم الدين ان هذا المحمول على الطبيب  
المسلم دون الكافر مسلم شرع في الصلوة بالتيمم فوعده كاذبا اعطى الماء  
فانه لا يقطع الصلوة لعل غرضه ان الصلوة عليه هكذا في الصوم وفي  
مختصر القدوري الحامس والمرصع اذا خافنا على نفسه او على ولد بها فطرنا  
وقضينا ولا نذية عليه ما ذكر في الملتقط الصبي اذا بلغ في يوم من رمضان  
فليس عليه قضاء ذلك اليوم وفي فتاوى القاضي طهيم الدين رحمه الله صبي  
بلغ قبل الزوال او كافر اسلم ونوى الصوم قبل الزوال لا يجوز صومه ما عدا الفرض  
غير ان الصبي يكون ضامنا عن التطوع بخلاف الكافر لفقد الابلية في حقه  
وعن اسوسف رحمه الله ان صوم الصبي يجوز عن الفرض وقيل جازي في الكفر  
كذلك اليه اشار في المنتقى ثم في ظاهر الرواية توسع بين هذا وبين المجنون اذا  
افاق في شهر رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فتوى الصوم جاز عن  
الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب كان بمنزلة المرض والمرص لا ينافي و  
جوز الصوم بخلاف الصبي والمريض والكفر لا تماثلية للصوم ولو اسلم  
النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان ضامنا عند  
اسوسف رحمه الله حتى لو افطر يزنه القضاء خلافا لفرج وفي مختصر القدوري  
اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان لم يزنهما قضاء ذلك اليوم وسكا  
بقية يومهما وصاما ما بعده ولم يقض ما مضى صبي سافر وبلغ وبني بين  
المقصود اقل من مسيرة السفر بل تجب عليه الصوم ام تكون مساوا او كثر  
حكمه في مسائل الصلوة واستد علم ولا يقبل شهادة الصبي المراهق على هلال  
رمضان ولا يقبل شهادة العبد والمرادة في مستفقات صوم فتاوى القاضي

انظر الطهر  
بعد

منه في طبيب  
الجزيرة

انظر الحال  
والماضي

بلغ من الزوال  
او اسلم

المجنون او افاق  
قبل الزوال

مسألة في  
صوم المريض  
وقيل الزوال  
والنطق

بلغ من الزوال  
او اسلم

شهادة المراهق  
على رمضان

طهيم الدين رحمه الله القبي اذ اسند صومه لا يقضي لانه يلحقه بذلك مشقة  
بجلائف الصلوة فانه يؤمر بالعادة لانه لا يلحقه مشقة في آخر باب قدر الوادة  
في الصلوة من شرح الطحاوي في مسائل الحج ذكر القاضي الامام طهيم الدين  
في فتاويه اذا حج الرجل ببلد وله الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان قرب  
اليه حتى لو اجتمع والد واخ يحرم عنه والد والدون الاخ وفي الذخيرة قال يخرج  
في الاصل والصبي الذي يحج له ابوه يقضي المناسك ويرى الجمار والله على جهين  
الا اول اذا كان عبدا لا يعقل الا اذا بنفسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه  
جاز وان كان يعقل الا اذا بنفسه يقضي المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله  
البالغ ولو تركت هذا الصبي بعض اعمال الحج نحو الرمي وما شابه ذلك لم يكن  
عليه شيء قال في الاصل ايضا وكل جواب غرضه في الصبي يحرم عنه الاب فهو  
الجواب في المجنون ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير وترك بعض محظورات  
الاحرام لم يزنه بسبب احرام الصغير شيئا كذا ذكر في الذخيرة واذا بلغ القبي او  
اسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زفر ويعقوب  
انه لا يجب الحج على قول اسوسف رحمه الله خلافا لفرج رحمه الله وروي عن  
اسوسف انه يجب قضاء عن اسوسف روايتان وقيل عن اسوسف روايتان  
في هذا ايضا وكذلك اذا اصاب مالا واستهلكه او هلك ثم اصاب  
مالا في وقت لا يقدر على الحج والظاهر انه لا يجب وعليه الفتوى وفي فتاوى  
البيان اوضح بعد الاحرام ثم انكبت شيئا من المحظورات فان عليه فيها  
الكفارة فرب بينه وبين الصبي والفرق ان احرام المجنون قبل التحن  
كان صحيحا لازما بخلاف احرام الصبي وهذه المسائل في آخر الذخيرة وفي فتاوى  
القاضي الامام طهيم الدين رحمه الله القبي اذا حج مع الاب لا يوجب ذلك  
عن حجة الاسلام ويزنه الا عادة وكذا العبد اذا حج ثم اعشق يزنه الا عادة  
وكذا الكافر بخلاف الفقير والفقر ان الفقير متى حصل له ثياب ثبثت  
الاستطاعة ثبتت الوجوب بخلاف العبد لانه لم يثبت الاستطاعة لان  
ان يمسكه وفي فتاوى قاضي خان لو احرم العبد قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد

اقول  
او صله

كل حرام  
وهو حرام  
الحج

عنه الفتوى

البايع اذا  
حج بعد  
الاحرام

الصوم اذا حج  
مع الاب

العبد اذا حج  
عنه  
م ابر

طهيم



العتق وجع لا يجزئ ذلك عن حجة الاسلام بجلال الله لان الصبي لم يكن لازما فجعل ذلك كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل الاسلام فلا يصير بحجته الكراهية اذا احرم الحج او للعمرة لا يؤثر بالعتق ولا الواسطه لان المضي عليها يلحقه مائة من حبة المال ولو تناول الحنظل احرامه لا يبرئه شيئا ولو افترق القدم والحج لا يقضي لانه يلحقه في ذلك مشقة بجلال الصلوة فانه لا يلحقه مشقة في آخر باب فذكر القرآن من الصلوة من شرح الطحاوي وفيها ايضا لو خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق وقبل الاحرام ثم احرم وجع جاز عن حجة الاسلام وكذا الوجوه والميقات بغير احرام بشي لان لم يكن من اهل الحج ثم احرم بمكة واحرم من مكة اجزاء عن حجة الاسلام ولم يكن عليه تجاوز الميقات بغير احرام شي لان لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند المجاوزة فلو احرم قبل ان يحل ثم احتلم قبل التوقف بعنة وجع لا يجزئ عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم حجة الاسلام وجع يجزئ عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميقات بعد الاحتلام وجع والاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعنة وجع يجزئ عن حجة الاسلام ولو انه لم يجد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجة لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي خضرة الرفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عنه ما وجع عنه وكذا النص الى اذا اسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه بهمة الجدة في تمامي قاضي جان والراية لا تحج الا بمحرم والمحرم الزوج ومن لا يجوز من كتب على التابيد بضع او صهرية فان كان محرمها صبي لا يحكم لاجرة به وكذا الذي لا يقين اما هو والعبد والسلم والذئب سواء في الحرمة قال القدر والحق في شره الا ان يكون نجوسا يعتقد اباحة من كتابتها فلا شافعه وكذا المسلم او الم يكن شامولا لا شافعه وفي شرح الطحاوي والحرية والبلوغ من شرائط الحج وكذا الاسلام لقوله عليه الصلوة والسلام اياما عبيد ولو عثر حج فعليه حجة الاسلام اذا اتفق واما صبي حج وثوب شر حج فعليه حجة الاسلام اذا بلغ واما اعوان حج وثوب شر حج

غيره من احرام

الاحرام او احرام الصوم او احرام الصلوة

احرامها او حرمها بغير احرام

المائة لا تحج الا بمحرم

الحرم الزوج ولا يجوز

فان كانا

احرام العبد والذئب

سواء في الحرمة

فعليه

فعليه حجة الاسلام اذا ما جري عني قبل الاسلام واراد بالاعوان الكاف وبالحج الاسلام وذكر فيه ايضا ويشي لولي من احرم من الصبيان ان يجزئ ويعتد ويلبس ثوبين الزار او ثوبا يحسبه ما يحسب المحرم في احرامه فان فعل شيئا من خطورات الاحرام لا شيء عليه ولا على وليه لاجل ان الصبي غير مخاطب ولو افسده فلا تفت عليه وكذلك اذا اصاب صبي اذى فحرم فلا شيء عليه لانه حق الله تعالى والصبي غير موافق لاشيئ وهذا الجمل العبد فان العبد اذا احرم ثم تناول شيئا من خطورات الاحرام فانه ينظر ان كان مما يجوز فيه الصوم كيف بالصوم وان كان مما لا يجوز فيه الصوم واما يجوز فيه الدم لا غير ولا يطعم فانه يكفر ذلك بعد العتق ولو فعل في حال الرق لا يجوز ولو فعل عنه مولاه او غيره بادره او بغيره اوده لا يجوز **في النكاح** ذكر في الاصل الصغير والصغيرة اذا تزوجا النفسها بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المهر غير الا والجمعة والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا بجازة بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة ولا كذلك الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا بالاجازة ولو تزوج امرأة او باع ماله ثم اذن له الولي واجاز ذلك العقد جازا سحنا في الذخيرة وفي فتاوي قاضي خان الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذن وليه امرأة ودخل بها فبلغ الاب وقد نكحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا اما الحد فمكحل الصبي واما العقرا فلا تلها لما تزوجت نفسها منه مع علمها ان النكاح لا ينفذ فقد رضيت ببطلان حقتها وفي المنقط ولي غير الاب والجد زوج الصغيرة من غير كفوف اذ كانت الصبية فلا يجوز ولا غير الاب والجد والجد اذا انفص عن مهرها نفقا فاشاء لا يجوز حتى لو اجازت بعد البلوغ لا ينفذ وفي صاحب المحيط رحمه الله صبيته زوجت نفسها كفوف وهي نفقت النكاح ولا ولي لها فانه عقد يتوقف على اجازة القاضي

في احرام القصر

نفسا من خطورة الاحرام

البلوغ او قبله

الفرق بين الصغير والرق

ادارة الوفاة النكاح

لا حد على الصبي ولا عقرا

زوج من غير كفوف







الجارية بين اثنين اذ تزوجها احدهما لا يجوز الا باجازه الآخر فان زوج كل واحد  
 من الوليتين رجلا على حدة فالاول يجوز ولا يجوز الآخر وان كانا جميعا في ساعة  
 واحدة او كان احدهما قبل الآخر الا انه لا يدرى التسابق من الاصح لا يجوز  
 كلاهما لانه لو جاز بالتحريم فالتحريم في الفروج حوام هذا اذا كان الوليتان في  
 درجة واحدة فان كان احدهما اقرب من الآخر فانه يجوز نكاح الاقرب ولا  
 يجوز نكاح الابعد تقدم او تأخر الا اذا كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة  
 فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب وان وقع معا فانه لا يجوز لكلاهما  
 وكذا اذا كان لا يدرى التسابق من الاصح تم نكاحهما في الغيبة المنقطعة  
 واكثر الكلام فيها وكذلك اختلفت الروايات فيه واكثر من على ان  
 الاقرب اذا كان في موضع لا ينتظر الكفو الخاطب بجي الخبز منه فهو غيبة منقطعة  
 وآثر ربي الكتاب الى دني مدة السفر تكفي للانقطاع ومن المشايخ من  
 تجاوز وقال لا ينتظر الكفو اياما كثيرة وينتظر قلبا فلما بدت من حد فاصل  
 بينهما فقد رنا ذلك بثلاثة ايام وليا ليهما وهذا قول محمد بن مقاتل الرادي  
 وابي عصمة سعد بن معاذ المذري وعليه يتولى جماعة من المتأخرين سهم  
 القاضي الامام ركن الاسلام ابو علي النسفي والقاضي الامام علي السغدري و  
 قال من يجازي الى شقة غيبة منقطعة وان كان الاقرب جوا لاسبابا لا  
 يوقف على اثره او كان مفعودا لا يعرف مكانه او كان مستغيبا في بلد لا يعرف  
 محله فهو بمنزلة المنقطعة ولو تزوجها الاقرب حيث هو نكاحا فيه والظاهر يجوز  
 واذا كان للتصغيرين وليتان احدهما اقرب والآخر ابعد فزوجها الابعد  
 حال تيمم الاقرب حتى توفت على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب ونكحت  
 الولاية الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الابعد اما باجازه منه  
 بعد تحول الولاية اليه كما ذكره في فتاوى القاضي طبري الدين وفي فتاوى  
 صدق الاسلام طاهر بن محمود اذ تزوج الرجل اخته وابوها حي فمات  
 الاب قبلها باجازه والاخ المزوج جاز ولو سكنت ولم يجز لا يجوز وتبطل  
 لو باع مال به ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد

الغيبه المنقطعة

لو كان الاقرب جوا لاسبابا لا يوقف على اثره او كان مفعودا لا يعرف مكانه او كان مستغيبا في بلد لا يعرف محله فهو بمنزلة المنقطعة

تحويل الولاية الى الابعد

للوف

لما عرفت ان الملك الثابت اذا طرأ على الموقوف النكاح والولاية  
 بملك وذكر في الذخيرة سئل شمس المنة الماوراني رحمه الله عن  
 صغيرة لها اخ لا يزوجه زوجها القاضى بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا  
 اذا كان الاخ غائبا او عاصلا وفي المأوى صغيرة زوجها القاضى ولها  
 ابن عم حاضر قال لا يصح عليه القسوة والسلم السلطان ولي من لا  
 ولي له ورأيت في فتاوى والدي رحمه الله ان اذن القاضي للقصبة  
 يجوز وان جرح الاب ذكره في باب الحجر من الاصل وهل يملك القاضي تزويج  
 الصغيرة والصغيرة بدون رضى الاب حكى عن القاضي الامام محمد بن ابي  
 رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يملك قيسا على هذه المسئلة وولاية  
 القاضي تضاهي ولاية الاب والشيخ الامام ابو الفضل الكرماني رحمه الله يقول  
 ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل ثبت الخيا عنده البلوغ الثاني الاب والجد  
 واذا ثبت الخيار في تزويج القاضي لا يكون مضاهيا وفي المنقطعة  
 محمد رحمه الله ان الامام اذا رقت او استتعت الى القاضي التزويج وابوها حي  
 فرأى القاضي رغبته زوجها وان كره الاب وفي نكاح شرح الطحاوي رح  
 الولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها خاطب كفو كان للقاضي  
 ان يزوجه لانه عضلها وفي ذلك اضطرابها ثم اذا كان مزوج الصغيرة او  
 الصغيرة ابا او جدا فلا خيار لها اذا بلغا وان كان نية الاب والجد من  
 الاولياء فلا خيار اذا بلغا وفي المنتقى اذا كان للصغيرة والد أو جدهم تزويجها  
 القاضي وان كان الاب والجد فاسقاي ينبغي ان يزوجهما الكفو ذكره في الذخيرة  
 ولو تزوجهما النكاح في الظاهر الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول محمد بن  
 ولو كان الوصي وليا وزوج الصغيرة والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا او تزوج  
 الصغيرة والصغيرة بغير اذن الولي توقف على اجازة وليها ولها الخيار اذا  
 بلغا اذا كان المخير غير الاب والجد وقد مر من قبل في الجامع الكبير لا يجرع  
 الاسترشاد غير الاب والجد اذا زوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك  
 زوجها فاختارت النكاح ورقت امرها الى القاضي لا ينتظر كبر الزوج

في تزويج القاضى بغير امر الاخ

مسألة الخبا

ادركت قبل ادراك زوجها فاختارت النكاح



وكان للقاضي ان يفرض بينهما غير انه ان كان له والد او وصي احضره  
وامره ان ياتي بحجة لصغيره ان كان له حجة والا فون بينهما بحضرة وليه ولو لم يأت  
واختارت نفسها وزوجها غايثا في الجامع الى انه لا يفرض بينهما  
لم يحضر الغايث لانه قضاء على الغايث وثابت بعد هذا في مسائل العنين والعا  
اذا روج الصغير او الصغيرة فلها الخيار اذا بلغا في ظاهر الرواية وروى خالف  
صحيح عن احمد بن محمد انه لا خيار لهما ولا يثبت خيار البلوغ للأنثى يثبت  
لذكر ثم على قول احمد ومحمد رحمهما الله لما ثبت لهما الخيار بالبلوغ في غير  
تزوج الاب المجد فان اختار النكاح فمما على النكاح وان اختار الفقة وقعت  
الفقة او اتفقت القاضى بالفقة بينهما ويبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت  
اذا كانت بكرا الا ان الزوج لو بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها  
بالسكوت ولا يمتد الى آخر المجلس حتى لو سكوت كما بلغت وهي بكر يبطل خيارها  
وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرا الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت  
عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا يقيما ما عن المجلس في انما يبطل  
خيارها اذا رخصت بالنكاح صريحا او وجد منها ففصل يستدل على الرضى في ذلك  
كحو التمكن من الجماع او طلب النفقة وما اشبه ذلك اما لو اكلت من طعانه او  
خدمته كما كانت حتى على خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت في انما يبطل  
خياره بصريح الرضى او بما يدل عليه من قران المرأة او تجهيزها او تسليم الصداق  
اليها وهذا الخيار يبطل بمجهل وتفسير ذلك اذا علم بالعقد ساعة ما بلغت  
لكن جهلت بثبوت الخيار وسكت بطل خيارها اما اذا تقدم بالعقد ساعة  
ما بلغت فكان لها الخيار اذا علمت وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل ثم  
الخيار است من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفقة بخيار البلوغ فان لم يطل  
بها فلا امر لهما وقعت الفقة باختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها فلها  
المهر كاملا وقعت الفقة باختيار الزوج او باختيار المرأة والمرأة والامة الصغيرة  
اذا زوجه لولا انما ثم اعتقت وهي صغيرة فلها الخيار غير انما ان كانت صغيرة لا  
يتصرف بحكم هذا الخيار فسنى واجازة ما لم يبلغ سنها بان يختار نفسها واجازة

اختار نفسها

خيار البلوغ

بما يبطل خيارها

لا يمتد الى آخر المجلس

بما يبطل خيارها

بما يبطل خيارها

او اذا وقعت الفقة قبل الرجوع الى الاول

بما يبطل خيارها

بان يختار زوجه لانا بهذا التصرف دائر بين النفع والضرو والصغيرة لم  
يوسل لذلك وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا الخيار لان وليها قائم  
مقامها واذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق ولا يجوز خيارها بالبلوغ  
وقوله ولا يجوز خيارها بالبلوغ بمجهل لا يجوزها لانه ليس بها خيار بالبلوغ  
بمجهل لا يجوز خيارها بالبلوغ مع ان خيارها بالبلوغ ثابت لانه ثبت لخيارها  
العتق وخيار العتق يتقضى بالبلوغ لانه اعم من خيارها بالبلوغ منهم قال  
بالا قول وهو الصحيح وهذا لان العقد صدر من هو كامل لولاية لان ولاية المولى  
على مملوك ولاية كاملة لان ولاية بسبب الملك ولا نقصان في الملك فكانت  
ولاية كاملة ولا يثبت خيارها بالبلوغ كما في الاب والجد هذه الجملة في الضرورة  
وفي فوايد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله صغيرة بلغت وقد زوجهما غير  
الاب والمجد فاختارت نفسها وادعت عند القاضي بطل شرط ان يقول  
زوجي اخي او عمتي قال بشرط ان يذكر نسب الزوج قال على قياس ما ذكرني  
ادب القاضي بشرط وكذلك في كل عمل حتى دعوى فتاوى القاضي الامام  
في الدين صغيرة زوجهما غير الاب والمجد فاختصمت بعد البلوغ وهي  
بكر فقالت اخترت الفقة حين بلغت وكذلك بها الزوج لا تقبل قولها الاثنية  
وان اختلف في الحال فالت بعت الآن وقال الزوج لا يثبت فثبت  
وسكت كان القول قطعا وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها  
الا بامره صريحا او لالة كحو التمكن وغير ذلك وذكرني اقرار الجامع الصغير  
وفي دعوى فتاوى القاضي الامام في الدين رحمه الله رجل قال لارثة تزوجت  
وانا صبي وقالت لابل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله لان القاضي  
لا يفرض بينهما بل قال لابل تزوجتها باذن وليك فان قال لا قبل به بل رضى  
بعد ما تزوجت فان قال لا قبل به بل رضى بعد البلوغ فان قال لا قبل به بل  
تخير الآن فان قال لا يثبت يفرض بينهما وثابت في مسائل الاقرار انشاء الله وفي  
الحكم شرح الطحاوي امة صغيرة تزوجت بغير اذن المولى فاعتقها لا ينفذ  
العقد ويبطل على قول من زوجهما الله وحدها يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن

لا يصح قوله

القول الثاني

القول الثالث

المسألة في رضى المرأة



ان لم يكن لها عصبية سواه وان كان لها عصبية غير المولى فاذا اجاز  
 جاز العقد واذا ادركت قبلها حيا والادراك لان العقد نفذ عليها في حاله  
 الصغر وهي حرة الا اذا كان جاز العقد اباه او جدها فانه لا خيار لها وكلم  
 يجرى ولم يعين حتى مات المولى فانه ينظر ان هل يضمنها للوارث بطل  
 العقد وان لم يحل يضمنها للوارث لتوقف على اجازة الوارث كما اذا كانت  
 موطوءة الاب او حرة عليه برضا او نحوه فان اجاز جاز وان ابط بطل  
 كذا لو باعها المولى قبل الاجازة فان حل يضمنها للمشتري بطل العقد وان  
 لم يحل لتوقف على اجازة المشتري هذا في الامة اما في العبد ففي الاحوال كلها توقف  
 على اجازة المشتري والوارث عقدة تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم باعه المولى  
 فاجاز المشتري النكاح جاز عنه نكاحه وزوجه له لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج  
 صبي امرأة بغير اذن ابنه مات ابوه واجاز المولى النكاح جاز وذكر في نكاح  
 الخبيث رجل كاتب امه له صغيرة فقبلت حارث الكتابية لانها من اصل  
 الثمرت فلوز وجها من انسان بغير اذنها لا يجوز لانها التحقت بالحرية  
 بها ولو نصبت جاز لان حكم صحة الكتابة التحقت بالباب لغة هذا حكمها ما  
 دامت في الكتابة فلو تبادلت بل الكتابة وعققت او اعتقها المولى  
 بعد ذلك ينقل الولاية الى المولى حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ويكون  
 ذلك النكاح موقوف على اجازة متتابعة من المولى ولا يعال بان المولى هو  
 المزوج والاجازة اليه فلا يحتاج الى اجازة منه الا ان نقول المولى حين زوجه  
 لم يكن له عليها ولاية تامة ومنه استناد الولاية لم يجز وعليها كتابتها فذلك  
 لا يجوز بفصل العتق وتطهيره اذا تزوج الرجل امه اخيه وهي صغيرة واخوه  
 غائب فانه لا يجوز هذا النكاح الا ان يجيزه الاخ الغائب فان مات الاخ الغائب  
 قبل الاجازة لم يقع هذا النكاح الا ان يجيزه المزوج وكذا في سكتان اجاز  
 المولى ذلك النكاح بعد العتق جاز ولها الخيار اذا بلغت يعني خيار البلوغ  
 لان المزوج غير الاب والمجدة في حرة صغيرة لا ولي لها غير مولاه وبه  
 المسئلة من اعجب السائل فاما ما رادت من المولى بعد اذ ادانت

عبد تزوج امه  
 ثم باعه المولى

كانت صغيرة  
 تزوجها بغير اذن

زوج امه الصغيرة  
 وجوز

مما قبل

منه قربا في حق النكاح حتى لا يملك الاذن في حالة الرق ويملك بعد  
 العتق وكذلك المولى يملك الزام النكاح عليها بعد العتق لا يتزوج بها  
 عجيب وعجيب من هذا انها لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذي باه  
 المولى وان اجازة المولى لا تات بهذا ثبت بالدليل والتدليل على الغائب  
 وذكر في نكاح الصغيرة واذا تزوج الاب او الجد الصغيرة ارادة بالكثر من مهر  
 مثلها او تزوج الصغيرة باقل من مهر مثلها ان كانت الزيادة والنقصان  
 بحيث يتغيب الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب  
 والجد من الاولياء واما اذا كانت الزيادة والنقصان فاحشا بحيث  
 لا يتغيب الناس في مثله ففي الاب والجد قال ابو حنيفة رحمه الله سخط النكاح  
 وضع الخط والزيادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله انه لا يجوز ولم ينسأ  
 في الاصل انه لا يجوز النكاح والتسمية ذكره عن محمد رحمه الله ان النكاح  
 يجوز وفي الجامع الصغير عنهما ان النكاح لا يجوز وروى الحسن بن زياد عن  
 ابي يوسف رحمه الله ان النكاح يجوز والقسم لا يجوز وذكر في الجامع الا انه  
 واختلف المتأخرون على قولهما قال بعضهم النكاح جائز والخط والزيادة  
 باطلان وقال بعضهم اصل النكاح فاسد وهو الصحيح واجمعوا على ان غير الاب  
 والجد لو رادوا ونقض بحيث لا يتغيب الناس فيه انه لا يجوز النكاح حتى لو  
 اجاز بعد البلوغ لا يعمل اجازته وفي الاصل اجمعوا على ان الاب والجد  
 لو تزوج امه ابنه الصغيرة باقل من مهر مثلها لا يجوز وبطلان الاب تزوج  
 عبد ابنه الصغيرة ذكر القاضى ابو جعفر الاسترشدي رحمه الله في باب ما يجوز فيه  
 امر المكاتبه والعبد والذمي من زيارته كل من يملك الاعتاق يملك  
 تزويج العبد ومن لا يملك الاعتاق لا يملك تزويج العبد لان ثلث  
 نفوس الرق من غير بدل كما ان التزويج نفيس الرق بغير بدل فمما  
 النكاح بمعنى العتق وكل من يملك العتق يملك التزويج ومن لا  
 فلا وفي فتاوى فاضل خان الاب او الجد اذا تزوج الصغيرة باقل من  
 مهر مثلها في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية العقد موقوف على

عجيب

سأل الغائب

هل يملك الاب تزويج  
 عبد ابنه الصغير

كل من يملك العتق  
 يملك التزويج

الا يجوز تزويج  
 مهر مثلها



زوج الصغير  
عبد ابنه

لا يجوز له  
يملك زوج الصغير

الصغير  
يملك زوج الصغير

لا يجوز له  
يملك زوج الصغير

زوج الصغير  
عبد ابنه

زوج الصغير  
عبد ابنه

زوج الصغير  
عبد ابنه

زوج الصغير  
عبد ابنه

اجازة الصغير بعد البلوغ وعن ابي يوسف رجا انه قال لنفسه العقد  
ويصح النكاح بمهر المثل وفي متوفقات نكاح المحيط للرجل ان تزوج ابنة  
ابنة الصغير من عبد ابنه الصغير وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رجا انه  
الوصي يزوج امته اليتيم من عبد اليتيم وكذلك الاب وذكر صدر  
الاسلام ابي اليسر في باب نكاح العبد من المبسوط الاب الوصي والوصي  
يملكون تزوج ابنة الصغير وكذلك المضارب والشريك المضارب  
يملكان تزوج الالة لان تزوج الالة مكتسب وهو لا يملك ان يكتسب ولا  
يملكون تزوج العبد ولا يملك تزوج العبد الا من يملك اعنائه  
واما العبد المأذون له في التجارة والقبض المأذون والمضارب والشريك  
شركه عنان فانهم لا يملكون تزوج الالة عند الجعفة ومحمد بن اسحق  
عند ابي يوسف يملكونه ابو يعقوب يقيس النكاح على الاجازة وبها يفرق بين  
النكاح والاجازة والفرق يعرف في هذا الباب ايضا الاب او الوصي هل  
يملك تزوج ابنة اليتيم من عبده في القياس نعم وفي الاستحسان لا  
وفي نكاح الفتاوى الصوري الصبي اذا تزوج امته ثم بلغ فاجاز  
لان له العقد مجزأ وقت وجوده وبمثل لو تزوج عبده ثم بلغ ثم اجاز  
لا يجوز وفي باب المأذون من يملك القاض ابي جعفر الاسترخاشي  
القاضي لا يملك تزوج العبد والالة للغائب والمجنون والصبي وله  
ان يجازيها وان يبيعها ذكر في المحيط غير الاب والجد اذا تزوج الصغير  
غير كفولار رواية عن اصحابنا رحمهم الله المستقر بين فيه ولعن اصحابنا  
المشافين قال القاض رحمه الله قياسي مسئلة التقدير ينبغي ان لا يجوز  
النكاح بلا خلاف وفي فتاوى الفقيه الزاهد ابي القاسم رجا غير الاب  
والجد اذا تزوج الصغير من غير كفول ثم اذرك فاجازت لا يجوز لان  
هذا النكاح لم تكن موقوف الالة لم يكن له جيز لان نكاح هؤلاء من غير كفول  
لا يجوز وذكر في الجامع الاصغر غير الاب والجد اذا تزوج الصغير من  
غير كفول لا يقدر على مهرها ونقمتها فاكثر مشايخنا قالوا ان النكاح حاس

وقال

وقال بعضهم جائز والصحيح هو الاول وقال الفقيه ابو جعفر السندواني رحمه الله  
اذا كانت الصغيرة فقيرة والزوج قادر على نفقتها جاز النكاح وان كان لا  
يملك مقدار مهر مثلها لان الصغيرة مشطرة الى النفقة وان كانت  
عقوبة لم يحرم النكاح اذا كان لا يملك مهر مثلها الا ان يكون له شرف من وجه  
اخر يقال شرف المال يزيد عليه كونه العقم وشرف بيت النبوة فيجوز النكاح  
وعنه هذا القول قالوا بان الكبيرة اذا زوجت نفسها من رجل لا يملك  
مقدار مهر مثلها الا ان يكون له شرف من وجه كونه يجرى النكاح وليس  
للمأذون والوصي التزويج كذا ذكر في نكاح جامع ان لا يجوز ذكر في الذخيرة  
ان القدرة على النفقة من شرط النكاح الكفاية اذا كانت المرأة كبيرة او  
صغيرة لتطبيق الجماع اما اذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فانه لا تعتبر القدرة  
على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفي بالقدرة على المهر وذكر  
في المنداية ومن تزوج ابنته وهي صغيرة عبدا وزوج ابنه وهو صغير امة  
مهر جائز وهذا على ما يجهل من قوله الله لان الاصل من الكفاية لتصلح  
تقومها وعندها يوصى بظاهر عدم الكفاية فلا يجوز وفي فتاوى النكاح  
انما تزوج الذين رحم الله غير الاب والجد اذا تزوج صغيرة من رجل كان حجة  
بمعنى عموم اولم يكن مسلما في الاصل وانما صار مسلما وللصغيرة انما احرار  
مسلمون ثم ادركت الصغيرة واجازت النكاح لم يجز لان هذا نكاح لم يكن  
له جيز حال وقوعه فلم يوثق ولا يملك الاجازة وكذا الواعدت الكفاية بسبب  
اخر لا ينعقد نكاح غير الاب والجد ذكر في الذخيرة واحال الى فتاوى اهل سمرقند  
رجل تزوج اخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاعة المهر وقبل ابوه  
النكاح وهو مرفي جاز لان الصغير بعد غيبا في المهر ينفاء الاب والجد ينفاء  
في النفقة بفساء الاب لان العادة ان الاباء يتحملون المهر عن الابناء  
ولا يتحملون النفقة وفي فتاوى الفاضل سئل عن العم اذا تزوج الصغيرة من صبي  
صغير لامل له ولا يسه ما كثر في الصغيرة قال كثر من يكون هذا القولا ويحل النكاح  
قال اختلف المتأخرون فيه من مشايخنا منهم من قال لا يكون كذا ومنهم من

نكاح

رجل تزوج  
ابنته

الصغير  
عبد ابنه



من جعل كذا لانه يبعد عنيك بغناء ابيه ولم يفصل بين المدة والنقطة قال صاحب  
 النسخة روح وقول من قال انه كفوا لها انجب اليها رجل زوج ابنته الصغيرة من  
 رجل على ظن انه منقطع لا يشرب الخمر فوجه الاب شربا مدونا وكبرت الابنة  
 وقالت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها يشرب الخمر وكان غالب يبيت  
 صالحين قال النكاح باطل اي سيطر عليه المسئلة بالانفاق والسئلة المتخلف  
 بين المحبس وصاحبه فيما اذا علم الاب ان الزوج ليس كفوا لها ومع هذا زوجها  
 منه على علم انه ليس كفوا علم انه تأمل غاية التأمل وعرف بهذا العقد مصلحة في  
 حقها اما هي فله كفوا فظاهر انه لم يتأمل في نكاحه السكران اذا اقصر في  
 مهر ابنته لا يجوز والصالح لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر من حال السكران  
 انه لا يتأمل من حاله الصالح ان يتأمل في فتاوى القاضى الامام في الدين  
 السكران اذا تزوج ابنته الصغيرة وتصر في مهرها قال شيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل لا يجوز اما الصالح لو فعل ذلك يجوز عتبه بحقيقة خلافها  
 والسكران ليس من اهل الرأي والشوق فلا ينفذ عقده على الصغيرة ما لم تن  
 مهر شيئا وان زوجها الصالح من غير كفوا لا يجوز في قول صاحبنا وحقيقا  
 في قول المجتهد والظاهر هو الجواز ولو لم يزوجها السكران من غير كفوا لا يجوز  
 الكحل ورايت في فوائد صاحب المحيط الاب اذا وكل جلا شرب وجعلت الصغيرة  
 زوجها الوكيل من غير كفوا بل يجوز عتبه بحقيقة كما يجوز لزوجه الاب وراية  
 لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز وذكر في نكاح الفتاوى الصغرى القاضى  
 اذا تزوج الصغيرة من ابنة كان باطلا ورايت في فتاوى الفضلى القاضى اذا  
 تزوج بتيمة صغيرة من ابنة جعل الى القاضى تزويج الصغار نظرا ان كان الابن يكر  
 باليجوز بلا خلاف بين علمائنا وان كان الابن كبير اجاز عتبه بحقيقة روح ولم يكر  
 عنه بما وصى واقعات النكاح اذا تزوج القاضى اليتيم من نفسه كان هذا النكاح  
 من غير ولى لان التعاريف في حقها واما المهر الذي فوته وهو المهر الى الوالى  
 في حق نفسه رعية ايضا والى الحقيقة في حق نفسه رعية ايضا كما ذكر  
 في بعض الفتاوى وفتاوى القاضى الامام طهير الدين اذا تزوج غير الاب

المهر الصغير

زوج على ابنه

المهر

السكران

زوجا الصغرى

زوج وكره

زوج القاضى

القاضى رعية

والجدة الصغيرة والصغيرة فالاحتياط ان يعقد مرتين مرة بمهر سبتي ومرة بغير  
 تسمية لجأ ان يكون في التسمية نقصان لا يصح الاول يصح الثاني  
 المشل ويكره اذكر المسئلة في التخييس واذا عتبه او قال لان الزوج لو كان حلف  
 بطلاق امرأته تزوجها بلفظ ان تزوج امرأته او بلفظ كل امرأة تزوجها  
 ينفقه النكاح بمهر المشل وان كان المزوج ابيا او جدا فله كذا عند ابي يوسف  
 ومحمد لدوجه الاول وعند ابي حنيفة لدوجه الثاني يصل زوج ابنته الصغيرة  
 من ابن كبير رجل كبير بغير مهر وقيل ابو الابن بغير امر الابن ثم مات ابو  
 الصغيرة قبل اجازة الزوج بطل النكاح لان ابنا الصغيرة كان يملك فتح هذا  
 النكاح الموقوف فكان موته قبل النفاذ بمنزلة الممنوع كالأمة اذا زوجت  
 نفسها من رجل غائب وقيل عن الغائب فضول كان للمرأة ان تفسخ  
 النكاح وموتها قبل قبول النكاح يكون فسخا كذا هنا كذا ذكر في فتاوى  
 القاضى الامام في الدين ويكره ذكر القاضى الامام طهير الدين بهذه المسئلة  
 في فتاواه ثم قال وان كان طهير الدين لا يعنى في تزوج بغير النكاح بمهر  
 الاب لان موته يقرر النكاح كالمشترى بالخيار اذا مات في مدة الخيار  
 تقرر البيع لان بطل وكذا كذا اذا مات احد الزوجين قبل الدخول في  
 والمخوة يقرر النكاح ولا يبطل ومنصوص عليها في المستق انه لا يبطل النكاح و  
 ذكر في فتاوى الى التثبت في تزوج ابنته الصغيرة من رجل غائب وقيل  
 عن الغائب ابوه مات ابو الصغيرة قبل ان يجير الابن النكاح بطل النكاح  
 وفي فتاوى ابن سماعة عن ابي يوسف روح اذا تزوج ابنته الصغيرة من غائب  
 ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح جاز فمما انفصل ان موت الاب لا  
 يبطل نكاح الصغيرة ويكفون هذه الرواية مخالفة لما ذكره ابو التبت فينظر  
 في مستقرات نكاح المحيط رجل زوج ولبت فودت النكاح فادعى الزوج انها  
 صغيرة وادعت بهي انها بالغة فالقول لها ان كانت رابطة واليتيم بينهما  
 ايضا كذا ذكر في فتاوى القاضى طهير الدين روح وذكر فيه افضل شيخ  
 الاسلام عطاء بن حمر السعدي عن اب الصغيرة اذا تزوجها من صغير وقيل

الاحتياط ان

القاضى

مما وفتاوى

مما الصغار

المرأة



ابوه له وكبر الصغير وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفتنة  
 يدل كجواز للقاضي ان يبعث الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بهذا  
 السبيل قال نعم وللقاضي الحق ان يفعل ذلك بنفسه اذا هذا المذهب  
 وان لم يكن مذهبه قال القاضي الامام يدعي الدين رح وعندي ان هذا  
 على قول المحققين بناء على ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه ينفذ  
 عند ايجته خلافا لما هو في فتاوى القاضي الامام حر الدين رح صبي تزوج  
 بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزوج آخر وقد كان الصبي اجاز  
 ذلك النكاح بعد بلوغه فان كانت المرأة بزوج آخر قبل اذ  
 الصبي جاز النكاح الثاني لانها بملك الفسخ قبل اذ جازة الصغير وان كان  
 النكاح الثاني بعد اذ جازة الصغير ينظر ان كان النكاح في الصغير بمثل  
 او بما يتقارب الناس فيه ليكون النكاح الثاني لانه كان موثوقا فنفذ  
 باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بمنزلة لا يتقارب الناس فيه  
 وللصبي او جازة ذلك لانها بملك النكاح عليه به كثير فتوقف عقد  
 الصغير على اذ جازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير اذ جاز  
 جاز النكاح الثاني من المارة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف  
 خلافا لاجازة وفي فتاوى القاضي عليه الدين صغير تزوج بها ولها من  
 كفوتهم قال ليست انا بولي لا يصدق لكن ينظر ان كانت ولاية ظاهرة  
 جاز النكاح والا فلا والولي اذا اقر على وليته بالنكاح لا يجوز عن ايجته  
 وكذا المولى اذا اقر على عبده بالنكاح لا يجوز عنه خلافا لما وكذا اقر على امته بالنكاح  
 جاز اجماعا ثم اذا لم يجد عنده نصيب القاضي خصما عن الصغير حتى تنكر فيقيم  
 الزوج البينة على المنكر كما ذكره في فتاوى القاضي الامام فليبر الدين وذكر  
 والقاضي الامام حر الدين رح في فتاوى ولي الصغير والصغيرة اذا حال وجب  
 الصغير والصغيرة اسس لا يصدق الا بيمينه او تصديق الصغير بعد البلوغ  
 عند محسنه وكذا المولى العبد اذا اقر بالنكاح وكيل المرأة وكيل الزوج  
 وقال صاحبها يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع

الخلاف قبل الخلف فيما اذا بلغ الصغير والنكاح فاقروا الولي بالنكاح اما  
 لو اقر الولي بالنكاح في حال صغره فانه يصح اقراره والصح ان الخلاف فيما اذا اقر  
 في صغره فبلغ والنكاح لم يصح اقراره ولو اقر بعد البلوغ او قبله لم يصح عليه  
 المولى وذكر في المبسوط الاب والجد وسائر الاولياء فيه على التساوي وعلى هذا  
 الخلاف اذا وكل رجلا بالنكاح رجل وامرأة فقال الوكيل زوجت لا يصدق  
 عند ايجته الا ان يصدق المكي او يقيم عليه البينة وعندنا يصدق من غير  
 يمينه الاب او الوصي اذا كاتب عبد اليتيم يصح ولو اقر بالكتابة لا يصح والوصي  
 لو استدان لاجل اليتيم يصح ولو اقر بالاسدانة لا يصح اقراره في يمينه بالاتفاق  
 اما لو اقر بالنكاح على موكلة او على وليته او على عبده فانه لا يصح عبده خلافا لما كان  
 ذكر في الاسرار اذا تزوج وليته فزوت النكاح فقال الزوج والولي انها صغيرة  
 ورد ما يظن قال قلت هي انك كبيرة وروى صحيح فان كانت رابضة قال يقول لها  
 في مجموع التنازل مستقرات نكاح المحيط وذكر في الفتاوى الصوري ليس  
 لسيار الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغيرة لان هذا يقتضي  
 في مال الصغيرة وليس لغيرهما ولاية التصرف في مال الصغيرة والمرادة ان كانت  
 صغيرة هذا لا يتحمل الجمع لا لغير الاب على دفعها الى الزوج لكن بغير الزوج على  
 دفع المهر الى الاب وتفسير بلوغها موضع الجمع في يمينه ان كانت  
 تع ولو كان الزوج صغيرا جازت الشقة بخلاف لو كانت هي صغيرة ولو  
 مختصر القدر ولو كانت صغيرة لا تستمع بها فلا نفقة لها وان سلمت  
 اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء والمرأة كبيرة فلها النفقة  
 في ماله ولا بمرأة اذا كانت تطوع الرجال ويجازيها ان يطالب  
 الزوج بالمهر والشقة قبل الدخول بها ما لم يسم الزوج المهر كما ذكر في الفتاوى  
 الصوري ولو كان الزوج صغيرا اذ وجه ابوه جازية صغيرة او امرأة كبيرة فزوجها  
 ابوه باذنها او وليتها فلا باب ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي و  
 كذا امر الكبيرة ان كانت بكر او هي يقبض ان كانت ثيب لان المهر يجب  
 بنفس العقد والعقد قد صح وان طلبت الشقة وقد قبضت المهر فنق



عليها ايضا من مال الغلام وقت بين هذا وبين ما اذا كان كبير والمرأة  
صغيرة فانها لا يستوجب النفقة والفروع يعرف في باب طلب المهر من  
ادب القاضي والاب اذا زوج الصغيرة حتى جاز النكاح حتى يدخل بها  
الزوج قبل ان يرضى بها عالم تبلغ وقيل ان بلغت تسع سنين وقيل اذ كانت  
سبعة عشر تطبق الجماع يدخل بها والا فلا كذا ذكر في فتاوى القاضي عليه السلام  
وينظر تفسير بلوغنا ايضا في باب طلب المهر من ادب القاضي امرأة زوجت  
ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم اذركت الصغيرة وطلب المهر من الزوج  
فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى دفع المهر  
الى الام وان لم يكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع الزوج  
بذلك على الام لان الام اذا لم يكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا النكاح  
في مالها وكان الدفع اليها كالدفع الى اجنبي وكذا الجواب فيما سوي الاب  
والجد والوصي والقاضي لان غير هؤلاء لا يمكن التصرف في مال الصغيرة فلا  
يملك قبض صداقها وان كان عاقدا لحكم الولاية والوكالة في فتاوى  
قاضي خان والذخيرة فيها ايضا صغيرة زوجت فذهب الى زوجها  
قبل قبض الصداق كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يردّها الى منزله  
ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان  
منع النفس بالصداق مخرج المرأة ولا يبطال ذلك بطل الصغيرة وفي عودتها  
كان له مطالبة وسبيلان مشكلا وكذا الرجل اذا زوج ابنة اخيه وهي صغيرة  
سلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان الغم  
لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب  
مثل هذا لم يل ان يمنعها من الزوج يعني ان لا يملك منعها لان تسليم الاب  
صحيح ان كانت تطيق الحال كذا ذكر في الذخيرة وذكر في باب طلب المهر من ادب  
القاضي الاب اذا زوج ابنته وهي صغيرة فيمهل الجماع فذهب ابوها من غير ان  
يأخذ منه المهر فذهبها زوجها فللاب ان يطالب بمهرها ويأخذ من زوجها  
يثبت كانت او كبر اما دامت صغيرة لم تبلغ كذا ذكر في هذا الباب والاب اذا

اقر

اقر قبض المعجل وهي صغيرة هل يصح ان لا يصح حتى لا يطلب الزوج به و  
يضمن هو للصغيرة وقد ذكرنا في خلع الصغيرة ان الجيلة فيه ان يقر الاب قبض  
الصداق فعلم ان اقرار الاب بقبض الصداق جائز وفي فتاوى القاضي الامام  
محمد بن زرع رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت  
مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته الى بيتك حال صغرنا وصداقك لاب  
لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة ولا يمكن  
الاقرار به ولها ان تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان  
الزوج اقر قبض الاب في وقت كان للاب ولاية قبض الصداق فلا يرجع  
عليه كالموكيل بقبض الدين اذا اقر بقبض الدين وصداقه المديون وكذا في الطلاق  
ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ منك على ان ابرئك  
من مهر ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج  
بذلك على الاب كالموكيل بقبض الدين اذا قال للمديون اخذ منك على ان  
ابرئك من صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المال من المدين  
كان للمديون ان يرجع بذلك على الوكيل فيها ايضا امرأة اوتت اثنا  
مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدحها فان كان قدحها  
قد المذكرات يصح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما انا بمدركة لا يقبل قولها  
وان لم يكن قدحها المذكرات لا يصح اقرارها وسبغ القاضي ان يحتاط في  
ذلك ويسألها عن نفسها ويقول لها بما عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر  
باب بلوغ ان القاضي يسأل عن وجهه ويحتاط في ذلك وذكر في العدة والاب  
الصغيرة ان يطالب زوجها بالمهر وان لم يكن له الانتفاع بها ولا يشترط اهتكا  
المرأة بمجلس المطالبة بل يتم بعد ذلك بكتاب البيع فانه يشترط ان يبيع  
وذكر الخصم رح انه باء الاب ان يجعل البنت مبنية لتسلم ثم يقبض  
المهر وكان ابو يوسف يقول ولا يستوفى الاب بكفيل وفي باب طلب المهر  
من ادب القاضي اذا دفع الصغيرة الى زوجها وهي لا تطيق الحال ذهبت  
الى منزل الزوج ثم رجعت الى منزلها فقال الاب لا ادفعها حتى ترضى حال



يحمل الرجل الزوج يقول فقتلها الى وصارت في منزلي فليس كمنعها  
منى كان اللاب ذلك وفي فوائده صاحب المحيط اذا زوج ابنته الصغيرة  
بمهر من قبل ثم اراد اللاب ان يوفى المهر شهرا لا يجوز ولو زوجها ابنته قبل  
مهر المشاجر عند ايجافه روح لانه يحصل العقد بهذا بخلاف التناجيل فكذلك قال  
بعض المشايخ واجاز صاحب المحيط ان على قول ايجافه تصح العقد التناجيل وفي  
الفتاوى الصغرى اللاب اذا زوج الصغيرة امرأة وضمن عهده المهر قبلت  
المرأة الضمان واذا لى اللاب المهر كان متطوعا استحسانا لا اذ اشبه  
عند الاداء انه ادى ليرجع فحسبه لا يكون متطوعا ويرجع في ماله وان ضمن  
هذا اذا كان الضمان والا وادى في الصحة جميعا حال صغر الابن اما اذا ضمن  
في خاله الصحة وادى في الرض او ضمن في صحته ومات فاحلت المرأة  
من ماله عت الحسبه ومحمد لا يكون متبرعا بل بحسب من ميراث الابن  
وقال ابو يوسف هو متبرع لا يرجع به ولو ارشته بعد موته على الابن بشي  
ذكر هذه المسئلة على الاستقضاء في نكاح الذخيرة في باب طلب المهر من ادب  
التحقيق واما لم يرجع بدون شرط حكم العرف والعادة فان في العادة ان  
الاباء يحملون المهر عن الابناء الصغار وهو ينظر ما لو انفق على ابنته الصغيرة  
طعامه وكسوته من ماله نفسه فانه لا يرجع في ماله الصغيرة الا اذا شرط الرجوع وقت  
الانفاق واما لا يرجع حكم العرف والعادة كذا يثبت في كتابنا لا يشترى  
لابنته الصغيرة شيئا الا سوى الطعام والكسوة ونقد الثمن من ماله نفسه  
فانه يرجع على الصغيرة بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف ان الاباء  
يحملون الثمن عن الابناء ولو كان مكان اللاب وصى او غيره من  
الاولياء وضمن المهر عن الصغيرة وادى من ماله يرجع في ماله الصغيرة وان لم  
يشترط الرجوع لان العرف في الاولياء وابعاد الاولياء انهم لا يحملون  
المهر عن الصغار واما اذا حصل الضمان في مرض الموت فهذا باطل لانه قصد  
بهذا الضمان اتصال النفع الى الوارث والمريض مجور عن ذلك فلا يصح  
وكذا كل من ضمن عن وارثه او لوارثه في مرض موته فذلك باطل بطل به

المجلة في الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام محمد الدين لو كان الابن  
كبيرا وضمن عت اللاب بغير امره في صحته ثم مات اللاب واخذ الضمان  
من تركته لم يرجع ورشته بالاجماع وفي مختصر القدوري واذا ضمن الوالي  
المهر صح ضمانه والمرأة بخيرة في مطالبة المهر من زوجها او وليها وفي  
باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوي اللاب اذا زوج الصغيرة امرأة  
فلازمة ان يطالب المهر من اب الزوج فيؤدي اللاب من ماله ابنته الصغيرة  
وان لم يضمن اللاب باللفظ صريحا بجلات الوكيل اذا زوج فانه ليس  
للمرأة ان يطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وان ادى اللاب من مال  
نفسه ان اشهد وقت الاداء انه دفع المهر على ابنته الصغيرة كان لانه  
يرجع ولو لم يشهد القبول ان يرجع لانه ادى وبيد المطالب في الحال فضا  
كسائر الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس ورأيت في  
بعض المواضع الوصى اذا زوج امرأة لليتيم فالوصى يطالب بالمهر ضمن  
باللفظ صريحا او لم يضمن وان ادى من ماله نفسه يرجع في ماله الشيم والاب  
لو زوج امرأة لابنته الكبيرة وضمن المهر فان كان باده رجع عليه يعني اذا كان  
الضمان باده وان لم يكن باده لا يرجع والارباب نكاح لا يكون اولا بالضمان  
والا وبالجملة يكون اولا بالضمان وفي فوائده صاحب المحيط الا اذا زوج ابنته  
الصغيرة وضمن لها المهر من زوجها لا يصح الضمان لانه ليس بغير اللاب و  
الجنة ولاية الثغر في المال بدون اذن القاضى والاب اذا زوج ابنته  
من انسان وطلب منه ان يقر بقبض شيء من المقتدان او يهب شيئا  
من المقتدان اما الاقرار بالقبض فانه باطل لان ايل المجلس مع فون كدبة حقيقة  
واما الهبة فان كان الابنة كبيرة فالاب يقول اهب باذن ابنتك كذا  
وكذا ثم يضمن المهر عنها ويقول ان اكملت الاذن بالهبة وجبت عليك  
فانما ضامن لكث عنها ويكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب  
الوجوب كذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام محمد الدين وكييل  
المرأة اذا زوجها او اللاب اذا زوج ابنته بمهر مسمتى ثم ان الوكيل والا

اذا ضمن الوالي  
المهر صح ضمانه



ابراهيم الزوج عن المهر او بعضه وشرط الصمان على نفسه لم يقع المهر والاب  
 الا ان يجيز المراه اذا كانت بالغه وشرط الصمان باطل لانه لو كفل عن المراه  
 وقال كزني رضا بعد وبتنا من صنام ثم يشوي را الحجة زن بتنا  
 وبطلان الكفالة ظاهر كرجل قال لاخر ان اخذ فلان ماله عليك فالتفت  
 بذلك وان اراد به الكفالة المراه قال كزني ان لو طلبت من صنام وكره  
 ان مال خوستن بدعم هذه كفالة للمراه وبهي غايبة ولا يقع في قول ابى  
 حنيفة ومحمد الا ان يقبلها حاضر في المجلس والحيلة لهذا اذا كانت كبيرة ان  
 يقول الولي والوكيل ان المراه امرأتني بالهبة والابرا فان انكرت ذلك  
 واخذت منك بغير حق فانما ضامن ذلك لك فيصم هذا الصمان  
 هذا اذا كانت كبيرة فان كانت صغيرة فالهبة الحيلة ان لا يكون الزوج  
 مطالب بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد النكاح بالغارسي وخرجه  
 خلاه رابو بن زني وارم بدو مهرار دم برانك بالصد دم ترايد فاته  
 يفتح ذلك ويضرب هذا الكلام للاستثناء كانه قال وجبت ابنتي بلف ودم  
 الا حتمية فيصم ذلك عند الكفل وكذلك الوكيل وجب لغيره ان يشترى ابو  
 الصغيرة من زوجها بعد النكاح عوضا قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحيط  
 عن مهر الصغيرة فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بشئ عوض مده  
 الجملة في تناوي قاضي خان وذكر في الذخيرة والحيلة ان يباشر العقد  
 على ما وراة القدر المتمسكة فلا يحتاج ان الى الهبة او يحيل الزوج بعض  
 الصداق على اب الصغيرة ويتفق منه اذا كان ابو الصغيرة اطلاقا ومن الزوج  
 وذكر صمد الاسلام ابو اليسر في باب الطلح من طلاق الاصل ولو كان المحتمل  
 عليه مثل الحيل في الملاء ينبغي ان يصح ايضا وذكر الحاكم في شرطه في فصل  
 خلع الصغيرة حيلة اخرى وهي ان يقول الاب يقبض صداقها وتفقدها  
 ثم يطلقها الزوج طلاقا بائنا فانه اذا حكم بخلع الاب بطلاق سائر الاطلاق  
 لان الاب يقع اقراره يقبض صداقها ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل  
 غيره به ووطي الصغيرة التي لا يشترى لا يوجب حرمة المصاهرة في قول الج

حنيفة

حنيفة ومحمد ووطيها بملك اليمين او بغير ملك وقال ابو يوسف يوجب  
 حرمة المصاهرة وتكلموا في حدائتها على عن محمد بن الفضل رحمه الله  
 اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر فهي مشتهاة من غير تفصيل وان كانت  
 بنت خمس سنين او اقل لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين  
 سبع سنين او ثمان سنين انظر ان كانت عبلية ضحمة كانت مشتهاة وان  
 فلا قال الفقيه ابو القيث في ايمان الفتاوى المشايخ يكتوفي التسع  
 والثمان والغالب انها لا تشترى ما لم تبلغ تسع سنين قال القضاة الشهيد  
 في كتاب النفقات وعليه الفتوى وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل  
 انه كان يقول ينبغي للمفتي ان يفتي في التسع والثمان انها لا تحرم الا اذا  
 بالغ السائل بانها عبلية ضحمة فحشده يعني بحرمة وحي الفتاوى سئل  
 الفقيه ابو بكر عن فتيل امراه ابنة وبهي بنت خمس سنين او بنت  
 سنين عن شهوة لا تحرم على ابنه لانها غير شهوة وان اشتهاها هذا  
 فلا ينظر الى ذلك قيل فان كبرت حتى خرجت من حد الشهوة و  
 المسئلة بالها قال نعم لان الكبرة تحت حرمة وان كبرت ولا كذلك  
 الصغيرة جدا وسئل محمد بن سلمة عن امراه او دخلت فذكر صبي في  
 فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال ثبت حرمة المصاهرة ويأتي  
 بعد هذا وقال بعضهم الصغيرة اذا لم تكن عبلية ضحمة وبهي بنت ست  
 او سبع لا يكون شهوة الى ان شئ عشرة سنة وعن ابو يوسف رحمه الله  
 ان كانت بنت خمس سنين وبشئ مثلها فهي مشتهاة ولا توقيت  
 فيه عند ابي حنيفة روى عنه في رواية لو وطئها لم يقضها ثبتت  
 حرمة المصاهرة وان افضاها لا تثبت حرمة المصاهرة وعن اسوسف رحمه  
 في النوادر واذا وطئ جارية وبهي بنت خمس سنين في الذب ومانت  
 ولا ترضى انها حلال كانت شتى حرمت عليه انها قال الفقيه ابو  
 رحمه الله ما دون تسع سنين لا يكون مشتهاة وعليه الفتوى وعن عطاء  
 بن نعمان السخري سئل الاجنبية عن شهوة توجب حرمة



المصاهرة ولا يشترط شهوتها وكيفية اشتهاها ولا يشترط البقاء  
ان يكونا بالغين فيقع الحرمة بين المراهق والمراهقة اذا وجد  
شترهما من احدهما وهذا الاشتها هو الاشتها بالقلب والشرط  
انتشار الالة كذا ذكر في طلاق مجموع النوازل صغيرة فزعمت في المصاهرة  
فترتب الى زواش واليهما عريانة فاشترها ابوها وهي بنت  
ثمان سنين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اشترى ان يحرم  
والدته على ابيها وسئل محمد بن مقاتل الرازي اذا زارت الدم  
وهي بنت ست سنين لا اشك ان لا يكون خيضا وان  
كانت بنت سبع سنين لا اشك في انه يكون خيضا وانما اشك  
فيما بين الست والسبع وان كانت لا يوطأ مثلها لا تثبت الحرمة  
بوطنها عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله تثبت وان كانت  
بنت ست وذكر شمس الائمة الشريفي في كتاب  
الحدود ان الصغيرة اذا سلمت من الجماع تثبت حرمة المصاهرة  
والا فلا وتفسير السلامة ان لا يصير كلبا واحدا ولو اخذت  
المراة فقيص صغير لا يقدر على الجماع فادخلت في فرجها لا تثبت  
الحرمة ومثيل تثبت بعض هذه المسائل في الذخيرة وبعضها في فتاوى  
قاضي خان وبعضها في فتاوى القاضى الامام طهير الدين  
رحمه الله وفي طلاق فوايد صاحب المحيط الصبى اذا كان ابن  
سبع سنين مستراة بشهوة تثبت حرمة المصاهرة قال  
وذكر في موضع آخر الصبى العاقل فامست امرأته بشهوة تثبت حرمة  
المصاهرة قال كذلك المجموع ارادة مع ابنة لها مشبهة نامتاني  
فواشترى الرجل به الى امراته ليرها الى فراسه ليجمعها فاصاب  
الرجل بنت المراة ففرصا باصبعه على ظن انها امرأته فان وقعت  
يده على البنت وهوت شهيا حرمت عليه امرأته وان كان يظن انها  
امراة لوجود المست عن شهوة كذا ذكر في فتاوى القاضى طهير الدين

7  
من الجماع  
والصغيرة

رحمة الله

رحمة الله قال ذكر في المصداية والصبى المراهق في التحليل كالبالغ لوجود  
الدخول في نكاح صحيح وذكر في الجامع الصغير غلام لم يبلغ ومثله  
يجماع يريده اذا كان يحرث ويشترى اذا جامع امرأته وجب عليه الغسل  
ويحتمل الزوج الاول في جيل العيون المطلقة ثلثا اذا خافت  
ان يظهر امرها في التحليل شرب لبعض من يشرب به من مملوك  
فيشترى بذلك مراهقا فيزوجه بشاهد من فيه دخل الغلام بها ثم يهب  
المشترى المملوك للمراة فيبطل النكاح ثم يبعث المملوك الى بلد آخر  
فلا يظهر امرها وذكر في العدة لا تحل مطلقة الثلاث لزوجه  
الاول حتى تزوج آخر ويدخل بها الثاني سواء كان بالغ او غير  
بالغ مجنونا كان او غير مجنون اذا كان يجماع مثلها وفي فتاوى  
شمس الاسلام انه مقدّر بعشر سنين وفيها ايضا صغيرة لا  
توطأ حرمت بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضا بافناء الوطئ  
لا يحل لها وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين الزوج المحلل اذا وطئ  
المراة فافضا بافناء الوطئ لا يحل للزوج الاول في المصاهرة اذا دخلت  
ذكر صبى في فرجها والصبى ليس من اهل الجماع لا يتعلق به التحليل  
لا التحريم وذكر في العدة في خلوة الصبى يجب كمال المدة واحاله الى الجامع  
الصغير وذكر القاضى الامام فخر الدين في فضل الخلوة من نكاح فتاويه ولا  
يصح خلوة الغلام الذي لا يجماع مثله والاخلوة الصغيرة التي لا يجماع مثله والزواج  
اذا خلا بامرأته ومعها صبى لا يعقل لا يمنع صحة الخلوة وان كان صبيا يعقل  
بان امكنه ان يعبر عما يكون بينهما لا يصح الخلوة والمجنون كالصبى وذكر في  
بعض المواضع لو كان معها مجنون او معنى عليه لا تصح الخلوة من غير تفصيل  
قال محمد في الجامع المراة اذا وجدت الصبى مجنونا فالقاضي يفرق بينهما بغير  
ولا يشترط بلوغ الصبى بخلاف ما اذا وجدت امرأته الصبى الصبى عينا لا يصل  
اليها الا يفرق بينهما في الحال لا ينظر بلوغ الصبى ومتى فزع القاضي بين  
الصبى وامرأته فمده فرقة بطلاق او بغير طلاق اختلف المشايخ فيه قال

متى



بعضهم هي ذقة بغير طلاق بمنزلة الفرقة بخيار البلوغ وبعضهم قالوا  
 هي ذقة بطلاق لان السبب الفرقة بالطلاق وقد تحقق وللا حاجة في  
 الايقاع الى عبارة الصبي لان القاضي هو الذي يوقعه وصار هذا كالميت  
 ملكه وتبناه فانه يعتق عليه وان لم يكن الصبي من اهل العتق الا ان  
 القاضي لا يفرض بينهما ما لم يكن عند خصم حاضر فان كان للصغير اب او  
 وصي كان خصما عن الصغير في ذلك كما كان خصما في جميع مال الصبي  
 وعليه وان لم يكن له اب ولا وصي فالجدة او وصية خصم فيه فان لم يكن  
 له جدة ولا وصية فالقاضي يصبب خصما فاذا جاء الخصم بحجة بتطل حوت  
 المرأة من بيتة يقيمها على رضاها بهذا العيب او علمها بهذا العيب  
 وقت النكاح لم يفرض بينهما وان لم يكن للخصم بيتة على ذلك طلب  
 يمين المرأة بحلف المرأة فان نكلت لم يفرض بينهما وان حلفت  
 يفرض بينهما جلة في الذخيرة وفي فتاوى القاضي طيسر الدين رحمه الله  
 قلت ونظير هذا ما ذكره القاضي ابو جعفر الاسترغيني رحمه الله في نكاح  
 الحامض غير الاب والجد اذا زوج صبيته من صبي فادركت قبل اركان  
 زوجها فاختارت الفرقة ورفضت امرها الى القاضي لا ينظر  
 كبر الزوج وكان للقاضي ان يفرض بينهما غيرة اذ كان له والد  
 او وصي حضرة وامره ان ياتي بالحجة للصغير ان كان له  
 حجة والا فزوج بينهما حضرة وليته به اذ كان زوجها صبيته فان  
 ادركت الصغيرة وزوجها كبير غائب وقد زوجها غير الاب والجد  
 واختارت نفسها هل يفرض القاضي بينهما حال غيبة الزوج اثباتا  
 في الجامع الى انه لا يفرض بينهما ما لم يكن عند خصم او وكيل له قضا  
 على الغائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها  
 ووجدت زوجها محبوبا لا يفرض القاضي بينهما بحضرة الاب حتى  
 يبلغ لاحتقالها ترضى بعد البلوغ وبمثل لو ورث الصغير عينا قد  
 اشتراه مورثه واطلع وليته على عيب كان عند ابها كان للولي ان

ادركت زوجها  
 غائب

بخاصه

بخاصه البيع في العيب ولا ينظر بلوغه وكذلك اذا كان للصغير نصيب  
 فله ان يستوفيه كما ان كذلك اذا كان للصغير شفعة فلم يولي ان  
 يماخذها كما لا ينظر بلوغه وان كان احتمال الرضا بعد البلوغ ثابتا في  
 هذه الفصول والفرق ان الفرقة انما يستحق لفوات حقا في قضاء وطرحا  
 وهي في صغرهما بمزول من قضاء وطرحا في هذه الفصول الاخر لان الحق ثابت  
 في المال والصغير يتصرف بتأخير الحق الى زمان البلوغ فيقوم الذي مقابله في استيفائه  
 اذ لو لا ما ثبت انما الرضا والله اعلم وفي فتاوى القاضي الامام فخر  
 الدين علام ابن اربعة عشر سنة اذ لم يصل الى امراته وله امرأة اخرى نجبا  
 متعها او جامع الجارية كان للمرأة ان تخصمه ويوجب سنة وذكر ايضا في فصل  
 تكرار المهر رجل تزوج صغيرة زوجها وليتها ودخل بها ثم طعن في اضرار  
 نفسها ففرض بينهما ثم زوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها ففرضت  
 كامل عند الجنيبة وابي يوسف رحمه الله وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا  
 تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها لظلمة باينة ثم تزوجها في العدة واضرار  
 نفسها وفرض بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وذكر في هذا  
 الفصل ايضا علام ابن اربعة عشر سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري  
 ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقر وان كانت بكرا او امة فمهرها عليه  
 مهرها وكذا المجنون في باب نكاح اهل الذمة من المبسوط الصبيته اذا زوجت  
 من صبيح من اهل الذمة زوجها وليتها يجوز النكاح ويثبت لها المهر اذا  
 بلغا اذا كان الزوج غير الاب والجد عن الجنيبة ومهرهما الله كما في حق  
 المسلمين وذكر في هذا الباب ايضا اذ اعقد النكاح على صبيتين من اهل الذمة  
 زوجها وليتها فاسلم احداهما ويوعقل الاسلام يقع اسلامه عن ذمته  
 خلافا لما في رحمه الله ثم ان كان الآخر يعقل الاسلام يعرض عليه الاسلام  
 فان اسلم بتركه كان على النكاح وان لم يسلم يفرض بينهما وذكر ابو زيد في الامار  
 في مسئلة تزوج غير الاب والجد ان امرأة المجنون اذا اسلمت بها كما  
 فان يعرض الاسلام على اب المجنون فان اسلم والا ففرض بينهما وامرأة

موقوف

وثلث



سنة زوجه  
سنة انما زوجه

الصبي الذي لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض الاسلام على الصبي لان الصبا  
غاية وذكر في الاسلام ان يزوي في باب الامور المعقضة من اصول الفقه  
ان اسلام المجنون لا يصح واسلام المعتوه العاقل والصبي العاقل يصح ولو  
اسلمت امرأة المجنون يصح يعرض الاسلام على وليته ولا يصير مسلما بقاء  
لابويه وكذا يصير زنا بغير اهل محرم قال رحمه الله والصغير في اول حاله مثل  
المجنون يعني اذا كان عديم العقل والتمييز فاذا عقل منه والمعتوه سواء غير  
ان بين المجنون والصغير فرق وهو ان في المجنون اذا اسلمت امراته يعرض  
الاسلام على ابيها وانه في الحال لا يؤثر وفي الصغير يؤثر لانه محدود وجوب  
تأثيره الى غاية العقل والمعتوه كالصبي العاقل في فتاوى القاضي طهريين  
مسلم تزوج صبيته لها ابوان سلمان فارتد لم تبين الصغيرة من زوجها  
وان لحقت بدار الحرب بانتهى لانقطاع حكم الدار وكومات احد الابوين  
في دارنا مسلما او مرتد او اثم ارتد الاخر ولو لم يهاجر احدهما لم تبين من زوجها  
وكذلك صبيته نصرانية تحت مسلم تجنس بها وبقيت اثم نصرانية  
لم تبين من زوجها ولو تجنس ابواها بانتهى ولا مهر لها ولو تزوج مسلم  
صغيرة مسلمة قبلت ولم ينفك الاسلام ما است و كذلك ان تزوج  
نصرانية قبلت ولم تعرف النصرانية ولا دينها ولا مهر لها وينبغي له رجل  
اذا زفت اليه امراته ان لا يفتكها حتى يسئرها عن الاسلام فان وصفت  
او وصفت فلو علمت والابانت والتبيل فيه ان يصف هو بنفسه  
ثم يقول لها هل انت على هذا وذكر شيخ الاسلام المودودي بخبر زاده  
رحمه الله انها اذا بلغت عاقله ولم يعرف الاسلام ولم ينفك عنها تكون  
مرتدة وتبين من زوجها ولم يذكر رحمه الله انها اذا بلغت وعرفت الايام  
وغضلة ولم ينفك بان قالت انما عقلت للاسلام وانه على الوصف ولا  
اصف انها تبين من زوجها ويجب ان تبين بانها تبين المشايخ لانها  
تركت ما جعل كمن الاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان وهو قول  
ابن حنيفة رحمه الله اذا المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصديق

بالقلب

بالقلب انما اذا قالت انما عقلت للاسلام لكن لا اقدر على الوصف هل  
تبين من زوجها لم يذكر محمد في الكتاب واختلف المشايخ منهم من قال  
بانها تبين من زوجها وقال بعضهم لا تبين من زوجها لانها اجمعت على  
ان السكران اذا جرى بكلمة الكفر على لسانه فانه لا يحكم بردة استسنا واهتم  
السكر عذرا وان كان معصية وكذلك العجز عن الوصف وذكر السيد الامام  
ابو شجاع في اصول الفقه الاسلام نوعان ظاهر وهو بالميلاد والمسلمين  
والنفس منهم على طريقتهم لشهادة وعبادة وباطن لا يوقف عليه لا  
بمستصاف الصانع جل ذكره فاذا وصفت بجميع صفاته التي لا بد من  
وجودها لا الوهية عن علم كان مسلما على الحقيقة واذ لم يعلم شيئا منها  
فهو كافر قال محمد بن الحسن المراءاة اذا بلغت فاستوصفت فلم تصف انما  
تبين من زوجها وان كنا حكمنا بصحة نكاحها بناء على ظاهر الاسلام  
وكذلك من آمن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ثم لم يعرفه ولم يدري  
محمد هو فانه لا يكون مومنا وذكر الكشاف في باب حمل الجنين من المباح  
الصغير في انشاء المسئلة من قال لا اله الا الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون  
مسلم حتى يصف الاسلام وكيفيته صفة الاسلام كتبنا في آخر سير بسند  
الكتاب وفي طلاق فتاوى الشيخ الامام محمد بن علي في فصل النفقة بين  
الزوجين يمكن احدهما صاحبه وبالكفر اذا بلغ الصبي عاقله ولم يصف الاسلام  
يكون مرتدا ولا يقتل كالمكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح ردة ولا يقتل  
**مسألة** وفي فتاواه ايضا صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا لا يعلم  
ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر بذلك انما فان  
اجترع عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح وان كان الخبر بعد النكاح وبما كبير ان  
قالا حوط ان يفارقها ويؤذي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه امر بالمعروف  
نهي عن المنكر ارضعها قوم كثير من اهل فتاوى ائمتهم او اكثرهم ولا يفتي من ارضعها  
اراد واحد من اهل تلك الفتوى ان تزوجها قال ابو القاسم الصغار اذا لم يظهر  
لها عداوة ولا شبهة بذلك احد كان في سعة من نكاحها رجل في براءة



فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاص  
من آباءه وأولاده نكاح هذه الصبية ولو وطئ امرأة بنكاح فاستدثر من نكاح  
صبية فارضعتها أم الموطوءة بانثت الصبية لأنها صارت اخت  
الموطوءة والموطوءة في عدة فيبطل نكاح الصبية وفي العجوبة الفتاوى وتوايه  
ظهير الدين المرغيناني من زنى بامرأة حرمت عليه أمها من الرضاغة  
وابنتها من الرضاغة وفي شرح الطحاوي حليلة الابن حرام سواء كان  
الابن من جهة النسب من جهة الرضاغة وحليلة منكوبة وموطوءة  
حراما كان أو حلالا وفي فتاوى فاضل خان الرضاغة الطارئة على النكاح  
بمنزلة السابق بانه اذا تزوج رضيعا وطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارتفعت  
الكبيرة تلك الصغيرة حرمت الكبيرة على زوجها لأنها صارت من أمها  
بنسائيه وهكذا اثبات المسألة في باب نكاح اهل الحرب من السير الكبير  
وفي الذخيرة واذا كان لرجل امرأتان وحملت منه فارضعت لكل واحدة  
منهما صغيرة فقد صار الأخوين لآب فان كانت احداهما انثى لا يحل النكاح  
بينهما وان كانا اثنين لا يحل الجمع بينهما امرأة ولدت من زوج وارضعت  
ولدها ثم ييس ثم تزوج بها لبن بعد ذلك فارضعت صبيته ان لهذا  
الصبي ان يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بل من الغل  
وكذلك اذا تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم نزل لها لبن فان هذا اللبن  
من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا حرم على ولد هذا  
الزوج من غير هذه المرأة بصفة الجملة من الذخيرة ما درشير برادر شبي را  
شاهد خواستن وان كان لا يجوز ان يتزوج الرجل ام اخته من النسب  
لان ثمة انما لا يجوز لمعه يوم معدوم هنا لانها ان كانت ام اخيه لآبيه وآمه فبي  
انه وان كانت ام اخيه لآب من موطوءة آبيه وان كانت ام اخيه لآم فبي  
اقراما هنا فلهذه اجنبية فيجوز نكاحها كذا ذكر صدر الاسلام في شرح الاصل وفيه  
انضا خواهر بشير دختر نسبي را دو ابو و خواستن لان هذه اخت ابنته من  
الرضاغة وخواهر بشير دختر نسبي را دو ابو و خواستن اذ لم يكن بينهما فاشا اولي فان الجارية  
اذا كانت بين اثنين جازت لولد فادعيها ولا احد المولى بن بنت فزوجها المكو

الامام طه الكوثي

الاخر فان النكاح جائز وبنت ولده المولى يكون اختا من  
من النسب لابنته من النسب وذكر الدامشي والفاطمة والاباس بن يتزوج  
الرجل المرأة التي ارضعت ابنته لآب اس بذلك من النسب وكذلك لا  
باس بن يتزوج ابنته وفي النسب انما لا يجوز هذا وهو ان يتزوج اخت ابنته  
للاجل النسب بل لا يشار ببيتة وقد وطئ امها وذلك معدوم ضنا وفيها  
ايضا ولو ان امرأتين لاحدهما بنون وللأخرى بنات فارضعت ام ابنتها  
ابن من البنات في فاشا تحرم بناتها على الابن الذي ارضعتة بعينه دون  
اخوته لان اخوته مع بناتها لم يجتمعوا على شيء واحد لم يثبت الاخوة بينهم  
وبين بناتها ولو ارضعت ام البنين واحدة من بنات الاخرى حرمت  
تلك الابنة على بني المرضعة لأنها اخت لهم وغيرهما من بناتها مثل له وفي فتاوى  
فاضل خان اذا فطم الصبي في الحولين وتعود الصبي واكتفى بالطعام فارضعت  
لا يثبت حرمة الرضاغة وفي ظهير الرواية اذا رضع في مدة الرضاغة يثبت  
به الحرمة وكما يحصل الرضاغة بالمص من الثدي يحصل بالصب والتسقوط  
الجور والحصول لا قطار في الاذن والاعليل والجائفة والامه والبالغة  
في ظهير الرواية وروى عن محمد رحمه الله انه تحصل بالاحتقان ومدة الرضاغة  
عشر اشهر بصفة رحمه الله مقدار ثلثين شهرا اذا ارشع في هذه المدة  
ثبت الحرمة فطم على أس الحولين او لم يفظم وتوارضع بعد حولين  
ونصف الاشهر الحرمة فطم او لم يفظم وعشرا يسوسف وفي رواية  
ففي رحمهم استوفته مقدار حولين ان ارشع في الحولين ثبت  
الحرمة فطم او لم يفظم بعد حولين لا يثبت فطم او لم يفظم وقال في  
رحمة استوفية ثلث سنين واجمعوا على ان مدة الرضاغة في النفا  
اجرة الرضاغة على الاب مقدرة بحولين حتى ان المطلقة اذا طابت بعد  
الحولين باجرة الرضاغة فآب الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين بصفة  
الجملة في فتاوى القاضي **مسألة النفقة** المرأة اذا كانت صغيرة فان كان  
مستلما يوطء وتصلح للجماع فلها النفقة وان كانت مستلما لا توطء  
ولا تصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطبق الجماع سواء  
كانت في بيت الزوج او في بيت الاب وتزني بين نفقة الزوج و  
بين نفقة المهر كونه والفرق يعرف في الذخيرة وان كانت المرأة تصلح للجماع



والزوج لا يطبق فله النفقة اذا لم يكن مانعة لنفسها لان منفقة الاستقبال  
 بهما انما قامت بمعنى من جهة الزوج فذا سقط حقه في النفقة كما لو جئت  
 نفسها في المهر ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع لان النفقة لها حتى تنجب  
 المرأة الى الحالة التي تطبق الجماع لان المنع جاء بمعنى من جهةها والمصلحة في جنس  
 هذه المسائل ان ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع لان نفقة لها سواء كان  
 الزوج يطبق الجماع او لا يطبق وان كانت تصلح للجماع يستحق النفقة سواء  
 كان الزوج يطبق الجماع او لا وعنه هذا قلت ان المجنون اذا تزوج امرأة صغيرة  
 لا تصلح للجماع لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة تصلح للجماع يفرض لها النفقة  
 ولو تزوج رجل ابنة وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل امرأة كبيرة في دار بول  
 لم يلزمه الولد لاستحالة الاجبال من الطفل قال قلاء والمراة النفقة التي  
 كان ابوالزوج يتفق عليها عن ابنته لان الجبل لا يمنع وجوب النفقة حتى  
 لو اقرت ابنته ان كانت في بيت يكون عليه النفقة ايضا لان الجبل من الزنا  
 ان كان يمنع من الوطء لا يمنع من دواعي الوطء وكذلك من الوطء فيما دون  
 الفرج وبهذا كانت لوجوب النفقة قال لو اقرت ابنته من تزوجت كانت  
 جليروت نفقة ستة اشهر كانت اقرت بشيئين بفاسا والكنج وانه  
 اقرت على نفسها فقط وفي حق نفسها ولا تصدق في حق الزوج وقد  
 اخذت نفقة ستة اشهر فمرد ذلك في الذخيرة واذا طلق امرأته وهي  
 صغيرة لم يحضر بعد وقد دخل بها ومثلها جامع فعدة ثلثة اشهر على عرت  
 في كتاب الطلاق ويشفق عليها ما دامت في العدة وبهذا اذا لم يكن للمرأة  
 مراة فاما اذا كانت مراة فعدة ثلثة اشهر لا تنقص بشيئا اشهر من ثلث  
 في حالها الى ان يظهر انها هل جملت بذلك الوطء ام لا فينبغي ان ير عليها  
 النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها فلما كانت حاضت في هذه الاشهر الثلثة رثا  
 نفق العدة بالحض ويكون لها النفقة حتى تنقضي عدتها لا ذكرنا والصغيرة  
 اذا ادركت فاختارت نفسها فله النفقة والسكنى وذلك في النفقة  
 بسبب العدة وبسبب عدم الكفاية هذه الجملة في نفقات الذخيرة الاصل في  
 ارضاع الولد الصغير قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين  
 طين لمن اراد ان يتر ارضاعه اقتضت اهل العلم في هذه الآية قال بعضهم

على الزوج واقرت ان لا نفقة لها في مدة  
 الجبل وانه اقرت

مجرد خبر ان الوالدات كذا يفعلن وليس فيه ايجاب الارضاع على الامهات  
 وقال بعضهم فيه ايجاب الارضاع على الامهات وان كان بصيغة التثنية كقوله  
 تع والمطلقات يترخصن بانفسهن ثلثة قروء وعنه هذا قلت ان  
 حال قيام النكاح لا يجوز لها ان تأخذ الاجرة على الارضاع لانه يجب عليها الارضاع  
 دينا وان كانت لا تجبر على ذلك في الحكم واخذ الاجرة باذنها يجب عليها ان ترضع  
 لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج بسبب افعال داخل البيت  
 واجبة عليها وانما الكلام في ثبوت الحرية واستحقاق الاجر فنفق الجنيبة  
 رحمه الله يثبت حرية الرضاع الى ثلثين شهرا وعنه هذا الى حولين وقد  
 ذكرنا في مسائل الرضاع وانما الكلام في استحقاق الاجر قال شمس الدية الخوافي  
 رحمه الله هو على هذا الخلاف حتى ان من طلق امرأته فارضعت بعد  
 الحولين وطلبت الاجر فنفق الجنيبة رحمه الله يستحق الاجر الى تمام ثلثين  
 شهرا وعند البيهقي ومحمد رحمه الله لا يستحق الاجر فيما وراء الحولين  
 واكثر المشايخ على ان مدة الرضاع في حق استحقاق الاجر على الاب مقدة  
 بحولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد الحولين بالجماع  
 ويستحق في الحولين بالاجماع قال صاحبنا رحمه الله لا تجبر الام على ارضاع  
 ولدها لان الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد يجب على الآباء لا على الا  
 متهات فكذا الارضاع فان كان الصبي لا يأخذ لبن غيره حوا ولا يوجد  
 يرضعه هل تجبر الام على الارضاع فظاير الرواية عن اصحابنا رحمه الله  
 لا تجبر وروى عن الجنيبة والبيهقي رحمه الله في النوادر انها تجبر  
 وذكر شمس الدية السرخسي رحمه الله في شرح ادب القاضي الخفص  
 انها تجبر من غير ذكر خلاف وسيكفي اذكر في شرح القدرى وهذا لا يثبت  
 لو لم تجبر الولد لا يأخذ لبن غيره اذ لا يملك الولد وهي ممنوعة من الا  
 ثلثات وقال الخفصان لم يكن للصبي او للاب مال اجرت الام على  
 الارضاع وهو الصبي لانه اذا تيسر بالدين قياس هذا ما ذكر اصحابنا  
 بنامين غاب وليس من ان تركت امرأة وصغيرة او امرأة فاعلم ان تجبر

مما ان افعال البيت



الغلام  
المتولد  
من  
الزوجة

على الاتفاق على الصبي ثم يبرج عليه كذا هيست ثم ارضاع الصغير اذا كان  
يوجد من ترصعه انما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال اذا كان له  
مال يكون مؤنة الرضاع في مال الصغير وكذلك نفقة الصغير بعد الفطام  
اذا كان له مال يكون في ماله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد و  
نفقة الزوجات فان المرأة اذا كانت موسرة تكون نفقة ما على الزوج و  
الفرق يعرف في الذخيرة فان كان للصغير عقارا او اودية او ثياب  
واجب الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله ونفقة عليه لانه  
غني به من الاشياء ونفقة الصبي يجب في ماله اذا كان غنيا فان كان  
مالي الصغير غنيا يوتر الاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال الله  
اذا حضر ماله ولكن ان يشهد على ذلك فله ان يرجع في الحكم وان انفق  
بغير اشهاد وكن على نية الرجوع ليس له ان يرجع في الحكم لان الظاهر ان  
الانسان يقصد فيما ينفق على ولده التبرع والاتقاضي لا يطلع الا على  
الظاهر اما ان يشهد على ان ينفق على الظواهر وكان له ان يرجع ان كان  
قصده عند الاتفاق الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي مال فنفقة على والده لا  
يشاركه احد في ذلك وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب  
والام اثلاثا الا ان في ظاهر الرواية جعل الحكم على الاب بالنفقة نظيره  
الارضاع فكما لا يشارك الاب في مؤنة الارضاع احد فكذلك نفقة فان  
كان الاب معسرا والام موسرة أمرت ان تنفق من مالها على  
الولد ويكون ديناً على الاب اذا اليسر جعت عليه لان نفقة الولد الصغير  
على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه وكانت الام قاضية حقاً وجباً  
عليه بامر القاضي ونفق عليه اذا اليسر كما أدت بامره ولو كانت الام موسرة  
والصغير موسر تؤمر الام بالاتفاق من مال نفسه ما ثم ترجع على الحجة  
ولا يوتر الجد بذلك لانه ونفت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة  
من مالها وبقي اوتب للصغير اولى رجل له صغير واته في نفسه وطلبت من  
زوجها اجرة الارضاع لا تسحق وان استأجرها الزوج على ذلك لان نفقة

النكاح

النكاح واجبة على الزوج تلو او جينا عليه اجرة الارضاع يجتمع اجرة الارضاع  
مع اجرة النكاح في مال واحد وهذا يجوز متى اذا لم يكن للصغير مال فان كان  
له مال يفرض اجرة الارضاع في ماله لا تستفاد ما ذكرنا من المعنى وهو اجتماع اجرة  
الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد فان كانت الام معسرة عن طلاق  
رجعي لا يشترط اجرة الارضاع انفساً لان النكاح لم ينزل وان كانت معسرة  
عن طلاق باين او عن ثلث هل يستحق الاجرة على الارضاع فيه روايتان  
فكأنما كانت المرأة زوجتها من اجرة الارضاع على شيء ان كان الصبي  
خالقاً لم ينكح او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصبي في  
العدة عن طلاق باين او ثلث جاز على احدى الروايتين ثم اذا لم يجب  
اجرة الارضاع حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة عن  
طلاق باين او ثلث على احدى الروايتين كان لها ان تستنق من الارضاع و  
لا تجبر على ذلك ولكن بالشرايط التي ذكرنا قبل هذا وادام لم يجبر ولم يكن له  
مال كان على الاب ان يكترى نظيره من ماله او لا يترفع من اقام لان  
الامة اجتمعت على ان يجبرها لكن لا يجب على الظاهر ان يملك في بيتها  
اذا لم يشترط ذلك عليها عند العقد وكان الولد يستنق من نظيره في تلك الحالة  
بل لها ان ترضع وتعود الى منزلها وان لم يشترط عند العقد ان يرضع عند الام  
كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجه ورضعته عند فناء الدار ولو  
عند العقد ان يرضع عند الام فحينئذ يرضعها عند فناء الدار ولو  
الام انما ارضع الولد بمثل تلك الاجرة ففي كل موضع تستحق هي اجرة الارضاع  
كما في العدة عن طلاق باين او ثلث على احدى الروايتين او بعد انقضاء العدة  
على الروايتين كما كانت هي اولى جهات ما اذا كانت تطلب زيادة على ما يرضعها  
حيث لا يكون هي اولى والفرق في الذخيرة قال اولو ان رجلاً له اولاد وصغار بعضهم  
رضع وبعضهم فطيم واتهم زوجته ولم يسر الاولاد مال في صحتها منهم في نفقة ثم نكحها  
يفرض لهم النفقة على الاب ماداموا صغارا فان شكت الام تعيقاً وبقية انفي  
النفقة عليهم فيبقى للنكاح يسر شكها يتاوى في نفقة الاولاد اليها فان قال الاب



انها تأخذ من نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم وتنفقهم لا يقبل تولد عليها انها  
اصينة ودعوى الجناية على الامين لا يسمع من غير حجة فان سئل عن النكاح ان يسئل  
غير انها سئل عنهم احيانا وانما يسئل من يدخلها لانه اعرف بما لها فان كان كما  
قال الزوج زوجها القاضى ومنعها عن ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت النازعة  
في هذا البتة ان شاء الله دفع النفقة الى نفقة يدونها اليها صباها ومساء ولا يدونها اليها  
جملة وان شاء الله غير هذا ان ينفق على الاولاد وان صالت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد  
الصغار صح سواء كان الاب معسر ام موسرا وطريق جواز هذا الصلح ينظر في كتاب  
النفقة من الذميرة تبعه هذا في نظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقة الزوجية  
يتقارب الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرين في معدة اركانهم فانها  
يكون عفو لانه لا يمكن الترخض عنها فان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير  
المقدرين فانها تقطع عنه لان الوجوب على الآخرة ما يكفيهم حتى بين نفقة الاولاد و  
نفقة الآخرة لا يجب الا على الموسر هذا الصلح انما وقع مما ليس بحكم للمقربين اما  
نفقة الاولاد واجبة على الآباء وان كان معسر انما يقع انما وقع عما هو حق الاولاد فصح  
رجل له اولاد صغار لامل له ولا مال له فقار ايضا بل يفرض النفقة على الآباء وان كان  
الاب قادرا على الكسب يفرض على كسبه ونفقة عليم لان نفقة الاولاد والنفقة  
لا يسقط بالاعتذار اني ان يكسب ينفق عليهم بحكم على ذلك ويجوز ان يسائر  
الذيون فان الراديين وان علو ليكسبوا لولاد والقرى في الذميرة وان  
كان الاب عاجزا عن الكسب لا بد من الزمانة او كان معقرا يتكفف الناس وينفق  
عليهم هكذا ذكر في نفقة الخصال ومن المتأخرين من قال يكون نفقة الاولاد في هذه  
الصورة في بيت المال لانه اذا كان بهذه الحالة يكون نفقته في بيت المال كنفقة  
الاولاد والصغار وذكر الحصار في ادب القضاة في هذه الصورة ان القاضى يفرض النفقة  
على الاب ويأمر المرأة بالاستدانة على الزوج سواء التمس ذلك من القاضى او لم تطلب  
فاذا سيرت عليه طالبت المرأة بالاستدانة وكذلك لو كان الاب واجدا للنفقة لكنه  
امتنع عن النفقة على الصغير يفرض القاضى على الاب نفقة الاولاد ويأمرها بان تستدين  
عليه وينفق على الصغير وترجع بذلك على الاب وكذلك ان فرض القاضى النفقة على  
الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة استدانت بامر القاضى والنفقة عليهم فانها

فان المعسر او عاجز او غير كفيل نفقة الاولاد  
لا تجوز صح

نفقة الاولاد

ترجع

ترجع على الاب بذلك لان النفقات على الصغير بامر القاضى كالانفاق عليه  
بامر الاب وكذلك هذا الحكم في نفقة الرضاع اذا كان الاب معسرا او عاجزا  
يأمر المرأة بالاستدانة فاذا سيرت عليه بالمقدار الذي ابرجها القاضى بالاستدانة  
لما قلنا فان يمكن المرأة استدانت بعد الفرض كمن كانوا با يكون من مسئلة  
الناس لم ترجع على الاب بشي لانهم اذا استألوا واعطوا اصار ذلك ملكا  
لهم فوقع الاستدانة لهم فان رفعت الحاجة فسقطت النفقة عن الاب وان كانا  
اعطوا النصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب وتصح الاستدانة  
في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس فانهم وليس بهذا نفقة الاولاد  
خاصة بل نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من مسئلة الناس لا يكون لهم حق الرجوع  
على الذي فرضت نفقتهم عليه ولتجب المسئلة ان نفقة الاقارب لا تنصير  
ويشاقصاء القاضى بل تسقط بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجات وتقام  
بهنا ينظر في نفقات الذميرة قال وذكر في الحاي في الفتوى هذه المسئلة  
وتبين بين نفقة الصبي وبين نفقة ساير المحارم فقال نفقة الصبي تفسر  
دينار على الاب بقضاء القاضى ونفقة ساير الاقارب لا تنصير دينار بقضاء  
القاضى قال فان كان القاضى بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة  
فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يوفيها  
اليها بهذه النفقة هل لها ان يأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر في الاصل ان لها  
ذلك وذكر الخصال في نفقاته انه ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في  
الاصول لان استدانة المرأة باذن القاضى وللقاضى ولاية كاملة بمنزلة  
استدانة الزوج بنفسه هذا اذا استدانت بامر القاضى وانما اذا فرض القاضى  
نفقة الاولاد ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يوفيها ذلك  
ليس لها ان يأخذ من ماله ان ترك مالا بالانفاق ثم قدر محمد بن نفقة الصغير وعلى  
المعسر بالدرهم وبها ليس بتقدير لازم انما الاعتبار بحصول الكفاية لكن اذا كان  
يؤمن ان يوسع على الاولاد في النفقة والكسوة على سبب ما يراه الحاكم كافي نفقة الزوجات  
وان كان من الاولاد اذا بلغوا احدى الكسوة لم يبلغوا في انفسهم فادابا بهن بسببهم عمل  
ليكسبوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب ان يوجب

نفقة الصبي  
نفقة المحارم

الصبي او غيره



كتاب النكاح

في عمل او خدمة فذلك له وانما اذا كان الولد بنتا . فليس للاب ان  
 يؤجره في عمل او خدمة لان المستأجر يخلو ابها وذلك حكم في الشرع ثم ان الذي  
 كور اذا سلمهم في عمل واكتسبوا اموالا يأخذ الاب كسبهم وينفق عليهم وانما  
 يحفظ ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر املاكهم فان كان الاب مريضا لا يقدر  
 من غنى ذلك فالتقاضي يخرج من يده ويجعل في يدي امين وهذا لا يخفى من المال بل  
 هو الحكم في جميع اموال الصبيان واقابحت الامة المشتركة بولد فادعيها المو  
 ليان ونفقة الولد عليها وعلى الولد اذ كبر نفقة كل واحد منهما . هذا الجمل في  
 نفقات الذخيرة في النوع الاول من نفقات ذوى الارحام وفي النكاح  
 الامام في الدين امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار فافترقت عنها نفقت  
 خمسة اشهر نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين درهما ونفقة ثلثي  
 مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المستعان هذا نفقة مثلهم ولا يصح ان  
 قبضت عشرين وان قالت بعد اقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فانما  
 يرجع على ابيهم بنفقة مثلهم امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها  
 ونفقة ولدها صغيرا كان ام لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان تزودها المهر  
 احدث ولا نفقة عليها للولد وليست لها نفقة مادامت في العدة امرأة اوقعت  
 على زوجها انه لم ينقح الصغير قالوا ان كان النكاح فرض عليه نفقة الولد او فرض  
 الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة النكاح الزوج حلف والا فلا  
 له اب محسر وجواب الاب موسر وللصغير ما غلب يؤثر الجدة بالنفقة عليه  
 ويكون ذلك دينا على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير  
 مال كان ذلك دينا على الاب وان كان الاب زمنا وليس للصغير مال يقضي  
 بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ارم مو  
 سرة او جدة موسرة واب محسر امرت بان تنفق على الصغير ويكون  
 ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زمنا فان كان زمنا لا شيء عليه مدة  
 الحمل في فتاوى الامام في الدين رحمه الله في القدر في ونفقة الصغير واجبة على  
 ابيه وان خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في  
 دينه وفي فتاوى القاضي خان الفقير لا يجبر على نفقة احد الاربع بة الولد

المفكر لا يخفى  
احد لا يرى

الصغير

الصغير وابنت ابناعات ابكارا كن او ثيبات والزوجة والمهر  
 وفي الذخيرة واذا كان للفقير اولاد صغار وجد موسر لم يفرض النفقة  
 على الجدة لان النفقة لا تجب على الجدة حال قيام الاب ولكن يؤثر الجدة بالنفاق  
 صيانة لولد الولد ويكون ذلك دينا على والد الصغير كان والد الصغير ام  
 بذلك يمكن ذكر في القدر في فلم يجعل النفقة على الجدة حال سيرة الاب  
 والتفويض من المذهب ان الاب الفقير يلحق بالميت في حق استحقاق النفقة  
 على الجدة وما ذكر في القدر في قول الحسن ابن الفاضل هكذا ذكر في شرح  
 القاضي للخصم قال وان كان الاب زمنا فمضى بنفقة الصغير على الجدة  
 ولا يرجع على احد بالنفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجدة فكذا نفقة  
 الصغير ورقي عن ابي يوسف ربح في صغير له والد تحتلج وهو زمين فرضت  
 نفقته على قرابته من قبل ابيه دون انه وكل من يجبر على نفقة الاب يجبر على  
 نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه فمضت بالنفقة على ابيه  
 وامرت قرابة الاب بالنفاق فيكون ذلك دينا على الاب وهذا لان  
 قرابة الام لا يجوز ان يجبر عليهم نفقة الولد لما عرفت ان الاب لا يشارك  
 غيره في نفقة الصغير فادام لم يكن للاب قرابة لم يربح بها وجه سوى ان يقضي  
 بالنفقة على قرابة الام ويكون ذلك دينا على الاب كدنيا يشارك الاب  
 غيره في نفقة الولد فانما قرابة الاب فيما يلزمهم نفقة الاب في ازان يلزمهم  
 نفقة الغلام لكون نفقة ولده جارية تجرى نفقته وبهذا الجواب انما يتقيد  
 اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرما للصغير ولا يكون اهلا للارث لان  
 شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولد والمهر ميتة واهلية الارث فانما اذا  
 كان في قرابة الام من كان محرما للصغير وهو اهل للارث فانه يجب عليه  
 النفقة ويصح الاب المعسر بالميت والاصل في نفقة ذوى الارحام قوله  
 تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والتم اهل الوارث الذي يكون ذارحم حرم  
 وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهكذا كان يقر ابيه اخذ  
 اصحابنا رحمهم الله حرم لا يجب النفقة على ابن العم وان كان ورثا لانه

المفكر لا يخفى



ليس مجرم للصغير والمراوم من الوارث المذكور في هذه الآية كونه اهلا للثلاث  
 لكونه وارثا حقيقة وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اجتمع المال بين التيمم  
 فالنفقة على المال عند علمائنا وان كان الميراث لابن التيمم لان المال ذورم محرم  
 وهو اهل الميراث فابن التيمم وان كان وارثا ليس مجرم للصغير والمراوم ان  
 بهذه النفقة لا تجب الا على ذوي رحم محرم وهو اهل الميراث سواء كان وارثا  
 في هذه الحالة او لم يكن وعند الاستواء في الحرمة واهلية الميراث يخرج من  
 كان وارثا حقيقة في هذه الحالة او لم يكن وعند الاستواء في الحرمة حتى انه اذا  
 كان له عم وخال فالنفقة على التيمم وكذلك اذا كان له عم وعمه وخاله فالنفقة  
 على التيمم المورس لا غير لانه سواهما في الحرمة والتيمم هو الوارث فيكون النفقة  
 عليه فلو كان التيمم غيرا فالنفقة على التيمم والحالة المثالثة على تدرجها كما جعل  
 التيمم كالميت ثم الاصل في النفقة من سوى الوالدين والمولودين من ذوي  
 الرحم المحرم انه ينقسم على تدرج الميراث لان الله تعالى اوجب النفقة باسم  
 الوارث فقال وعلى الوارث مثل ذلك فاذا اوجب باسم الوارث فيجب  
 التقديرية ولهذا قلنا اذا اوصى لورثة فلان ولورثون وبنات كانت الحية  
 لهم على تدرج الميراث ولو اوصى لورثة فلان كان الذكر والانشى فيه على التسوية  
 فعلى هذا يخرج جسر هذه المسائل واذا كان للصغير ام وعم وام واخ لاب وام  
 واخ لاب وام كل واحد منهم موصر فالنفقة عليه على تدرج الميراث وكذلك  
 الرضاع عليها اثباتا وان كان التيمم فقيرا والام موصرة فالرضاع والنفقة  
 على الام لما ذكرنا ان المعسر كالمعذور في حق ايجاب النفقة على الموصر  
 اذا كان له ام واخ لاب وام واخ لاب وعم غنيا فالنفقة على الاخ والام  
 اثباتا بحسب الميراث لان التيمم ليس بوارث في هذه الحالة فيخرج الاخ على التيمم  
 لكونه وارثا حقيقة واذا كان للفقير الزمن ابن صغير او كبير ريس وولده  
 المعسر ثلثة اخوة متفرقين اهل يسار فنفقة الرجل على الاخ من الاب والام  
 والاخ من الام اساسا لان الابن الصغير يجعل كالمعذور وما لم يجعل كالمعذور  
 لا يصير الاخوة ورثة فيتعذر الايجاب عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعذور

الميراث بين الاخ لاب وام وبين الاخ لأم اساسا فكذا النفقة ولو  
 كان مكان الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لاب وام خاصة واما  
 نفقة الصغير عن العم لاب وام خاصة لان الاب المعسر في حق النفقة  
 جعل كالمعذور وبعد الاب ميراث الولد للعم لاب وام خاصة فكذا نفقة  
 الولد بحسب على العم لاب وام ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات  
 فان كان الولد ذكرا فنفقة الاب على الاخوات احماسا لان احد من  
 الاخوات لا يرث مع الابن فلا بد وان يجعل الابن كالمعذور ليمكن  
 ايجاب النفقة على الاخوات وبعد الابن ميراث الاب بين الاخوات  
 احماسا ثلثة اخوات لاخت الاب وام وحسب لاخت لاب وحسب  
 للاخت لام وضد ذلك فافالنفقة عليهم بحسب ذلك ونفقة الولد  
 على الاخت لاب وام خاصة لان الولد المعسر جعل كالمعذور وعند  
 عدم الولد ميراث الولد للعمة لاب وام خاصة عندنا فالنفقة يكون عليها  
 ايضا والاصل في ايجاب نفقة من سوى الوالدين والمولودين من ذوي  
 الارحام انه اذا اجتمع الموصرون والمعسر من ذواته ينظر الى المعسر  
 فان كان المعسر كالحاكم لكل الميراث ولا يرث معه احد من الموصرين كالثمة  
 والاخوات مع الابن يجعل المعسر كالميت ثم ينظر الى الموصرين فيجب النفقة  
 عليهم على تدرج موارثهم وان كان بين المعسر لا يجوز لكل الميراث كالا بن مع القوة  
 والاخوات لا يلحق بهن الميراث بل يعتبر بوجوبه وينقسم الميراث بينهم  
 على سهامهم ثم يجب كل النفقة عن الموصرين ولكن على سهام التي كانت  
 نصيبهم من الميراث بيان هذا الاصل ينظر في آخر الفصل الثالث من نفقة  
 الذخيرة وفي فتاوى القاضي الامام حر الدين صغير له ام موصرة والام  
 موصران اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقته على الام والاخ لاب  
 ام اساسا السبب على الام وحسب اساسا على الاب وام اعتبارا  
 بالميراث صغير له ام موصرة واخ موصر لاب وام وجد موصر اب الاب  
 قال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول الجليلي الصغيرين رضي الله عنه كانت نفقة  
 الصغير على الجد صغيرات ابوه وله ام وجد ابوالاب كانت نفقته عليها  
 اثباتا على الام والثلثان على الجد وهي من المسائل التي ليس فيها كمال



فانه لو كان الاب ميتا يكون كل النفقة عليه المسائل التي ليس فيها كالا  
كتب في المتفرقات تحف الخصال في عمه مؤسس كانت نفقة على  
الحال له حرم ونفقة الحرام يجب على ذي الرحم الحرام لا على كل من يرث  
ورأيت في شرح نفقات الخصال اذا كان للمعسر بن وبنت فالنفقة  
عليهما نصفان لان نفقة الاباء والاولاد يعتبر اصل القرابة ولا يعتبر الارث  
وهما استويا في اصل القرابة ونفقة الصغير يجب على الجد ولا يجب نفقة امه  
على الجد لانه اذا وجبت نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على نفقة من يجزيه  
الا لو ولد حان الولد يجبر على نفقة من يكتم الوالد الاب اذا كان معسرا  
ولاد ولد صغيرا وحوايج وابن كبير مؤسس يجبر الابن الكبير على نفقة والده واو  
لاده الصغير ولا يجبر على نفقة زوجة الاب ولا على ام ولده الا ان يكون  
بابا له عليه كتمان الى ان يكتمه فيكون نفقة الخادم على الابن بشرط هذا  
حاجة الاب الى الخدمة لنفقة خادمه ولم يشترط في بعض المواضع اذا كان لرجل  
ابن ابن واحد مؤسس كثير والآخر متوسط الى ان يسعه عليه ما على اكثره  
على المتوسط اقل وذكر في المبسوط يكون بينهما على البسوا صبي ورث من امه  
مالا والاب معسر يحتاج فنفقة الاب على اولاد الصغير وكذا اذا كان للاب  
اولاد من امرأة اخرى يكون نفقة هذه الاولاد على هذا الصبي الذي ورث  
من امه لان الاب اذا كان معسرا اتفق بالاموات ما اذا كان ميتا يكون  
نفقتهم على انهم كذا ايضا اذا كان لرجل ابن وابنة وبهما مؤسس وان  
ولده اخ مؤسس فنفقة على اولاد اولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب  
فالاقرب ولا يعتبر الارث في اولاد هذه الحالة في شرح نفقات الخصال رأيت  
في كتاب الخصال اذا كان للصغير مال له وود محارم معسر لا يجب على الوصي  
ان يعطيه نفقة الا بعد القاضي وبغير امره ليعلم اني نوادر بين شجاع  
لو كان هذا المعسر هو الوصي ان يعطى نفقة بغير اذن القاضي وفيها ايضا  
من كان بينهما اولاد فاختارهما في الدين لا يمنع وجوب النفقة ولكن  
بينهما واولاده فاختارهما في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع  
الاستفتاء عن رجل له صبي صغير وامه معسرة واب مؤسس يجب  
نفقة الصغير على امه رأيت في كتاب الخصال اذا كان له الصغير والام المعسر

فان

حكمه في نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعا التامس الرجل والمرأة يجبران  
على نفقة كل ذي رحم حرم كالاخوة والاخوات والاعمام والعمات والافخال  
والخالات ونحوهم ويشترط للوجوب في صغارهم الفقر خاصة وفي الكبار  
الكبر كذلك وفي الذكور الكبر يشترط الفقر والزمان وعدم الحرمة وفي مفقود  
خوابه زاده الاب يستحق النفقة بغير الحاجة والابن البالغ يستحق الثلثين  
الزمان والحاجة وبعضهم شرط طوع ذلك ان لا يعلم حرمة والاقول قيس  
الاخ يستحق بثلثه اشياء بالزمان وعدم الحرمة والحاجة وهذا في الاخ الكبير  
اما في الاخ الصغير فيشرط وجوب النفقة الفقر خاصة ورأيت في اصول  
الفقه الزمان يكون في ستة اشياء ان يكون اعرج او ذاهب اليدين او ذاب  
الرجلين او ذاب اليد والرجل من جانب واحد او خرس او مفلوجا  
ولا يجبر المعسر على نفقة احد الا على نفقة الزوجة والولد الصغير والمعسر  
يجل له الصدقة كذا ذكر في واقعات التامس ان كان رجلا تجزى ويعلم  
ليس له مال يجمع اجبر على نفقة الوالدين والكلم في هذا الفصل على الاستقصاء  
في ادب القاضي وفي الباب الاول من زكاة الجامع الصغير لكتاب حرمان  
الصدقة وجوب صدقة الفطر والاضحية ونفقة الاقارب واحده وان  
يملك قدر الحاتين وان لم يكن ناميا وفي الجامع الصغير لقاضي حان اذا كان  
للصغير خال وعم وبهما مؤسس ان فالنفقة على العم لانه اقرب من حنث الحكم  
وعند الاستواء في الدرجة يعتبر الوارث بمنزلة الاقرب ولو كانت له عمه وخالة  
وابن عم كان على الخالة الثلث وعلى العم الثلثان ولا شيء على ابن العم  
لان ليس من اهل الوجوب فيكون بمنزلة الميت وفي مجموع النوازل في  
وابن عم معسر فاليرث الابن العم والنفقة على الخال وفي الفتاوى القوي  
من الاخ وابن بنت او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانهم من  
جملة الاولاد واولاد البنات مع اخ لاب وام اذا كانوا مسكرا فنفقة الاب  
المعسر على اولاد البنات يستوي فيها الذكر والانثى ولا برة للارث في الاولاد  
واما يعتبر القرب حتى لو كان له ابنة وابن ابن فالنفقة على ابنته على العم



والعمه اثنتان وان كان الميراث كله للعم ولا يجبر على نفقة احد من اهل البيت  
وبه زعم غير والده والجد وان عللوا نفقة ذي الارحام البالغين لا يفيض  
الا اذا كان بهم زعمه اما نفقة الوالدين يفيض اذا كانوا معسرين وان  
كانوا اصحى الاب اذا اطلب من الابن النفقة فقال الفقير الضيفان  
القاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان يعلم انه يطيق ذلك فان قال الاب  
انه يكسب ما يقدر ان ينفق منه علم فان القاضي ينفق من كسب الابن  
فان كان فيه فضل عن قوة اجبر الابن على ان ينفق على الاب من فضل  
ذلك وان لم يكن في الكسب فضل فلا شيء عليه في الحكم لكن يؤمر بانه ان  
يضيع والده وقال بعض العلماء يؤمر ان يجعل الاب احد من عياله ويوفق عليه  
من كسبه بحدس المجلة من الفتاوى الصوري وذكر شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله  
في شرح كتاب المفقود القاضي ينفق من مال المفقود على من يستحق النفقة  
حال حضرة المفقود بغير قضاء القاضي كالأولدين والزوجة والاولاد الصغار  
واكبار من الاناث والزمن من المذكور ولا ينفق على من لا يستحق النفقة  
حال حضرة المفقود والقاضي كالأخ والاخت وغيرهما ولا ينبغي للقاضي ان  
يسرع عقار المفقود ولا مالا يتسارع اليه الف وفي نفقة ولا في غيرها بحال  
ما اذا كانت شيئا يتسارع اليه الفسا وقاية يبيعه ويصرف الشئ الى نفقة  
الاقارب ما كان الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان ينفقوا شيئا من ماله لاجلهم  
النفقة اجمعوا انه لو كان ماله عقارا لا يكون لهم حق البيع بحاجة النفقة سواء  
كان القريب ابا او غيره وان كان له مال منقول وليس في جنس نفقته كالأولاد  
وغيره اجمعوا على انه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك في النفقة  
واختلفوا في الاب قال بعض حنفية رحمه الله ان يبيع منقول الابنة الكبريل  
الغنية بحاجة النفقة ولا ليس له ذلك واجمعوا على انه ليس للاب ولاية بيع  
المنقول حال حضرة الابن والام كسائر الاقارب في بيعه وجمعوا على ان للاب  
البيع عقد الصغير ومنقول في نفقة نفسه وفي المداية اذا كان لابن  
الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه فلو باع ابوه متاعه في نفقته جازع اليه

حنيفة

حنيفة من استثنى وان باع العقار لم يجز وقتها لا يجوز فذلك كقوله  
لا ولاية له لا لفظا عما بالبيع ولا لفظا بالملك حال حضرة ولا يملك البيع  
وين له سوى النفقة وكذا لا يملك الا تم في النفقة وكذا حنفية رحمه الله ان  
للأب ولاية الحفظ في مال الغائب الا ترى ان الموصي في ذلك غالب  
اولى بكونه شفعة وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها  
محصنة بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلا  
في التصرفات حاله الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فاجاز بيع الاب فاشترى  
من جنس حقه وهو النفقة فلا الاستيفاء منه كمالو باع العقار والمنقول على  
الصغير جاز كما لا ولاية ثم لم ان يأخذ منه نفقته لانه جنس حقه ولو كان لابن  
الغائب مال يد ابويه وانفقاه لم يضمنهما لانها استوفيا حقا وان كان  
ماله في يد اجنبي فاشترى عليه ما يفيرون القاضي ضمنه بخلاف ما اذا امر القاضي لانه  
لم يزل لعموم ولايته واذا ضمن لاي جرح على القابل لانه ملك بالضمان فخطئه  
كان متبرعا بهذه الجملة في المداية ولو كان لابن الغائب دنانير او درهم او ما  
يطعم ويلبس ينفق القاضي عليهم ويعطيهم بقدر ما يكفيهم في معقود وخاير زاده  
وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في اقرار الاصل الاب فيما يأخذ من مال له الصغير لا  
يكون غاصبا ولكنه ان كان محتاجا اليه فلا ان يأخذ بغير شيء ليصرفه الى جهة  
وان لم يكن محتاجا اليه فلا ان يأخذ ليحفظه ولا يكون حايثا في حقه حتى يستملكه  
من غير حاجة فيضمن وفي تهمة فتاوى القاضي الامام ظهير الدين واذا احتاج  
الاب الى مال له قال كان في المصرو احتاج اليه لفقده وعدمه الكل يشرى  
وان كان في فلاة من الارض واحتاج اليه لانعدام الطعام معه ولا اكل القيمة  
لقوله ام الاب اخرج بما يوليه اذا احتاج اليه بالمعروف والمعتدوب ان يتناول  
غير شيء ان كان فقيرا بالقيمة ان كان ذا ثروة **سأله** ان يبيع  
بخصائصة الصغير حال قيام الشك او بعد الفرقة الام فان ماتت ام او  
تزوجت قام الام فان ماتت او تزوجت قام الاب فان ماتت  
او تزوجت فالاخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فالاخت



لأنه فان تزوجت قابلة الاخوت لاب و أم فان ماتت او تزوجت  
قابلة الاخوت لأم لم يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الرواية  
بعد هذا في الحالة والاخت لاب لأن في رواية كتاب النكاح الاخت لاب  
اولى من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى من الاخت لا وبنات  
الاخوات اولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب و أم اولى  
من الحالات في توليهم واختلفت الرواية في بنات الاخت لاب مع الحالة  
والصحيح ان الحالة اولى واولى الحالات الحالة لاب و أم ثم الحالة لأم ثم الحالة  
لاب وبنات الاخوة اولى من البنات والترتيب في العتات على نحو  
ما قلنا في الحالات ولاحق لأم و أم الولد في الحضنة وليس الذمة في الحضنة  
بمنزلة اهل الاسلام ولاحق للمدة واما يبطل حق الحضنة لهؤلاء النسوة  
بالزوج اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بذى رحم حر من الصغير  
لجدة اذا كان زوجها جده الصغير او لأم اذا تزوجت بعلم الصغير لا يبطل حقها  
والنساء اخن بالحضنة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بان كان ياكل  
وحده ويشرب وحده وليس وحده وفي رواية وبسبب وحده فالاب  
بالعلم اولى والام بالجارية حتى تحيض فمعه ثم رجع الله حتى يتبلغ حد الشهوة  
ومن لا اولاد لها من النساء لا يبيع لها حق الحضنة بعد الاستغناء في العلم  
والجارية وبعد ما استغنى العلم وبلغت الجارية فالعصبة اولى بقوم  
الاقرب فالاقرب ولاحق لابن العم في حضنة الجارية ولو اختلفت الزوج  
جان في سن الولد فقالت الأم هو ابن ست سنين وانا الحق بثلثا  
وقال ابو الدرداء بن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي لا يخلط اصحابها  
ولكن ينظر الى الصبي ان راه يستغنى عن الوالد بان كان ياكل وحده وليس  
وحده ويشرب وحده يدفعه الى الاب والافلا واما اختلف الرجل امرأته  
وله منها ابنة احدى عشرة سنة فمضنها الى نفسها وانها تخرج من بيتها  
في كل وقت وترك البيت ضايعا كان للاب ان يأخذ ابنته  
لأن الاب له ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه

للأب ولاية  
أخذ البنت

الرواية لعسدا والزمان فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة  
في توليهم صغيرة لها اب معسر وعمه موسرة ارادت القصة ان تربي الولد  
بما لها جانا ولا تمنع الولد عن الأم والام تباي ذلك وتطالب الاب بالاجرة  
ونفقة الولد احتلفوا فيه والصحيح ان يقال للأم ان تمسك الولد بغية اجم  
واما ان تدفعه الى القصة فاذا استغنت الأم عن امسك الولد وليس لها زوج  
اخذ نفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو النعيت جبر الام على امسك  
الولد وقال شيخنا رحمه الله لا يجبر او ابلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت  
بكر اكان للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس لها ذلك الا اذا  
لم يكن مأمونة على نفسه والعلم اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس  
للأب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا وكان له ان يضم وليس عليه  
نفقته الا ان يتطوع به فجعله من فتاوى القاضي الامم خير الدين رحمه الله في فصل  
الحضنة وذكر في الذميرة لو كان للصغير اخوة لا غير فاصحهم اولى فان كانوا سواء  
فاكثرهم سنا واذا ماتت الام حتى وصلت الحضنة الى أم الأم ليس لها  
ان ينقل الى مصرها وان كان العقد ثم اتاهو حتى الام خاصة كذا ذكر في ادب  
القاضي في باب المدة يطبقها زوجها والكلام في انتقال الأم مع الولد كونه  
في الجامع الصغير وليس لأم الولد اذا اعتقها مولاها ان يخرج الولد من المص  
الذي فيه ابوه منه اجملة في الذميرة وذكر السيد الامام ابو القاسم في كتاب  
المخلص صغيرة لها أم وأخت وابنا يحفظ ولم يرغب في ذلك ذات  
رحم حر منها استوجبت ثقة من مالها حتى يحفظها وكان ابو جعفر يقول اذا  
استغنت الوالد ولا زوج لها فاشا تجبر على ان تمسكها وينفق عليها من  
مال الصبية قال الفقهاء وبها جند ورايت في موضع ثقة الأم الحق بالجارية حتى تبلغ  
حد الشهوة واختلفوا في حد الشهوة والصحيح ثمان سنين وذكر في  
الجامع الصغير وهذا في حق الأم والمجنين واما في حق غيرهن كن اولى بها حتى  
وتنقطع الحالة اذا تعينت للترسية فابت اجبرت عليها ما وثقه ايضا اذا  
كان العلم والجارية عند الأم فليس لها ان تمنع الاب من تعاهدهما وان

حد الشهوة احدى  
عشر سنة

بأن يجبر الأم  
على امسك  
الولد



صار الى الاب فليس بها ان تمنع الام من تعاينها والنظر اليها في كفاها  
القاضي المسمى في الدين رحمه الله ذكر الحضاف في كتاب النفقة الامم نحن  
بالعلم حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان  
الام احق به الى تسع سنين واما الجارية في الاستغناء ان يختص وعمن لم يخرج  
ان الام اولى بها الى ان يبلغ حد الشهوة اذا بلغت الجارية ان كانت  
ثيبا ليس للاب ان يعتمدا الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونة على ذكرنا وان  
كانت ثيبا فحقا عليها وليس لها اب ولا جد لكن لها اخ او عم ليس له  
ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والجد المأداة اذا ارادت ان تنقل الى  
من مصر الى قرية وقع اصل النكاح فيها لهما ذلك وذكر الباقي في الفتاوى انه  
ليس لها ان تنقل الى مصر من مصر الى القرية كمال وليس لها ان يخرج بالصبية  
الى دار الحرب وان كان اصل النكاح فيها وذكر الباقي في فتاوى ان لهما ان  
ينقل الى بعض احوال مصر وان كان الاب لا يمكن الرجوع من زيارته في  
يومه الى وطنه قبل التيسر وفي المشتق بن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله  
رجل تزوج امرأة بالبصرة وولد له ولد ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير  
الى الكوفة فطلقها في صومته في ولدها وارادت رده عليها قال ان كان  
الزوج اخرجها اليها بامرها فليس عليها ان يردده ويقال لها اذ يهي اليه وخذية  
وان اخرجها بغير امرها فليدفع اليها ابن سماعه عن ابي يوسف خرج  
في رجل خرج مع المرأة وولد لها من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم  
طلقها فليدفع اليها ان يرددها فيؤخذ بذلك لهما بدهة بجملة في فتاوى القاضي  
الامام طيسر الدين رحمه الله وفي الهداية واذا ارادت المطلقة ان يخرج لولدها  
من مصر فليس لها ذلك الا ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها  
فيه والمفصلة لا بد من الامر من جميعا الوطن وجود النكاح وهذا كله اذا كان  
بين المصيرين تفاوت اما اذا تعاربا بحيث يمكن للوالدان ان يطلع ولده  
بيت في بيت فلا بأس به وكذلك الجواب في القرية ولو انتقلت من قرية  
المصر الى مصر فلا بأس به لان فيه نظر للصغير حيث يتخلف باخلاق المصير ولا

ارادته  
نقل البصيرة

مصر بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير حيث يتخلف باخلاق اهل البوادي  
فليس لها ذلك اذا وقعت الفرية بين الزوجين وبينها ولد فادركت  
ان ينقل لولدها من مصر الى قرية ان كان كمال يمكن للزوج ان يرد  
ولده وينظر في امره ويبيت في اهل فلما ان ينقل لولده والاطفال  
هو الفاصل بين المسافة القريبة والبعيدة ويتعلم بهذا الاصل مسائل منها  
هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شهادات المحيط الشاهد اذا ادعى الى الشهادة  
وهو في الرستان يربح عليه المصور ان كان كمال المحضر في مجلس الحكم  
يمكنه الرجوع الى اهل في يومه يجب عليه المصور والاطفال ومنها ما ذكر في فصل  
العدوى وتسبب الباب من ادب القاضي من المحيط المدعي عليه اذا كان  
بعيدا من مصر لبعيد القاضي وان كان قريبا بعيد به والفاصل بين القرية  
والبعيد انه اذا كان بحيث لو ابتكر من اهل امكنه ان يحضر مجلس الحكم و  
يبست بمنزلة فلهذا ترتيب وان كان يحتاج ان يبيت في الطريق فلهذا  
بعيد ومنها المضارب يتفق من مال نفسه في المصروف في مال المضاربة  
في السفر وان خرج الى قرية فان كان بحيث يمكنه ان يعود الى اهل في يومه  
ويتقضي عندهم فان نفقته لا يكون في مال المضاربة وان كان لا يمكنه  
ان يعود الى اهل في اليوم يكون في مال المضاربة في مال الجاهل ذكره  
المسئلة في شهادات المحيط وذكر في نكاح فتاوى الديار في دفتر نارسيد  
راجح استخفاف در حال صحت وهر جيزي بنام وي كرومات قبل  
التسليم قال لا يكون ميراثا ويكون للصغيرة ولو كانت كبيرة فليخرج الى التسليم  
لانها اذا كانت صغيرة ينوب قبض الاب عنها فثبثان صغير ان قال  
ابو احمد مال الاب المتهم من الشهود زوجت ابنتي منه من ابنت  
منه او قبل الاخر ثم ظهر ان جارية كانت خلافا والعلامة كان جارية كان النكاح  
جارية وهو نظير ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح وتظهر ايضا  
ما قاله الخلع اذا قال الرجل اشترت نفسي فقالت المرأة بيعت فقال انما اهل  
العلم لا يقع الخلع والمختار ان يقع كذا ذكر في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضي



طهارة الدين رحمه الله وذكر في متفرقات نكاح المحيط اذا ادعى رجل على امرأة ان  
 ولها زوجا منه في حال صحتها واقام على ذلك بشبهة واقامت المرأة  
 بشبهة ان الولي زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بنية الرجل  
 ان لم يكن لها بنية فالقول قول المرأة وقيل القول قول الزوج الاول صحيح  
 على هذا القياس حتى لو باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن والابن  
 فقال المشتري كان البيع قبل البلوغ وقال الابن لا بل كان بعد البلوغ  
 قال قول قول الابن على صحة القولين والابنة بنية المشتري وجنس بينهما  
 مذكور في متفرقات كتابنا هذا وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي  
 عن قال لآخر زوجت ابنتي فلان من ابنتك فلان بكذا وقال الآخر قبلتها  
 لابني ولم يقل لابني فلان وله ابنان فهل يقع النكاح قال لا والاصل انه  
 لو قال زوجت ابنتي من ابنتك وله بنت واحدة وقال الآخر قبلت  
 لابني وله ابن واحد صح لعدم الاشتيان ولو كان له ابنان وسمي الزوج الابن  
 وابنته واطلق الآخر واقصر على قوله قبلت صح ايضا اما اذا لم يقتصر على  
 قوله قبلت بل زاد وقال قبلت لابني لم يستم الابن في الابداء لا يصح كذا  
 ذكر في الفصل الثالث من كتاب النكاح في فتاوى القاضي طهارة الدين رحمه  
 الله في مسائل الطلاق واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها او كبرها  
 ان يطلقها لبسته طلقها واحدة فاذا صفت شهر طلقها اخرى لان الشهر في  
 حقتها قائم مقام الحيض قال الله تعالى والثاني ينشئ من الحيض من شاكلم ان  
 اربتم فقد تنقلا ثلثة اشهر الا ان قال الثاني لم يحضن والاقامة في حق الحيض  
 خاصة حتى تقدر الاستبراء في حقتها بالشهر وهو الحيض لا يظهر ثم ان كان الطلاق  
 في اول الشهر تعتبر الشهرة بالايام وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق  
 يوم وفي حق العدة كذلك عند الجقيقة وعندهما كحل في الاول بالايام والتمت  
 سلطان بالايام وهي مسئلة الاجارات ويقع طلاق كل زوج اذا كان عالما  
 بالغيا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والتام لم يقد له كل طلاق جائز الا طلاق  
 الصبي والمجنون بهذه الجملة في الصداقة وفي الذخيرة كلام الصبي غير واقع وكذلك

طلاق المجنون والمعتوه وقيل في الفاصل بين المعتوه والمجنون او لعل  
 ان العاقل من يستقيم كلامه واقباله وغيره نادر والمجنون ضده والمعتوه  
 من يختلط كلامه واقباله فيكون بهذا غالباً وذلك غالباً فكلما ساء  
 وفي الفاصل بين المجنون والمعتوه والعاقل اقوال ينظر في طلاق الذخيرة  
 وخيرة وكذلك طلاق التام غير واقع واذا اطلق التام ثم امرته في حال النوم  
 فاجزى ذلك بعد الانتباه فقال اجزى ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال  
 او قعت ذلك يقع ولو قال وقعت ما لم تظنت به في حال النوم لا يقع  
 شيء وعلى هذا الصبي اذا اطلق امراته ثم قال بعد بلوغه اجزى ذلك الطلاق  
 لا يقع ولو قال وقعت ذلك يقع وكذلك لو ان رجلاً اطلق امرأته الصبي  
 فقال الصبي بعد بلوغه او قعت الطلاق الذي او قعت فلان يقع ولو قال اجزى  
 ذلك لا يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الذخيرة وفي الفصل الاول  
 فتاوى الاجل فخر الدين رحمه الله وذكر في اوامر باب التعليق من طلاق  
 فتاوى القاضي الامام فخر الدين صبي قال ان شربت فكل امرأة تزوجها  
 فهي طالق فشرى وهو صبي ففترج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق  
 واقع فقال هذا البائع ارضى حرمت من قالوا هذا اقرار منه بحرمه فحرم امرأته  
 ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمة ابتداءً وما اقر باليبس  
 الذي تضادوا عليه وذلك السبب باطل وما يتصل بهذه المسئلة ما ذكر  
 في الذخيرة اذا جرى بين الرجل والمرأة خلع غير صحيح فثاله رجل باذن جاري  
 كودي فقال نعم فهذا اقرار منه بحرمته واقراره حجة عليه وفي فتاوى القاضي  
 الامام طهارة الدين رحمه الله سئل فخر الدين عن خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك  
 ثم قال تزوج من حرامي بان خلع بل يحرم عليه قال نعم لانه اجزأها الا ان  
 عليه حرام بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المستحب في هذا النكاح  
 بالغيا بالغ لانه لا يصدر في حقتها وذكر في العدة اذا قال الزوج باذن خلع  
 كردم او قال خذ نفقته وخذت كردم والمرأة منكدة يقع الطلاق باقراره وهذا  
 اذا لم يسبق خلع اصلاً ولو سبق خلع فاسد ففانكث بناءً على الخلع

قل



صحيح قال عليه السلام في رجل لا يقع وقال نعم الدين النسخي يقع ولو اختلف  
في ذلك الموضع فقال ابن خلدون لا يقع عند الكل ورايت في نوادر صدر الاسلام  
طائفة من نحو ذلك في لفظي كفت شوي كفت اين كفت است وحرمت  
مبان ما ثبت شيئا بين لفظين شيئين ان ذلك اللفظ ليس بكفر حتى  
يخرج الدين النسخي رحمه الله عنها لا يحرم وفي طلاق فتاوى القاضي الامام في الدين  
امرأة قالت لزوجه من وكيل التمس فقال ستي فقالت طلقت ففهم  
ثم قال فقال الزوج بالفارسية توب من حرام كشتي ما لا يراه يراه يراه يراه  
الزوج ان يراه ما قالوا ليس من نيته ان قال عشت به التوكيل بالطلاق ولم  
ينو العدة وتبين بواحدة وهذا الباب انما يقع على قول ابو يوسف ونحوه ما  
انما على قول ابي حنيفة رحمه الله فقد قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى بهذا ذكره المفسر  
في فصل الطلاق الذي يكون من التوكيل المرأة وفي طلاق الذخيرة اذا جعل الرجل  
امراة بيد صبي او مجنون يصح ولا اشكال في الصبي الذي يعقل لان من اهل التمس  
واما الاشكال في المجنون والصبي الذي لا يعقل لانها ليس من اهل التمس  
فيستغنى ان لا يصح جعل الامر بيد من لا يملك التمس ان لا يقع سائر  
التمسكات منها فكذا لا يقع من التمسك والوجه في ذلك ان التمسك ليس  
الصبي والمجنون وان كان لا يقع باعتبار التمسك يصح باعتبار التعليق لان في  
التقويض تعليق معنى كانه قال لامراة ان قال لك هذا الصبي من المجنون انت  
طالق فانت طالق ولو صح بذلك ثم قال ذلك الصبي او ذلك المجنون له  
انت طالق ليس انما تطلق كذا بل انما يقتصر على المجلس لانه تعليق في ضمن التمسك  
فيقتضي جوابا في المجلس لا يرى انه لو قال لها ان قال لك هذا المجنون في هذا  
المجلس انت طالق فانت طالق فانه يصح ويقتصر على المجلس كذا فينا قال رحمه الله  
عن هذا التعليق استخرجنا جوابا مشكوكا صارت واقعة الفتوى وصورتها اذا  
قال لامراة وهي صغيرة اركب بديك وبنوى الطلاق وطلقت صح ووقع الطلاق  
لان تقدير كلامه كانه قال ان طلقت نفسك فانت طالق ولو صح بذلك وطلقت  
نفسها ليس انما تطلق كذا بل انما وفي فتاوى الامام في الدين الصغيرة المسلمة وانما

نحو زوج ارثها اباها عن الاسلام لم يمت من زوجها فان لم يمت بها بدار الحرب  
بانت وان ارثها الاب ولم يمت بها بدار الحرب وانما ماتت في دار الاسلام  
مسلمة او مرتدة لم يمت من زوجها نصراية صغيرة تحت مسلمة لم يمت بها  
وانما نصراية قد ماتت وهي حية لم يمت من الصغيرة من زوجها ولو تجلس الابوان  
بانت من زوجها وان لم يمت بدار الحرب مسلم تزوج نصراية صغيرة لها ابوان  
نصرانيان فبطلت الصغيرة وهي لا يعقل النصراية ولا دينها من الابوان ولا تصف  
بانت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة باسلام الابوان اذا بلغت وهي لا تعرف  
الاسلام ولا تصف شيئا من زوجها كانا ارثت ولها اختار الاقربا والتمسك  
استيصان الملاءة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيصان وجدا لا استصنام  
تفسير المصنف طبعها وقد ذكرنا منه المسائل في مسائل النكاح والصبي الذي يعقل  
يصح ارثه ووجب الرقعة في قول ابي حنيفة ونحوه رحمه الله وكذا ارثه والصبي  
التي تعقل ان بلغ الصبي عاقلًا وهو لا يصح الاسلام يكون مرتداً الا انه لا يقتل كما  
ذكره على الاسلام او الاسلام ثم ارثه بغير ردة ولا يقتل صبي نصراني الى زوجة  
ابوه نصراية فاسلمت الملاءة لا يعرف القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام  
فاذا عقر بعين عليه الاسلام فاذا انى من سنهما كان بالغا وقد ذكرناه في مسائل  
في النكاح بجهة جملة في طلاق فتاوى قاضي خان في فصل النكاح **مسألة**  
وذكر في فصل الطلاق من طلاق فتاوى واذا طلق الرجل ابنته من زوجها وهي  
صغيرة فان ضمن الاب ثم طلق بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم خرج الزوج  
على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة كما كانت  
كبيرة ويحل يقع الطلاق ان ثبتت الصغيرة يقع كما لو كان المصنف مع الصغيرة  
وان قبل الاب عقد المصنف المصنف في وقوع الطلاق لاشكال الرقابة  
والصحيح ان يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان المصنف بين الزوج وامه بغير  
ان اصناف الامم البديل الى مال نفسها او ضمنته ثم طلق كما لو كان المصنف مع الام  
جنبه وان لم تنصف ولم تقسم على يقع الطلاق كما يقع في طلاق الاب لا رواية  
فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد جنبيا ولم يضمن البديل بل توقف المصنف قال



بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر توقف الخلع على قبولها وانما بعض  
لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل ويعتبر من زوجها على صداقتها يقع  
طلاق باين واليسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكذا ما يقع بفعل الوكيل في  
روايتان في رواية يقع التوكيل في بيع الخلع بقبول الوكيل كما يتم الخلع بقبول الصغيرة  
وفي رواية او لم يضمن الوكيل البطلان يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي  
قال في ذكر الخصائص الجليل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقتها علم الاب  
ان الخلع خير لهما بان كانت الحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقتها على قولها  
رجح يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه لانه قضاء  
في موضع الاجتهاد واذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يقع لانه تعقلين للطلاق لا يتقبل  
فلا يقع كالا يقع من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على جارية الاب منه بجملة في  
قضايا القاضي الامام محمد بن زيد رحمه الله ورأيت في كشف الغوامض للفقهاء  
ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على قولها بان سلمه الطلاق واقع لقبول الاب  
وان لم يضمن الجعل ولا يجب الجعل عليها ولا على ابيها وذكر عنه قول آخر ان الخلع واقع  
بقبول الاب والجعل عليه واجب ان لم يضمن وفي باب الخلع من المبسوط ولو  
طلق الصغيرة بالكون رجعتا وفي الامة يكون بائنا لان الطلاق على ان حق الامة  
صحيح ولكنه مؤجل وفي حق الصغيرة بغير مال ذكره محمد بن زيد في المشارح الصغيرة اذا  
اختلفت من زوجها الكبيرة فان كان بلفظه الخلع فهو باين وان كان بلفظه الطلاق  
فهو رجعي ثم انما حصل في خلع الصغيرة ان الخلع اذا ضمن الصداق يقع الخلع ويقع الطلاق  
سواء كان العاقد اباً او اجنبياً واذا بلغت تخرج بالصداق على الاب ولا يرجع على  
الزوج كذا قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله وقال بعضهم يرجع على الزوج اذا بلغت ثم  
ان الزوج يرجع على الاب وان لم يضمن الخلع الصداق لا شك انه لا يسقط الصداق  
لانهما صغيرة ويحل يقع البيونة ان ثبتت الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بل ان ثبت  
بيع الطلاق بالاتفاق وان لم يقبل الصغيرة عقد الخلع بل يقع البيونة ان كان الخلع  
اجنبياً ولم يضمن لا يقع البيونة بالاتفاق ويحل يتوقف على اجازتها بعد البلوغ  
لكن لو ائتمن في بعضهم لا يتوقف ونقض الخصائص على بيان شروطه وان كان العاقد

اباً ولم يضمن بل يقع الطلاق فيه روايتان وفي رواية يقع وفي رواية لا يقع  
ونقض في جمل الاصل انه لا يقع مالم يضمن الاب الذكرك للزوج ينظر تمام هذا في  
النفقة وقد كتبت مسائل الخلع الصغيرة على الاستقصاء في كتاب الفصول وطلع  
الصغيرة حيل منها ضمان المهر وحيلة اخرى ان يحيل الزوج الصداق على الاب  
حتى يقع ذمة الزوج منه ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب بذلك  
اخاله الصغيرة والنفقة على غير من عليه اذا كان المختار عليه اطلاقاً من الجليل  
والغالب ان يكون الاب املاً من الزوج ولو كان المختار عليه مثل الجليل  
في املاءه ينبغي ان يصح ايضاً كذا ذكره صاحب السلام ابو اليسر في باب الخلع  
من المبسوط وذكر الحاكم في شروط حيلة اخرى وهي ان يقر الاب ببعض  
صداقها ونفقة عتقها ثم يطلقها الزوج طلاقاً بائناً قال في المحكم مختص باب  
بجلائل مسائل الجليل ان الاب يصح اوائمه بقبض صداقها ويبرأ الزوج  
في الظاهر ولا يبرأ في الغيبة ولو اراد ان يكتب في هذا كتاباً يكتب اقرار  
الزوج باطلاق ابنته ويكتب اقرار الاب بقبض صداقها ونفقة  
عتقها كذا ذكره في الشروط **باب النسب** وفي فتاوى القاضي الامام طه  
الدين رحمه الله في فصل النسب الصغيرة اذا طلقت بعد الدخول بها ثم  
ولدت ان اقرت بانقضائها عتقها بعد ثلثة اشهر ثم ولدت لست  
اشهر فصاعداً لا يثبت النسب وان كان لا قبل من ستة اشهر ثبت  
والطلاق البين والرجعي سواء بخلاف الائمة المعتدة اذا ولدت ثلث  
نسب ولدها في الطلاق المستثنى اقرت بانقضائها العدة او لم تقر والفرق  
ان الائمة اذا ولدت تبين انها لم تكن آيسة بل كانت من ذوات  
الاولاد والحوار في ذوات الاولاد ما قلنا ولا كذلك الصغيرة لانها بالولادة  
لا تبين انها لم تكن من ذوات الاشهر فلا يثبت ان اقرارها لم يكن صحيحاً  
صحيحاً في رجل فقيل هذا ينكح فاعلم ان النسب من نسبه منه  
وقد ذكرناه مع اخواته في مسائل الاجابة وفي متفرقات كتاب الفصول في  
باب ثبوت النسب من فتاوى رشيد الدين سبكي بن عشرين تزيين



امرأة وجأت بولد لا يشب النسب لان ادنى مدة البلوغ اثنا عشر  
 سنة رجل تزوج امرأة وجأت بولد فاختلغا فقال الزوج تزوجتك منذ  
 شهر وقالت الابن منذ سنة فالولد ثابت بالنسب الزوج فان رقبا  
 على انه تزوجها منذ شهر لم يشب النسب منه فان قامت البينة  
 على تزوجها اياها منذ سنة قبلت وبهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد  
 البينة بعد ما كبر اما اذا كان قبل البينة حال صغره الولد فقد اختلف فيه  
 المشايخ قال بعضهم لا يقبل البينة عالم ينصب القاضي خصما عن الصغير لان  
 النسب حق الصغير فينصب عنه خصما ليكون البينة قائمة بمهم وعظم  
 وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف والقاضي اسم البينة من غير ان ينصب  
 عنه خصما بناء على ان الشهادة على النسب يقبل من يدعي وبهذا  
 فصل في اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا لا يقبل رجل  
 تزوج ابنة وهو صغير لما ياتي من مثله قاع ولا اجبال فجأت بولد لا يدرسه  
 الولد ولا يرد ما انفق ابو الزوج عليها عن ابنة وان اوتت انها تزوجت  
 ردت على الزوج نفقة ستة اشهر مقدار مدة الحمل حتى يذم المرأة قال رجل  
 هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنتك من زنا لم يشب نسبه منه وان  
 قالت هو ابنتك من نكاح يشب نسبه منها منه لجملة في فتاوى القاضي  
 ظهير الدين رحمه الله وفي البداية واما الصغير من امرأة وبها حمل فثبت  
 ان نفق حملها بالامه فان حدث حمل بعد الموت فعند ما اربعة اشهر ولا يشب  
 نسب الولد في الرجلين لان البنتي لالامه فلا يتصور منه العلوق والنكاح يقوم  
 مقامه في موضع التصور وعند ابي يوسف سقط رحمه الله عندها اشهر وان كان الحمل  
 حاد ثما فعند ما اشهر وفي قوله جميعا قال ابو الحسن العدة تنقضي حملها طاردا كان منه  
 الموت او عذرها والذي لا يتحقق به العدة هو الحادث وهذا صحيح قال ابو الحسن  
 والذي عذرها الحيض اذا حملت بعد الطلاق حملها حاد ثما فعند ما ان نفق حملها  
 وان كانت لاكثر من ستين اذا علم انها حملت بعد زوم العدة كذا ذكر  
 في المحيط رجل تزوج صغيرة بجامع مثله ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطليقة

رجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من ستين  
 من وقت الطلاق او اقل من ستة اشهر من حين قال انا حامل كان الولد  
 من الزوج كذا ذكر في فتاوى القاضي حان وذكر في طلاقها ايضا الصغيرة اذا طلقت  
 بعد الدخول ثم ولدت ان اوتت بانقضاء عدتها بشلاثة اشهر ثم ولدت  
 لاقل من ستة اشهر يشب نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من  
 ستة اشهر لا يشب وقديتاه من قبل وان لم يقر وادعت انها حامل  
 فان كان الطلاق باينا يشب النسب الي ستين من وقت الطلاق  
 وان كان رجعية يشب النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تنج الحمل  
 ولم يقر بانقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد هذا او ما لو اوتت بانقضاء العدة  
 بشلاثة اشهر سواء الصغيرة اذا مات وترك امرأة حاملا فعند ما يوضع الحمل وان  
 حدث الحمل بعد موته فعند ما بالشهور وقد قيل سدا واما البالغ اذا مات  
 وترك امرأة حاملا او حدث الحمل بعد موته في العدة فعند ما يوضع الحمل وكذا لو  
 طلق والمسلمة بكاره في طلاق فتاوى القاضي حان وذكر في الدين العسفي رحمه الله  
 في فتاوى اختلفت في الحمل في طلاق ايجاب العدة على الصغيرة اكثر مما يحتمل  
 لا يطلقون لفظ الايجاب لانها غير فاطمة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع  
 الشرائع ما حدث بايد واشتتت ثم اذا كانت المرأة لا تحيض لصغر او كبر فعند  
 ثمانية اشهر وان كانت حاملا فعند ما ان نفق حملها رجل تزوج صبية بنت  
 عشرين وخلا بها وقال المداخلة ثم فارقتها قال ابو القاسم احب الي ان  
 نفق ثلثة اشهر لاحتمال الدخول في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي فتاوى  
 القاضي الامام في الدين رحمه الله صغيرة بلغت ذات يومها ثم انقطع حتى تمت  
 ستة ثم طلقها زوجها كان حديها الاغت او بشلاثة اشهر لان الدم اذا لم يمت  
 ايام لا يكون حيضا فثبت من وفات الاشهر للعدة الصغيرة اذا بلغت في طلاق  
 العدة فانها يستقبل العدة بثلاث حيض مبنونة كانت او رجعية وكذا الايسة  
 اذا اعتدت ببعض الشهر ثم حاضت او جلست ليستقبل العدة بثلاث حيض وفي  
 الجبل يوضع الحمل اربعة اشهر فلو طلقها زوجها رجعية فانها نفقته شهر ونصف فان



بلغت في العدة وحاضرت بقلبك عدتها الى الحيضين فان اعقبتا المولود في العدة لقسم  
عدتها اثنتي عشرة حيض فان مات زوجها المطلق في العدة ثقل عدتها اربعة اشهر وعشر  
العدة اذا كانت صغيرة كان لها ان تخرج من البيت الا اذا كان الطلاق رجوعيا  
فلما خرج الابا من الزوج والكتابة بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت العدة مأكولة  
وتنه او مكاتبته او ام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يبرها المولى بيتا فان بوطها المولى بيتا  
لا يخرج الا اذا اخرجها المولى المعة عن نكاح فاسد يخرج ولا حد عليها كما لا يجب عليها  
عدة الوفا وهذه الجملة في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله  
ولا حد على الصغيرة ولا على المكاتبية ولا على التي نكحت من نكاح فاسد ويجب على الامة  
والمكاتبية **مسائل البلوغ** البلوغ عبارة يكون بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة  
في الجارية الحيض والاختام والحبل وادنى العدة تسع سنين بولها ثار والعلامة في  
الغلام الاختام والاحبال وادنى العدة اثنا عشر سنة واما السن اذا دخل الغلام  
في التسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي بعض الزوايا عشر سنوات  
رحم الله اعينها الشريعة هو قولنا لكث رح وعنه ابي يوسف وجماعة اذا بلغ الغلام  
والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وذكر صدر الاسلام ابو اليسر رح في باب العدة والفتوى  
في زماننا يجب ان يكون على قولها القصر اعمارا من ثمانون في كثر او اقل فتاوى العتالي  
ولا يسمع لقرار الصبي ببلوغه اذا اكل ابن ثمان عشرة سنة امرأة اوتت انها  
مدركة ووهبت مهرها ثم قالت لم يكن مدركة فان كان قدها والمدركات  
صح او رها وان لم يكن قدها والمدركات لا يصح اوارها ويصح لفتحن ان يحيط  
في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها بماذا عرفت وذلك كما قالوا في غلام اقتر  
بالبلوغ ان القاضي يسئله عن وجهه ويحيطا في ذلك وذكر في فتاوى قاضي  
خان وقد ذكرنا في مسائل النكاح في ابن مسائل قبض المهر وفي اوار فتاوى المفتي  
سئل عن قوم اصطفاوا بينهم مراهق على شيء واقر المراهق عن الصبي ان بالغ  
ثم قال بعض البورقة بعد ذلك ان لم يكن بالغ ولم يصح بهذا الصبي قال القول قول  
الصبي بالبلوغ لشروط ان يكون ابن ثلثة عشر سنة لان اقل من ذلك نادرو  
بغيره ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي رح ان اقرها فتاوى في جاسه بالبلوغ

يجوز في بعض مسائل البلوغ  
في بعض

في دعوى

في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بماذا بلغت ونكحت فقال لا بد من البين  
فقال لا بد من العلم فقال القاضي وماذا رايت بعد ما نكحت فقال للمدعى اني  
ما عرفان الماختلف فقال المفتي فقال المفتي فقال آس مردان كد فرزند زوي  
شو وفتاوى علي من اجلك علي ابن او علي بنت علي ان فتاوى علي ابن واهني  
الغلام فقال القاضي لا بد من الاستفسار فقد يلحق الغلام الاوار بالبلوغ من غير حقيقة  
وجرت منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال شيخ الاسلام وبندها من بدلت  
وانما يقبل تولد مع الشبهة وكذا الجارية اذا اقرت بالحيض ونكحت مسائل متعلقة  
بمعرفة البلوغ في متفرقات كتاب الفصول على الاستقصاء المذكور اذا جاءت بولد  
فنفاه الزوج ولا عين القاضي بينهما ولم يقطع النسب حتى مات الزوج او المرأة فان  
النسب لا يقطع وهو ثابت بالنسب من الزوج لان النسب لا يقطع بنفس الفتى  
مالم يقطع القاضي النسب فادامت الزوج او المرأة فقد تأكد النسب ولا يسل الى  
قطعه بعد ذلك كذا ذكرني دعوى المبسوط في باب دعوة الولد من النكاح الصحيح قال  
الفقيه ابو الهيثم رح ليس عن اصحابنا في هذه المسئلة روي انه ان في هذا الموضوع  
خاصة ان النسب لا يقطع بنفس المتعان مالم يلزم القاضي الولد لاه وادامت  
ولد للماعة وتركها لا اولم يترك ثم ادعاه الاب فانه لا يصح لان الولد  
لما مات فقد استغنى عن ثبوت النسب **مسائل الاعيان** كل من ملك شخصاً  
لا يجوز نكاحه عن التأييد بسبب القرابة كالخ والاخت والعم والخال يعقون عليه  
صغيرا كان المالك اعم كبيراً قد كان او جونا وقال الشافعي رحمه الله لا يعقون الا من  
له ولاد او مسئلة معروفة في فتاوى قاضي ظهير الدين رح ثم لا فرق  
بين ان يكون المالك بسبب الشر او بسبب الهبة او الارش اما الصغير اذا  
كان نادوا له في التجارة اذا اشترى اياه او دارهم حرماً سواء من بعض الشر او خلت  
مشايخنا رحمهم الله فيه والصحيح انه يصح شراؤه ويعقون عليه كذا ذكرني بمسوط صدر الاسلام  
ابو اليسر وذكر في فتاوى القاضي الامام محمد بن رجل قال لامت عند الوصية اذا مات  
ابني او ابنتي منه حتى يستغنيا فانست حرة قالوا ان كان الابن والامنت كبيرين  
يجوزهما حتى يتزوج الابنة وليصيب الابن من ايجارية وان كانا صغيرين تحتهما

رواية



حتى يدركا لان استغنا الكبيرين والصغيرين عند ما قلنا وان كانا كبيرين  
فترتوجت الابنة وبقى الابن يخدمهما جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى  
يستغنيا ولا يعتق عند استغناء واحد منهما كذا لو كانا صغيرين فذكرنا  
تخدمهما جميعا حتى يدركا الاخر وان ما احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانهما  
كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع الناس عن ذلك وهكذا ذكر في فتاوى الشافعي  
الامام ظهير الدين رحمه الله وذكر في آخر الباب الثاني من عثمان الاصل ولا  
يجوز عتق الصبي المجنون والناجم لانه ابطال الملك فلا يصح كالطلاق ولو قال  
اعتقت عبدي هذا وانا صبي او مجنون وعرف منه المجنون لا يصح لانه اترتبهما  
باطل وكان ذلك انكارا لاعتان وكذلك الطلاق لانه اسنده الى حاله معوقا  
منافيا لعتقه بقرنه فلا يعتق ولو قال الصبي اذا احتلكت فعبدي حر او قال المني  
اذا افقت فعبدي حر فذلك كلام باطل لانه ليس من اهل الميعة ولا من اهل  
الاعتان بخلاف ما اذا قال الصبي الباطل فاعلم انك فاعل ذلك وهو  
معنوه يعتق فلهذا لا يعتق حكما بذلك الكلام السابق فبان في معنى من ورث  
قريبه وهو معنوه واذا كانت الجارية بين مسلم وحر وحر ومكاتب وجبة  
فيما تبولد فادعوه جميعا فالولد يكون ولدا للمسلم لانهم استوا في سبب العتق  
وهو الملك الا ان القضاء بالولد للمسلم اولى لان فيه زيادة نظر لولد وهو الاصل  
وتحرره وان لم يكن بينهم مسلم حر يقتضي للذي ولا يقتضي للمكاتب ولا للحر وان  
كانا مسلمين وان كانا في القضاء لهما نوع نظر للصغير كما في القضاء للذي نوع  
نظر للصغير ولكن النظر في القضاء به من الذي يبلغ لانه يصير حقيقة ثم اذا قل  
يحصل الاسلام لنفسه فيحصل له التفتان جميعا ولو قضينا به للمكاتب العبد  
يحصل الاسلام حكما ولكن لا يحصل له الحرية ولا يقدر على تحصيله ففرض به للذي حر ولو  
لم يكن فيهم ذم في يقتضي للمكاتب ثم اذا صدرت الجارية امة ولدت لغيره ضمن تيمم  
النساء شرعا كانه وعقر انفسا لهم فكل الباقون يضمنون عقر انفسا لهم لانهم  
اقرروا بالعلم وشيئا صون الا ان العبد لا يخذ بالعقر الا بعد العتق لانه ليس  
من ضمان التجارة ولا يؤخذ العبد قبل العتق الا بضمنان التجارة اذا كان مأذونا

له في

له في التجارة وهذا اذا اقرته وطئها بالتحلل لان العبد لا يؤخذ بالمهر الا بعد  
العتاق فانما اذا اقرته وطئها بسبب الشراء فانه يضمن العقر في كل جنس منه  
المساكين في باب اتمات الاولاد من عثمان النهبط وفي فتاوى قاضي خان  
رجل استولد جارية ولده الصغير ولد له ولده ويغرم تيممها ولا يؤم عقرها واما ترويج  
الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه الصغير ام ولد له ويعتق الولد بالقرابة  
واذا اراد الرجل ان يطأ جارية ولا يصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعها من ولده  
الصغير ثم يزوجها وذكر في الباب التاسع من عثمان الاصل غلام صغير في يد ابن  
لا يعبر عن نفسه فقال ابنه عبدي فاقول قوله فان ادرك الغلام وقال انحر لاني  
قوله لا اذا اقام البينة لانه الا ان صار مدينا بطلت به عن نفسه فيكون القول  
قول صاحب اليد مع اليقين وعلى الصغير البينة بخلاف ما اذا لم يكن ادعى ذواليد  
في حال صغره انه عبده فلهذا قال انحر الاصل وذواليد يقول هو عبدي فاقول قوله  
العبد لانه لم يعرف بثبوت يده من الجارية بل يدعي به وان في يده وهو يكره فيكون  
القول بقوله مع اليقين فان كان الصغير يعبر عن نفسه حين ادعاه الذي في يده  
فقال انحر فاقول قوله لان الذي يدعيه انه عبده يدعي انه في يده وهو  
ينكر فيكون القول بطل بطل العتق الاول لانه لا قول فيكون القول في قول  
من هو في يده من حيث الظاهر كالشوب وكذا قال الغلام انا لقيط حر فانه  
ادعى انه حر الاصل لان اللقيط في فتاوى قاضي خان لو كان الغلام كبري فقال  
الذي هو في يده هو عبدي وقال الغلام انا عبده فلان كان القول في الذي في  
يديه ولو لم يقل انا عبده فلان ولكن قال انحر الاصل كان القول قوله وبهذا  
ذكر في عثمان النهبط رجل في يده صبي يقول هو عبدي فاعتقه ثم جاءه فقام  
البينة انه عبده قبلت بينة وليقتضيه له ويبطل عثمان الاول المستلكت في  
عثمان فتاوى قاضي خان وذكر في آخر باب المدبرة من عثمان الاصل ان امر  
انسان صبيانا ان يدبر عبده فبذره جارية لان الصبي من اهل التفقات عندنا  
اذا كان عاتقا فلا يشان في حرمة الله وفي اوقات الاساسي رجل مكاتب عبدا  
له صغير يعقل كذا لانه لو اذن له في التجارة يبيع حتى يبيع الجارية ويؤخذ في التجارة







ان لا ينجح الى هنا كلف وله ان ياكل من رخصه نفسه ويكون ذلك بمنزلة  
واحد الشكرين في الكلب والموزون يتفرق بالقسمه اذا كان اجنبيا فالاب اولى  
وذكر في ايمان النواز او المجامع في الفتاوى كلف لا يلبس صبيانه من غزل فانه منام  
الحالف بما صباه ودخلوا في صلاة ان اصاب تلك الملة على صباه ما يكون  
لبس حش و ذكر بعد هذا بورقة الصبي الماذون له اذا انكر اليه من عليه لانه لا  
قال الفقيه وقال علماء في كتاب الاوار الصبي الماذون له يخلع وبه نأخذ الا  
انه يقضي بالثكول والصبي يتكلم ويصح قراره وفي كفارة اليمين اذا فعله ما وعده  
وفيه صبي فطم ليجوز عليه ان يطعم مسكينا آخر من فتاوى قاضي خان وفي ايمان الملقط  
قالت امرأة الكرم من امشب اين كوكبك رادارم فجدت امرأة اخرى وجعلت  
الصبي في المهد وامسكته ولم تمسكه الى لغة الا انها ارضعت خشت وجوزلتها  
العبد الصغير في كفارة اليمين والطهار ولا يجوز اعتناق العبد المجنون في اوائله  
ابا الاول من ايمان الاصل ذكر في باب الخلف على التزوج من ايمان مختصر  
الكرخي رجل قال اتسلا ازوج ابنتي الصغيرة او ابني الصغيرة ثم امر جلا فوجده اوزج  
رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز قال هو حانت وكذا كان تزوج عبده ولمسكه وكذا كلف  
العقود والقصة والهبة والطلاق والكتابة ولو خلف لا يزوج ابنته كبريا فاجاز  
فزوج ثم بلغ الابن فاجاز اوزج رجلا فاجاز الاب يعني ورضي الاب لم يحنث  
وهنا لم يشبه الصغير وقال شيخ من حجة رما الله في نواذه في رجل خلف بطلاق  
امرأته ثم ثمانان لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها رجل من اهل او غريب والاب حاضر  
ذلك الموضع حيث زوجت الا انه ساكت ثم قال لهما وقت عقد النكاح  
وهو في ذلك المجلس فخرجت النكاح فخرجت حجة رما الله لا يحنث لان الذي زوج غيره  
واجاز هو وكذا كلف على امته و ذكر في باب الرجل يخلع على غرض من الافعال التي  
على صحته ونفاضة من ايمان مختصر الكرخي اذا قال والله لا يبعن هذا الصبي والصبي  
خر قال بهما على الفسلا اذا باعه بغيره فاسد ابري يمينه و ذكر في باب الخلف على حدة  
من ايمان المختصر اذا قال والله لا اخدم فلانا وليس له ثمة في غلام ولا جارية فانه  
يحنث في اتي ذلك خدمه لان كل واحد منها خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء

اذا خلف

اذا خلف لا يضرب ولده في رقبته وفرضه لم يحنث الاب وفي العجيث وفي  
المراة قيل انما نظير الولد وقيل بانها نظير العبد وينظر في الفصل الثالث و  
العشرين من ايمان الذخيرة اذا خلف لا يحكم صبي او غلاما او شابا او كسلا  
فيقول بعض اهل العلم الصبي يستعمل في البيع التسعة عشرة سنة ثم من تسعة عشرة  
شاب الى اربع وثلاثين ثم من اربع وثلاثين الى احدى وخمسين ثم من احدى  
وخمسين الى اربعين ثم من اربعين الى اربعين ثم من اربعين الى اربعين ثم من اربعين  
شابا ونحوه وقام هذا ينظر في آخر ايمان الذخيرة وفي ايمان الفتاوى الصوري ذكر  
في ايمان الذخيرة رجل اتهم بصبي فقال بالغا رتبة الكرم با او با جعاطي كرهام  
فامرأة كذا وقد كان قبل طلقت امرأة ذكره في فضل اليمين على الافعال خلف  
بطلاق امرأة الله لم يخطوط ثم امر الله بكثرة لاط في حال صغره بصغيره طلقت امرأة  
في المذهب في الفتاوى في طلاقه وفيه ايضا لو خلف لا يشتري الغلان ثوبا فاره  
فلان ان يشتري لابن له صغير ثوبا فاشتره لا يحنث وكذا لو امر ان يشتري له  
ثوبا فاشتره لا يحنث وفي فتاوى الشافعي ايضا ولو خلف ليصليين بمجاعة  
عام الخلف صبي يعقل الصلاة وقد صلى بمجاعة ذكره في الفتاوى لو ايد صاحب  
المشتق والمجيط في **سؤال** محمد رجل في بصيرة بجامع مثلها او مجبونة يجب عليه  
الحمل ولو وطئ جارية صغيرة بنت خمس سنين قال ابو حنيفة رحمه الله اذا سلمت  
اتمت عليه الله وفي جنبا بالفتاوى الصوري الصبي اذا زنى بصبيته واذ انكح  
لا حدة عليه وعلى المهر ماله لانه موأخذ بافعاله واذنما لم يبيع وان كانت بالغة مستكر  
كذلك وان كان مطاوعة لا يجب المهر لو جبين احد هما ان رضاعا يعبرنا سقا  
حقها والثاني انه لو ضمن رجوع ولي الصبي عليها كس امر صبي ابنتي ولحقه غرض رجوع  
وليه حلي الامر فلما ينفذ النكاح وفي فتاوى القاضي الامام في الدين الصبي اذا  
زنى بصبيته يجب المهر من ماله لانه موأخذ بافعاله وهذا اذا كان مهر مثلها او قل من  
خمس مائة اما اذا بلغ خمس مائة فانه يجب عليه عاقلة لانه بمنزلة الجارية وقد صار اكثر  
من نصف عشر الدية وانما لا يحنث في عاقلة اقل من نصف عشر الدية والفتية  
اذا دعت حبيبا الى نفسها فاوجب عدها فدية المهر والتمرة اذا دعت صبي

هذا ذكره

رثما

حجة



فزني بها لا يضمن مهرها وان كانت امه يضمن لان امر الامة لا يصح وكذا نكحت  
 دعت صغيرة صبيها فزني بها لا يضمن مهرها ولا يضمن بعض هذه المسائل في  
 جناتنا ودي القنوي وبعض في فوائدها صاحب المحيط رجل قال للمرأة زينة  
 وانت مكرهة او صغيرة لا تحب القاذف رجل ما جن سقى ابنا له صغيرا فزني به  
 ولا يملك المسكتان في فتاوى القاضي الامام خليل بن الدين رحمه الله في جواب  
 صاحب المحيط صبي تزوج امرأة بغير اذن الولي ودخل بها فلم يجر الوكيل النكاح لا  
 يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل الا التزام بخلاف العبد فانه يؤخذ بعد الفسخ  
 وفي اول حدوده الاسلام الى اليسر ثم تزوج بمجنونة او صبيته فدخل بها لا يصير  
 محصنا بذلك الدخول ولا يترفع امه الصبي او المجنون اذا تزوج امرأة بغير ولي  
 الولي ودخل بها ثم بلغ الصبي واثان المجنون فزني لا يجب عليه الرجيم الا ان يدخل  
 بامرأة بعد الدخول ثم يزني المرأة العاتكة البالغة او ادعت صبيها او مجنونا لا يضمنها  
 حتى وطئها لاحد على واحد منها عداة العتمة وقال ذو الشان في رحمها الله يجب  
 على المرأة المهر والجماع على ان الرجل البالغ العاقل اذا زني بصبيته بجامع مثلهما او  
 بمجنونة يجب المهر عليه وكذا لو زني ببناته يجب المهر والفرق يعرف في المبسوط  
 اذا زني الصغيرة لا يجمع مثلهما واقتضاها فان كان اقضا يستمسك البول فلا  
 حد عليه بخلاف ان شال يستمسك البول لوطي مطلقا ويجب الاغتسال بنفسه الا بالراح  
 وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان اقضا لا يستمسك البول لا يجب عليه ثلث الدية  
 ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يجب  
 وقال محمد رحمهما الله يجب ولو وطئ صغيرة ولم يقضها يجب المهر عليه ولو جامع  
 صغيرة واقتضاها لا يجب حرمة المصاهرة ومن قد زني بالذي جامع هذه الصبية  
 بالزنا لا يجب عليه لانه زنا من وجه لانه وطئ حرام منه بحكمه في المبسوط ولو  
 زني بصبيته بجامع مثلهما ولم يقضها يجب المهر وهذا ظاهر وهل يجب مهر المثل في ان  
 لا يجب لان المهر قد وجب وانه يثنان وجوب الثمن فان كانت امة القنوي ولو وطئ  
 صغيرة لانه شتم مثلهما لا يكون هذا الوطئ زنا طبعيا ولا وطئا لاحلالا ولا لحراما لانه  
 مثل هذا الوطئ في المحل المحال والحرام والله اعلم بالصواب رحمه الله

ولو زني الصبي بالمرأة حرة بالغة فزني بها  
 مكرهة يضمن الصبي المهر وان كانت طابعة  
 لنفسها لا يضمن في المهر

الوطئ حرة المصاهرة ولكن اوجبنا حرة الامة ارش تلك الجناية اذا لم يقضها  
 وهذا لان شرط وجوب المهر هو المحل المشتبه بان الفعل فعل اقضاء الشهوة  
 فلا ينفصل الا في محل شتم ذكره ابو زيد في خزائن الهمى في باب المحمود في نكاح  
 فوائده صاحب المحيط المدونان لا يثبتان الا في مسكتين اذا زني بجارية  
 بكر لا ثمن يجب المهر ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر اثنان  
 يجب المهر وقية **مسائل الرقة** ذكر في الاصل والوسر من خرافة  
 لا يقطع لانه ليس بان لو كان عليه حتى يبلغ ما لا كثير الا يقطع ايضا لان شتم للحي  
 ولا يجب القطع بسرقته ما هو تابع له وان كان يعلم ان عليه طبعيا بخلات ما اذا  
 سرق ثوبا خلقا على جانبه درهم مضروب شتم ما لا كثير او الثوب لا يساوي  
 عشرة دراهم ان كان الشارح لا يعلم بذلك لا يقطع لان نفسه سرقته  
 الثوب لا سرقته الدراهم وان كان يعلم به يقطع لانه اذا علم يقصوده القتل  
 بخلات الصبي فان الصبي هو المقصود بها لاخذ على كل حال لانه لو كان المقصود به  
 الخلق لاخذة دونة ولو سرق عبدا صغيرا ان كان عاقدا لا يقطع بل اختلفت  
 اذا كان بجال يعبر عن نفسه ولو سرق عبدا صغيرا لا يقطع ولا يعبر عن نفسه  
 قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يقطع وقال ابو يوسف رحمهما الله لا يقطع استأنا  
 وقريب الاثر بار بالسرقته من المبسوط واذا اقر الرجل بالسرقة مع المجنون او بغيره  
 او مع اخر شتم لا يقطع لان هذه السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة  
 واحدة فلا ينفق موجبة للقطع في حق الآخر بخلاف الصحيح البالغ اذا زني بصبيته  
 او بمجنونة يجب الحد على كل من الرجل لان ثمة الفعل من الرجل ومن المرأة ولا شبهة  
 في فعل الرجل بخلاف ما نحن فيه لان الفعل منها جميعا وذكر في سرقة العيون فزني  
 سرقوا ونهيم صبي او مجنون لا قطع عليهم عند احمد ومحمد بن زفر رحمهم الله وقال ابو  
 يوسف رحمهما الله ان كان هو الذي اخرج المتاع لا قطع عليهم وان وليه الكبير  
 قطع وكذا نكحت قطع الطريق اذا كان فيهم صبي او مجنون او معتوق او اخر سن  
 دري المهر عنهم جميعا في قول حنيفة رحمه الله في **مسائل السرقة** ذكر عن علي بن بكير  
 كتب الى ابن عباس رضي الله عنهما يسأل عن المغنم نصيب من كان الشتم



يحضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومضى بحسب البصيرة للمعتم  
 وعن سم دوى القربى فكتب اليه بن عيسى رضى الله عنه انه لا حق للعبد  
 في المعتم وانه يرضخ له وان الشاكن يحضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الجرحى ويرضخ لهم ولا حق للقيح في المعتم حتى يحكم كتب اليه في سم دوى القربى ان  
 عمر رضى الله عنه عرض علينا ان تروج من الحسن الى وان يقضى به عن مؤمننا فاننا  
 ذلك عليه ان ان يسلم لنا فالى ذلك علينا وهذا يقول الآن الصبي يرضخ له  
 كالعبد لاروى انهم كانوا يجعلون القبيات من جلة الجيش حتى يسلموا وسلم  
 دار الحرب بامان فاشترى صبي او صبيته منهم واعتقه ثم استولى عليها المسلمون  
 بعد ما نشأوا كافرين وخرج المسلم الى دار الاسلام فانها يكونان فيا للمسلمين لانه  
 ان نفذ عتقه فها تراه في مكان بالاسيلا ولم ينفذ عتقه فيها ليسا بمعتوقين  
 في مكان بالاسيلا واذا اسلم الحربى في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك  
 الدار وجعلوها دار الاسلام وله اولاد وصغار وكبار فاولاده الصغار وما في يده  
 من المتاع فنيا واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن في يده من متاعه يكون فنيا  
 وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان داره لا يكون فنيا واولاده الصغار لا  
 يكون فنيا ضاروا المسلمين بتعاليمهم واما متاعه الذي في يده فله ان يسلو على  
 نفسه لكونه مسلما فلا يكونوا مستولين على ما في يده واذا من بصيرة فوفا من اهل  
 الحرب ان كان ما دون ناله بالقتل يرضخ عنه نا ولا يصح عنه الشافى رحمه الله  
 في سائر النقرات وان كان مجورا فهو عاتل يرضخ عنه محمد رحمه الله دون غيره  
 واما الذي لا يصح واما ان العبد المجور لا يصح عنه ابجينة وابيوسف رحمه الله و  
 عنه محمد والشافى رحمه الله يصح واما ان العبد ما دون له بالقتال يصح بالانكاح  
 واما المرأة جارية وكذا امان المقعد والزمن القيت جارية واذا ارثها الابوان ولحقها  
 بولدها الصغير يد الحرب ثم استولى المسلمون فالولد في لانه صار مريتا بعتا لها و  
 وتصغير المريتين وانما اذا بيعت الام في دار الاسلام لم لا يكون الولد فنيا  
 لانها لا ماست مسلمة بقيت اسلامها كما وكذا لو كانت الام ذمية نصرانية وقد بيعت  
 في دار الاسلام لا يكون الولد فنيا لان الولد وان صار مريتا بعتا لابي له ولكن بقي

ذمية

ذمية بعتا لاه وكذا لو كان الاب ذميا لنقض العبد لا يكون الولد فنيا لانه  
 بعتي ذميا بعتا لاه وكذا لو ارثها الابوان ولحقها به الحرب والولد هس فانية  
 يكون مسلما بعتا لاه وقد قرئ في من في الطلاق والنفكاح واذا ولد للمريتين في دار  
 الحرب وولد ثم ولد لولدها ولد ثم ظهر المسلمون عليهم يكون ولدا لاولادهم  
 فنيا ولا يكون ولدا فانيا ويحبر ولدا على الاسلام ولا يحبر ولد ولدا على الاسلام  
 يكون مريتا بارتاد ابويه اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلما باسم ابويه  
 فيجبر على الاسلام كالابوين وانما ولد الولد لا يكون مريتا لانه لا يكون بعتا لابي في  
 الارثا ولا كما لا يكون بعتا لابي في الاسلام لانه لو كان بعتا لاه كان تابعا لاه  
 الجدي وروى في الاما لانيه ويكون الناس مسلمين باسم ادم عليه السلام فانما لم  
 تابعا لابي صار حكمه حكم ابي اهل الحرب وسائر اهل الحرب لا يجوزون على الاسلام  
 واذا ارثها الفهم الميراث عن الاسلام صحته ردة عنه ابجينة ومحمد رحمه الله  
 وعنه ابيوسف رحمه الله لا يصح وبها مسئلتان احديهما في الاسلام وانشا  
 في الردة ثم ارثه الصبي الميراث فاذا ارثه كافرا لا يقتل ولكن يحبس وكذا كانت  
 اكره على الاسلام وهو بالغ ثم ارثه لا يقتل ولكن يحبس واما اسلام القتل العاتل يرضخ  
 عنه بلا خلاف بين اصحابنا في احكام الدنيا والآخرة جميعا وعنه الشافى وعنه  
 رحمه الله لا يحكم باسمه وجه قول اصحابنا رحمهم الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعنه ابي الى الاسلام وهو بن سبع سنين في سلم وحسن اسلامه وكان يرضخ باسمه  
 في صفه ويقول بقتكم الى الاسلام طرا علما ما بلغت او ان حلمي والمعنى فيه وهو انه  
 عرف الاسلام ولم يرضخ به فوجب ان يرضخ عنه وكذا لو كان ابن خمس عشرة  
 سنة ولا يلزم عليه هذا الصبي الذي لا ينفصل لانه لم يعرف الاسلام ونظر تمامه في باب  
 احكام المريتين من البسوط وكذا في باب ما يصيب من الغنيمة مما كان البشركون  
 اصباؤه واذا سبي الصبي من اهل الحرب وخرج الى دار الاسلام دون ثمانين قتل  
 ان يعقل الاسلام صلى الله عليه لانه لو لم يكن معه ابواه ولا احد بها كان بعتا لاه ولا يكون  
 مسلما بالارتد نصيب عليه وان كان معه ابواه او احد بها فانه لا يعقل على لانه تابع  
 لا بويده في الدين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابواه

ذمية







وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال الا الله لا يكون  
 مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذا كذا اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام  
 فلم تعلم لا يكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل ع من ان تؤمن  
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره  
 وشيره من الله تعالى ذكره الكتاب في باب عمل الجنائز من الجامع الصغير في  
**مسألة الكراهية الصبي والمعتوه** اذا اجبر بنجاسة الماء لا تثبت النجاسة بقوله  
 لانه عقله عقله فكذب فلا يخرج صدقه على كذبه ولا يملك تقبل خبر الصبي والمعتوه  
 في الاحكام فان احد من الصبيان والمعتوهين لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حديثا ولكن مع هذا ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رايه فان وقع عنه انه صادق  
 لا يتوعد وان وقع انه كاذب يتوعد وهذا اذا كانا يعقلان واما اذا كانا  
 لا يعقلان لا يلتفت الى قولهما وكذا في استحسان المبسوط صبي فاعلم في شيء  
 يبيعه لا ينبغي لغيره ان يشتريه منه عالم يستلزم عنه لا ذم لانه لا يصح له ان يبيع  
 باذن الولي فان قال ذن لي ابي يحكم فيه رايه على كل حال فان وقع عنه انه  
 صادق اشتراه منه والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة اذا كان يهب ذلك المال  
 فان قال هو لابي اذن لي بالهبة تقبل منه اذا وقع عنه انه صادق وان قال هو لي  
 اذن لي ابي بالهبة لا يجوز له ان يقبله لانه لا يملك ذلك باذن الاب وفي القدوري  
 ويجوز ان يقبل في الهبة والا اذن قول العبد والجارية والصبي وفي الهبة ولو كان  
 المجبر بنجاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كذا لصبي والمعتوه واليحب التخييل ولكن يجب  
 بكونه الفاسق لان خبر الفاسق يسوي فيه الصدوق والكاذب فيجب طلب  
 الخبر اذ الكذب في خبر الكافر فظاهروا وقد ذكرنا بعض مسائل اخبار الصبي في اول  
 هذا المبحث وفي استحسان المبسوط وادامات الرجل بين النساء وليس فيه من  
 زوجة لا يباح له ان يفسد كانه حاله الحياة فان كانت فيهن جارية صغيرة  
 لا تشتهى بعينها النفس حتى تغسل لانه الصغيرة التي لا تشتهى ببيعها ان تفسد  
 جميع اعضاء الرجل الاجنبي حال حيوة فكذا بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا  
 لا يشتهى فلا بأس بالنساء ان يفسد كانه حال الحياة لانه لا حرمة لعورته ولا لاسنانه

وكذا اذا

وكذا اذ ماتت المرأة بين الرجل لا يباح لواحد منهم ان يشتمها فان كان بينهما  
 لا يشتهى بعينه النفس حتى يغسل لانه لا يشتهى ببيعها ان تفسد  
 فكذا بعد الوفاة وفي كراهية الهبة والصغيرة اذا كانت لا تشتهى ببيعها  
 والنظر اليها لا يباح فلو فسد فكيف ان يلبس المذكور من الصبيان الذب  
 ويحرر لانه الحرهم لما ثبت في حق المذكور كما لا يباح التمسك بالاب والابن وما  
 نظيرهما من شربهم سقيهما أقصى وقت الحنان اثني عشر سنة واول  
 وقتها قال ابو حنيفة ربح لا علم له به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في شيء  
 واختلف الشيخ فيه قال بعضهم اوان تشه اذ بلغ سبع سنين وقال بعضهم سبع  
 سنين وبعضهم عشر سنين وبعضهم لم يعينوا وقتا وقالوا ان كان الصبي  
 بحال يطيق الم الحنان بخير والا فلا وانه من جملة السن وفي القيون غلام حن  
 ولم تقطع الجدة كلها فان قطع اكثر من النصف يكون حنانا وان كان نصف او دونه  
 لا يكون حنانا وفي مسئلة النوازل صبي لم يحن ولا يمكن ان يملكه الا بشد يد  
 وحشفة ظاهرة اذا اراه انسان ظنه فهو غلام ينظر اليه الثقات واهل النظر من الجن  
 فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختان فانه لا يشتهى عليه ويترك كذا الشيخ  
 الضعيف من اهل المذهب اسلم وقال اهل البصرة لا يطيق الحنان يترك  
 في نوازل التمسك حتى اخذن الصبي ثم طالت جلده ان صار كالسحر حشفة تقطع  
 وما لا فلا ولا بأس بالمصائب التجارية الكبيرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان يصب  
 يده ولا رجله كالرجل في استحسان الذخيرة اختلف الشيخ في التسليم على الصبيان  
 قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم يسلم عليهم افضل وهو  
 قول شريح قال القتيبي ابو القيث الغفر بن محمد التميمي رضي الله عنه وبه نأخذ  
 وقد روي عن الحسن بن مالك رضي الله عنه قال كتب مع الصبي اذا جاء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عينا وفي حبة فتناوى القاضي الامام طهبر الدين ربح اذا لم يكن فيه  
 ثياب من اللوات روي عن محمد بن ابي تيباح لو اديته وشبهه ذاك لصبي فله  
 واكثر من ثوبين ربحا على انه لا يباح وفي كراهية التمسك اذ اهدى الفقه الى الصبي الصغير  
 يحل للاب والام الاكل اذا اراد به كذا برالاب والام لكن اهدى الى الصغير استغفارا

دون



للمدة الجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد لو كل كل روي عن ابن عمر رضي الله  
عنه انه كان يشتري الجوز للصبيان يوم الفطر يلعبون به ويأكل منه ويهدونه  
رضي الله عنه بجوزة وهذا اذا لم يكن على سبيل المقطرة فاما اذا كان هذا القنع حرام  
الآب اذا احتج الى تناول له منه فانه على حبهين اما ان كان في المصراع  
لغيره او كان في المفاضة واحتج لعدم الطعام معه وله مال فحق الوجه الاول كل غيره  
شيء وفي الوجه الثاني اكل بالعتمة وقد ذكرناه في مسائل النفقات من هذا الكتاب  
في كتاب النكاح وفي واقعات الشافعي لا بأس بنقب اذن الطفل من البنات  
لانهم كانوا يفعلون ذلك زمن النبي عليه السلام من غير ان يربوا على ابنة الصغیر  
ياي بكرة وغيره كره ذلك بعض المشايخ لانه ليس له الا ابن ابن اسمه بكرة يكون هو  
اباه والصحيح انه لا بأس به فان الناس يريدون به التقاول انه يصير ابني في الحال  
لا للتحقيق في الحال ولا بأس بكلي الصبيان اذا كان لهما اصحاب الصبيان لانه مداول  
ودفع المصنف الى الصبيان به بكرة وذكرناه في مسائل الطبائيات وفي سبوع فوايد صاحب  
المحيط الآب الام اذا اراد الصغیر لينقل الماء من الخوض الى منزل به ودفع اليه الكوز  
فيقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يكون ملكا للصبي حتى لا يجزى لآب شربه الا عند  
الحاجة لان الاستحسان في الاعيان المباحة باطن وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا لآب يصير  
لآب ويصير الابن كجزء الماء لآب كالأجير اذا حمل الماء يكون المستاجر جزء الماء كالأجير  
هذا وذكر في الخاوي اذا حمل الصبي الكوز من ماء الخوض ثم اخرج ذلك الكوز في الخوض  
لا يجزى لآب احد ان يشرب الماء من ذلك الخوض حسنت الصبي قبل ان يجزى عليه العلم  
لا لا يوجب له تقاضا وان ليس لآب ان التامس ويهدا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم  
الانسان يتفق بعلم ولده بعد موته كما روي عن ابن مالك رضي الله عنه انه قال  
من جملة ما يتفق المروء بعد موته ان يترك ولده علمه القرآن والعلم فيكون له الاجر  
وذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا وذكر في باب دعوى الآب الصبي  
من فتاوى رشتية ياتين صبي يحصل المال يبيع الى امه والام تنفق على الصبي وتاكل  
قليلا ثم لا تعلمه ثنتين غير الزيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والعبيد بعد الكسب  
مقدرا فيكون له من اموالهم ما يحتاج في حال الصبي فتا كل من لم يكن العلم تحت اية الى الكسب

خلطت

خلطت مالها بالمال الولد واشترت الطعام واكملت مع الصغیر ان اكملت  
ما زاد على حصتها لا يجوز ذلك لانها اكملت مال الصغیر وفي ادب الملقط الفلأد المبلغ  
مبلغ الرجال ولم يكن مهيئا في حكم الرجال ان كان صبيحا في حكم النساء قال شيخنا الامام  
ابو القاسم رحمه الله يفرق بين النظر اليه عن شهوة فاما الخوف والنظر اليه لغير شهوة  
لا بأس به وكرهنا لم يؤمر بالنفقات رواتنا من فروض الكفاية فاذا سلم على  
قوم فروض استلام بعضهم فان كان الذين حصل الروض منهم مكلفين لسقط عن البا  
قين فيما سأل على غير فروض الكفاية واما اذا حصل الروض من الصبيان ان كان  
الصبي يعقل لا شك انه لا يسقط الروض عن الباقي وان كان هذا الصبي لم يعقل  
الجواب لا يسقط عن الباقي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يسقط ومنهم من  
قال لا يسقط وتمام هذا ينظر في تمام كتاب الكسب الشيخ الاسلام ابي بكر بن  
بيان فروض الكفاية وقد كتبت فروض الكفاية في موضع جده في مسائل القبط  
المقطب اسم للولد الذي يوجد على قارعة الطريق او في المفاضة او على باب المسجد لا  
يعرف ابوه ولا امه واللقط الاخذ به باعبار ماله انه يقط ورفق القبط  
افضل من تركه جلات القطة فان تركه افضل من رخصه وان غلب عليه  
صانع القطة فواجب عليه رفعه ثم القطة خروفتة من بيت المال الملقط حتى  
في الاتفاق عليه لعدم العلم بالآب ان ياراه القاضي فيكون دينه عليه يوم الملاءمة  
او ابي الملقط ان ينفق على القطة مثل القاضي ان يقبل منه واما ابنته انه القبط  
فقبضه القاضي ووضعه على مدي رجل امره ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينه على  
القبط ثم ان الذي التقطه مثل القاضي ان يرد عليه فالقاضي بالجب ان شاء رده  
عليه وان شاء لم يرد عليه وذلك القاضي في الفرع الاول ان شاء نفسه منه وان  
شاء لم يقبضه فان لم يقبضه القاضي منه ياراه بالاتفاق عليه فيكون دينه على القبط  
ولم يذكر في الكتاب انه اذا امره القاضي بان ينفق عليه ولم يقل على ان يكون ذلك  
دينا عليه حكمه قال بعضهم يصير دينه على القبط من غير شرط الرجوع وقال بعضهم اذا  
امر به بان ينفق عليه والنفي يكون منقطعا الا اذا النفي عليه على ان يكون ذلك دينه  
عليه فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان يأخذه منه لانه ثبت له حق القطة بسبب يده



فان جاء آخره واستمر عدسه فانه يدعى الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قول المدعي  
او المبيع الملتقط نسبة تم قبل ان يدعوا لنقص في حق نفسه دون ابطال حق الملتقط  
ومثل من يني عليه بطلان يده وادركه التقيط فادعاه رجل فذلك ابنه لانه صار  
في يد نفسه وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولى به ولو سجن  
ودعاه احدهما فهو انه ولو وجع التقيط مال فوضعه القاضي على يدي رجل احدهما  
الملتقط وقال النقي عليه سنة فهو جائز وهو مصدق في نفقة مثله وما اشره من  
ذلك من طعام او كسوة فهو جائز عليه وهما احكام ثلثتها هذه ان المال  
الذي وجع التقيط يكون له والثاني ان نفقته تكون من ذلك لان الثلث لثلاث  
ان المنفوع اذا قال نفقت عليه كذا فهو مصدق في نفقة مثله لا يمين القول  
قول الامين وليس كذلك اذا ادعى النقي عليه من مال نفسه يرجع عليه ثم قال نفقت  
عليه كذا وكذا فانه لا يصدق اليه لانه اراد الاب الضمان على التقيط وهما اراد  
نفي الضمان من نفسه فافترقا ولو ادعى الملتقط ان التقيط عليه ان لم يقر به  
لغنى فالقول قول لانه الصغير لا يملك فهو وسائر الاموال سواء كان في يده فهو  
ملكه فلا يكون القول قوله واما اذا اقر انه لقيط فلا يصح دعواه لانه تثبت حريته فلا  
ولو بلغ التقيط وقرانه غيب فلان ان لم يجر عليه حكم الاخر من قبول شهادة ونزب  
فادفعه ونحو ذلك يصح ادعاه وان اجرى عليه من احكام الاخر شي لا يصح وان  
ادعت امرأة التقيط انه ابيها لا يصح له الا بالنسبة وليس بها كارتجال لان المرأة  
ادعت النسب على غيرها وادعاه على غيرها لا يجوز لان النسب الى الابا واما القول  
فقد اقر على نفسه فكان القول قوله وذكر عن ابي نصر محمد بن مسلم انه اخرج في هذه المسئلة  
فقال لان المرأة لا تملك الفصل فلا يملك الوصل اثبتا وارتجل عليك الفصل فملكك  
الوصل جهات ان المرأة اذا قالت لولدها هذا ليس مني فانه لا يقطع النسب فيما بينهما  
باللعان ولو قال الرجل مثل ذلك يقطع نسبه باللعان وعلى ان ابي ابيته قد يقال  
له اسحق بن احمد كانت له مناة في داره فاجتداه في هذه المسئلة بهذه الشككة  
في مجلس فاجتداه فقال لمن هذه الشككة فقتل قالها ابو نصر محمد بن مسلم فبعث اليه  
باربعة آلاف درهم وليس على الذي التقيط التقيط ورتبه عقل لا ميراث لانه لم ير

وتبنا بالبرية والالتقاط فهو وسائر الناس سواء والتقيط اذا اوركث في شيئا  
ونه وجبنا به وجبنا به عليه وحده ووجه كثر المسلم لانه خروجه فادف التقيط في  
نفسه ولا يخذل فادف انه ثم التقيط اذا وجد من امصار المسلمين يحكم  
باسلامه سواء كان الواحد مسلما او ذميا ولو وجد من يبيع او يبيع او يبيع او يبيع  
من ذمى اهل الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان الواحد مسلما او كافرا اهل الذمة رواية  
وفي رواية اخرى اعتبر الواحد دون المكان وقال ان كان الواحد مسلما يحكم بكونه  
مسلماني ابي مكان وجوده وان كان الواحد كافرا يحكم بكونه كافرا في ابي مكان وجوده  
جده ثم في كل موضع حكم بكونه مسلما يجرى عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل  
ان يعقل يصح عليه وفي كل موضع حكم بكونه كافرا يقضي بجميع احكام الكفار في حقه  
حتى لو مات قبل ان يعقل لا يصح عليه ولو وجد في موضع فيه مسلمون وكفار يحكم  
بكونه مسلما استخرا ولا يجوز تزويج الملتقط لان عدم سبب الولاية من القرابة والملك  
والسلطنة ولا يجوز تفرقه في مال التقيط اعتبارا بالامير في ان يقضي له الهبة لانها تنفع  
مخص ولها يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا ويملكه الامم وصيتها وسيله في صناعة  
وليواجهه ويأجره رواية القدر في نفسه وذكر في كراهية الجامع الصغير لا يجوز ان يواجه  
ويؤجره ولا يصح في كراهية الهداية ومن كان في يده التقيط لا اسب له فانه يجوز قبضه  
الهبة والصدقة واصل هذا ان التفرق على الفقهاء انواع ثلثة نوع هو من باب  
الولاية لا يملكه الا من هو في كمال النجاس والبيع والاموال الثمنية لان الولي هو  
الذي قام مقامه بانابة الشئ دفعا لاجته ونوع آخر ما كان من ضرورة حال الضمان  
وهو شراء مال له للصغير منه ويبيعه اجاره الضمان وذلك جائز من يؤوله  
وينفق عليه كالاخ والعم والمملوك اذا كان في حجرهم وادامك هو لانه النوع  
فالولي اولى به الا انه لا يشترط في حق الولي ان يكون الصبي في حجره ولو خرج ثالث  
ما يوقع نفع مخص كقول الهبة والصدقة والعقب فانه يملك الملتقط والام  
ومن يؤوله من الاخ والعم والصبي بنفسه اذا كان يعقل لانه اذا كان نفعا  
فالابن بجدة مع باب الاصابة نظر الصبي فيملك بالاعتقال والولاية ونحو  
وصار في منزله لانفاق قال لا يجوز للملتقط ان يواجهه ويجوز للام ان



يواجر ابنها اذا كان في جرحها ولا يجوز له ان الاتم ملكك الملك منافع بكنها  
 فاولى ان يملك اياها بغير عوض وان كان ذلك المقتضى والتم وياح شي من في ملك  
 الاجارات ان شادته وتو النوازل المقتضى اذا ارحت ان الصبي في ملك  
 الصبي يضمن لانه ليس له في هذه الولاية **في مسائل الابان** اذا كان العبد  
 الاتبع ملك الصبي وذه رجل من مسيرة ثلثة ايام فضا عا يجب الجعل في مال  
 الصبي لان المنفعة حصلت له فصار كما اذا عمل له اصحابه يعطيه الاب او الوكيل  
 من ماله والتوصي اذا جاد بالعبد الاتبع ليعتيم فلما جعل له لانه عليه وكذلك  
 الذي يعول ليعتيم لان الرقة عليه ايضا وكذلك لو راد السلطان عبد الصبي العاقل  
 لا يجب الجعل لانه فعل ما هو واجب عليه والابن اذا راد ابقا لابه لا يستحق الجعل  
 والاب اذا كان يوادس حتى الجعل اذا كان الابن كبير كرسو شل المشكلة في  
 الكتب وهذا هو الصحيح لان خدمة الاب واجبة على الابن ورد العبد الاتبع من  
 جملة الخدمة فيكون واجبا على الابن فلا يستحق الجعل وانما الاب فلا يجب عليه  
 خدمة الابن فيستحق به الجعل فينظر تمام هذا في كتب الاتبع من المبسو طاصد  
 الاسلام الى اليسر واذا راد الله البقرة مع ابنها ان كان صغيرا راضيا لا يستحق  
 الا جعلها واحدا لانه لم يرد الاشخصا واحدا وان كان فلانما قارب الخلم بين مع الله  
 يستحق جعلين لانه راد شخصين رجل ابع له عبد فويهبه لابه الصغير كبر اذا  
 كان الابن في عياله لانه لا يحتاج الى التسليم فان حق القبض فيما يهب لابه الصغير  
 للاب وقبضه قائم لان القبض لا يبطل بالابان مادام الاتبع في دار الاسلام و  
 اعلم انه بمنزلة القبض بكنها ما اذا باع من ابه الصغير فانه لا يجوز لانه قبض  
 الاب لا ينوب عن قبض الاب لان قبض الاب قبض ضمان وقبض الاب قبض  
 امانه فان العبد اذا ملك بعد التسليم يتقرر على المشتري المثلن ولو ملك قبله  
 لا يتقرر المثلن وقبض الامانة دون قبض الضمان فلا ينوب ذلك عن قبض  
 الضمان وتمام هذا ينظر في كتاب الابان من شرح صمد الاسلام الى السراج  
**في مسائل القصب والمضال** في ودعة المقتضى للصبي المقتضى اذا وقع في الآدو  
 عز عن يضمن الغاصب بكنها صبي الودعية وفي غصب العدة ولو غصب بدار

صغير اذا لا يغرم النقصان وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو غصب  
 من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ صح وانما ويكون  
 بمنزلة ما لو ربح السراج عن ظهر الدابة للغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يبيع وان كان  
 الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان  
 الصبي ثامنا وخاله في التجارة صح ويرى من ضمانه وان لم يكن ثامنا وخاله لا يبرأ لان  
 دفع القيمة يضمن معنى التملك وهكذا ذكر المسئلة في حاشية الفتاوى وذكر  
 ابو نير في مسئلة النكاح بغير ولي من كتب الاسرار ان الصبي اذا استولى فيه  
 لا يبيع ولو غصب من عبد جرح شيئا ثم رده عليه يرى من الضمان في بيع الجرح  
 في الفتاوى وفي نوادر صاحب المحيط رجل اوجبتا باستهلاك مال انسان  
 يضمن الصبي ثم يرجع على الآدو في جنائيات او في قاضيان قبيل فصل الملك  
 الجنين ولو امر صبي بشي فله حقه غرم كان لولى الصبي ان يرجع على الآدو في ذواته  
 جازا الى فضا وقال الفاضل في نفسه وضد معتاد افان من ذلك التيب  
 يجب دية على عاقلة الفضا وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفضا  
 وفي كتاب النوادر صبي اخذ دابة انسان ولم يجر لها من مكانها ثم ارسلها  
 حتى ضاعت قال القاضي الامام في الدين يضمن وبنا في وقال صاحب المحيط لا  
 يضمن عالم يجر لها فاقاله القاضي الامام في الدين قول سيوسف ر و كما قاله في  
 المحيط قول محمد ر وفي نوادر شيخ الاسلام برهان الدين ر نارسيد  
 استوركي ر ابراه استوري ديكر درين ميان اين استور ر اهلاك كرك و  
 هل يضمن الصبي قال نعم يضمن وفي نوادر الفقيه ابى جعفر ر لو وضع سكين في  
 يد صبي فقتل نفسه لا يضمن ولو عثر به حتى مات يضمن وفي نوادر ابى جعفر  
 الكبير ر صبي قائم على سطح او حائط عياح به رجل ففرغ الصبي فوقع ومات  
 يزوم الضاح دية وذلك على عاقلة وكذلك لو كان على الطريق فمات دابة  
 فصاح لها رجل فوطيته الدابة يضمن الضاح دية وهو على عاقلة ويكفي ذكر  
 المسئلة في مجموع النوازل في بعد هذا شي منه بخلافه وفي نوادر ابى جعفر  
 صبي بال على سطح فخرج البول من الميزاب فاصاب ثوب رجل ففسده يغرم



الصبي في ماله فان لم يكن له مال يكون ديناً عليه فيؤخذ منه اذا اليسر وفي التوازل  
 ولو ربح صبي سبعمائة نصاب عين امرأة لا ضمان على والده وانما يجب له وان  
 لم يكن له مال فخطاة الى سيرة قال انما اوجب في ماله لانه لا يرى للبحر حائل ويقول  
 العاقلة للزوج لانهم يتناصرون وفي العيون لو ادخل صبيها او نائمة او مغمى عليه  
 في داره فسقط البيت قال ثم رجع يضمن في الصبي والمغنى عليه ولا يضمن في التنايم  
 وفي ما يثل الثمن من قتل او يتيار في رب دين كچه مدين رابر دكه  
 سيم من سيار كچه خود رابر وي ابن كچه را كركت خود قال ديت بر دمي و بر عالمه  
 وي لازم شود وفي غريب الرولية لو غضب حراً صغيراً فمسن اذا اذام غضب  
 النفس فاما الغرق والحر والقتل اذا قتل قاتل فانه يضمن وقد رثي منه في ذلك  
 الفصل ولو غضب مكاتباً صغيراً او كبيراً لا يضمن وفي باب غضب العتير  
 والعبد والجنانية في ذلك من جنبايات الجامع الصغير رجل غضب صبياً فمات  
 في يده كمي او فجة لاشي عليه وان مات من صاعقة او نهنه حيه فغل عاقلة الفخا  
 صب ديتيه وقال فخرج لا يجب وهو قول الشافعي ربحها فمات على ما اذا مات  
 بحمي او فجة ولنا انه سبب لقتله لانه سبب السبب سببها سببها سببها سببها سببها  
 الصبي من هذه الاوقات فكان الغاصب بائناً اليه لحافه والنوب  
 من هذه الاسباب والنقل الى المسبعة ومكان الضراعون مستباهلها وهو  
 منعت في هذا السبب يضمن بثلث ما اذا مات بحمي او فجة لان الميت لا يبيع بها  
 مدركة في كل مكان حتى قالوا لو نقل الى موضع لغل بثلث الحمي والامراض يكون منها  
 وان غرق فيها او احترق او سقط من سطح او ما شبه ذلك فهو من الضروع وذكر  
 السيد الامام ابو القاسم رحمه الله في كتاب الخلاص لو بعث غلاماً صغيراً بغير اذن  
 اهله الى حاجة فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع وما يضمن وفي ديات  
 الواتعات في باب ما يجب للثمة او الكفارة وفي اطلاق حسن في رجل صاح  
 بصبي وهو نائم حايط فوق فمات قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر الشافعي  
 رحمه الله لاشي عليه وفي نوادر ابن رستم صبي على حايط فمات به رجل فقال بالبيع  
 مفرق لا يضمن ولو قال بيع فوق يضمن وفي ديات النيون ولو جذب صبياً فمات

من يدايه والاب بمسكه حتى مات قال محمد قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصبي على  
 الذي جذب به وبرش ابوه فان جذب به الرجل وجذب ابوه حتى مات فالدية عليها  
 جميعاً ولا يرش ابوه منه وفي ديات النوازل والجامع في الفتاوى عن نصير في صبي  
 مات في الماء وسقط من سطح فمات قال ابن سريج سنين او نحوه فانه يحفظ نفسه  
 وان كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك فمات الوالدين الكفارة وان كان في  
 حجر احد هاتين الكفارة على الذي في حجره فمات وعن ابن بكرا السكا في الوالدين اذا  
 لم يتحبا بعد الصبي حتى سقط او وقع على النار قال الري على الوالدين شيئا وقال ابو بصير  
 عليها الكفارة وقال ابن القاسم عليها الاستغفار والسنة قال الفقيه وبيانه وقال نصير  
 اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل في يده فالحكم للاب بالصبي  
 فمات حتى مات من الخراج فالاب ثم عليه عن رقبته والسنة وان كان الصبي  
 لا يقبل شي غيرهما يبيع بثلث ثمنه على الامم وعليها عن رقبته يذبحه في ديات  
 النوازل وفي غضب الجامع في الفتاوى في ما بين يدي النجم الدين صبيان في مكتب فمات  
 البرد قال المعتمد لو اخذ خذبه القوطه وسد بها يده الكوفة ففعل فضاغت لا يضمن  
 المعتمد ولا استدد في جنبايات القباوي الصقري قال الصبي في حجره اصعد به الشجرة ونقض  
 له ثمارها فمات سقط عليه فمات اذامات ذلك الوارث يحمل شي او كسر  
 حطب من غير اذن وكسبه فمات الصبي وتعلم يقبل الفضل ثمارها ولكن قال الصعد  
 منه الشجرة او قال الصعد وانقض ثمنه فمات وما اخلف المشايخ رحمه الله  
 في جواب الضمان والتمتار في السنتين الضمان وذكر في النوازل رجل من في قرية لو قتر  
 فمات وقت او وقت الصبيان ثمانية التكة فالغواش ما منان القصب فاخته فمات  
 تحت سطح فمات حطب فارتفعت النار الى حطب فاخته فمات فمات الحطب من  
 الشح فاحت حمار فان كان الحطب الذي القى على الحمار يوقد مع القصب فمات  
 وملق الحطب يضمنان جميعاً لان الحمار احترق بفعله ما ويذكر السكندر في غضب  
 الخنيس وذكر الفقيه ابو العيث في فتاويه فمات ووضع الثوب على الحمار فمات  
 واقعد ابن حنيفة للحفظ وعاب الفقهاء فمات ابن اخيه الحمار فمات لاسفل  
 فمات الحمار فمات الثوب قالوا ان كان الحمار في لاسفل فمات لاسفل فمات لاسفل







من اودع عند صبيح مالا فملكه في يده فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلك  
القبض فانه ينظر ان كان ما دون ذلك في التجارة ضمن بالاجماع وان كان في غير تجارة  
قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه  
صاحب الحقيقة ومحمد رحمه الله في الحال لا بعد الا ذكره وقال ابو يوسف رحمه الله  
الحال اجمعوا على انه لو استهلك مالك الغير من غير سابقه ابداع ضمن في الحال ولو  
كان الوديعه عند فقته صبيح كانت ربه على عاقله وان جنى عليه فيما دون النفس  
كان ارشته في مال الصبيح في قولهم جميعا وذكر الحاكم الشافعي في هذه المسئلة في عدة  
الاول في مسئلة ابداع الصبيح ولو اودع عند صبيح تجر عليه مالا فبيع الصبيح فملكه  
يضمن وكذا لو اودع عند صبيح تجر عليه مالا فاذا ذل له الولي فاستهلكه  
الا ذل يضمن بالانفاق وذكر في الهداية وعلى الخلاف الاقراض والاعارة وفي  
جالس القاضي ابو جعفر الاستروشي رحمه الله اقراض الصبيح باذن له واستقرضه  
جائزه هو كالبائع في يده وان كان تجر عليه مالا فبيع او اقرضه ولا استقرضه فان  
اقرضه اشان فادام عينه باقية كان لصاحب المال ان يسرده عنه جميعا  
فاما اذا انفق او اتلفه فلا ضمان عليه عنه بما خلا لا يابى يوسف فان عندنا اذا  
انفق او اتلفه كان له ان يرجع عليه لضمان ذلك وان يملك المال الرضخ  
به بنفسه لا ضمان عليه بل خلاف بينهم في مسئلة استقراض الصبيح تجر عليه  
والعبد المجر عليه كتب في مسائل من هذا الكتاب في تأصيل النكاح في الفقه  
وعلى هذا الخلاف اذا باع من صبيح تجر عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه الصبيح لا  
ضمان عليه عنه بيمينه وعبد ابو يوسف رحمه الله يضمن وعلى هذا الخلاف ان يبيع  
عند عبد المجر عليه الا انه لا يضمن في الحال عندهما ولا يضمن بعد العتق وعند ابو  
يضمن في الحال وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصيل في ابداع الصبيح المجر عليه  
اجمعوا انه لو ترك الحفظ لا يضمن بان دل سلفا على الوديعه ولو باع من عبد  
مجور عليه طحانا فاستهلكه لا يضمن في الحال يضمن بعد العتق والاباع عنه  
عبد صغير مالا باع عنه فخصه في الحكم والاباع عبد المملوك و امر الولد كالا باع  
عنه عبد مجر عليه عبد المجر عليه والصبي المجر عليه اذا قتل الوديعه باذن الولي

والمولى واستهلكا يضمنان في الحال بالاجماع هذه الجملة في وديعه شرح  
شيخ الاسلام ابو بكر وذكر ايضا اذا استهلك الوديعه من ن عيان المودع  
لا يضمن المودع ويضمن المستهلك صغيرا كان او كبيرا او عبد المجور عليه وذكر  
في وديعه الفتاوى الصغرى الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك الوديعه  
او خلطه يضمن وهي من اشكالات ابداع الصبي وفي باب وديعه الصبي  
والعبد المجور عليه من بجامع الكبير صبي ابن اثني عشر سنة يعقل البيع والشراء  
مجور عليه او دعه رجل الف درهم فادركت فاته ولم يد رعا حال الوديعه ولا مال  
كبير فلا ضمان عليه في ماله الا ان يشهد الشهود انه ادركت وهي في يده فيشده  
تصير الوديعه دين في ماله اذ لم يد رعا صنعت والمعتوه كالصبي وان كان الصبي  
ما دون ذلك في التجارة والمسألة كما لا يضمن وان لم يشهد الشهود انه ادركت وهي  
في يده وكذا الحكم في المعتوه المأذون له وينظر في وديعه الذميرة ولو ان قبض المجور  
عليه او دعه رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم بين الوديعه فالوديعه دين  
في ماله وان مات ويوعبد فلكشي على مولاه الا ان يعرف الوديعه بعينها  
فردحها على صاحبها وان اذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فدا  
ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد  
الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك المال وفي وديعه  
واقعات التناطلي اذا اودع عبد المجور عليه مالا ثم اذن له المولى ثم مات العبد  
وترك مالا وعليه ديون ان كانت الوديعه راو حالي مدة الاذن فهو اسوة  
الغرماء والا فلكشي له وكذا لو اودع صبيح تجر عليه مالا ثم ادركت واذن له  
ابوه في التجارة ثم مات فلكذلك وذكر في باب ما يكون فيه المولى خفيما من  
عبد مالا يكون من متفاوت ابواب الجامع اذا كان للعبد وديعه عند  
رجل او غصب منه الف درهم او مائة درهم فرض اودين من مثن سبع فاشته  
الذي عنه المال ان الذي دفع اليه المال عبد مالا ففرض ضمه المولى فان كان  
لا يامر الذي قبله المال برفع المال الى المولى عيت كان او دينه لان العبد  
هو المضمون فباني يده يده اذا اقران المال وصل اليه من جهة عبد ولم يكون ذلك



ملكاً لم يترك له ولا تركت له لو اقر بكونه ملكاً له بان قال ان ملكاً غصبته منك عني  
ودفعه الي وصدة بركت صاحب المال لا يجبره القاضي على التسليم الى المقله  
لان اقربا له ماله كنهنا تصادقا على انهما وصل اليه من جهة الغائب فقد تصادقا  
على انه ليس بخم كما اذا ادعى عيني في يد انسان فادعى ان فلاناً اودعه فغصبه  
من فلان وصدة في ذلك لا يتصحب خصماً كذا ثبت او ذكر في المبسوط عند  
اودع عنه انسان ودية وغاب فليس لمولاه ان يأخذ حاسوا كان العبد  
ثامناً له او محجوراً عليه لان العبد اوى له بد حكمه فلا يكون لمولاه ان يأخذ من  
المودع مالم يحضر العبد وذكر في ودية الذخيرة وهذا اذا لم يعلم المولى ان الودية  
كسب العبد فلم يملك حق الاخذ وكذا اذا علم المولى ان ماله كان له ان يأخذها  
وفي ودية العدة انه اشترت سواربن من ذهب بمال كتبت من بيت  
المولى واودعت رجلاً فملكك ضمن المودع لان مال المولى في باب التعوى و  
الشهادة في العبد المأذون له من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى  
الى رجل فاجاب المالك يسترد منه وقد اقر المولى ان عبيدي دفع اليك ليس  
له ان يأخذ منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لانه يد العبد معتبرة والواجب  
على الاخذ الرد على من قبض منه وان انكر دفع العبد اليه وادعى المولى ان  
ملكه فان اقام البينة انه ملكي قبض منه الا اذا اقام المدعي عليه بينة ان يملك  
دفع الى من دفع دعوى المالك عنه بنه يكي مال ديكري غصبك كد ويجوز اجه  
خود اودع بنبه غائب شخصه خذ او يد مال بر خواجه بنبه دعوى في كنه كنبه  
لومان من بكره است وبتود اوده تو بمن دعه خواجه مقاسبت كملك  
مدعي است وبنبه من غني اوده است شمع الدعوى عليه وان كان العبد  
غائباً بخلاف ما اذا توافقا على ان المال وصل اليه من جهة عبد المدعي لان ثمة  
لوافقا المودع من جهة الغائب اما يملك المولى بزم ان المال اخذ من عبده  
والمولى فيما اخذ من عبده لا يتصور ان يكون مودعاً او غاصباً بل يكون اخذاً  
على جهة القسب فان قبضت شخصاً كما اذا قال في اليد مال ملكك اشتريته من  
فلان ولو قال في اليد هذا المال ادع عن عبيدي فلان ولا ادري اهو ملك ام لا

رفع المال

وصدة المدعي ان عبده اودعه اياه وانما المدعي بنه انه مالى يعطى له ويد  
اليه لان ما اخذه المولى من عبده يكون على وجه التملك فان قبض شخصاً  
الاب والوصي والقاضي ملكون ابدان مال الصغير ينظر في ودية الفتاوى  
العقري وفي التنازل المرأة اودعت صبية من بنات سنة فاشتغلت  
بشيرة فوكت الصبية في الماء لاضمان عليها وبن بين هذا وبين الغصب  
المودع اذا وضع الودية على يد ابنه الصغير لا يضمن هو لو يملك اذا كان قبل  
ويضبط الحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله والمخلص ان في المرأة وولده  
الصغير لا يشترط المساكنة والنفقة حتى انه لو دفع الودية الى ابنه الصغير الذي  
ليس في عياله لا يضمن لان سببه الى الاب وان لم يكن في عياله لكن بشرط  
ان يكون الصغير قادراً على الحفظ وكذلك لو دفع الى المرأة وهي تسكن في  
بنة اخرى ولا ينفق عليها فلا ضمان عليه لو يملك كذا في المحيط وكذلك لو  
بعث الودية على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله وان كان  
الابن مدركاً كان في عياله لا يضمن وان لم يكن يضمن والقاضي  
اذا قبض اموال بيتاني واودع ومات بجسد لا ياتي في مسائل ادب القاضي  
ان شاء استقر في **باب العارية** ذكر في التنازل ليس له الصغير ان يعير  
متاع ولده الصغير من بينه وبين المأذون له فان له ان يعير والفرق ان  
اعارة المأذون من توابع التجارة فاعارة الاب مال الصغير ليس من  
توابع التجارة في مال الصغير كذا ذكر في عارية التجنيس وذكر في باب الهبات  
من بيع شرح لا طي وان الاب والوصي يملك ان يعير بالبيع وفي متفرقات  
حات عارية الذخيرة للاب ان يعير ولده وهل ان يعير مال له كلف  
المتخ فيه قال بعضهم له ذلك وعانهم على انه ليس له ذلك كذا ذكر في  
اول وكالة شمس الائمة الملواني رحمه الله تعالى في جواب صاحب المحيط ذكر شمس الائمة  
في كتاب الوكالة للاب ان يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله قال في اويل  
بند اذا كان في تسليم الحرف بان دفعه الى استاذ ليعلم الحرف ويخدم استاذ انا اذا كان  
بجانب ذلك لا يجوز في عارية الفتاوى الصغرى حتى يستأمن صبي ثانياً كالقدم











في بعض الاصل البند بملك وهو الارض وكذا الورع اجنبي في ارض الصغير للجله  
 في ذاتهم الصبي يتيه على زرع لاجله باقاره انه زرع لاجله كان الوصي ان يأخذ  
 ذلك رجل وصيب الصغير أو شرب اى صار شارباً وصار عبداً طويلاً لا يرج فيه لان  
 الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة في تداوى القاضى في الدين  
 وتبها انفس لو كان على عبد دين ويؤا الصغير فوجب صاحب العبد للصغير  
 فقبض الوصي وقبض يسقط الدين لكان رج الواسع بعد ذلك يعود الدين ويكفي  
 انفس صبي له على مملوك وصية دين فوجب الوصي للمملوك للصبي جاز وبطل الدين  
 فلو اراد الوصي ان يرجع في هبة روى هشام عن محمد بن محمد بن ابي اسحاق ليس له ذلك وفي  
 هبة العيون هشام عن محمد بن محمد بن ابي اسحاق في صبي للمملوك وصية دين فوجب  
 الوصي للمملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصي ان يرجع في هبة فذلك  
 ثم قال بعد ذلك ليس له ذلك لان المملوك قد اراد اخراجه من سقطة عنه الدين  
 وسيطر في الجاهل في الفتاوى وفي هبة التجنيس ذكر في مختصر القدرى واذا اوجب  
 الاب لابنه الصغير هبة ملكه الابن بالنعقة وذكر في الذخيرة قال محمد بن في الاصل  
 وقبض الاب والجد الهبة على الصغير جائز سواء كان الصغير في عياله او لم يكن  
 كما في غير الاب والجد كالاخ والعم وسائر القربى القياس ان لا يملكوا قبض الهبة  
 على الصغير وان كان الصغير في عياله لم وكذلك او عياله لم يملكوا قبض الهبة  
 لم يكن الصغير في عياله لم يستأنا ويملكوا استأنا اذا كان الصغير في عياله لم  
 وكذلك الاجنبي الذي يملك اليتيم وليس لليتيم احد سواه جاز له قبض الهبة عليه  
 استأنا ويؤتى في هذه المسائل التي ذكرنا اذا كان الصبي يعقل القبض او لا  
 يعقل ويتأكد اذا كان الاب ميتاً او حياً ولكن غاب غيبة منقطعة فاما اذا  
 كان حاضراً والصبي في عياله يؤوله الدين وذكرناهم من يصح قبضه يؤوله الاب  
 على الصغير لم يذكر هذا الفصل في الكتاب ايضا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول  
 اليتيم وليس لهذا اليتيم احد سواه جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضيه  
 ان لا يصح قبضه يؤوله اذا كان الاب حاضراً وذكر في الجدة ايضا ان يملك القبض  
 على الصغير اذا كان الاب حياً ولم يفصل بين ما اذا كان الصغير في عياله او لم يكن

فظاهر

فظاهر ما اطلقه يقتضى ان لا يصح وذكر في الام اذا وصيت له عبد واشهدت  
 على ذلك وابوه ميت جاز قبضها وهذا الشرط يقتضى ان لا يصح وفي هبة  
 كتاب الاحكام واحال الى الجاهل في الفتاوى الصبي في جبرته وميت له  
 هبة قبض الغرم وله وصى الاب لا يصح وذكر في الصغيرة التي تجامع مثلاً وبني في  
 عيال الزوج انه ان قبضت هي او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضى ان  
 يصح القبض من الزوج حال حضرة الاب لمن المشايخ من سوي بين الزوج والا  
 والجد والام والاخ الذي يعول الصغير وتناولوا يصح القبض من يؤوله على الصغير وان كان  
 الاب حاضراً وما ذكر من الشرط وقع الاتفاق في الكتب واليعال في غير الاسلام  
 على البردوى رح ومستم من ذوات بين الزوج وغيره وقال يصح قبض الهبة من الزوج عياله  
 حال حضرة الاب ولا يصح قبض غيره حال حضرة الاب وان كان الصغير في عياله  
 واليه ذب شمس النائية السرخسي رحمه الله ثم شرط قبض الزوج على زوجة الصغير  
 اذا كان بحال جامع مثلاً فاش اصحابنا اذا كانت بحال الجامع مثلاً لا يصح قبض الزوج  
 عليها والصحيح انه اذا كان يعولها وبني الجامع مثلاً جاز قبضه عليها والصغيرة  
 اذا لم يكن الزوج بها لا يكون قبض الزوج الزوج عليها ولكن يقبض الوصي عليها  
 وقدر العلى في شرح الطحاوى فقال العلى ابو الوصي ابيه ثم حبة ثم وصية حبة  
 ثم وصية ثم وصية ثم القاضى ومنه نصبه القاضى ويجوز قبض الاب الهبة عليها وان  
 كان في عياله الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه استأنا  
 اذا كان يعقل وهذا قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله وقول الهبة من الصبي صحيح  
 اذا تمتحضت الهبة منفعة في حق الصغير اما اذا كان فيه ضرر للصبي لا يصح حتى اذا  
 وهب رجل لصبي عبد اعلمى او ثياباً في داره وقيل ان كان يشتري ذلك  
 منه بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه وعينه منقولة ففقد  
 العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عنه نفسه صحيح وكذا  
 قبولها في آخر القبط شيخ الاسلام حواشي زاده بهذه الجملة في هبة الذخيرة وفي هبة  
 الفتاوى الصغرى اذا كان الصغير في عياله الجدة او الاخ او العم او الام او الابن  
 والاب حاضراً فقبض من في عياله لم يجز اخذت المشايخ فيه والفتاوى على



انه يجوز والاخ والعلم والجنبي ومن في مثل حالهم لا يكون القبض اذا لم يكن  
 في غير الموضع وذكر في هبة كتاب الاحكام واحاله الى الجامع في الفتاوى  
 صبي في حجرته وحبته له هبة فقبض العلم وله وصي الباب للصبي ورايت  
 في المختلفات القديمة ومن ذهب لسم شيئا فالوصي الحار ان شاء  
 قتل وان شاء لم يقتل وكذا في ما وصي اهل سم من ان رجلا قدم من السفر  
 وحده بهدايا الى من مثل غشه وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين  
 امرأتك ومن نصيحت ان كان المهدى قاعا خرج في النسيان اليه وان لم  
 يكن فما يصح للنساء خاصة وفي النساء وما يصح للصغار من النساء وفيهن  
 وما يصح للصغار من الرجال وفيهم وما يصح للرجال والمرأة جمعة فيظن فيه  
 المهدى ان كان من اقارب الرجل او من معارفه فله وان كان من اعدائه  
 المرادة او من معارفها فله فاذا العول على العول والعادة ولو اتخذ وليمة  
 للثمان فابدى الناس عدايا ووضعوا من يدي الولد فله على وجهه امان  
 حال هذا الولد او لم يصل والواجب في الوجه من واحد ان كانت الهبة تقبل  
 للمصان مثل ثياب المصان او شيء من عمل المصان فالهبة له للصبي اعتبارا  
 للعرف والعادة وان كانت الهبة تصح للامام ولا تصح للصبي كالهبة  
 والدناير ومتاع البيت منظر فان كان من اموال الالهة من معارفه فله  
 وان كان من اموال الام او من معارفها فله للام والاصل ان العول في مثل  
 هذا على العول والعادة حتى لو وجب سبب او وجب سبب به على غير ما عليه  
 على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزوجات ابنته الى ميت زوجها فله ما اوتى  
 الزوج او اقرباء المرادة وهذا كله اذا لم يقبل المهدى اهديت للاب او للام في المسئلة  
 الاولى والزوج او المرادة في المسئلة الثانية ونقد الرجوع الى قول المهدى اما اذا لم يقبل  
 فالقول قول المهدى في الباطل من الواقعات فلو اهدى المصغر شيئا من اثار  
 كولات يملح له انما كلامه روي عن محمد بن ابي اسحاق واكثر من شايخ  
 بخلافه انه لا يسجد وفي كبراهية اهل فتاوى سميت بانه اذا اهدى الفتاة الى  
 الصبي الصغير كل الباب والام الاكل اذا اراد به ذلك برأيه لغيره لكن اهدى

للمصغير استغفار الهبة واذا احتاج الاب الى مال له فان كان  
 في المصغر احتاج لفقره اكل غير شي وان كانا في المفارقة واحتاج لانهم  
 الطعام معه وله مال كل بالقيمة وقد ذكرنا السنتين في مسائل الكراهية  
 من هذا المجموع وفي هبة الملقط صبي اهدى وقال ابني ارسلك بهذه  
 الهبة ليكل التناول ان يقع في قلبه انه كاذب وفي باب العوض من  
 هبة صمد الاب لاهل اليسر رحمه الله لو سبب من مال الصغير شيئا  
 لرجل ثم عوضه الموهوب له فكل واحد منهما ان يرجع فيما ملكه وفي متوفات  
 هبة الذخيرة الاب اذا هب لابنه الصغير ثمن مات العبد ثم استحق  
 العبد رجلا ضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد  
 البيع لو ان جد الابن فيه قبض لا يرجع بما ضمن على الاب وان لم يقبض  
 يرجع بصبي او معتوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصية جاز وعقود بكتان  
 الشري في بيع الذخيرة ويأتي بعد هذا في مسائل البيع ان شاء الله  
 ولو وهب لابنه الكبير شيئا فله من القبض ولائنه الصغير يصح ويكون الآلة  
 قابضة له بكونه في يده وكذا لو كان عند مودع او مستير او فوذكث ويدينه  
 يده ولو كان عند فاصب او فريش او مشترى شرا فاسد لم يكره لانه ليس  
 في يده مذكور في الخصائص وفي الكافي وكل شيء وبه لابنه الصغير واستمر عليه  
 وذلك الشيء معلوم فهو جائز والقبض من ان يعلم به وبه له ويشهد عليه  
 والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة يتم بالاعلام كمن ذكر الاشياء اقبضا  
 فخر عن جود باقي الورثة بعد موته في **مسائل البيع** المصبي المحجور عليه الذي  
 يعقل البيع والشراء سوف بعد وشراؤه على جازة والده او وصته  
 او العاضى وكذا المعتوه والصبي المحجور عليه اذا بلغ سقيا سوف بعد وشراؤه  
 على اجازة الوصي او القاصي في فصل البيع الموقوف من ماله في خاصي خان وكل  
 باب المصارت من بيع سرج الطحاوي الصبي المحجور عليه اذا باع ماله او شراى  
 او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقد كجوز عليه له فعله وليه في حال الصغر  
 اذا فعله الصبي بنفسه ينفذ على جازة وليه في حال صغره ولو بلغ الصبي قبل ان



بجيرة الوالي فاجازة بنفسه جاز ولا يجوز بنفس البلوغ والادراك غير اجازة  
 بعده وكذلك الصبي لو وكل كيدا بعتة من العقود ففعل الوكيل قبل الادراك  
 او بعده سمي على اجازة الا الوكيل بالشراف فانه يغذ على الوكيل ولا يوثق الا  
 اذا اجاز ذلك الوكيل بعد البلوغ ثم استمر الوكيل بعد ذلك يكون الشراء له ولو  
 الوكيل يكون اجازة الوكالة بعد الادراك بمنزلة الوكيل استماد ولو ان الصبي  
 طلع امرأته او خلفها او اعتق عبده على ان لا يغير مال او يبيع ماله او يقرض  
 به او تزوج عبده امرأته او يبيع ماله بمجاورة فاشترى شيئا ما كثر من مائة  
 قدر ما يتقاسم الناس في مسئلة او غير ذلك من العقود فكل ذلك له في حال صحته  
 لا يجوز عليه ثبته العقود كلها باطلا لا سمي على اجازة الصبي بعد البلوغ الا  
 لان هذه العقود لا تجزى لها حالة العقد فلا سمي على اجازة الا اذا كان لفظا جازة  
 بعد الادراك مما يصح لاداء العقد فصيح على جهة الاشياء لا على جهة الاجازة  
 كذا ان يقول بعد البلوغ او بعد ذلك الطلاق او العتق او ففعل لا يصح الا ان  
 وسطر عام بهذا في باب المصريات من سمي شرح الطحاوي وذكر في آخر الفصل  
 ان كس عشر من سمي الذخيرة الصبي لا دون له اذا اشترى قريب لنفسه  
 صح وعق عليه والاب والوصي اذا اشترى قريب الصبي او المعصوم لا يجوز على الصبي  
 والمعصوم ويفقد على الاب والوصي وان اشترى للمعصوم امة كان استولدها  
 بالسخاء بدم الاب وما شاق في الاكسحان كذا على المعصوم والاصح هو الاول صبي  
 او معصوم ويبيع له اخوه معصومة له ابوه او وصيته جاز وعق عليه كمال الشري  
 فان وصي له نصفه استمن انفسا ان اجيزه او اعتقه عليه لكن لا يضمن الصبي  
 على سعي العبد في نصب الشريك واجتنابه في السلب الاخير من وكاله المشتق  
 في سمي سمي ببيع الذخيرة صبي باع او اشترى وقال ان ياتي ثم ياتي بعد ذلك لم يكن  
 بالثقة فان حاله في وقت يبيع شيئا في ذلك الوقت لم يفتق الى جوده  
 ولم يوقت له وقتا ووقته اشترى سنة فكذا ذكر في الباب الاول من سمي  
 الواقعات وهن اذ يقفه اخرى وتبي ان يشترط بعد بوعه اشترى سنة  
 ان لا يكون بحال لا يفتق لم يشترط بوعه اشترى سنة في تسمية وتاوي الفضل وما يتعلق

بمعرفة البلوغ ذكرناه في مسائل الطلاق من عند الكس. وذكر في الملقط  
 امرأته اشترت ضيعة لولدها الصغyre من ماله او وقع الشراء للام لانها  
 لا تملك الشراء للولد ويكون الضيعة للولد انما الضيعة واهبة والام تملك  
 ذلك ويقع قبضها عنه امرأة جاءت بالف درهم الى رجل وقالت اشتر  
 بهذه الالف بهذه الدار لابني الصغyre هذا ابو الصغyre حتى فاشترى الرجل الدار  
 واجاز والد الصغyre ذلك فالد ار لم يشترى والاجازة باطلة وكذا في المشتق قال  
 في الذخيرة ثاويل بن عيسى المسئلة اذا اوصفت ذلك الرجل العقد الى نفسه وتاوي  
 قاضي خان في فصل البيع الموتوف رجل باع ثوبا لغيره بغير امره من ابن صغyre  
 ما دون كفسه او من عبد ما دون له في التجارة وعليه دين او لادين عليه ثم  
 اجبر رب الثوب ان يباع ثوبه بكذا ولم يبين ممن ماعه فاجاز المالك قال محمد  
 سمي لا يجوز ذلك الثاني عسده الذي عليه دين لان الفصولي كان وكيدا لبيع  
 لا يجوز بيعه من يتولاه ما خلا عبده الذي عليه دين امرأته اشترت جميعه  
 لولدها الصغyre بما لها على ان ترجع بالثمن على الولد جاز استحسانا ويكون مشتريه  
 لنفسها ثم نصير هبة منها للصغyre امرأته قالت لزوجهما وبينهما ولد صغير  
 اشترت منك دارك وهذه لابنتي بكذا فقال الاب يبعها جاز لان الاب لا  
 قبل البيع فقط جاز شراها للصغyre يجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب  
 والاجنبي فباعت المرأة لها اشترت هذه الدار من ابني جاله فقال لابني  
 جاز لان الاب لا يجوز شراها جلة الدار فقد اذن لها بشر اذ جلة الدار امرأته  
 باعت متاع زوجها بعد موته فبعت انما وصيته ولزوجه او لاد صغيرا ثم  
 قالت المرأة بعد مدة لم يكن وصيته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 لا تصدق المرأة على المشتري وبيعها موتوف لا بلوغ الصغار فان عده ثوبا بعد  
 البلوغ انما كانت وصية جاز ببيعها وان كذبوها بطل البيع فان كان المشتري  
 سمي من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت المرأة انها  
 لم تكن وصية وقت البيع فان ادعى صبي غير بالغ انها باعت ولم يكن وصية  
 وبسعي يسمع دعوى الصبي اذا كان ما دون له في التجارة او في الخصومة ممن لم



ولاية المصونة كالتقاضي والوصي فيكونان مجزعين استرداد القضية بضم  
المراة قد راع على الرواية التي يصح من الغائب العقار بالبيع والتسليم  
باعث مال ولدها الصغير بغير امر القاضي ولم يكن وصيته تحت يده في ذلك  
قال بعضهم لعله ان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك قبل البلوغ هذه  
جملة في سماع قاضي حان وذكر صاحب المحيط في سماع الزبارة في باب  
بيع الوالد والوصي الاب اذا باع عقار الصبي من اجنبي بمثل القيمة او بغير  
يسير فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون الاب محمودا عند الناس او مستورا  
الحال او كان غاسدا ففي الوجه الاول ان الثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان  
ينقض لان للاب شفعة كاملة ولم يارض هذا المعنى مع آخره فكان هذا البيع نظرا  
محموزا وكنت لطلب الثمن من والده وان حال الاب ضائع الثمن او انقضت  
ملكته وذلك لعدم مسليتي تلك المدة يقبل قول هذا الفرع في قضاوي  
قاضي حان وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان الاب غاسدا ان باع العقار  
للجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض به المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان  
باع لصغير قيمته وان باع ما سوى العقار من المصون لا يملكه الاب الا اذا  
كان الاب مفسدا مع جوارحه واسان في رواية يجوز ويؤخذ الثمن  
منه ولو وضع على يدي عدل صيانة لال الصغير وفي رواية لا يجوز معه الا ان  
يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع بضعف من قيمته وعله العموي والوصي  
اذا باع عقار النسم من احصي عمل قيمته كوز والمسئلة معروضة وقال شمس  
الائمة الحلواني هذا جواب السلف اما جواب المسأله من فانهم قالوا انه  
انما يجوز باجدي السرايط الثلاث اما ان يرغب المسري فيه لصعفه منته  
او كان للصغير حاجة الى ثمنه او على المسارين لا دنا له الا به وحده العموي  
ينظر ثلثة المسائل في المصون وقضاوي قاضي حان وفي تساوي  
رسم الدن وسع الوصي يعود من النسم كونه من غير حدود هذه العوارض  
وفي وعادي الدن من الدهرة الوصي يملك سماع عود من الصغير من غير حاجة  
ولا يملك بيع عقاره الا بالحاجة وبأي شئ في مسائل الدعوى وفي شرح الطحاوي

وكم في الوصي في سماع مال النسم من الاحصي وفي الشراء من اجنبي حكم  
الاب والمجد وكما لعقاني البيع من نفسه مال اليتيم وفي شراء مال نفسه لليتيم وفي  
الحاصل من شرح الطحاوي في بيع الاب والوصي والمضارب بغير يسير  
يجوز وبغير فاحش لا يجوز ثم الحاصل في سماع الاب والوصي مال اليتيم على ما  
عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة او بغير يسير كوز  
اذا كان الاب محمودا او مستورا حاله ان كان مفسدا لا يجوز الا ان يشتري بضعف  
القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز سماع الوصي الا بضعف  
القيمة او خاصة الصغير او ليس لا دنا له الا به والتقاضي كالموصي في بيع مال الصغير  
حتى لو ادعى الصغير بعد البلوغ وارا فقال في رواية اشترتها من ابني في سنة  
صغرك باطلاي القاضي واشتت بالبيته شراه بشن المثل باطلاي القاضي  
لا ينفذ دعواه بالم يثبت له باع حاجته في باب دعوى الاب والوصي من تساوي  
رسم الدن وفي الوص من حكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب الوصي  
عقار الصغير بمثل النسم كوز من غير التقيد باجدي هذه السرايط الا ان الاب  
اذا كان مفسدا وباع متاعا صغيرا كخوص منه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفي  
الفتاوى الصغرى الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم  
وتفسير الخيرة ان يشتري ما يداوي عشرة بمائة شرفا عد او يبيع منه مال  
نفسه ما سادى خمسة عشر بعشرة فهو خير وما فوقه لا وفيه في الآ  
اقتضا بظاهر الرواية انه يملك ان يبيع ماله من ابنه ويشترى مال الابن لنفسه  
بشرط ان لا يتقرب به الصغير فانه لو باع بمثل النسم او اشترى بمثل النسم كوز وفي  
الوصي يعتبر ان يكون خيرا لليتيم وتفسير الخيرة ما ذكرنا ذكرنا وصايا الفقهاء  
الصغرى وفي سماع شرح الطحاوي والمجد في شراء مال اليتيم لنفسه او بيع ماله  
من اليتيم بمنزلة الاب فقط على ما مال اليتيم ثم صار وصيا فجاز ذلك البيع جاز  
في باب دعوى الاب والوصي من تساوي رسم الدن وفي سماع دعاوى التقاضي  
في الدن الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصح قابضا لولده بنفس العقد  
حتى لو جعلت اقل قبل ان يصيب حاله من القبض حقيقة بملك على الوالد



سواء  
للصغير  
سواء  
للصغير

ولو اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يراد من الممن حتى ينصب القاصي وكذا  
للصغير من مال الاب ثم لو اشترى الاب مال الصغير ولو باع ماله  
ولده الصغير فقال بعت عبدي بهذا المبلغ من ابني هذا جاز ولا يحتاج  
بعد ذلك ان يقول بعت ماله كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل بعت  
الاب او الوصي اذ باع عمار السهم في اي القاصي نقض البيع اصل للصغير كان  
له نقضه الاب او الوصي اذ باع مال السهم من احى ثم بلغ الصغير حقوق العقد  
يرجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه وبلغ الصغير كانت  
العمدة من قبل الولد على الوالد هذه جملة من فتاوى قاضي خان وفي آخر الكتاب  
انما من سوغ المبيع وفي بين ما اذا اشترى للصغير من غيره وبيننا اذ باع مال  
نفسه من الصغير فقال اذ باع مال نفسه من الصغير ثم بلغ فالحقوق الى الاب  
لو باع مال الصغير من احى او اشترى مال الاحى للصغير ثم بلغ فالحقوق الى الاب  
وفي الراديات في الباب الحادي عشر لو باع مال احد الابوين من الآخر ثم بلغا  
فالحقوق على ما وفي كتاب القاصي الى جعفر رحمه الله القاصي اذ باع مال احد الوالدين  
من الآخر جاز وكذلك الاب والوصي لو حصل لا يجوز ما لا تقاوم وفيما في شي  
منه بعد هذا وذكر رشيد الدين في فتاويه ان القاصي في بيع مال احد الصغيرين  
من الآخر اصل الوصي لا يجوز بيعه بخلاف الاب وفي الحاصل من شرح الطحاوي  
ولا يجوز من الوصي بيع مال احد البيتين من الآخر ولا يجوز من الاب اذا  
لم يقشش الغبن وفي فتاوى القاصي في حق الدين لا يجوز بيع القاصي مال اليتيم  
من نفسه ولا سوغ ماله من السهم وكذا الزوج السهم من نفسه لا يجوز بطلان  
ما اذا اشترى مال السهم من الوصي او باع ماله من السهم وصل الوصي جاز وان  
كان وصيا من جهة هذا القاصي ورأس في المسئلة بشرط ان القاصي  
مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز وذكر في موضع آخر ان شراء  
القاصي مال السهم بمنزلة شراء الوصي ان رفع الى خاص آخر نظر فيه فان كان خيرا  
للبيتم اجازة والآخرة وفي راديات الى جعفر الاسترشاد في القاصي لا يملك  
بيع ماله من الصغير ولا بيع مال الصغير من نفسه لانه ولاية انما يعتبر في حق

ما بين الناس ما بينا بينه وبين الناس هو كغيره اذا اتهم فيه وفي حق ولاده  
سواء واذا لم يملك السهم من اولاده فلا يملك من نفسه وذكر في سوغ المبيع  
الصغرى قال ابو العباس الناطقي بن الاجناس ما ذكر محمد بن في السير الكبير  
عدم جواز البيع اذ باع القاصي مال السهم من نفسه فحصول على قوله على قول ابي حنيفة  
رح سفي ان يجوز كما يجوز في الوصي وذكر في اختلاف زفر وبقوب رح رجل  
هو وصي لابن اخيه الصغير فاشترى من ابنه الصغير لابن اخيه كوز قال ابو يوسف  
رح لو اشترى من ابن اخيه لابنه نظريه القاصي فان كان نظرا لابن اخيه نفذ  
وانما بطله الاب اذا اشترى الطعام للصغير من ماله نفسه كان مبيعا وان كان  
للصغير ماله في الصغرى وفي سوغ ماله في قاضي خان رجل اشترى لولده  
الصغير ثوبا او حادما ونقد الثمن من ماله نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان  
يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يوجد الثمن  
من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع ببقية الورثة بذلك على هذا الولد ان كان  
الحيت لم يشهد انه اشتراه ليرجع ولو اشترى شيئا من الصغير ومن الثمن  
ونقد الثمن في القياس يرجع على الولد في الاستحسان لا مريض وان مال حين نقد  
الثمن نقدية لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد وفي فتاوى قاضي خان  
ورأس في وصايا المسقى اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد الثمن من ماله  
ان يرجع به ولم يشهد على ذلك لم يقض له القاصي الرجوع وسوغ فيما بينه  
وبين اشترى ان يرجع به عليه وقد رشي منه في مسائل السكاح وقد قربا تمام به  
المبلغ نظرا في الاب والوصي من كتاب الفضول وذكر في الزخوة  
واذ باع الاب او الوصي شيئا من مال الصغير وشترط الخبير لنفسه فهو جائز  
فان بلغ الصبي في مدة الخبير ثم ابيع وبطل الخبير ان قول سوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرقابة منطل الخبير الى الصبي فان اجاز البيع في مدة الخبير  
جاز وان رده بطل ثم على قول مستدرج لو ثبت الخبير للصبي ليس له ان  
ان يجزوا له ان يبيع ويجوز ان يثبت حوج الفسخ ثلاثا ان لا يثبت  
ولاية الاجازة كالفضول اذ باع ماله غيره كان له ان يبيع قبل اجازة المالك

ينوي



ولا يكون له ان يجيز ولو اشترى الاب او الوصي من في الذمة وشتر طرية  
 ثم بلغ الصبي جاز العقد عليها وللوصي خيار الاجازة والفسخ وتام هذا ينظر في  
 الذخيرة الاب الوصي واشترى عبد الصغير بدينار او ما يثرب بشرط الجباة فيبلغ  
 الصبي في المدة ثم اجاز انقذه عليها الا ان يكون الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ  
 في مساوي قاضي فليس نظير الدين وفي مساوي قاضي خان لو امر الوصي بجلد ان  
 يشترى مثله من مال اليتيم فاسرى الوكيل للصبي لا يجوز ولو اشترى الوصي  
 مال اليتيم نفسه حاز في مال محضه رحمه الله اذا كان حراً لليتيم ونفسه حرة في غير  
 العقار ما قال شمس الائمة السرخسي ان يبيع مال نفسه من السم ما يباي ويحتمل عشرة عشر  
 وان يشترى نفسه ما ساوي العشرة ثم عشرة ونفسه حرة في العقار عند  
 البعض ان يسرى نفسه بضعف العمة وان سعى من اليتيم نصف العمة و  
 وصي باع عقار اليتيم ومصلح اليتيم في بيعه الا انه سعى لنفقه ثمنه على نفسه فلو يجوز  
 السعي ونفسه الثمن للسم اذا انفق الثمن على نفسه متغلب على شياع اليتيم  
 فاسرده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي جنية على ذلك ونجاف ان  
 ياخذ المتغلب بعد ذلك ويتسكك بما كان له من اليد فارد الوصي ان سعى العقار  
 خوفا من المتغلب فلو يجوز بيعه وان لم يكن للسم حاجة الى ثمنه الوصي لا يملك  
 اقراض مال السم والقاضي يملك واختلفوا في الاب والاصح ان الاب  
 بمنزلة الوصي والاب الوصي او القاضى ان يرضع مال السم ويودع ولو قضى الوصي  
 من نفسه مال السم لا يجوز والاب لو فعل جاز لان الاب لو باع مال الصغير من  
 نفسه ممل القيمة حاز الوصي لا يملك السعي من نفسه الا ان يكون حراً للسم وذكروا  
 شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان الاب بمنزلة الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه  
 بمال السم يحتمل ان يكون في المسئلة رواية ان يكره ان السعي عن محمد بن ليس  
 ان يستقرض مال السم في قول احمد رحمه الله واما انا فارى انه لو فعل ذلك ولو فاء  
 بالدين لا يثبت به ولو جعل الاب مال له الصغير صديقاً لادارة نفسه لا يجوز  
 بجملة في سعة فتاوى قاضي خان وذكره استاذنا في قضاء الجامع الصغير ان  
 الاب لو اخذ مال له الصغير وقف جاز ورايت في شهادت المسع ليدفع

ان يستقرض مال السم والغالب لنفسه وروى هشام وقال انكرنا عن محمد رحمه الله  
 اي ذلك فنحن في دفع القاضي مال اليتيم بثمان او دبعة فاجرة ان اب حنفية  
 رح وابن ابي ليلى ابو يوسف رحمهم الله كانوا يرون ان يدفع بثمان وكذلك  
 قول سنده اذا كان الذي يضمن مقرا في الجباة والمال وليس لقاضي  
 ان يستقرض نفسه ذلك واقرض الاب الوصي والقاضي ينظر على الاستقضاء  
 في الباب السابع والثلاثين من ادب القاضي وفي وكالة الجامع في الفتاوى  
 استقرض الاب لابنه الصغير حوزة وكذا لو اقربا بالاسم حاض جاز وقد ذكرنا عام  
 هذه المسائل في فصل فقرات الاب والوصي من كتاب الفضول سئل شيخ الاسلام  
 بهمان الدين رح قاضي بكي راوصى كرم الله له ان يكون برصبي بنفقة وطلب ان  
 اذ يذكر دام كرد و برصبي بنفقة كرم الله له ان يكون برصبي بنفقة وطلب ان  
 لي وانه اعلم قديم يملك الوصي ان يستقرض على الصغير من في ان يكون نظير  
 المتولي في الاستدانة على الوقت وقد بيناه في الفضول ورايت في بعض الفتاوى  
 الوصي اذا استدان النفقة وانكسوة لاجل الصغير ورهن به شيئا لليتيم جاز لان  
 في الرهن وقف الدين وهو يملك ذلك ويمكن اذكر المسئلة في الهداية وينظر  
 في رهن بهذا الكتاب وكذلك الاب لو استقرض من انفق على الصغير لا يرجع عليه بعد  
 البلوغ وفي وصايا غريب الرواية من مجموع النوازل ان يستقرض الوصي من  
 مال السم واشهد على ذلك ياخذ وقفه ثم يملك فانه لا يضمن الا اذا اكره غير  
 موصى وشتره رهن الاب والوصي باق في مسائل الرهن ان شأنا  
 تقا وفي مساوي قاضي خان رجل استباع مال السم بالعتق ورجل آخر استباعه بالعتق  
 ومائة والاول يلى من الثاني قالوا ينبغي للوصي ان سعى من الاول ان يملك سنده  
 في الاجازة وكذا الوقت الاب والوصي اذا اجلا او ابردا هو واجب للصبي بعتقه  
 جاز عند احمد رحمه الله فانما لا يملكه وان لم يكن واجب بعتقه بما لا يجوز بالاجماع  
 وكذا اذا قبل المولاة على شخص دون الجبل في الملاءه ان كان واجب بعتقه بما لا  
 الملاءه وان لم يكن واجب لا يصح في فتاوى الوصي اذ باع مال اليتيم بمثل القيمة داخل  
 يجوز وفي وصايا بنادى الدين رضى الله عنه الوصي ان باع مال اليتيم على ما لا يملك



ثلاثة أيام قبل الصبي في مدة الحيا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في البيع وبطل الحيا  
وعن محمد بن شعيب ثلاث روايات في رواية يكون الحيا وليستيم ان شاء نقض البيع وان  
شاوا جاز في مدة الحيا <sup>بطل</sup> نقض الحيا ويكون هذا جازا لاجازة لا خيارا بشرط وفي  
رواية من قبل خيارا بشرط موت بالايام الثلاثة كما كان في رواية وفي رواية يبيع  
الحيا للاب ان ينقض البيع في المدة او اجازة وان لم ينقض شيئا حتى مضت  
المدة ثم البيع في ماضى كان وذكر حسان في باب الصرث من بيع ثناء  
رجل في بيده دنائره فقال شهدوا اني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير عاتية  
درهم وقام قبل ان يزن الدرهم كان ذلك باطلا لانه العاقبة فيعتبر قبل  
الاخر من كذا وفي عن محمد بن حاتم وذكر في بيع النوازل عن ابى بكر بن ابراهيم مات  
عن ماولا وصفا وورثت كراما واداروا وصفت الى اختها فباع الوالد الصيغة  
والفقير بعض ثمنها على نفسه واشترى ببعضه صيغة لنفسه ولا يرصى الوصي  
بذلك فان كان الوالد مستورا محمودا وصلى الماراة قد اصبحت جميع امور الماراة يبيع  
الاب جائزا واشترى من الصيغة وشهد عليه انه اشترى لنفسه دون الولد  
فهو له والتمن حله ومن وان كان الرجل مضافا مستورا لا يجوز بيعه ويكفي ذلك الشا  
في بيع الجاهل من الفتاوى وذكر في بيع مجموع النوازل في بيع النجم الدين النسخي  
عن سح الاب عفا لابن الصغير بالغبن الفاحش قال لا يجوز قبل ان يباع  
وسلم ثم خاسم هو بنفسه ان يبيع وقع مكره او اراد الاسترداد فقال ان سب من  
الاقرار بالبيع بمن المشتري كتب ذلك في الصك وشهد على ذلك لم يستقم خلاف  
لشنا نقض ما كان في بيع النجم الدين وعرض على جواب الائمة من بخاراهم الشيخ الامام الاجل  
الائمة محمد بن عبد الله الشرحي والقاضي الامام ابو بكر بن ابراهيم وغيرهما على  
الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محمول على انه اطلق البيع ولم يغير  
بذلك الاقرار ووقع غش الدعوى اني بعت ولم اعلم بالغبن او علمت بالغبن  
ولم اعلم ان البيع لا يجوز وسئل النجم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المسمى وهو  
كرم حتى درك التمر والعنب ثم استرده اليه بقبضه يسل للمشتري ان يحبس  
قد رجعت الاكار لعملا او لطلب اجرا لعل نقلا لا يسترد كله لان المنفعة لا تقوم الا

بالعقد

بالعقد وهو ما كان الكار با على عمل نفسه ورأيت جواب محمد بن ابي حاتم  
يسحق اجر المثل لعملا ولا اعرف لهذا وجبا وانما اتول الشرا في الباب ان  
هذا العقد وقع فاسدا وفي العقد الفاسد اذا انفصل بين القبض وصرث المشتري  
في المشتري منع ذلك استردا والمبيع وجب على المشتري قيمة المبيع وانما نقض الحيا  
بالرد هذا الامتناع المشتري عن دفع القيمة فاذا قضى عليه بالرد لا امتناع عن  
دفع القيمة صار راضيا بالرد فنفس العقد من الاصل كالتالة كذا ذكر في مجموع  
النوازل وينظر في اواخر بيع الجاهل من الفتاوى ايضا وذكر في بيع العدة  
اذا باع الاب مال ابنه الصغير ثم ادعى ان فيه غش لا يسمع ورأيت في موضع آخر  
اذا حصل بيع الاب لابن فاحش فالحاشي ينقض ثانيا عن الصغير حتى  
يدعى على المشتري ويشهد ملك الصغير ولا يسمع دعوى الاب ورأيت في موضع  
آخر فلو ادعى الابن بعد البيع ان والدي باع منك في حال صغرني بغبن فاحش  
فانه كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعته بخمسين فخذ الخمسين ورد على ملكي وقال  
المدعي عليه لا يملك كانت قيمته حين فانه يحكم الى ان يملك المدة قدر ما يتبدل  
فيه الاسعار وان كانت مدة يتبدل فيها الاسعار فاقول قول المشتري وان اقام  
بيته في بيته المثبتة للزيادة اولى وذكر في العدة اذا باع مال ولد له الصغير وسلم قبل  
استيفاء الثمن لا يملك استرداده لاستيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغير في النكاح  
وذكر في آخر بيع مجموع النوازل الاب اذا اذن لابنائه في التجارة فاشترى احداهما من  
صاحبه جاز لان الاب يملك العقد بينهما ولو اذن الوصي لهما ثم باع احدهما من  
صاحبه لا يجوز وكذا الاب اذا اذن لابنائه في التجارة ثم امر رجلا بان يشتري من  
احدهما لآخر فانه لا يصح اذا كان هو المعبر عنها واذا جاز عن احدهما والآخر عقد بنفسه  
جاز والاب لو اشترى بنفسه مال احد الصاحبه يبيع في ملك الاب المبشرة  
ولم يملك التقويض وذكر في بيع غريب الرواية الوصي والكويكس في الاذن لم  
اذا اشترى واحد منهم عبدا باع فيهم قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يرد لغيره  
لان فيه ضررا لكونه كان له حيا بشرط انه ان يرد وفي فوايد صاحب المحيط  
الوصي اذا اشترى شيئا للصغير ثم قال هل تبيع ام تله ان كان في الاقالة نظر للصغير



جازوا اتفاقا ليس في هذه المسألة رواية ولكن الرواية في الباب فانه اذا اقال  
 البائع لفتح امانته في حوز الصغير اذا كان فيها نظر للصغر لان الاقالة نوع تجارة  
 والاب يملك ذلك قال رحمه الله ورأيت في بعض النصوص ان المتولي  
 يملك الاقالة اذا كان خيرا لوصف تلك الوصية وذكر في الاقضية قبل ما يجوز فيه  
 قضاء القاضى مما لا يجوز ابن سماعه عن محمد بن جهم في قاض على صغار دارا با  
 لفت وقيمت خمسة آلاف ما قاموا بعد بوعهم البيعة على المشتري عند غير ذلك  
 القاضى ان فيه الدار لو يثبت كانت خمسة آلاف فان هذا القاضى بطل بطل البيع لا  
 يشتري ان في هذا البيع لا نظر لهم فان اراد القاضى ان يوافق على حاله ان يكتب له  
 القاضى ان في بعد حكمه بطلان البيع ان قيمته يومئذ كانت الف لا يلتفت الي  
 ذلك ولو كتب قبل الحكم بعد الشهادة يقبل ولا يقضى القاضى بشهادتهم لان  
 اجتناب جرح في الشهادة فادان كان قبل القضاء لا يقضى وبعد القضاء لا يقضى  
 الا ترى انه لو شهد به شهود المشتري ان ذلك القاضى اشهدهم حين باعها  
 ان قيمتها الف لا يعمل بالشهادة على زيادة القيمة لان تولد جرحه وكذا ان انقض  
 الفسخ ان فسخ البيع اذا شهدوا على ان القاضى اشهدهم قبل الفسخ ان قيمة الدار  
 عند البيع كانت الف فان ثبت بالبينة كالتثبت في حاشية ولو عاين ان القاضى كان  
 ذلك بطل الفسخ كذا هنا وفي مجموع التوازل جرح المشتري من ابن الصغير عا  
 وقبضه لنفسه وشهد على ذلك ثم وجده عيبا فارد ان يردده لنفسه على ابيه  
 ثم يردده لابنه على ما بعد فليس له ذلك ولكن القاضى يجعل حضايره عليه ثم يرد الاب  
 على ما بعد الذي اشتراه منه لابنه وكذا لو كان الاب باع من ابنه الصغير عيبا  
 قد اشتراه من اخيه في قبضه لابنه من نفسه ثم وجده عيبا واراد ان يردده على نفسه  
 لابنه وهكذا ذكر في فصل العيوب من النخبة ايضا الكوكيل بائع اذا لم يكن من  
 اهل وجوب العمة عليه بان كان عبدا او صبيتا يجوز عليه كان الرد الى الموكل  
 بسبب العيب فان كان من اهل وجوب العمة عليه فمات الكوكيل ولم يبع  
 وارثا ولا وديعا كان الرد الى الموكل كذا ذكر في فصل الرد بالعيب من فتاوى  
 خان الابان والسرقة في حالة الصغر قبل ان يملك وجده ويشرب وصد ليس بعيب هذا

هو لفظ القدوري وبعد ذلك هو عيب دام صغيرا فاباعه من عيب آخر سوى  
 الذي كان حتى لو ابيع او سرق في يد البائع قبل البيع ثم نحل المشتري بعد  
 البيع لم يكن له ان يردده وفي المتن اذا اشترى عبدا يعقل البيع والشراء فالبان  
 والبول في التواش من عيب وكذلك السرقة وتقييد المسئلة بالتي يعقل  
 البيع والشراء وليس عليه ان يردده اذا كان لا يعقل البيع والشراء فله ان يردده  
 لا يكون عيبا وذكر في موضع آخر من المسئلة مثل ما ذكر القدوري ومن شأننا  
 من قال انما يكون هذه الاشياء عيبا اذا كان الصغير متميزا اما اذا كان صغيرا  
 جرحا فانما لا يكون عيبا وبعض مشايخنا قالوا البول في التواش ان يكون عيبا اذا  
 كان ابن خمس سنين فما دونه اما اذا كان ابن سنة او سنين فليس ذلك عيب  
 فاما الجنون فهو عيب في حالة الصغر والكبر حتى لو جن في يد البائع قبل البيع ثم جرح  
 عند المشتري بعد البيع فله الرد وتكلم المشايخ في مقدار ما يكون عيبا في الجنون  
 فان بعضهم الجنون وان كان ساعة فبذلك بعضهم ان كان اكثر من يوم و  
 ليلة فهو عيب واما يوم وليلة فادونه فليس بعيب بل بعضهم المطبوع عيب  
 وغير المطبوع ليس بعيب وتمام هذا ينظر في فصل العيوب من سماع الخيرة  
 البرهانية وذكر في اوخر باب العيوب من الجامع الصغير اشترى ثوبا فقطعه  
 لباسه لولده الصغير وخالطه ثم وجده عيبا لا يرجع بقبضه العيب له  
 واهب له بالقطعة سائما اليه قبل الخياط فكم يكن الرد مسعا قبل عمل الخياط ولو كان  
 الولد كبيرا يرجع بقبضه ان العيب لانه لم يمسس اليه الا بعد الخياط فكم  
 الرد متمتعا قبل عمل الخياط العيب لا يكون والعيب لا يكون ببيع و  
 الشراء بل بما ياباة الفاحشة عند المحصن في سماع التفتة وذكر في باب بيع  
 الوالد الوصي من الزيادة ان الصبي المأذون له اذا باع مال نفسه من الوصي  
 فهو كبيع الوصي بنفسه لا يباع الصبي المأذون له من الاجنبي بغير فاحشة جرح  
 عند المحصن رحمه الله وذكر ايضا الوصي اذا امره انسان ان يشتري له شيئا  
 من البيت فاشتراه له لا يجوز فذات ما اذا اشترى نفسه على قول محصنه رحمه الله  
 انه اذا اشترى لنفسه حقن العقم من جانب البتيم راجعة اليه ومن جانب



راجعة اليه فلا يردني الى النصف واداء استرعى بغيره فحققت العقد من جانب  
 البتيم راجعة اليه ومن جانب الآخر كذا فبذلك الى النصف واداء استرعى  
 القاضى الامام في الدين رحمه الله رجل باع جارية من ولده الصغرى او وجدها ثم اشترى  
 لنفسه بغيره الاستبراء واداء ملك الرجوع جارية بيع او هبة او صدقة او شتمه او  
 صلح عن دم عمد او خلع او كسب على جارية او اعتق عبده على جارية او ورث  
 جارية تجب الاستبراء في هذه المواضع كلها كانت الجارية او ثيبا ملكها من صغيرة  
 كبرى او امرأة او غيبين في فتاوى القاضى ظهير الدين والجارية اذا كانت  
 صغيرة او آيسة ليست بربا بشرة واحد ولو اشترى صبي جارية ثم احتلم فغلبه الاستبراء  
 في فتاوى قاضى ظهير الدين وذكر في باب سوع ذوى الارحام من سوع الاصل لا  
 يسقى للرجل ان يفوت بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في صدقة اذا كان  
 صغيرا او كذا كذا كل ملوك ذوى رحم محرم اجتماعي ملكه بكرة التفريق بينهما ملكا وانما  
 فيه قوله من ذوى بين والده وولد جارية اسد بينه وبين اختيه يوم القيمة  
 وراى صلتهم اخره واليه في بعض السبايا نقول ان بيع ولدها في ذرية ولدها  
 عليها وادب صلح غلامين صغيرين احسن لعلى رضى ثم قال له فاعمل الخلام  
 فقال بعثت احدهما فقال ادركت ادركت ويروى ارد دار رد وادب باع مع هذا  
 جازع الكراهة وعن ابي يوسف رحمه الله يجوز في ذرية الولاد ويجوز في غيرهما  
 والكاف والمسلم في هذا سواء وانما يكره هذا التفريق اذا كان صغيرين او احدهما صغيرا  
 ثم المنع مطول ان قرابة المحرمه للمحتاج حتى لا يدخل فيه محرم ذرية ولا واثب غير محرم ولا يخل  
 فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما في ملكية حتى لو كان احدهما في  
 ملكه والآخر في ملك غيره لا بائس بيع واحد منهما وكذا لو كان ملكا لرجل وابنه  
 ملكا لابن بن الرجل هو صغير في جرة كان للرجل ان يفوت بينهما في البيع وكذا كذا  
 لو كان كل واحد منهما لولد من اولاده لان الملك متفرق وكذا كذا لو اشترى  
 جميعا لنفسه ثم وجد باعها عينا كان له ان يردده ويمسك ابائى ولو كان  
 التفريق بغير سبب حتى لا بائس بيع واحد منهما بائسا بغيره بالدين وروى العيب  
 ولو كان لمن كل واحد منهما شقص لم اكره له ان سيع من احدهما دون الآخر لان

التفريق ثابتة قبل ذلك وانما يكره التفريق عن امكان بيعها لا عند عدم ذلك  
 حتى لو تبرع بها او استولد اخذها والاخرى صغيرة لا يكره بيع الصغيرة وان كان  
 احدهما له والاخر لعبد فدون له وعليه دين او ملكا بانه بائس بالتفريق بينهما  
 وان كان احدهما عبدا مضاربة فلا بائس بان يبيع المضارب ما عنده واذا  
 اجتمع اخوان في ملك رجل لا ينضم ان يبيع احدهما من ابن له صغير في خياله لان  
 فيه تفريقا ملكا والمحمم هذا العقد يتم الكراهية فيما اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا  
 والاخر كبير على مازن كانا كبيرين فلا بائس بالتفريق بينهما لانه ليس في بيع  
 ما ورده النص ولا يكره التفريق بين ذوى الرحم من غير النسب لانه لا قرابة بينهما  
 واذا دخل المربي دار الاسلام بغلامين صغيرين اخوين بائنا فادان سعي احدهما  
 فلا بائس بشراية منه وان كان فيه تفريق لانه لو لم يشتره حاديه الى دار الحرب  
 فكثرت سواها واهل الحرب ولو كان اشترى بها المربي في دار الاسلام كرهت له ان  
 يشتري احدهما وجبره السلطان على ان سعهما جملة وفي رواية شيخ الاسلام نظام  
 الدين رحمه الله سئل شيخ الاسلام به حان الدين رضى عن الوصي هل يمكن بيع  
 عقار الصغير بائنا على سبيل الوفاء اجاب يمكنه قال وكان شيخ الاسلام  
 علما الدين وغيره من ائمة سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك والتجته منه ان في  
 جواز هذا البيع الخلاف في السهم ومنه لان الملك بائس للصغير والمنافع  
 ملكه يستحقها فله والوصى لا يملك ذلك وذكر في سوع شيخ الطحاوى في  
 باب المضرات ولا بائس للوصى ان يبيع بمال البيت ولا صان حديه اذا اصاب  
 في ذلك قال ونجلى في هذا ان يقول ثبوت الولاية على الصغير والصغيرة للصغير  
 في احدهما من اباي المنكح واما في المصالح اما ولاية المنكح فقد ذكرنا في سائل  
 المنكح واما ولاية المصالح فالى الاب ان كان حيا وان كان ميتا فالى وصيه ثم  
 الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى الجد الاب فان  
 مات الجد فالى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصية القاضي  
 فلهش ولا يملك ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولا يملك ولاية الاجارة  
 في النفس والمال جميعا وفي التفويقات والعقارات فان كان بيعهم واجارهم بمثل



الصفة او بالكثر او باقل من ما يتغير بالناس فيه حازو ان كان اهل رمالا يتغير  
 الناس فيه لا يجوز طلاس وصف على الاجابة بعد الاوراك لان هذا عقد لا يجوز له حالة  
 العقد وكذلك استيجارهم للصغير وشراؤهم ان كان على العود جاز على الصغير  
 والصغير وان كان بالكثر قد راعا سافا من الناس فيه جاز ونقد عليهم ولا يجوز عليها  
 اذا ادركت الصغير والصغير في مدة الاجابة ان وقعت الاجابة على نفسها لهما  
 خيار ابطال الاجابة او المضي عليها وان وقعت على غيرها فليس لهما خيار ابطال  
 وليس لهما نسخ السع والشري الذي نفقه عليها في حال الصغر والكتاب ان يسافر  
 بال الصغر والصغيرة ذلك ان يدفع مضاربة الى غيره وله ان يدفع بضاعة وله ان  
 يبيع بالبيع والشراء والاستيجار وله ان يودع وله ان يأخذ له في التجارة ان كان يعمل  
 السع والشراء وله ان يحاسب عبده وان تزوج امته وليس له بيع عبده وليس  
 ان يعبر بالقياس في الاستحسان له ذلك وله ان يرضع ماله بدين الصغير وبدين  
 نفسه ايضا فان يملك لصنف مصادره مودعا من ذلك وبين نفسه  
 وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وسقي ان يشهد على ذلك في الابدان ولو شتم  
 يجلل الربح فيما بينه وبين ربه ولكن القاضى لا يصدقه وكذا اذا شاركه ورأسه بالثقل  
 من مال الصغير فان شهد بكون الربح على شرط وان لم يشهد يجلل فيما بينه  
 وبين اسدق ولكن القاضى لا يصدقه ويجعل الربح على قدر رأس مالهما وكذلك يملك  
 كل من الوصي هذه الجملة في سوغ سحر الطحاوي وذكروا في موضع آخر منه ولو تصرف  
 الوصي والاب في مال الصغير وتفرع الربح ثم قال كسب مضارب بالايكون له شيء من الربح  
 الا ان يشهد عند التفرد انه يتفرع من المضاربة وهذا في القضا حتى لا يصدقه  
 القاضى في ذلك وانما فيما بينه وبين اسدق فانه يجلل الربح وان لم يشهد عليه وكذا  
 شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي مسوفا بواحد صاحب  
 المحيط الوصي اذا استقرض من مال الصغير وتفرع وربح ثم انفق على الصغير  
 مدة من هذا الى ان اتى تفرع فيه يكون مبرعا وليس له ان يخذ بحساب ماله  
 لانه صار ضمانا على ما خرج عن العدة مالم يرجع الى القاضى او الى منسوب القاضى كما  
 لم يمتلى وفي رواية صاحب المحيط الاب اذا باع ماله ولده الصغير وضمن الثمن بالبيع

لان حق قبض الثمن للاب يحكم العقد فلو منع الضمان صار ضمانا لنفسه  
 وابنه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض المصداق للاب بولاية الابوة لا بمباشرة  
 النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا يتعلق بالعاقبة فكانت الاسباب في هذا الضمان  
 كسائر الاجانب وفي وصايا النوانل حتى باع ضبيعة لسم من غلس قال ان  
 كان هذا بيع رغبة اجل العاصي لشري ثمانية ايام فان امكنه اداء الثمن وانخفض  
 السع وفي وصايا غريب الزواية هشام عن اسوسف ربح في رجل باع عبده  
 من ابنة الصغير بيعا فاسد اثم اعتقه الاسب فعتقه جائز عن نفسه ولا يجوز عن  
 ابنة الصغير لان البيع فاسد وهو في يده ولو اشترى من ابنة الصغير عبدا  
 وهو في يده فاست العبد وهو من مال الابن حتى يأمره الوالد بجل او يعتقه  
 بمنزلة عبده ودوية اشتراه وينظر في وصايا الجي مع في الفتاوى وجميع  
 النوانل وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوصي غلاما ففصل اشترته لنفسه بما  
 كنت وقال البيهقي لم يملك لي فان اخرج لي ففصل لبيبيم وان نوى الا ضمن البيهقي  
 وتوابع الوصي في مال البيهقي ورجع فقال اخذته مضاربة ولي في الربح حصته قال  
 يعصم والربح للبيبيم وان نوى المال لم يضمن واما في شيء منه في مسائل الضاربة  
 والوصايا ان شاء الله تعالى وفي وصايا المشتق ايضا وحتى تستري لنفسه مال  
 السهم خادما فان كان الثمن خير البيبيم لغيره وان كان الخادم خير للسهم  
 اجز شراؤه لنفسه وذكر هذه المسئلة في اناسلة الوصي اذا اخذ ارض السهم فزارعة  
 وذكر المسئلة المارة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وفي اول دعوى الذخيرة التي  
 اذا باع مال الصغير ومات فولاية المطالبة بما باع من مال الصغير لورثة الوصي  
 او لوصيته فان لم يكن له وصي او وارث رصب القاضى وصيا ويا في مسائل  
 الدعوى وفي باب دعوى الاب والوصي من مصادي رسد الدين الوكي  
 اذا باع ومات فبلغ الابن فولاية نص الثمن من السري والمطالبة منه لو اشترى  
 الوصي دون السهم الذي مع وذكر رسد الدين في باب ما يكون جوابا لدعوى  
 المدعي وما لا يكون باع دارة من ابنة الصغير مع باع من الاجنبي يبيع اذا كان ثمن  
 القنعة وذكر في وكالة الجامع في العداوى في مسائل ابن سماعه ولو قال بعت وانا



صبي ومال المشتري لا يلزمه ما يفتقر له لعل قول البائع بجلان ما اذا قال البائع لعه  
 فعل ان اسره ومال السرى لا يلزمه ما اشتريته فالقول قول المشتري وذكرني  
 آخر وكالة الحاجب الصغير مكاتب عبد اودى زوج ابنته الصغيرة وبني حصة سلمة  
 لم يزوج وكذا لو باع او اشترى لساو كذا المدة اذا مات عن ردة والحري المستامن لا  
 يجوز بيع واحد منهما ولا شراؤه ولا كفاحه على ولده الصغيرة وقام ينظر في الحاجب الصغير  
 وذكر في كتاب الغرر من الذخيرة هشام سالت عن غلام لم يبلغ الحلم باعه  
 انسان واقر انه يملكه وهو يعبر عن نفسه ثم استحق بجزية وغاب البائع ولا  
 بدري ابن موييل يرجع المشتري على العلام بالغرر قال لا بد منه ايضا قال هشام  
 سمعت محمد بن عوف رجل اشترى من صبي لم يأت له ابوه او وصيه في التجارة  
 جارية فاولدها ثم استحقها انسان فانه ياخذها وولدها رتيق والنسب ثابت  
 وكذلك ان اشترى احدهما بغير علمه كذا ذكر في كتاب الغرر من الذخيرة  
 وبه يرجع المشتري على الصبي المجور عليه بالثمن بينه المسلم من ذوق مسئلة البائع  
 الصبي وقد ذكرها صبي اشترى جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء في مائة قاضى عليه  
 الدين رحمه الله في مسائل الاجارة اذا اجر الاب او الجد ابوالاب او وصيهما  
 الصبي في عمل من الاعمال فهو جائز لان له مولا ولاية استعمال الصغير من غير عمن  
 بطريق التذيب والريضة منع العوض اولى ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب  
 وصلى الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا ترتيبه في مسائل السوء ولا يجوز اجارة غيره  
 اذا كان له منهم احد لا ولاية لاحد على الصغير حال تيمم واحد منهم فان لم يكن  
 واحد من هؤلاء فاجره ذورم حرم من الصغير ان كان الصغير في جرة جاز بطريق السنة  
 والريضة لانه يملك تاديه فحوزه يملك اجارته وان كان في حجر ذي رحم حرم فاجره  
 ذورم حرم آخر هو اوتب من الذي كان الصغير في حجره كوان يكون في حجر التيمم  
 فاجره امة جاز عن السوسفت رج قال محمد بن النجور وللذولى والاجارة على  
 الصغير ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العقد فيتعلم بالعاقبة وليس له ان  
 ينفق عليه لانه مال الصغير وليس لغير الاب والجد وصيهما ولاية التصرف  
 في مال الصغير وكذلك ان اوتب للصغير شيء فللذولى الصغير في جرة ان يقبضه

ولكن

ولكن لا ينفق على الصغير لافلتنا وعن محمد بن اسحق ان ينفق عليه ما لا بد له  
 منه لان في تأخير ذلك ضررا بالصغير وفي وصاية المسعى احد الوصيين لو  
 اجر السرى من مكاتب قول محمد بن اسحق رج ولا لواله اجر عبده وقال محمد بن اسحق لواله اجر عبده  
 وللاب والجد وصيهما اجارة رقيق الصغير ودوابه وعقاره وسائر امواله  
 لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره  
 ولاية اجارة اموال الصغير من العوض والعقار والحيوان وغيره لانه ليس فيه  
 يؤول له ولاية التصرف في مال الصغير وعن محمد بن اسحق ان يواجر  
 عبده لانه ظهرت ولا يقيم في نفس الصغير نظر له كذا ينظر ولا يقيم في  
 ماله نظر له قال وكذلك اسحق ان ينفقوا عليه ما لا بد منه فان لم يكن ابو الصغير  
 حايكا لم يكن لمن هو في حجره ان يملكه الى حايك لان التصرف للصبي مقيد  
 بالنظر وفي هذا امر لانه من خايس حوت ودانة المكاتب تصنع شرف  
 المناصب وخسة حوت يفتق عارها وتسير آثارها لانه من تعير به الاقارب  
 علم الاحقاب ولو اجر الاب او الجد ابوالاب او وصيهما الصغير ثم بلغ الصغير  
 في المدة فهو بالثب ان شاء مصفى على الاجارة وان شاء فسخ لان في ابقاء الاجارة  
 حرج في حقه عدل او حصره رج فقال ارايت لو تفقه مولى العتقاء الكتب انكره  
 يخدم الناس وقد اجره ابوه فانه لا يبيع جاز في بيع نفسه وما له حتى ان الاب والجد  
 او وصيهما اذا اجر دارا للصغير او عبده سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير  
 ان يفسخ الاجارة والعوق يوفى في اجارات الاصل والذخيرة والصبي اذا اجر  
 نفسه ثم بلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبه المجور عليه اذا اجر نفسه لمدة سنة  
 فاعش في نصف السنة لا يكون للعبه ان يفسخ الاجارة ويكون اجرة ماضية كذا  
 واجر ما بقي من العبد وان اجر المولى ثم غرق في نصف السنة كان للعبه ان يفسخ  
 الاجارة فيما بقي وان شاء مصفى فان اجاز الاجارة للمولى كان لغيره باجرة معلومة  
 مضافة او استعمل للعبه بعد الاجارة كان جميع الاجرة له وان لم يستعمل للعبه وانما  
 العبد المصطفى على الاجارة فاجر ماضى له ولو اجر ما بقي للعبه انما هو الذي بقي  
 قبض جميع الاجرة وليس للعبه تقصيرها بعد اختاره المصطفى عليها وموضع المسئلة آخر



كتاب الخري من الاصل على هذا الكتاب من الذخيرة ومن فتاوى القاضى الامام  
الدين ومن فتاوى القاضى الامام طهري الدين وفيه فوائد صاحب المحيط اذا  
الاب والجد او القاضى الصغير في عمل من الاعمال فهو جائز في بعض المشايخ هذا اذا  
باجر المثل اذا اجرة باقل منه فانه لا يجوز وانما صاحب المحيط انه كونه وان كان اقل  
باجر المثل في العساوى الوصى اذا استأجر نفسه او عبده للسم لا يجوز وان  
استأجر الوصى لنفسه ليعتق نفسه او عبده ليعتق نفسه جاز في كثير من الاحكام  
والسوسف روح اذا كان باجرة ليس فيها خبز مقدار ما لا يعاين الناس فيه  
اما الاب اذا اجر نفسه للصغير او اجره له للصغير او استأجر الصغير لنفسه فلا شك  
في جواز هذه الاجارة لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك النفع  
لصغير ولو استأجر الاب ابنه البالغ نفع الابن لا اجرة له لان خدته الاب تحققة  
على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق عليه بدون الاجارة وان استأجر  
الابن الاب للخدمة لم يجز ولكن لو عمل له الاجارة لان الابن ما مورثه بقرابة وفي  
استخدامه اياه اذ رايته وفي المثلين لا فرق بين ان يكون احدهما مسلماً او ذمياً  
قال القدرى روح احد الوصيين يملك ان يواجر الصبي في عمل الاجيرة روح ولا يواجر  
عبده ولو كان وصي يمين فاستأجر لاجد بهما مال الاخر لا يجوز كما لو باع مال  
احدهما من الآخر والاب لو فعل ذلك سعى ان يكون في البيع الصبي المجبور عليه  
اجر نفسه لم يجز وكذا العبد المجبور عليه اذا اجر نفسه فان عمل من العبد  
الاجر المسمى استأجر وان يملك من العرفان كان الصبي مجبوراً عليه فعليه ثلثة  
استأجر دية وعليه الاجر فيما عمل له الصبي قبل الهلاك وان كان عبداً مجبوراً عليه  
فمن الماستأجر ثمنه ولا اجر عليه فيما عمل له العبد لان الماستأجر صار خاصاً للعبدة  
بالاستعمال فادخله ضمن ملكه من ذلك الوقت فصارت ملكه بخلات المولاه لا  
يضمن بالعصب وانما يضمن باليمنية وضمان الجنابة لا ينفذ الملك فلهذا اقر  
الموصى او الموكل اذا اجر منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بل يوزن الماستأجر  
المثل ام يصير خاصاً باليتيم ولا يوزن شئ من ذلك فذكر محمد بن الفضل في فتاواه انه لا يملك  
يكون خاصاً على اصول علمائنا رحمهم الله قال وذكر النصف في كتابه ان الماستأجر

يكون

يكون خاصاً بغيره اجر المثل والوقف الامام ركن الاسلام على المستغنى روح كان يفتي  
بقول الخصم في حكمه انه قال في غضب انسان واروقف او دار صبي في بيت  
المثل اذا كان في يده في الغضب يملك في ذلك في يده والفتوى على انه لا يجوز المثل  
في هذه الفتوة بالغا ما بلغ الا اذا انقص المنزل بكنى الماستأجر وكان ضمان النقص  
النفع لليتيم والوقف او نقصها الزاغة وكان ضمان النقصان النفع لليتيم  
فثبتت ضمان النقصان فالحاصل ان سطر النقصان والى اجر المثل فانه كما  
اكثر كذا ذلك للوقف والصغير يملك اذ كثر في الذخيرة وفتاوى القاضى الامام  
الدين وفي فتاوى القاضى الامام طهري الدين وذكر العاصى الامام محمد الدين ايضا  
رجل غضب ارضاً ووقفها او ارضاً للصغير قال بعضهم بعض الغضب المثل  
لوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو ان هذا الغاصب اجر من غيره يده  
الارض المقصودة كان على الماستأجر للغاصب الاخر السعي وفي مسائل السبع عن  
خوادم صاحب المحيط اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للغير  
يجب له المثل صيانة للوقف وللصغير وفي وقف التجسس والفتوى في غضب العمار  
والدور الموقوف بال ضمان كما ان الصوى في غضب سائر الوقف بال ضمان وفي  
تقر الفصل الثامن من احاديث الذخيرة وبسكنا القول بيمين سكن واصغير  
او حانوت صغير وان سبعة للاستعمال فيجب المثل الا اذا انقص بسبب كفا  
و ضمان النقصان النفع في حرم الصغير كذا ضمان النقصان الوصى لولا  
اجر ارض اليتيم اجابة طويلة رسمية ثلاث سنين يجوز ذلك فكذا كذا الاصغير  
والمستوفى لان الترميم في الاجارة الطويلة ان يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابل السنة  
الاولى ومعظم المال بمقابل السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او وقف  
لا يصح الاجارة في السنة الاولى لا يملك ان يكون بائناً من اجر المثل بل يصح واد استأجر  
لبيتيم او وقف مال السهم او الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستأجر بائناً من  
اجر المثل بل يصح واد اشترت الاجارة في البعض في الوجين بل يصح فيما كان  
خير للبيتيم والوقف على قول من يحمل الاجارة الطويلة عقد واحد لا يصح وعقود  
يجعل عقد واحد يصح فيما كان خير للبيتيم ولا يصح فيما سواه والظاهر هو ان كل



الوصي اذا ابرأ نفسه لليتيم واستأجرها وصي آخر لا يقع منه الاجارة لانها  
 ان كانت خير لا احد لليتيم يكون شر في حق الآخر فلا يجوز له الاجارة  
 الصغر باحد السهمين وطريق بيع بغير الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف ان  
 يجعل آخر السنين كلها مقدار اجرة المثل ثم ان الوصي او المتولي الوقف يرى المتأجر  
 من اجرة السنين الاولى منقوع ذلك عند محضه ومحمد بن عبد الجبار في فتاوى قاضيها  
 ورايت في مختصر العاصم اذا ابرأ الوصي دار التسليم مدة طويلة جاز وذكر في دفع  
 الفتاوى ان اجارة دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف ان لا تكون  
 اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم بشرط تلكه فيه والحق ان لا يقع في الضيق بل  
 في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضيق يفتي بعدم الجواز  
 فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا هو اختلاف الزمان والوصي  
 ذكر في الجامع الاصل الوصي اذا ابرأ دار اليتيم بغير المثل ثم زده لا يفيق الاجارة ولو ابرأ  
 الاجارة لدار الوقف هل يفسخ فيه اختلاف للشايع على ما عرفت في كتاب الوقف وذكر  
 الحاكم في شروط ابراء الاب والوصي والمتولي له استأجر عن الاجارة يصح فيها بشره  
 ويضمنون للوقف والصغير ويرى المتأجر في القضاء ولا يبرأ فيها بين وبين المتأجر  
 وذكر في ايضا الاب والوصي اذا اناقص الاجارة يجوز ذلك الوكيل بالاجارة اذا انقص  
 صح الا اذا زرع المتأجر لانه يفسخ لا يقع في هذه الحالة اذ يبي يبيع لم يفسخ المدة فكيف  
 يفسخ والمدة قائمة والوكيل لا يبيع لا يملك الفسخ بعد القبض والوكيل بالاجارة ان  
 كانت الارض مسكنة الى المتأجر لا يفسخ منه وان لم يسلم اليه وهي في يد الوكيل في فسخه  
 وذكر في سير العيون القاضى اذا استأجر اجرة اليتيم او امين القاضى اذا استأجر  
 جرة السهم ما كثر من اجرة المثل لا يتقارب الناس فيه فعل الاجرة وانقضت المدة والرضا  
 باطل ولا يجب على الشايع من مال نفسه شيء من الزيادة ولو قال استأجرته وانما علم  
 انه لا ينبغي والاجرة كثر في مال نفسه كثر في سير العيون وانما لا يبرأ شيء اذا لم يعلم ان  
 وامينه اذا بشر عقد لا يبرأ المدة ولا يتقرب به حقوق العقد ولا يبرأ المدة المخصصة  
 لان المخصصة تكون من القاضى لم يخرج حكمه فيما يخصصه ولو استأجر الوصي والمتولي  
 باكثر من اجرة المثل يضمن فاحش للاجر على الوصي والمتولي وسئل المتولي في وقف

الملتقط

الملتقط الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضى في مخصصه كانت  
 للصغير او عليه النفق على وجه الاجارة باجر المثل لا يضمن وما كان على وجه الرسوة  
 يضمن في اجارة الخادم في العساوى وفي مساوى قاضيها وفيما تسمى منه  
 في مسائل الوصايا وذكر القاضى الامام محمد بن ابي بكر في فضل الاجارة الفاسدة  
 من اجارة فتاوى رجل استأجر رجلا يعلم غلامه او ولده شرا او ادبا او  
 حنفا او حسبا او حرفة من الخرافة وكونها ان يتن لذلك وقتا معلوما  
 سنة اشهر وما يشبه ذلك جاز ويكسب المسمى تعلم او لم يتعلم في تلك المدة  
 اذا سلم الاستاد نفسه لذلك وان لم يضمن لذلك وقتا كانت الاجارة  
 فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجرة المثل وان لم يتعلم لا يجب شيء قال محمد بن ابي بكر  
 في البعدة فانه قال وسعد العقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجرة بتعليم نفسه  
 علم او لم يعلم ولو شرط على الاستاد ان يخرجه لا يصح الاجارة لان المدة  
 ليس لها غاية معلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين  
 المدة فيه روايتان والاصح انه يجوز وذكر في ايضا رجل وقع غلامه الى جاريته  
 على ان يقوم عليه الاستاد شهر معلومة في تعلم النسخ على ان يعطى الاستاد  
 كل شهر درهمين الى ان يخرجه او يكون هذا الاجارة للغلام وذكر في البعدة ولو وقع  
 ابنه لرجل يعلم حرفة كذا حتى يعلم الصبي سنة اشهر فانه فاسد واذا علم كسب اجرة  
 المثل وكذا لو قال الاب امسك ولدي وانفق عليه شهر حتى اعطيك ذلك  
 لا يبيع ويخرج عليه بما انفق ولو وقع غلامه او ولده الى الاستاد ليعلم عملا ولم يشترط  
 احدهما الاجر على الاستاد او على المولى فلما علم العمل احتسفا فطلب الاستاد وجرة  
 من المولى وطلب المولى اجرة العبد والولد من الاستاد فالتواجر في ذلك  
 الى الوقت والعادة ان الاجر على من يكون فيكم العرف قال شمس الائمة الصغرى  
 رحمه الله كان شيخنا الامام رح يقول عرف ديارنا في الاعمال التي يفسد المتعلم  
 فيها بعض من كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما يشبه ذلك فان كان من  
 جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان سمي وان لم يكن سمي فاجر المثل  
 عليه للاستاد وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاد في المدة فضل



الاجارة الفاسدة من مادی العاصی الامام فی الدین و فی اجارات فساد  
 الدیناری بنی هذا التفظ مودی پسر نارسیده را بچانه آورد که من ترانان و  
 جاده به هم کارهای من بکن و ترا نیز پیشه بیاموزم و سالی کار وی کرد  
 بچسب علیه اجر المثل و ذکر فیها ایضا بنی التفظ مودی پسر نارسیده خود را  
 پیشه داده است و حفظ کرده و پسر نارسیده است باز می خواهد که بر  
 دارد و تواند بانی حال حدیسی مگر که کوید من پسر را این پیشه نمی آموزم و پسر  
 را مردانکه آموخته است واجب شود و قال ایضا پسر نارسیده را و او را  
 پیشه آموزد و مرد معین کرد و او باشد رسوا و فضل الالب و کت الام  
 و اگر پدر ببرد و مرد از مال پسر بگیرد و اگر از ترکه کبر و از حساب پسر محسوب  
 باشد چنان که اندر ضمانت کابین زن پسر است و مثل شیخ الاسلام ابراهیم  
 الدین روح مادر نارسیده یکی از ذکر و تانار سیده را در چهار سال پیش از خود  
 این نارسیده را بر استاد سزاورد و واجب شود و بانی اجاب اگر گفته  
 باشد که چهار سال کار نکند شود و بسکه را بایت فی نوایه شیخ الاسلام نظام  
 الدین روح و فی موانع صاحب المحيط صبی عائل اجر نفسه من رجل باذن ابی علیه  
 حرقة معينة فی سنین علی ان یعمل هذا الصبی لمعلة السنة اثنا عشر بلایه و نایه  
 فعمل الصبی فی السنة اثنا عشر اربعة اشهر و انتفع من العمل به المعلم ان یرجع علی  
 الصبی بما یقتض من ثلایه و نایه لیس قیمة المدة اجاب له ذلك و فی نوایه  
 صاحب المحيط بهذا التفظ یکی نیز دیکت و دیگری امد است که مرا و ان کار  
 بیاموز این مرد و بر آن کار آموخت و از دنیا رفت بشاگرد از و ورثه  
 استاد مرد و کار کرد خودی خواهر نوکند بانی اجاب بوقت نکرد اگر در وقت  
 چنین بشاگرد را استاد چیزی بدید درین صورت سزاورد و واجب شود و فی  
 فتاوی العاصی الامام فی الدین من له ولایة اجارة الصغیرة استلزام ان یعلم  
 الصغیرة عملا فی تلك السنة فلما مضی نصف السنة ولم یعمل کان للمعلم حبر  
 ان یفسخ الاجارة و فی اجارات الملقط و لودع ابنة الصغیرة ان استاد  
 یعمل حرقة کذا فی اربع سنین و شرط علی الاسبان ان جسد عنه قبل اربع سنین

فلما استاد علیه مائة درهم فبهم فبهم بعد ثلاث سنین لا یطالبه بالمال و لکن  
 باجور مثل عماله و استیجار المعلم لتعلم القرآن یجوز فی زماننا و یجوز ابی الصبی علی  
 اعطاء الاجارة و رواية الاصل عن اصحاب ان لا یجوز و رایت فی بعض کتب  
 لا یجوز ان یستأجر رجلا ليعلم ولده القرآن او الفقه او الفرائض او یؤتمم فی  
 رمضان او یؤذن لهم و هذا عندنا و عند الشافعی و حاکم و کثیر من مشائخنا  
 و انفقوا بقول الشافعی فی جواز هذه الاجارة فعمل نصر بن یحیی و عصام بن یوسف  
 و غیرهما و روی عن ابی نصر بن سلام انه اتی بسمیر باب و الدالصبی لاجل الایة  
 و ذکر فی العدة لکرامت ابی الصبی من اداء الوظيفة الی المعلم کبر علی ان یرسم چون  
 فتوحه و یبج شنبی و عیدی و نقل عن رکن الاسلام ابی الفضل انکرمانی انه کان  
 یکتب فی الفتوی بدر معلم را شنود کند و بیکه کان یفتی ظهیر الدین بن علی  
 و المیله ان یستأجر المعلم مدة معلومة ثم یأمره بالتسليم و ذکر فی اجارات الفقه  
 استأجر دابة لیکر بها فحل علیها مع نفسه صغیرة لا یکنه استعمال الدابة و لا یضربها  
 ضمن بحساب الدان الصغیر اذا کان بهذه الصغیرة فحل شیخ آخر سوا و ذکر  
 بعد هذا ایضا بورد استأجر دابة لیکر بها فحل علیها صغیرة فحلت الدابة  
 من حمله فهو من له لانه خالف لان الصبی لا یسکن له معه علی الدابة فله  
 حمل و ان اردت مع نفسه صغیرة لیسکن له نفسه علی الدابة ضمن نصف الغنمة  
 فثبت ان وضع الصبی علی الدابة حل و لیس بالکلب و الحمل انکره جرجان و حاکم  
 فصار به فاصبا ضامنا و رایت فی کتاب العنایه سنن صاحب المحيط عن امرأة  
 لها ولد صغیر و للصغیر دار بهل لها ان تسکن فی دار ولدها الصغیر قال ان لم یکن  
 لها زوج لها ذلك حکم الحاجة و ان کان لها زوج لیس لها ذلك لان سکنها  
 و يجب علی الزوج ان یسکنها و ان تسکنه و کذا نکت ان کان لها مال و ان  
 سکنها بغير امر الزوج یسکن قال نعم و یسکن علیها اجر المثل ان نظر ان کان  
 للصغیر دابة فیکت یقدر علی النزع و التسليم بان کان الولد و لده سنین  
 او اکثر لا یرجى له لانه لم یوجد التسليم و ان لم یکن للصغیر دابة فیکت بان کان الولد  
 صغیرا یجب علیها اجر المثل و هو جواب الشافعی علی جواب الکتاب فی الاجارة



الام اذا سكن في دار ولد

عليها لانتصارها رت غاصبة والقوى على جواب المشايخ وقال القاضي الامام  
 في المثلين جاز للام ان تسكن دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يحجبها  
 ابر المثل في الجامع الاصغر فانما مات في منزل وابن صغير وامرأة فترت تحت المراة  
 فلو خوة الميت ان ينفذوا زوجها عن دخول المنزل وان لم ينفذوا الابن منها وتاتي  
 آخر الفصل الثامن من اجازات الذخيرة رجل اقدم صبيته مع رجل يعمل معه فاختلله  
 هذا الرجل الكسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان اعطاه كرباب والصبي هو الذي  
 يكتلف خطاطه لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لان الصبي ملكه بخياطه فانقطع عنه  
 حتى ادفع وقد ذكرنا في مسائل العارية لو اخذت له ثيابا يبيع ان يبيدها فارد  
 ان يبيع الى غيره ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاشياء فانتها عارية رجل شجر فطر  
 لم يرضع ولده سنة فارضعت له شهوات ثم مات الاب فقالت عمه الصغير للظفر  
 ارضعني حتى يقطبك الاجر فارضعت له شهوات بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير  
 مال حين استأجر الاب للظفر كانت الاجرة ممن ماله فانما مات بطلت الاجارة  
 فانما ماتت الوفاة كانت بعد موت الاب ولم يكن العمه وصيته كان ذلك  
 استأجر من العمه فيكون الاجر عليها وان كانت العمه وصيته من جهة الاب  
 ترجع بذلك على الصغير اذا استعاد الصغير ماله وان كان للصغير مال حين استأجرها  
 الاب لا يبطل الاجارة بموت الاب ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب  
 ثم اصاب الصغير ما لا كيف الحكم فيه قال القاضي الامام طهيسر الدين في فتاوه  
 مثل الذي عن هذه السلسلة فاجاب قبل احر ما بقي في مال الصغير وجزا معنى على  
 الاب وفي اجارة الظفر اذ لم يشترط عليه الارض في منزل الاب فلهما الخيار  
 ان يشاءت ارضعت في منزل الاب وان شاءت في منزلها وان شرط  
 عليها الارض في منزل الاب ارضعت في منزل الاب استأجر ظفر ارضعت ولده  
 سنة بجائته على ان مات الصبي قبل السنة فالتزم كل ما يكون للظفر عند  
 الاجارة لانه شرط مخالف مقتضى العقد استأجر ظفر اشهر فلهما معنى الشهر ببيت  
 الظفر ارضعت باجر المثل والصبي لا يأخذ ثدي غيره فانما يخرج بغيره على ارضاعه  
 باجر المثل قبل هذا اذا لم يكن له زوج اما اذا كان له زوج ولم يزوج له في ذلك

كان الزوج ان ينفذها وان خيف الهلاك على الصغير وتامه نظير في اجازات  
 الذخيرة وليس على الظفر ان يعمل لابوي الصغير شيئا وعليها غسل الصغير  
 القيام بمصالحه واصلاح وصته وطعامه ولحمها ثمن شي من  
 ذلك ولو ضاع الصبي من يدها او وقع فمات او سرق شي من على الصبي  
 او شيابه فلا ضمان على الظفر وليس للظفر ولا للمقتض ان ينفذ الاجارة الا بعد  
 كما في سائر الاجازات والعذر لا يسبب الصبي ان لا يأخذ لثمن او ينفذ الا ان يقتصر  
 لا يحصل من كان في الحالة هذه وكذلك اذا حبلت لان البسبب القين و  
 كذلك اذا وضعت لان القين يفسد اير انواع الارض وكذلك ان كانت  
 سارية لانهم يحتمون زيادة ضرر وكذلك اذا كانت فاجرة بنية العجز وكذلك  
 اذا ارادوا سفر او ابتاعوا فخرج معهم وكذلك اذا كانت بنية القين بنية  
 القين وتام هذا في الذخيرة وكل ما يضر بالصبي فخرج من المنزل الذي فيه  
 الصغير من ان كان كبير وما اشبه ذلك فلم يضره ما عدا ولا يضره فليس لهم منها  
 عنه حاجتها الى ذلك ويصير ذلك العذر مستثنى من الاجارة كما وقا الصغار  
 وكونها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي يعني كل ما يضر بالصبي للحالة اما ما كان  
 حقيقيا وبهم الضرر فليس لهم منه ما عدا الا ترى انها لا يمنع عن تمكين الزوج  
 في منزل مع ان فيه وبهم الضرر ولو استأجر امرأته لترضعه ولده منها فاضعت  
 ذكر القدر وروى في شمس الامارة لا يجر لها لان ذلك مستثنى عنها ما دامت  
 قال الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن وان كانت لا يجر على ذلك كما لو  
 استأجرها على نفس البنت وغسل الثياب والطبخ والخزوان استأجرها  
 بعد الطلاق فان كان الطلاق رجوعا فذلك لعدم انقطاع ملك  
 النكاح وان كان الطلاق بائن ففي ظاهر الرواية يجوز وروى عن بعض فقهاء  
 انه لا يجوز وان استأجرها بعد انقضت العدة لا رضاع ولدها جاز فاذ  
 تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة لا روية لهذه المسئلة وش  
 طهيسر الدين المرقيني عن هذا قال لا يبطل الاجارة لان الحكم لا يثبت لهم  
 المفاتيح اما يبيح بوبهم القاذية وحدثا وهم القاذية فثبت بان يبطلها



بعد ذلك هذا الذي ذكرنا اذا استأجر امرأته لارضع ولدها على  
ان يكون اللب على الاب فان كان للصغير مال فاستأجر الاب امرأته  
على ارضع ولده منها روي ابن رستم عن محمد بن ابي بصير الجارية ويكون  
لها الاجر وبعض المشايخ اخذوا بهذه الرواية ويجب الا ان الارضع بمذلة  
الشفقة وان كان للصغير مال لا يجب لشفقة على الدية فان لها الاجر في  
مال الصغير وان استأجرها لارضع ولده من غير حاجز وان استأجر  
خادمها لارضع ولده منها لا يجوز وان استأجر مكاتبها جاز ولا بأس للمسئلة  
ان ترضع ولدا لكا فاجر واذا استأجر ظير انظر انك كافر او مجنون او زانية  
او حرقا كان له ان يرضع الجارية ولو اجرت المرأة نفسها من قوم آخرين  
ترضع لهم صبيها ولا يعلم اهلها الا وتون بذلك فارضعت حتى فوغت  
فانما قد اتمت لاسناد فانت ولها الاجر كما علم عن الفريقين لا تخلص  
مقصود الفريقين ولا يتصدق بشئ منه كذا ذكره في المبسوط وغيره في  
فاصلان واذا استأجر الرجل امرأته او ابنته لترضع ولده جاز  
ويجب الاجر لانه ليس عيضا لارضع ولده الا شرعا ولا عرفا ومن روي  
الاب والجد والوصي والقاضي اذا استأجر ظير التيمم كان اجنبا كذا  
الاجانب واذا لم يكن للتيمم لم ترضعه ولا مال له فاجر ضاعه يكون  
على اقاربه بعد تيممهم لان اجر الارضع بمذلة الشفقة ولا يجب على  
لا يجب عليه الشفقة اجرة الختان تجب على الاب ام على الصبي  
انما صححت المختار ان كان للصبي مال في ماله وان لم يكن له فالطاع  
الاب كالشفقة في **مسألة** القسمة واذا اختلفت الشرا على القسمة  
واقسموا جاز الا اذا كان فيهم صغير فقسمة لا بد له من اد القاضي بالقسمة  
لانه لا ولاية لهم عليه واذا حضر اثنان وانما ما يثبت على الوفاة وعدا الوفاة  
والغار في اديهم ومعهما وارث غائب قسم القاضي بطلب الحاضرين و  
ينصب وكيله ليقض نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب  
صبي يقيم وينصب وصي ليقض نصيبه ولا بد من اقامة البيعة على موته

عنه المحصر رحمه الله وثبت بها يقسمها باقر افهم وان كانا مومنين  
لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب او شئ منه  
لم يقسم مع غيبة احدهم وكذا لو كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير  
لان القسمة قضاء على الغائب والصغير يكسب ثقتا في يدهما من غير قسم حاضر  
عنهما وامين الخضم ليس يقسم عنه فيما يستحق عليه والقبض من غير قسم  
لا يجوز ولا فرق في بناء الفصل بين اقامة البيعة وعددها وهو الصحيح وقول محمد  
في الاصل لم يقسم حتى يقوم البيعة مراده واذا حضر وكيل الغائب ووصي  
الصغير فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البيعة لانه لا بد من حضور  
حاضرين لان الواحد لا يصح في حاضرها وفي حاضرها ما اذا كان الحاضر اثنين على  
ما بينت هذه الجملة في الهداية وذكر في الذخيرة فلو حضر وارث كبير ومعه صغير  
وطلب القسمة من القاضي واراد ان يقسم بيعة على الميراث فالقاضي يقبض  
وصيها عن الصغير ويسمع البيعة عليه ويقسم الدار في بين يدهما وبين ما اذا  
كان الصغير غائبا فالقاضي لا ينصب قسما عنه ولا يسمع البيعة من الحاضر و  
العرف عرف في الذخيرة وان كان بعض الورثة حضورا وبعض غيبا والدار  
كلها او بعضها في يد الغائب وطلب الحاضر القسمة من القاضي وانما  
البيعة على الميراث فان كان الحاضر واحدا لا تقبل بيعة ولا يقسم الدار و  
ابيو يوسف ان القاضي ينصب عن الغائب وكذا لو سمي البيعة عليه و  
اذا حضر اثنان وباقي المسئلة كمالها فالقاضي يسمع البيعة ويقسم الدار يقبل  
احدا الحاضرين مدعيها والاخر مدعى عليه واحد الورثة ينصب قسما عن الميت  
وبما بقي الورثة قال الذي ذكرنا من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة غائبا  
وشئ من الدار في يده فهو الجواب فيما اذا كان في الورثة صغير وشئ  
من الدار في يده حضر واحد من الكبار وانما البيعة على الميراث وطلب  
من القاضي القسمة لا يسمع بيعة ولا يقسم بين الورثة ولو حضر اثنان  
او ثلاثة سمي البيعة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن حصص لصحة  
القسمة وكذا لو كان بعض الورثة غائبا وقد حضر اثنان من الورثة



في القاضى سبيع بينهما ويقسم الدار ولا يحتاج الى نصب الوصى عن الغائب  
 كسنة القسمة هذه الجملة في الذخيرة وفي الذخيرة ايضا واحاله الى فتاوى القبيش  
 رح ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير وابنان غائبان وابنان  
 حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة  
 عليه القاضى واجازه بالقسمة في القاضى ثانياً شريكه بالقسمة ويجعل كسنة  
 عن الغائب والصغير واذا قسم الشريك بينهما بينهم وفيهم شريك غائب او صغير  
 ليس له وصى لا تصح القسمة وان فعلوا ذلك بامر القاضى صح القسمة فان  
 قدم الغائب واجاز قسمته جاز وكذا اذا بلغ الصغير واجاز جاز لان هذا  
 عقد له بخير حال فوقعه فان الغائب يجزى وكذلك ابو الصغير وصيته بخير وكل  
 تصرف وعقد له بخير حال فوقعه يتوقف فان مات الغائب او الوصى فاجاز  
 وارثه عملت اجازة الوارث عند بيعه في السوسى رح وعند محمد رح يعطل  
 القسمة ثم غاب عن الاجازة من الغائب او من وارثه او من الوصى او من الصبي  
 بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائماً وقت الاجازة فاما اذا بطلت فلا  
 كالبيع الموقوف على الاجازة وكما ثبتت الاجازة فالقول صحيحاً ثبتت الاجازة دلالة  
 بالفعل كافي البيع المحض بهذه الجملة في الذخيرة واذا قسم الورثة الزكاة فيما بينهم ومعهم  
 وارث غائب وعز الوارث الغائب فان كانت القسمة بغير رضا فلتلك  
 حضران بعض القسمة وان كانت القسمة بقبض فليس للذى حضر ان ينقض  
 القسمة واذا كان مكان الوارث الغائب موصى له بالثلث وهو غائب في  
 المسئلة كماله فان كانت القسمة بغير رضا فلتلك ان ينقض القسمة وان كانت  
 بقبض فليس له ان ينقض القسمة كالوارث وهو الواجب واذا لم يكن على الميت  
 دين ولكن مات بعض ورثته قبل القسمة وعليه دين او كان له وارث غائب  
 او صغير فاقسم ورثته الميت الاول فلزم الميت الثاني ان ينقض القسمة وكذا لو اراد  
 الغائب او الصغير او اكبر ان ينقض القسمة كذا ذكر في الذخيرة وفي المبسوط واذا كان  
 في الورثة تصفية وكبير فاقسم الوصى مع الكبير واعطاه حصته واسكت حصته  
 الصغير فهو جائز حتى لو بطلت حصته الصغير لا يكون للوصى ان يرجع على الكبير وذكر

نسمة الذخيرة الاصل ان من ملك سبيع سبي ملكت نسمة لان في القسمة بيتي  
 واورثا ومن ملك سبيع سبي ملكت اوزاره ضرورة اذا عرفت هذا فنقول الاب  
 يقاسم مال ولده الصغير عقاراً كان او منقولاً بغير سبي ولا يملك بغيره يباحش  
 لانه يملك سبيع مال ولده الصغير عقاراً كان او منقولاً بغير سبي ولا يملك بغيره  
 فاحش نكته القسمة ووصى الاب في ذلك بمنزلة الاب للجباني المالك لهم  
 الاب واما وصى الام فانه يقاسم مال ولده الصغير ما سوى العقار من تركه  
 الام اذا لم يكن للصغير احد من سمينها ولا يقاسم مال من غير تركه الام المنقول العقار  
 في ذلك سواء وكل من جازب عنه في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم و  
 ابن العم يقاسم ما ورث الصغير من يولاه ما سوى العقار ولا يقاسم ما ورث  
 الصغير من غيرهم العقار والمنقول فيه على السواء لانه لا ولاية له على الصغير كما  
 لا ولاية للام يسكن في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصل الوصى  
 لزوجان وصى قوي وصى ضعيف والقوي وصى الاب وصى وصيته وقوي  
 الجدة عن عدم الاب وصى القاضى والضعيف وصى الام وصى الاخ وقوي  
 العم ونحوهم حكم الوصى الضعيف على الصغير حكم الوصى القوي على الكبير الغائب  
 سبيع منقولات الصغير ما ورث من امة او عمة لانه قائم مقام الام والاخ والعم ولهم  
 ولاية لمحض دون التصرفات قال واما يملك الوصى الضعيف هذه القدر  
 التصرف عند عدم الوصى القوي اما جازل وجود الوصى القوي فانه لا يملك  
 التصرف في مال الصغير اصلاً وفي هذه الفتوى ليس للوصى الضعيف سوى  
 القيام على مصالح موصيه كتفقيه الوصية وقضاء الدين ونحوها وبيان  
 مراتب الالمس في مسائل الوصايا وذكر في الذخيرة ولا يجوز نسمة المملوك على  
 ابنه حر ولا يجوز نسمة المملوك على التقيط كما لا يجوز بيعه ولا يميز نسمة الوصى بين  
 الصغيرين كما لا يجوز بيعه ولا مال احد من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قسم  
 مال ولده الصغير بينهم يجوز له ان يبيع مال بعض اولاده الصغار من البعض والجملة  
 في ذلك الوصى ان سبيع حصته احد الصغيرين مثلاً فاسم رجل ثانياً سبيع المشتري  
 حصته الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي لم يبيع نصيبه



الصغير وانما جازت هذه القسمة لانها جازت بين اثنين بين المشتري وبين  
 الوصي والوصي اذا قسم مالا مشترك بينهما وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان للصغير  
 فيها منفعة ظاهرة عند تصديره وعندئذ لا يجوز وان كان للصغير منفعة  
 ظاهرة ويجوز ان يقاسم مالا مشترك بينهما وبين الصغير وان لم يكن فيه منفعة  
 ظاهرة هكذا ذكر في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن شريح الاصل ان  
 الوصي التركة وعزل لكل واحد نصيبه هذا اربع مسائل احدها ان يكون الورثة  
 كلهم صفراء ليس فيهم كبير فقسم الوصي وعزل حصته لكل واحد منهم فانه لا يجوز هذه  
 القسمة حتى لو يملك نصيبهم بعد القسمة فانه يملك على التركة وما بقي من  
 على التركة لان الوصي نولي القسمة من الجانبين وانه لا يجوز لان القسمة مفعلة البيع  
 والشراء فيعتبر بالشراء ولو لم يشتري مال احد الصغيرين للصغير الآخر لا يجوز لانه  
 في الشراء من الجانبين والاب لا يملك لا يجوز على ما ذكرناه والمجيلة في ذلك  
 ما بيننا في بيع الوصي حصته احد الصغيرين مشاعا من رجل اذا كان الورثة اثنين  
 ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي  
 باع نصيبه هذا اذا كان الصغير اثنين وبما الورثة لا غير اما اذا كان الورثة  
 ثمانية وهم صفراء فالحيلة احدى من ان يبيع حصته الصغيرين من رجل مشاعا  
 ولا يبيع حصته الثالث ثم يقاسم حصته الصغير الذي لم يبيع نصيبه مع المشتري  
 ويكون جائزا لان القسمة جرت بين اثنين وبما المشتري والوصي ثم يشتري  
 حصته كل واحد من الصغيرين موزنا ولا يخفى ان يبيع حصته واحد من الصفراء  
 ثم يقاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتوالتح الوصي لا غير وانه لا يجوز  
 الوجه الاخر من المجيلة ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشتري حصته كل واحد من  
 الصفراء موزنا من المشتري والمسئلة الثانية ان يكون الورثة صفراء وكبارا  
 والكبار غيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته ايضا لان الكبار اذا كانوا  
 غيبا فلا ولاية القسمة على الكبار في العود من كان له ولاية البيع واذا كان  
 له ولاية القسمة في العود على الكبار رصار كان لكل صفراء اذا كان  
 الكل صفراء انقسم لم يجز لانه يؤول القسمة من الجانبين فكذا هذا وانما يمتنع

في العقار فبالطلة على الكبار لانه لا يلي بيع العقار على الكبار حال غيبهم فكذا لا  
 يلي القسمة والثالثة اذا كانا صفراء وكبارا فقول نصيب الكبار وهم صفراء  
 هذه اليهم وعزل نصيب الصفراء حله ولم يفرز نصيب واحد من الصفراء جاز  
 لان القسمة لم تجز بين الصغير والصغير حتى يكون الوصي متوليا القسمة من الجانبين  
 وانما جرت القسمة بين الكبار والصفراء نصيب يكون هذه قسمه جرت بين  
 اثنين والراية اذا عزل نصيب كل واحد من الصفراء والكبار وقسم بين الكل  
 فان القسمة في الكل ناسدة لان القسمة من الكبار والصفراء ان جرت بين اثنين  
 فالقسمة مما بين الصفراء جرت من الواحد فلم يجر القسمة في حق الصفراء وانما لم يجر  
 في حق الصفراء لا يجوز في حق الكبار لان من حكم القسمة انما يمتنع جازت تميز حق  
 بعض الشراء عن البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة فاما اذا وقع الى الكبار  
 نصيبهم واسكت حصته الصفراء حله غير معزلة ثم قسم حصته الصفراء فيما بينهم  
 فالقسمة من الصفراء والكبار صحيحة لانها جرت بين اثنين بين الكبير والوصي  
 والقسمة بين الصفراء لا يجوز لان الوصي يتولى القسمة من الجانبين ففسدت  
 القسمة الثانية وبقيت الاولى صحيحة وذكر في الذخيرة وان كان فيهم صغير وكبير حاضر  
 وكبير غائب فقول الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير وقاسم  
 الكبير الحاضر فلي قول خمسة جازت قسمته في العقار والودع وحل تولى لا يجوز  
 في العقار ولا يجوز في العود من كان في البيع واذا قسم الوصيان المال فخذ احد نصيب  
 بعض الورثة واخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب احدهما فقام  
 الورثة لا يجوز عساهما خلافا لا يبيح وصف روح واذا نصب القاضي وصيا لغيره  
 في كل شيء فقام قسم عليه في العقار والودع جاز لان وصي القاضي يملك بيع  
 مال الصغير اي شيء كان فكذا يملك القسمة وهذا اذا جعل القاضي وصيا في كل  
 شيء فاما اذا جعل وصيا في النصف او في حصة شيء بعينه فلم يجز قسمته لانه لا يملك  
 بيع ماله اذ انقضت القاضى اليه امر اخص فكذا لا يملك القسمة وهذا بخلاف وصي  
 الاب اذا وصى اليه في نوع يصير وصيا في انواع كلها والقاضي يجعله  
 وصيا في نوع لا يصير وصيا في انواع كلها المكسب الموزون اذا كان بين حاضر

الاخر



او غائب او بين بالغ وصبي فخذ الحاضر والبالغ نصيبه فانما ينفذ قسمته  
غير خصم بشرط سلامه نصيب الصغير والغائب حتى لو هلك ما يقع قبل  
ان يصل الى الغائب والصغير كان الهلاك عليه ما حكم ذلك من كتاب القسمة  
بهذه الجملة المذكورة في قسمة الذخيرة البرهانية وذكرني وصايا المشتق تركت ابنا  
صغيرا وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة درهم  
الالف درهم مثله وليس لوصي حال هو متطوع ولو كان الميت ترك طعنا  
او ثوبا فاطمعه الكبير الصغير والبسه الثوب بنفسه البتيم استحسن ان لا يكون  
على الكبير ضمان في شيء من ذلك وذكرني الاصل الوارث الكبير اذا انفق  
على الصغير من التركة يضمن نصف ماله من القسمة لا ما بقي ومن القسمة  
يعني ما انفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان انفق على الصغير مات  
وتركت ابنتين كبير وصغير فصرف الكبير بعض التركة الى حوايج الصغير يضمن لانه  
لولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب ما يكون اقراره المدة على من  
يتكوى رغبة الدين وتي وصايا شرح الطحاوي احد الورثة اذا قبض جميع التركة  
منك في يده من غير جنابة او جنابة فان كان على الميت دين او في الورثة صغير  
لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصته الباقيين اذا ادعى احد  
المقتسمين دينه في التركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا ينافي لاقباله  
يقبل بالمعنى والقسمة يعادف الصورة ولو ادعى غيبا بآي سبب كان لا يسمع  
دعواه التناقص فان الاقدام على القسمة اعراض يكون للقسمم مشتركا ولو  
ادعى احدهم وصلة لابنه الصغير بالثب بعد القسمة لا يسمع دعواه لانه لا ينافي  
مع في نقصان ثم من جهته وهو القسمة لكن لا يبطل جوع الصغير لانه ليس له  
ولاية الا بطل فيطلبه الابن بعد البلوغ وهذه الخلافات ورث ثمانية اراكم  
احدهم عن ابن نافع سمعوا ثمانية اراكم عن ابن ابي اسير نصيب ابني في حياته  
ونفذ الثمن واقام البيتة يجوز ولا يبطل القسمة لان القسمة قدمت برضاها شرعا  
كان حقه وانما لم يكن ساعيا في نقصان ثم من جهته في قسمة الهداية و  
ذكرني سمة للشفاة اهل قرية عنهم السلطان ان كانت المرأة لتحسين المولود

المولود فعلى

المولود فعلى قدر املاكهم وان كانت لتحسين المولود فعلى عدد الرؤوس  
ولا يدخل النساء والصبيان ومن فوايد الى حفص الكبير البخاري سئل عن  
رجل مات غائبا عن بلدته وترك مالا وترك بنين وبنات صغارا وكبارا  
يريدون القسمة وهم اوصيا الميت قال لا يستطيعون القسمة الا ان ياتوا القاضي  
فينصب للصغار وصيئا فان نصب لهم وصيئا سمو وان كان اكبارا غيبا  
والمختار يريدون القسمة لا يستطيعون حتى ياتوا القاضي فينصب للصغار وصيئا  
وللكبار الغيب وكذا فان فعلوا ذلك قسموا وفي الفتاوى صبي اقرانه بالغ و  
فاسم ثم ادعى انه غير بالغ فان كان مراهقا جازت قسمته ولم تقبل قوله انه  
كان غير بالغ وان لم يكن مراهقا وعلم ان مثله لا يجزى لم تجز قسمته ولم  
يقبل قوله انه بالغ وهذه المسئلة بين ان بعد اثني عشر سنة يشترط شرط  
لحق الصحة الا قراره ويوان لا يكون كمال الاجت لم يشك في قسمة فتاوى الفضل  
وقد ذكرناه في الطلاق والبيع وفي قسمة اثمة سمرقند رجل مات وترك  
امراة بها جمل وارادوا قسمة التركة فنهض على وجهين اما ان كانت الولادة  
قريبة او لم يكن فحق الوجه الاول تنظر ليقع القسمة عن علم وفي الوجه الثاني لا لان فيه  
ساجرة او سمي قسمت اتي قد بوقف قال ابو حنيفة في وقف للحمل ميراث  
اربع بنين وقال محمد بوقف ميراث ابنتين وهو رواية عن اسوسف رثته  
بوقف ميراث ابن واحد وعلم دعوى وفي قسمة المشتق دار بين ورثته  
كبار وصغار فاشتموا بغير امر القاضي ولا وجهي ثم باع الكبير حصته وحصته  
الصغير معه ثم رفع الى القاضي فابطل بيع كبير الصغير فاجازت القسمة لا  
يكون من قبل ان البطل القاضي بيع الكبير ابطال للقسمة وذكرني وصايا  
النوازل نصير عن بشر بن الوليد يمين ترك ورثة صغارا وكبارا يبيع  
لكبار ان ياكلوا ويقبل هديتهم وعن عيسى بن ابان اذ مات وترك ابنا  
صغيرا وابنا كبيرا للكبير ان ياكل من المال بعد نصيبه ما يكال ليزن  
ويكس الدرهم وان كان للميت شياء كبيرة لا يبعدها ان يبيع شياءه لياكل من  
بشر بن الوليد لو كان عليه دين الف درهم وترك مالا يبيع بدينار  
ان ياكل ويطاء الجارية اذا كان في غيره ونما بالدين قال نعم وما رايبت احدكم



عن ذلك في وصايا النوازل في باب الشفعة قال مستدرك في الاصل  
 الصغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء قال الجبل في استحقاق الشفعة  
 والكبير سواء كان وصفته لاقل من ستة اشهر منه وقع الشراء في الشفعة  
 وان جاءت به ستة اشهر وصاعداً منه وقع الشراء فانه لا شفعة له الا ان  
 يكون ابوه مات قبل البيع وورث الجبل منه وح يستحق الشفعة وان جاء  
 بالولد ستة اشهر فصاعداً ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فانه يقوم بطلب  
 والاخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جد  
 ابوابيه ثم وصي الجد ثم وصي نصيب القاض فان لم يكن له احد من هؤلاء  
 على شفعة فادرك قد ثبت له خيار البيع والشفعة فاختار وتكلم  
 او طلب الشفعة فانها كان اولاً يجوز وسطل الثاني والمصلحة في ذلك ان يقول  
 طلبتها الشفعة والخيار واذا كان له احد من هؤلاء فكرت طلب الشفعة  
 مع الاسكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون الحق الاخذ وهذا قول  
 المحققين واسوسفت رجمها الله وقال محمد بن ابي بطل الشفعة وعلى هذا الخلاف  
 تسليم الشفعة اذا سلم الاب او الوصي ومن جعنا بما شفعة الصغير  
 صح تسليمه عند المحققين واسوسفت رجمها الله حتى لو بلغ الصغير لا يكون له ان يأخذها  
 بالشفعة وتسلم الاب والوصي شفعة الصغير حتى عند المحققين سواء  
 كان في مجلس القضاء او في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس  
 القضاء عند المحققين واذا اشترى داراً لابنه الصغير والاب شفعها كان  
 للاب ان يأخذها بالشفعة عندنا لو اشترى الاب مالاً لابنه لنفسه  
 ثم كيف يقول قالوا اشترت واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصي  
 ذكر شمس الائمة الشريفة في هذه المسئلة في اول باب تسليم الشفعة ولم  
 يشج في الجواب وذكر قصد الشهيد في واقعة وشوش الجواب الجواب  
 الشيخ ان كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منقولة للصغير بان  
 وقع شراء الدار بغير بيعه بان كانت ثمة الدار مثلاً عشرة وقد اشترها  
 الوصي باخذ شر فان العن البشير فحل من الوصي في تصرفه الاحاط

ويأخذ

ويأخذ الوصي بالشفعة ارتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة بهذه كان اخذ الوصي  
 بالشفعة مستغنياً عن الصغير وكان الوصي ان يأخذ الدار بالشفعة على تيسر  
 قول المحققين واحدي الروايتين عن ابي يوسف كان في شراء الوصي شيئاً من  
 مال الصغير لنفسه وان لم يكن في احد الوصي هذه الدار بالشفعة منقولة في حق  
 الصغير بان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما  
 لا يكون للوصي ان يشتري شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق  
 ومن كان للوصي ولاية الاخذ فقولاً شريفة وطلبت الشفعة ثم رفع المال  
 الى القاضي حتى ينصب فيما عن الصغير فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم  
 النش اليه ثم القيم بلم الثمن الى الوصي في ثمنه وادى اليه ثمنه في وقتي الفتا  
 عن العن ان يكره لو اشترى لابنه الصغير داراً او اب شفعها لا يأخذ  
 بالشفعة ما لم تتركه الا ان او ينصب الحاكم خصماً عنه قال العن ابو القيث  
 رجم هذا الجواب في الوصي في طلب الاب فيأخذ وعن شدة الوصي يشهد  
 على طلب الشفعة ثم يترك حتى يبلغ الصبي ولو كان الصبي شفعها وادى ثمنها  
 الوصي لا يشهد ولا يطلب الشفعة حتى يترك الصبي اشترى الاب  
 داراً لابنه الصغير سعة لم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى يبلغ الصغير  
 فليس للمدعي ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داراً لنفسه وابنه الصغير  
 شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا سئل سعة الصغير حتى لو  
 بلغ الصغير كان له ان يأخذها ذكر هذه المسئلة في شمس الائمة الشريفة في  
 باب تسليم السعة وهكذا ذكر القدر في سره واحاله الى نوادر في  
 يوسف رجمها الله الوصي اذا اشترى داراً لنفسه او باع داراً له والصبي شفعها  
 فلم يطلب الوصي سعة فليست عليه سعة اذا بلغ وفي نوادر رجمها الله قال  
 قلت لمحمد بن مفلح رجل اشترى داراً وابنه الصغير شفعها فلم يطلب  
 الوصي الشفعة قال اعلم في سائر قول المحققين في سعة للصغير واما  
 في الوصي فهو على سعة وحكم ان يكون الجواب في شري الاب داراً  
 لنفسه وانما الصغير سعة على التفصيل ان لم يكن للصبي في هذا الاخذ

وي



ضرر بان وقع شري الاب الدار بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغلب ان التمس  
 فيه لا يكون للصغر السعة او ابلغ وان كان للصغر في هذا الاخذ ضرر بان  
 وقع شري الاب الدار باكثر من القيمة مقدار ما لا يغلب الناس منه كان  
 له السعة اذ بلغ وذكر سمس اثمة السرى في ح في ما سلم السعة رجل اسرى  
 دارا باكثر من قيمتها وصغر سمسها فسلم الاب سمسها للصغر سلمه عندهم  
 صمعا هو الصمغ وسعى الصمغ على حقه اذ بلغ وحك ان يكون له الوص في الوصي اذا اشرك  
 دارا لنفسه والصغر سمسها فلم يطلب حى بلغ الصمغ على الفصل ايضا ان كان  
 للصغر في الاخذ بالسعة منفعة فلا سعة للصغر اذ بلغ عنده احد من الوصي او  
 يتبين عن السوسف رح لان الوصي لو اسرى من مال نفسه شيئا للصغر للصغر  
 فيه منفعة ظاهرة جازعه المحصر رح وكان الوصي يتمكن من الاخذ بخان سكونه  
 مبطلا شفعته وان لم يكن للصغر في الاخذ بالسعة منفعة ظاهرة كان له الشفعة  
 اذ ابلغ ما لا يعاين ولان الوصي لا يمكن من الاخذ في هذا الوجه بالاعان فلا يكون  
 سكونه مبطلا ولو كان الوصي باع الدار وباتى المسئلة فباله فالصغر على شفعته  
 اذ ابلغ ما لا يعاين كما في الاب واذا مال الاب او الوصي سمرت هذه الدار بالف  
 درهم للصغر فقال له السمس اتوا انت فانك سمس سمس فانه قد صدقته فانه لا  
 لصدر واحد الدار بالف درهم حى يقيم الستة على السمس فانه قد صدقته فانه لا  
 في سعة الضرورة وذكر في القضاوى الصغرى اذا شئت له السعة ولم يعلم فاعل  
 الله المسرى رسولاً صبيّاً او عبداً او ناسقاً او كلباً اليه كتاباً تشكك ولم يطلب  
 كان شكها وان اخبره فتولى من تلقاء نفسه فشكك ولم يطلب كان شكها  
 على الاحكام المعروفة عند المحصر رح شرط العدو والعدالة وعندهما لا ورثة  
 في سعة المسقى اذا اخبر السمس بالبيع فلم يطلب فالاحكام في سعة الخيرة والمخيرة  
 للاحكام بما اذا اخبر الوصي بخاتبة عبده فاعطه وفي سعة المحصره واذا بلغ الشفع  
 سح الدار لم يحس عليه الاسهاد حتى يخبره رجلان او رجل اثنان عنه ايجبة  
 في رواه محمد رح وفي رواية الحسن عنه حتى يخبره رجلان عدلان والاول اشهره  
 قال ابو يوسف ومحمد يجب ان سجدوا الجزه واحد كان او عبداً صبيّاً كان

او امرأه اذا كان الحر حراً كالاحكام في غل الوكيل على هذا اختلاف المولى اذا  
 اخبر خاتبة عبده فاعطه والبكر اذا اخبرت مالكاً فشكك والذى سلم  
 في دار الحرب اذا اخبر بالشرع وفي فتاوى حاضى جان ولو اشترى الاب  
 لنفسه داراً وولده الصغر شفعه فليس للعتبي في البيع ان يأخذها بالشفعة ولو  
 باع الاب داره وولده الصغر شفعه كان للصغر ان يأخذها بالشفعة اذا  
 بلغ ورأيت في سعة السمس رجل اشترى دارا لابنه الصغر وقبضها ثم اشكك  
 هو والشفع في الشن قال محمد رح لا يكلف الولد ان الشفعة ليست من  
 البيع انما هو شىء حدث بعد البيع والوكيل انما يمينه في البيع فغلب الوكيل بين  
 وفيها ايضا طلبت شفعه فجعل له العاصى وعتا فشكك الوصي عن طلب  
 الشفعة ثم قال بتطل شفعة الصمغ وفي سعة الخامع في الصاوى اذا بيعت  
 الدار باكثر من ثمن المثل غيب فاحشاً والشفع صبي لا يثبت الشفعة حتى  
 ان الاب او الوصي اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الجامع الاصغر  
 الوصي اذا بلغ دار اليتيم والوصي شفعها اذا شفعها لهما اذا باعها وكيل  
 القضاى فلو وصى الشفعة في مسائل المضاربة ذكر محمد رح في الاصل روى عنه  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اعطى مال يتيم مضاربة قال ولا ادري كيف  
 كان الشرط بينهما فدخل في العوان وكان باقي الجاز وكان يقاسم عمر الترخ انا  
 وانا ان المضاربة مشروعة وانا فان العاصى له ولاية ونفع مال اليتيم لانه نفع  
 نافع في حقه وذكر ايضا عن ابراهيم قال في الوصي يعطى مال اليتيم مضاربة  
 وان شاء البعده وان شاء الجزه اي ذلك كان خيراً لليتيم فعمل انا  
 ان الوصي يملك دفع مال اليتيم مضاربة مضاربة وبضاعة ويملك ان  
 يتجر به بنفسه لان كل ذلك تقرب نافع في حق اليتيم اي ذلك كان خيراً له  
 فعلى ذكر ان عثمان رضي الله عنه كان يعطى مال اليتيم مقارضة ولما  
 رخصته بمى المضاربة بلفظ اهل الجاز مشقة من القرض وهو القطع لانه يحتاج  
 فيها الى قطع المسافة او الى قطع طائفة من المال تسليمه الى المضارب وعن  
 حنن رضي الله عنه انه كان يعطى مال اليتيم مضاربة وذكر محمد رح في الاصل روى عنه

مضاربة



ان يخرج في مال البيع وان يدفع مضاربة وان يعمل مضاربة وان يبيع  
ويشارك واذا لم يشهد الوصي انه يعمل مضاربة كان ما اشترى كله للموت  
لان الوصي يدعي استحقات بعض الربح من مال بعض الورثة لنفسه  
وواليت حتى ذلك الا بالشرط فلم يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له  
شي من الربح وفي سوغ شرح الطحاوي ولا باس للوصي ان يخرج بمال  
البيتم ولا ضمان عليه ان اصاب في ذلك وفي باب المصروف من  
بيوعه وللاب ان يبا في مال الصغر والصغيرة وله ان يدفع مضاربة الى  
غيره وله ان يرفع بضاعة وله ان يוכל بالبيع والشراء والجاره والانتجار  
وله ان يودع وله ان يجعل له مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد  
على ذلك عند الابتداء او لو لم يشهد لجعل الربح فيما بينه وبين الساع وكنت  
القاضي لا يصدقه وكذا اذا شاركه ولا كس مال من مال الصغير فان شهد  
بكون الربح منها على الشرط وان لم يشهد لجعل فيما بينه وبين الساع  
ولكن القاضي لا يصدقه ويجعل الربح بينهما على قدر مالهما وكذلك يملك  
في الوصي وذكر في موضع آخر من سوغ شرح الطحاوي ولو تفرقت الاب  
او الوصي في مال البيتم فظهر الربح ثم قال كنت مضارباً لا يكون له من الربح شيء  
الا ان يشهد عند التفرق انه تفرق بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا  
يصدقه القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الساع فيلزم الربح وان لم يشهد  
عليه وقد ذكرنا هذه المسائل في مسائل البيوع وذكر محمد بن في آخر باب الجنابة  
العبد والجنابة عليه من المضاربة واذا دفع الرجل الى الصغر مضاربة  
بالنصف او باقل او اكثر فهو جائز لانه تفرق نافع وكذلك الوصي لانه بمنزلة  
الاسب ولا يقال بان هذا بمنزلة بيع منفعة للصبي وانه لا يملك بيع ماله  
لنفسه بمثل القيمة على قول الكل واما من قيمته على الخلق لا يملك بيع منفعة  
لانا نقول ان ليس بيع المنفعة بل هو اشتراك وانه يملك اشتراك غيره  
في ماله فان يملك اشتراك نفسه وهو النفع كان أولى ومن وصا يولي  
المرواية ومجموع النوائل اذا ربح الوصي في مال البيتم فقال اخذته مضاربة وولي في

الربح

في الربح حصته قال لا يصح والربح للبيتم وان نوى المال لم يضمن وقد مر في البيوع  
قال لو اخذ الاب مالا لبيته الصغير مضاربة بالنصف من رجل على ان يعمل  
الاب للمالين وعمل فيه الاب وربح فخرج بين رب المال والاب نصفاً  
ولا شيء للمالين من ذلك لانه اخذ المال مضاربة لنفسه حيث شرط على  
نفسه لكن قد ان يكون الربح الى الصغر لانه وبهذا قصد باطل لا يبيتم  
الربح الا بمال اعم وقد عدم ولو كان مثله بيع وشراء فخذ الاب على ان يشترى  
به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والاب نصفان  
لانه تفرق نافع في حقه وكذلك لو عمل فيه الاب للمالين بعه لانه عمله اذا  
امره بذلك وصح امره به ولو عمل فيه بغير امره فهو ضمان للمال فانه عمل في مال الغير  
ولم ير من الاجنبي عمله وانما رضى بعمل ابنه فصار غاصباً فيكون الربح له ويصدق  
به كما هو الحكم في الغصب والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب قال اذا دفع القيمة  
المأذون له والعبد المأذون له مالا مضاربة بالنصف او باقل او اكثر واخذ  
مالا مضاربة كذلك فهو جائز والصبي المحجور عليه لا يملك ذلك كما لا يملك  
سائر انواع التجارة ولو عمل به المضارب فهو ضمان من الربح له ويصدق  
به بهذه الجملة في آخر باب جنابة العبد من المضاربة من الاصل وذكر ربح  
في باب عمل رب المال مع المضارب من كتاب المضاربة واذا دفع المضارب  
مال ابنه الصغير مضاربة على ان يعمل الاب معه بالمال على ان ما رزق الله  
تبع منه ثلث مضارب ثلثة والمالين ثلثة وللأب ثلثة فهو جائز على الشرط  
وكذلك وصي الاب لان هذا في الحقيقة دفع ماله الى نفسه والى اجنبي مضارب  
ولو دفع كله الى نفسه مضاربة جاز واذا دفع الى اجنبي جاز فاذا دفع بعضه  
الى نفسه وبعضه الى غيره جاز ايضاً وهذا لان تفرقات الاب واقعة  
للصغير كما بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير وشرطه كشرط  
وشرط التولية من قبل الصبي لان رب المال هو وقد تحققت ولو شرط  
عمل الصبي مع المضارب كانت المضاربة فاسدة لانه لا يملك التولية واذا  
فقدت فاجر مثل عمل المضارب في مال الابن يوده الاب لان العمل

ربية



وقع له وفي فتاوى القاضى الامام طه بن الحسين ولو شرط رب المال على  
 نفسه مع المضارب لا يجوز المضاربة وسواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا  
 اذا شرط على مع المضارب لا يصح المضاربة وذلك كالاب الوصي  
 اذا وقع مال الصغير مضاربة وشرط على الصغير مع المضارب لا يجوز المضاربة  
 واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط على مع المضارب فان كان العاقد ممن  
 يجوز ان يأخذ مال مضاربة لنفسه وذلك كالاب او الوصي اذا وقع مال الصغير  
 مضاربة وشرط على نفسه مع المضارب يجوز من الربح جازت المضاربة  
 وان كان العاقد ممن لا يجوز ان يأخذ مال مضاربة بشرط على نفسه مع المضارب  
 ففسدت المضاربة وذلك كالأذن له بدفع المال مضاربة بشرط على من  
 المضارب فان شرط الاذن له عمل مولاه فان لم يكن عليه دين فالمضاربة  
 فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة عند انحسار دينه بناء على  
 الاختلاف الموقوف وذكر السيد الامام الاجل ابو القاسم رحمه الله في وصايا الملقط  
 قال ابو نصر لا رضى للوصى في المضاربة ان يأخذ مال يتسيم مضاربة ولا يقيم  
 وقف ان يزرع ارض الوقف ولو دفع الى وصي مالا مضاربة ويؤخر اذون  
 له فذهب ليقترن فذلك في الطريق يجب المديونية على عاقلة رب المال  
 في مضاربة الاصل قد كنت في مسائل الضمان من فوائد الفضل الكوفي  
 رحمه الله في **مسائل المزارعة** ذكر شيخ الاسلام على السبيل في شرح كتاب  
 الودعة في اثنائه مسئلة ابداع الصبي مقيما عليه لاني حسبه ومحمد رحمه الله  
 ان من دفع الى صبي ارضا مزارعة على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة  
 فاسدة والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لان النقصان حصل  
 بتسليم رب الارض وذكر محمد رحمه الله في باب مزارعة الصبي العبد من مزارعة  
 المبسوط واذا دفع المولى الصبي المجرى عليه او الى العبد المجرى عليه ارضا وبذرا  
 مزارعة بالنصف ستة مائة فزرعه المخرج الزرع وسلم العامل من العمل فخرج  
 بينهما على شرط لان اذ سلم العبد او الصبي صار بينهما العقد في عاقبة ما نفع  
 لمصنعيه فحقا فينفذ استحقاقا ولو مات العبد ويوفى عمل الزرع بعد ما

استخدم الزرع فصار له الارض والبذر ضمانا لقيمة سواها وبسبب  
 العمل او لانه لما دفع اليه بذرا وارض ليعمل بنصف الخارج صار له في  
 عمل وقع لصاحب البذر ضمانا فصار له والعبد يضمن بالغصب سواء ما  
 بالعمل الذي استعمله فيه او غيره ويخرج كونه لصاحب الارض طيب له لانه يضمن  
 قيمة العبد ملكه بالضمان من وقت الاستعمال فثبت ان ما حصل كسب  
 عبده فيكون له او يقال بان الدفع والشرط متى لم يصح بقي الخارج على ملكه  
 وان مات الصبي المزمع من عمل المزارعة بعد ما استخدم الزرع فالزرع بينهما على  
 شرط طلب له لان هذا تصرف نافع في حق الصبي وقدرنا التفتت  
 المجرى عليه ما هو منها نافع لمحض منفعة وعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي لان  
 عصبه ان لم يتحقق ذلك ولكن قد سبب التلفه على معنى انه لو استعمله  
 في هذا العمل لمات فينزل قاتلا تقديرا فان التسبب على التلف ينزل  
 المباشرة اذا كان متعمدا ففيه في حق وجوب الضمان على من  
 كتاب الدييات ولو مات جرحا فقد انفق لم يضمن لانه لا تسبب في حق نفسه  
 من الزرع لو رثته لا يملك كسبه باء الضمان وكذلك الحكم في العائنة  
 في الشجر قال لو كان البذر من العبد والصبي كان الخارج للعامل ولا شيء  
 لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره على من قبل لان المزارعة  
 مع الصبي المجرى عليه والعبد المجرى عليه لا يقع اذا كان البذر من قبله لان شيئا  
 من الخارج لو صار لرب الارض انما صار بشرطها وشرطها لا يقع و  
 لا شيء لرب الارض من نقصان الارض لان هذا استهلاك بتسليم  
 فاذا عتق العبد رجع عليه رب الارض بما جرت ارضه ولا يرجع على الصبي  
 بشيء اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد والصبي لو مات العبد والصبي  
 لا يضمن رب الارض شيئا لانها عملا لا نفعا فلا يتحقق به الغصب والتسبب  
 على التلف ولها قالوا من قال لصبي او عبد مجرى عليه اصعد هذه الشجرة  
 والعصا لثمة لكل واحد وقال النكاح فصد فشق يضمن قيمة العبد ودية البعثة  
 لانه استعمل في عمل نفسه ولو قال لتاكل انت لا يضمن لان الصبي او العبد



عمل نفسه فلا يصير الامر مستوعلا اياهما وان كانت الارض لم يخرج شيئا  
 لم يلزم رب الارض ضمان بذريهما ولا غيره لانهما يعلنان لانفسهما ما يتحقق  
 معن العصب في البذر ولا في غيره قال والصبي المأذون له والعبد المأذون  
 له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة فلو راع العبد او الصبي انسانا لم يضر  
 حتى جرح عليه المولى او الولي في ضمانا كان للحر البائع ان يمتنع من المضى على المزارعة  
 كان لمولى العبد والولي ان يمتنع العبد والصبي منه ثم اذا باشر المزارعة  
 ان كان البذر من قبله ان يمتنع وان كان البذر من قبل العامل ليس له ان  
 يمتنع لانه لا ضرر فيه فلا يبطئ ذلك العقد كجرح المولى على عبده وكذا الصبي  
 كجرح عليه ابوه او وصيته وكذا المعاملة بهذا اذا جرح على العبد المأذون له والصبي  
 المأذون له فلو لم يجر عليه وكنته فحماه او خشي مزارعة عن العقد لم يضر عن  
 العقد قبل العقد كان نسيه باطلا ولما ان يعقد او يعمل لان البذر جرحا  
 ورد على المأذون عام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون قائما حينئذ ولا يعمل  
 بجمع ميثاق دليل الاطلاق قال واذا اشترى الصبي التجار ارضه ثم جرح عليه  
 ابوه فدفعها الي رجل بالنصف يزعمها بذرده وعمله فعل على كذا فالحال للعا  
 مل عليه نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج  
 بينهما على الشرط استسما لما ذكرنا ان تصرف الصبي اذا لم يكن فيه نقصان  
 يعود ما تم تحضرا ولو كان البذر من قبل الترافع كان الخارج للعا مل عليه ثم  
 البذر في الوجبين يعني سواء كان في الارض نقصان او لم يكن ويقوم نقصان  
 الارض مع ضمان البذر ان كان فيها نقصان وكذلك لو لم يخرج الارض  
 شيئا لان الضرر بهما اظهر وهو انكاف مال الصبي لا مبرم وقد يكون وقد  
 لا يكون فلم يكسب بفاذه في الوجبين ثم الخارج يكون كله للعا مل لان دفع الصبي  
 لم يقع فصار غاصبا ارضه وبذره فيضمن قيمة بذره ونقصان ارضه ان كان  
 بهته بخله في مزارعة المبسوط وفي مزارعة فتاوى القاضى امام طهريه الدين  
 رح الصبي المأذون له اذا دفع او اخذ النخل معاملة بشرطها فذلك جائز  
 وكذا العبد المأذون له فان جرح عليه المولى او المولى فالمعاملة على حالها سواء

كان

كان المأذون العمل او بعه وفي متفرقات مزارعة فتاوى واذا ما اتركه و ترك  
 اولاد اصغارا وامراده واولاد اكبر رأس هذه المزارعة او من امراده اخرى  
 لهذا الميت ففعل الاولاد عمل المأذون وزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الغير  
 بالاجارة كما هو المعتاد بين الناس ويؤلفه الاولاد تعلم في عيال المزارعة بقا  
 منها حوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات يكون مشتركين بين المزارعة  
 والاولاد او يكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى  
 فالتفت الاجابة انهم ان يزرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقين  
 ان كانوا اكبارا او باذن الوصي ان كان البعض صغارا كانت الغلات  
 كلها على المشتركة وان زرعوا بذرا لنفسهم كانت الغلات للمزارعين ولم  
 يذكر في فتاوى ابيهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم بغير اذن الوصي والباقي  
 كيف كان لكم فيه وينبغي ان يكون للمزارعين لانهم غصبوا بذرا وزرعوه يكون  
 يكون الخارج لهم وفي الفتاوى اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة كان البذر  
 من جهة اليتيم لا يجوز ان كان من جهة الوصي يجوز لانه لما جعل البذر على  
 نفسه يصير شأنا لارض اليتيم ببعض الخارج واجارة الوصي ارض اليتيم  
 نفسه يجوز لو جعل البذر على اليتيم يصير له لنفسه من اليتيم والله ليحوز ورايت  
 في فتاوى ابي حفص الكبير رحمه الله شئ من ايتامهم وصي ولهم ارض هل الوصي ان  
 يأخذ منهم مزارعة قال نعم يأخذها مزارعة كما يأخذها غيره وبشهادته عند المزارعة  
 انه يأخذها مزارعة ورايت في وصايا المشتق بهذا التفظ ولو ان وصي اليتيم  
 زرع بذرا لبيتيم واشهد عند الزرع انه ضامن للبذر وقضا عليه وانما شأنا  
 الارض من نفسه فان كان ذلك خير لبيتيم فاني اجعل الاجر لبيتيم والزرع  
 للوصي وهو كوصي اشترى من مال اليتيم فادان كان الشئ خير لبيتيم اجبة  
 وان كان الخادم خير لبيتيم لم يضر شأنا لنفسه ولو استقرض بذرا لبيتيم وزرع  
 في ارض نفسه فالزرع للوصي والقول قوله انه زرع لنفسه وكذلك ان زرع بذرا  
 نفسه في ارض اليتيم فالقول قوله انه اذا زرع بذرا لبيتيم في ارض اليتيم لم يضر  
 انه بذرا لنفسه وقد ذكرنا هذه المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل متفرقات



والوصي من كتاب الفصول في مسائل الرهن ذكر في رهن العدة ولو  
 رهن الصبي شيئا من غره ما دون ابيه لا يجوز ذكر شيخ الاسلام برهان الدين ربح  
 في رهن الهدية وكذا للاب رهن بدين عليه عيب لا ينفك عنه ولا يملك  
 الاباع ويمنع نظر في حق الصبي منه لان قيم المهر من كلفه ابلغ حصة العدة ولو  
 حلك يملك مضمونا والوديعه تملك امانة والوصي بمنزلة الاب في هذا  
 الباب ما يثبت في روى عن السوسف وزوج انه لا يجوز ذلك منها وهو العتس  
 اعني الحقيقة لا ينفك عنه وهكذا ذكره سمس الا في المهر حتى ربح في رهن الرهن  
 متاع اليتيم في وجه رواء السوسف ربح في باب رهن الوصي والوالدين  
 كتاب الرهن وسوى بين الاب والوصي في حقهما من الفسخ من  
 مال الصغير فكذلك لا يكون لهما ان يرحنا وذلك من السلام ربح لو قضى الوصي دين  
 نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك جاز لان قضاء الاب دين  
 نفسه من مال الصغير بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب يملك ذلك بملك  
 اليقين والوصي لا يملك الا اذا كان حرا لسم قال الصدوق في رهن الدين ربح  
 في الفتاوى الصغرى في رجل على ان في المسئلة روايتين ثم على ظاهر الرواية اذا جاز الرهن  
 يصير المهر من متون دينه لو حلك ويصير الاب الوصي موقفا له ويضمن للصبي  
 لانه قضى دينه بما له كذا ذكر في الهامية وذكر في الفتاوى الصغرى واحاله الى الجمع  
 الاصله اذ رهن متاع ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فملك  
 عند المهر من ثمنه لانه يضمن الاب مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة  
 لان للاب ان يبيع مال ولده بخلاف الوصي وفي المقتط اذا رهن متاع ولده  
 الصغير بدين نفسه فملك يضمن قدر الدين لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة  
 وفي متون رهن المحيط ان الاب والوصي يضمنان مقدار الدين اذا كانت  
 القيمة اكثر من الدين لانه يبارا ومن مال الصغير ابااع ولها هذه الولاية ورايت  
 في بعض الشرح وان استدان الوصي على نفسه ورهن متاعا لليتيم في  
 ذلك جاز وروى عن السوسف ربح انه لا يجوز ذلك لو باع دينه بعد  
 رهنه منه كحوز ويضمن مثل الدين وكذلك لو حلك الرهن في يد المهر يضمن

مثل

مثل دينه لا يملك وكذلك الوالد في هذا وذكر في الهامية في هذه المسئلة وكذلك لو  
 سلف المهر من على سبعة لانه لو كبل بالبيع وهما على كفاة قالوا اصل هذه المسئلة البيع فان الاب  
 الوصي اذا باع مال الصبي من غره نفسه جاز ويقع المقاصد ويضمن للصبي عند بيعها  
 وعند السوسف ربح لا يقع المقاصد والرهن نظير البيع نظر الى عاقبة من حيث  
 وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغير او عبدا له جاز  
 دين عليه جاز لان الاب لو نور شفعه نزل منزلة صحبه ولا يثبت له جازة تمام  
 عبارتين في هذا العقد كما في بيعه مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد واذا رهن  
 الوصي من نفسه او من يدين او رهن عيب له كمن اليتيم عليه من اليتيم لم يجز  
 لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما لا يتولى لهما في البيع وهو  
 قاصر الشفعة فلا يعدل عن حقيقة في حقه لما قاله بالاب والرهن من ابنة  
 وعنده الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنة الكبرياء  
 وعنده الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل في البيع اذا باع من  
 هو لانه لا يملك شتم فيه ولا يملك في الرهن لان له حكما واحدا ولو استدان الوصي  
 لسم في كسونه وطعامه فربهن به متاعا لسم جاز لان الاستدانة جائزة للمحتاج  
 والرهن يقع ايضاً بالبيع فيجوز وكذلك لو باع لليتيم نار من اور من لان  
 الاولى له التجارة فيغير مال اليتيم فلا يجد بها من الارشمان والرهن لانه ايضاً  
 واذا رهن الاب متاعا ابنة الصغير فادركت لابن ليس لابن ان يبر وجه  
 يقض الدين لو قومه لا يضمن جانبه اذ تصرف الاب بمنزلة تصرفه في نفسه  
 بعد ابلع لقيامه مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فمقتضاه الابن ربح  
 من مال الاب لانه مقتضى فيه حاجته الى احيا ملكه فاشبهه برهن الرهن وكذلك  
 اذا يملك قبل ان يفتك لان الاب يصير قاضيا دينه بما له لان ربح عليه  
 ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز فان حلك ضمن الاب  
 حصة من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك بعد الاب والامكين  
 الاب او وصي الاب ولو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدانته عليه  
 وقبض المهر من ثم استقاره الوصي حاجته اليتيم فخص في يد الوصي فانه خرج



الريهن ويملك من مال اليتيم لان فضل الوصي كفضل نفسه بعد البلوغ والمال  
دين على الوصي ومعناه هو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعده  
في هذه الاستعانة اذ هي طاعة الصبي ولو استعاره لاجبة نفسه ضمنه للصبي لانه  
اذا ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاعلم  
لحاجة نفسه حتى يملك عنه فالوصي ضمان بقيته لانه متعده في حق المرتين  
بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقتضي بالدين  
ان كان قد حلف ان كانت قيمته مثل الدين او اقل الى المرتين ولا يرجع على اليتيم  
لانه وجب لليتيم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالتقاضي قصاصا وان كانت  
قيمه اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرتين وادى الزيادة من مال اليتيم  
ولو كانت قيمته اكثر من قدر الدين ادى قدر الدين الى المرتين والفضل لليتيم  
وان كان لم يخل الدين فالقيمة رهن اليتيم من المرتين بتقوية حق المهر فيكون  
رهنا عنه ثم اذا اخل الاجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلنا فلو انه غصبه  
واستعمله لاجبة الصغير حتى لو هلك في يده يضمنه الحق المهر ولا يضمنه جوع الصغير  
لان استعماله لاجبة الصغير ليس ببيع وكذا اذا اخل بالدين له ولاية اخذ مال اليتيم  
ولهذا قال ان كتب الاقرار اذا اقر بالاب او الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه  
شيء لانه لا يتصور غصبه لما ان له ولاية الاخذ فاذ يملك في يده يضمن للمرتين  
بدينه ان كان قد حلف وان كان لم يخل يكون رهنا عنه المرتين ثم اذا اخل المرتين  
باخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك لما ذكرناه منه بجملة في رهن اليتيم  
رجل رهن جارية فارضعت حبثا للمرتين لا يسقط شيء من دينه لان لبن  
الادمي غير متقوم في رهن فتاوى قاضي خان وذكر محمد بن باب رهن الوصي  
والوالدين الناصر اذا كان على الميت دين وله وصي ورهن الوصي بعض  
مركه الميت عند غريم من غريمه لم يجز لان في المرتين ايفاء من وجده الوصي  
لا يكون سبيل من ايفاء من بعض الغراء وول البعض قال اذا رهن  
الوصي بدين للميت على رجل جاز لانه من باب الاستسقاء والوصي سبيل  
من ذلك وكذلك لو ايجز اليتيم باذن الوصي فحسن وارتمن قال اذا كانت

الورثة كبا لم يكن للوصي ان يرهن من متاعهم شيئا وهذا على وجهه اذ  
ان كانت الورثة كلهم صفارا او كلهم كبارا او بعضهم صفارا وبعضهم كبارا وكبارا  
غيب او حضور والرهن مدس على الميت او بدين استدان عليهم او بدين استدان  
على التركة في شتر اطعم الرقيق وكسوتهم وما يجري مجراها اذا كانت الورثة  
صفارا جاز في الاحوال كلها العموم ولا يثبت عليهم وان كانوا كبارا ان كانوا حضورا  
لا يجوز في الاحوال كلها لفقد الولاية اصلا وان كانوا غيبا ان كان بدين  
على الميت جاز ولم يذكر انه يملك ان يرهن بدين عليهم والصبي انه لا يملك  
لانه تصرف على الغائب ولا ولاية له على الغائب ولو كان صفارا وكبارا  
فان كان الكبار حضورا ملك بدين على الميت عند المحضر لان المذهب  
عنده ان الولاية متى ثبتت في بعض التركة ثبتت في الكل وعندهما لا يصح لانه  
لا ولاية له على الكبار ومضى لم يصح في حق الكبار لم يصح في حق الصغار لكان الشروع  
ولو كان الكبار غيبا صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع  
وان كان بدين عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء  
كان الكبار حضورا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع  
لان استدانته عليهم باطلا فكان الرهن في حقهم باطلا ومضى بطل في حق الكبار  
يبطل في حق الصغار لكان الشروع وكذلك بدين استدانته على الصغار في مثل  
الولاية في حق الصغار الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن بدين استدانته  
في نفقة الرقيق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الرهن بدين على الميت  
سواء لان هذه استدانته وقعت للميت يعني لما فيها من صيانة تركته ولو  
رهن الوارث الكبير شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث  
له غيره فان حاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن ويرجع له في دينه لان فيه  
تخصيص غريم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص غريم الميت لعلق حق الكل  
بذلك فلان لا يملك تخصيص غريم نفسه كان اولى فان قضى الوارث دينه  
جاز الرهن واذا لم يكن دين الرهن الوارث الكبير شيئا من متاعه ببال نفقة  
على نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي جاز ولا يشك في نفوذ



عليهم سلعة بالعب كان الميت باعها فمكثت في ايديهم وصارتمتدنا ديننا  
في مال الميت وليس له مال غير ما يرث من بالنفقة قال فان لم يرث من جازوا الرثمين  
ضامن لقيمته وهذا على وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان حقا او حشا  
دين لم يكن حقيقة بناء على سبب وجدي حال الحياة ان ظهر دين في التركة  
بان كان الميت باع عبدا من التركة وقبض ثمنه واكله ثم استحق العبد  
بعد موته وروح المسمى بثمنه في التركة وقد رث من الوارث شيئا من عيان  
التركة من الدفعة او نحو ذلك بطل الرهن لان غنم الاستحقاق بتبين  
ان ما اخذه الجسد من الممن اخذه بغير حق حين ان الضمان جوابا  
في التركة من وقت القبض السابق فتبين ان الوارث رهن عينا  
من اعدان التركة وبنها دين لغيره ولو حدث دين بناء على سبب  
الميت ويومئذ الرد بالعب فانه لم يتبين ان الدين كان واجبا  
قبل الموت ولكن استحق المسمى الرجوع بالثمن عند الرد بالعب في التركة  
غير اننا استندنا الى السبب السابق لا انتفاض ملكه في البيع بطريق الضم  
من الاصل وفي هذه الصورة لا يتبين ان الرهن باطل لانه عن الدين  
حقيقة لكن يجب نقضه لاسناد الدين الى سببه السابق وتام هذا ينظر في  
هذا الباب والمحصل ان الوصي اذا رهن شيئا من مال المسمى في نفقة لبيتهم ثم  
استحق شيئا كان باعه الميت فرجع المسمى في ميراث الميت بالثمن فالحكم  
صحيح لا يجوز لان هذا لم يزل ثا على الميت ولوردها باعه الميت بغير جاز  
الوصي اذا استدان الدفعة والكسوة لاجل الصغير ورهن به شيئا لبيتهم  
جاز لان في الرهن قضاء الدين وهو يملك ذلك في ثوابه بعض المشايخ  
وفي مختلفات الفقهاء الى المشتري الوصي اذا رهن مال الصغير بدين بمقتضى  
لنفسه يجوز وفي نواحي شيخ الاسلام برهان الدين رح شمس الدين  
عنه غير مصحفا واجاز لولده ان يعلم منه القرآن ويؤاء منه فذهب  
الصبي به الى المعتم ونشئ عنه وصناع يمل بعض الصبي جابك لانه ابداع  
الصبي وكان شيخ الاسلام علاء الدين على انه يضمن ولا يكون هذا ابداعا

للصبي

للصبي بكون بمنزلة ما اذا بلغه صبي يوفى عياله لان تركه هناك استهلاك  
ونقصه بخلات ما اذا يملك في حالة الاستعمال مثل شيخ الاسلام برهان  
الدين رح الوصي يمل يملك مع عقار الصغير بيضا جازيا ام لا اجاب بملك  
وكان شيخ الاسلام علاء الدين وغيره من ائمة سمرقند على انه لا يملك وقد ذكرنا  
في مسائل البيع اذا كان العدل باب الرهن عبد المجور عليه فان وضعه  
على يديه باذن مولاه جاز ولا يحقه العدة اذا باع وان وضعه بغير اذن مولاه  
جاز بغيره ايضا ولا يحقه العدة وكذلك الصبي الحر الذي يعقل فهو على هذا  
ولو كان العدل صغيرا لا يعقل او كبيرا لا يعقل فحبل الرهن على يديه لم يجوز ولم يكن  
رهنا ولم يكن قبضه قبضا فان كبر وعقل فباع الرهن جاز بغيره وقام به ينظر في  
الباب الاول من رهن المبسوط ونسب هذا في مسائل الوكالة ان شأنا  
استأنف في **مسألة الصالح** اذا كان للصبي دارا وعبدان في رجل فنه فضاله  
ابوه على شي من مال الصغير فنهذا على وجهين ان كان للمدعي بنية على دعواه  
وكان ما اعطاه الاب من مال الصبي مثل حق المدعي او اكثر منه قيمة مقدار  
ما يتقارب الناس فيه جاز لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته او بزيادة  
قليلة يتقارب الناس فيها ولو صالح على مال نفسه في بيع لملكه كان او كثر  
وان لم يكن للمدعي بنية لا يجوز ان يصاله الا ان يصاله من مال نفسه ولو كان  
للصبي دين على رجل فصاله الاب على مال غيره فان لم يكن له بنية والاقر  
منكر للدين جاز صله وان كان الدين ظاهرا بالبينة او بالاقار فان صالحه  
لجأ به يتقارب الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان حط مقدار ما لا يتقارب  
الناس فيه لا يجوز وان كان الدين وجب بمعاودة الاب جاز صله على نفسه  
ويضمن للابن مقدار الدين عند انحساره ونحوه في يوسف رحمة الله  
لا يجوز والجد الوصي في جميع ما ذكرنا كالأب ولو كانت الورثة كبارا و  
صغارا وكان دعواهم في دار فصال الوصي بمقدار ما يتقارب الناس في  
جاز عنه انحساره في نصيب الصغار والكبار جميعا وعندهما لا يجوز في نصيب  
الكبار ان يبرضاهم وهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم كبارا



لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كان غيباً جاز صلح الوصي في العوض ولا يجوز  
 في العقار ولا يجوز صلح غير مملوك لمثل وصي الآثم والآثم والعم على الصبي ولا عنه  
 لانه لا ولاية لهم بغير اذن الا ان يكون ذلك في غير العقار فيجوز صلح لثانهم  
 ولاية في غير العقار بغير اذن وانما يكون لهم هذا القدر اذا لم يكن له واحد فذكرنا  
 اما اذا كان فلا يجوز هذا القدر ايضاً وقد قرناه في مسائل القسمة ولو كانت الورثة  
 كلهم صغار فادعى رجل في دارهم دعوى فضله الوصي من اموالهم على شيء  
 فان لم يكن المدعى بنية لا يجوز الصلح وان كان له بنية جاز بمقدار ما يتغلب الناس  
 فيه ولم يذكر في الكتاب ان البينة قامت عند القاضي او عند الوصي فلو  
 قامت عند القاضي فلا يشك ان الوصي ان يصالح ذلك لانه ظهر حق المدعى في  
 المدة ولو عرف الاب والوصي ان له شهوداً يشهدون على ذلك لم  
 يصالح فضالاً من غير ان يشهدوا عند القاضي بل يصح هذا الصلح اختلف مشايرونا  
 يخالفون في هذا فذكر عن شاذ بن حكيم انه كان يقول اذا ادعى رجل على صبي او على  
 ميت دعوى وعرف الوصي ذلك باقرار الميت او بشهادة شهود وشهدوا  
 عنده كان له ان يقضي الدين وذكر عن خلف بن ايوب رح انه كان يقول  
 ان يثبت عنده بالاقرار يقضي وان ثبت بالشهادة لا يقضي وروى عن  
 عيسى بن ابيان انه لا يقضي في الوجهين كذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب  
 الاحتسان ما يؤيد قول خلف فانه قال اذا اقر رجل عنده رجل في مائة اخذت  
 من ابيك شيئاً فلا بد ان ياخذ منه ذلك الشيء كما اذا عاين ولو شهد  
 عنه الشهود ان هذا قد اخذ من ابيك شيئاً لا يجوز للابن ان ياخذ منه  
 ما لم يقض القاضي وكذلك لو عاين الوصي رجلاً قتل مورثه قبل ان يقاتل  
 عنه شهوداً لا يحل له قتله ما لم يقض القاضي به كذا هذا والاصح في مسئلة الصلح  
 ان الاب الوصي لو عرف صدق الشهود وهداهم فيما قالوا وعرف  
 انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم بغير صلح بمنزلة القسمة  
 بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بعدول ولا يشهدون ولو شهدوا  
 يتأمل في شهادتهم لا يصح صلح قال ولا يجوز صلح الام على الوصي وكذلك الآثم

والعم وصي الآثم والآثم الآثم العوض والميوان لان له ولداً ولاية لحفظ  
 والعوض والميوان محتاجة الى الحفظ بخلاف العقار ولا يجوز صلح بمثلها اذا  
 لم يكن للميت اربعة وصية او جده او ابنه او وصيته او وصي القاصي وقد روي  
 ويجوز ابو الاب محجوب بالاب مادام الاب حياً فادامت حيا كانت الولاية  
 اليه هذه الجملة في صلح المبسوط وكتبتهما من الشرح المتفق واذ كان في الورثة  
 صغار وكبار فضالاً الوصي الكبار والصغار من دعواهم على دارهم وتبعضها  
 الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم لم يجوز ذلك على الصغار لانه ليس لهم ولاية  
 القبض على الصغار وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ورجع الوصي على  
 الكبار لانهم قبضوه على وجه الاستيفاء فكان منصفوا عليهم في باب صلح  
 الوالد والوصي من المبسوط وفي مبسوط الامام السيد ابي شجاع واذا صلح  
 الاب او الوصي من الدين على مال آخر فهو بمنزلة الشراوان كان بقبضته  
 او اقل ما يتقرب التمس فيه يجوز وذكر فيه ومما يابى الاب على الولد يقضي في  
 الباب الاول من صلح الاصل من رجل يشرى داراً فاتفقوا على ان يشرى رجل ثلثها  
 دعوى فضالاً الذي يبي السجدة او رجل من بين اظهر لهم سجدة فجاز ذلك  
 لو باع الدار او وجهها من ابن له صغير او غيره او غيرهما عن حالها ثم صلح  
 عنهما مع المدعي جاز لان الباع او الوالي يبي فضالاً في الباب بعد البيع والدية  
 وينظر تمامه ثم روي في باب دعوى الصلح من فتاوى رشيد الدين رح امرأة  
 المبتوتى اذا صلحت مع ابني الميت احدهما صغير والاخر كبير عن الميراث وعن  
 جميع الدعاوى والآخ البائع قبل عن نفسه بالاصالة وعن اخيه بالاذن كحكمي وظهر  
 ان المصالحه خير من حق الصغير منع ذلك لانه من بيان التركة لجواز ان في  
 التركة نفوا او يوزن فان كان ديناً يصير بائناً للدين وان كان نقداً لا بد من قبض  
 بل الصلح في المجلس في مسائل الوكالة ذكر محمد رح في وكالة الاصل الاب اذا وكل كسلاً  
 ببيع ضياء الصبي ومات الاب بطلت الوكالة وذكرني وكالة الجامع الصغير  
 رجل وكل عبداً له ببيع عبده له ثمن جاز وكانت العدة على  
 الامر وان اشترى من رجل لا يجوز بيع القبيح المحجور عليه وان كان حراً ثم اذصر عنه لم يبرم

صلح بالبيع



العمدة على الموكل كافي الرسول القاضي وامينه ثم الصبي وان بلغ لايته تلك العمدة  
والعبد اذا اعتق لم يملك العمدة لان المانع في حق الفسخ حقه وحقه لا يزول  
بالبلوغ وفي العبد حق المولى وقد زال بالعتق وان كانا ذواتهما في التجارة جاز  
نقضهما والعمدة عليهما ورجعان ذلك على الموكل ويمكن ذكر القاضي الايام في الدين  
في شرح الجامع الصغير وفي وكالة البداية وعن ابي يوسف ربح ان المشتري انما  
يملك بما لا يبيع ثم علم انه صبي او عبد له خيار الفسخ لانه دخل في العقد على ان حقوقه  
بالعقد فاذا ظهر خلافه تخير كما ذكرنا عشر على عيب وفي وكالة الضرر اذا وكل جدي ببيع  
عبد او وكل به ان يشتري له سيفا فباع واشترى جازا اذا كان يعقل ذلك ولا  
عمدة على الصبي وانما العمدة على الامر وكذلك لو وكل صبي بمشاهدة جاز بعد ان  
يكون الصبي كمت يعقل يقول وما يقال في هذه المسئلة في الجاهل على وجهين  
ان يوكل صبي او صبي غيره فان وكل صبيته جاز ولا يستأمر احد وان وكل صبي  
غيره فان كان ذواتا له في التجارة لا يستأمر وليه وان كان تجورا عليه يستأمر  
وليته فان اذن وليته جاز له ان يوكل به لانه استقال صبي الغير بغير اذن المولى  
لا يجوز وبما ذكره في رواية ان للاب ان يبيع ولده وقد  
اتفق على ذلك في بيعه لانه يبيع مال لده بعض المتأخرين قالوا ذلك في غائبه  
على انه ليس له ذلك ثم ان محمد بن حبيب الصبي المحجور عليه وشراؤه لغيره ولم يحوز  
بيعه وشراؤه لنفسه لان بيعه وشراؤه لنفسه موقوفين بالمنع والضرر اما بيعه  
وشراؤه لغيره على وجه الاتمة للعمدة نفع شخص لان فيه نفع عياله والصبي  
العاقل من اهل التصرفات النافعة المحضة كقبول الهبة وغير ذلك وانما الاتمة  
العمدة لان فيه ضرر التصغير هذا اذا كان الصبي محجورا عليه فان كان ذواتا له في التجارة  
فان كان وكيله بالبيع بيمين حال وموكل ببيع جاز ببيع ولزمته العمدة وان  
كان وكيله بالشراء اما ان كان بيمين حال بيمين موكل فان كان بيمين موكل  
بشره العمدة فيك واستثنى ان يكون العمدة على الامر حتى ان البائع يطل لاسب  
باليمين دون الصبي لان ما يخرجه من العمدة في هذه الصورة ضمان كفالة لان  
يمين لان ضمان اليمين ما يفيده الملك للضمان في المشتري انما هذا يخرجه عاقل

ذلك صبي غيره

دنته

دنته ويستوجب بذلك مثله على موكله وهذا معنى الكفالة واليمين اذا دون له  
بشره ضمان الموكل ولا يخرجه ضمان الكفالة فان وكله بالشراء بيمين حال فانما يخرجه  
ان لا يخرجه العمدة وفي الوكالة لا يخرجه لان ما يخرجه ضمان اليمين لان ضمان  
اليمين ما يفيده الملك في المشتري ويمين القبيح مما يخرجه من ضمان يملك  
المشتري من حيث الحكم والا اعتبارا فانما يجب باليمين حتى يستوفي من الموكل كالمو  
اشترى لنفسه ثم باع منه بخلات ما اذا كان اليمين مؤقلا لانه بما يخرجه من اليمين  
لا يملك المشتري لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانما لا يملك جبه بذلك  
فكان ضمان كفالة من حيث المعنى في الجواب في العبد اذا وكل ببيع او شراء  
على التفصيل الذي ذكرنا في الصبي ان كان العبد محجورا عليه جاز ببيع وشراؤه ولا  
يخرجه العمدة وان كان ذواتا له في التجارة وكان وكيله بالبيع بيمين جاز ببيع  
على حال وان كان وكيله بالشراء ان وكله بيمين مؤقلا لانه بما يخرجه من اليمين  
وان وكله بيمين حال يخرجه العمدة استثنى في الجواب في المكاتب نظير الجواب  
في العبد اذا دون له وفي المشتري بشره عن ابي يوسف ربح في رجل امر عبد المحجور عليه  
او صبي المحجور عليه ان يشتري له متاعا فاشترى فان كان نقدا لاد اليمين جاز وان  
كان لم ينقد اليمين وكان خائفا او كان حاضرا فقال انا انقد المال وقد مضى بيمينته  
وانما امر به فالبائع يختار به ان شاء الزم البيع واضنه بالمال وان شاء قال لا حاجة  
له ان يكون المال عليك اذا لم يكن على من اشتراه شيئا واذا وكل محجورا ان كان لا يفضل  
البيع والشراء لا يجوز وان كان يعقل البيع والشراء بان كان جنونا في شيء اخر صح كقول  
واذا باع جاز ببيع الاتمة لانه يخرجه العمدة واذا وكل صبيته لا يعقل ولا يجوز ان لا يعقل  
البيع ثم اتفق اهل بصيرة وكيد من غير تجديد الوكالة لم يذكر في هذه المسئلة في كتاب  
الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان العمل صغيرا او كبيرا لا يعقل وسلط على البيع  
ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما ذكر في العمل بصيرة رواية في الوكيل  
بالبيع المفرد انه بصير وكيد اذا اتفق قال الفقيه هذا وقد روي انه لا بصير وكيد الا بتجديد  
الوكالة فعلى ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد وسئلة العمل على ثواب  
وذكر في مسئلة الرهن ان ما ذكر في كتاب الرهن في مسئلة العمل لهما

رخص لا يعقل  
وذلك بالبيع  
او بغيره



اما على قول المحققين فان لا يجوز بيعه اذا كان فعلا ما ذكره المحقق في التمهيد  
 مسئلة الوكيل بالبيع الموقوف يكون على خلاف ايضا بهذه الجملة في الفصل الرابع من  
 وكالة الذخيرة وفي وكالة شرح الطحاوي الوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او من  
 ابن له صغيرا وعبد له غير مديون لا يجوز وان امره الموكل بالبيع من يشاء او اجاز  
 له ما صنع لان في هذه الصورة يكون الواحد بايعا ومشتريا وقاصيا ومقتنيا ومسلما  
 ومتما وان خلاص موضوع الشرع ولو امره بان يبيع من ابويه او من اولاده  
 ابا الغين او من زوجته او من الزوج بان كان الوكيل اداة او من لا يقبل  
 شهادته له او اجاز له ما صنع فباع منهم جاز وفي وكالة الذخيرة الوكيل بالبيع اذا  
 باع ممن لا يقبل شهادته ان كان باكثر من القيمة يجوز بالاجماع وان كان باقل  
 من القيمة يغني فاحس لا يجوز بالاجماع وان كان يغني لغيره لا يجوز عنه بحقيقة  
 وعندهما يجوز وان كان يمثل القيمة فغن بحقيقة رويان في رواية  
 الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المصنف ربه يجوز مع المضارب وشراؤه  
 لا يقبل شهادته يغني لغيره لا يجوز عند المحققين وبيعه منه باكثر من القيمة  
 وشراؤه منه باقل من القيمة يجوز بخلاف ويمثل القيمة يجوز عنه وما ذكره في  
 عند المحققين باقتفاء الروايات وتام هذا ينظر في وكالة الذخيرة وفي وكالة الطحاوي  
 الذخيرة وكل عبد يجوز عليه لغيره بيع شيء فباع وقبض المثل وهو يجوز  
 عليه بغير قبضه ولو هلك المثل في يده يملك ما مال الاثر ويرى المشتري من  
 المثل وذكر فيها ايضا ان ربيعة يملك ما كفت له فلان كسر او كسر كسر ده است  
 تبصر في معين درست بهتة بخلاف خبر غل في دوزن بايكت من عمل بايديها  
 عن ابي بشت شود والاصل ان الوكالة تثبت باخبار رجل واحد وان كان او عبدا  
 عدلا كان او في سقامه او بالغاف وفي الغزل لا بد من العدد والعدالة وقد ذكرناه  
 في الشفعة ولو اجبر هذا الواحد بالغزل على وجه الرتب لا ينزل سواء كان عدلا  
 او غافا وفي اول وكالة الذخيرة في شرائط جوازها وان كل رجل غافا واجبر  
 رجل بالوكالة فانه يصير كليا سواء كان المخبر عدلا او غافا من تلقا نفسه  
 او على سبيل الرسالة صدقة الوكيل في ذلك او كنهه ووزن بين خبر الوكيل وبين

خبر

خبر بالغزل شرط في خبر بالغزل عدد المخبر او عدالة المخبر ان لم يكن عازما في وجوب  
 الامتناع عن التصرف ويكون له شبهة بالشهادة من هذا الوجه بشرطه احد  
 وصفي الشهادة وفي وكالة النوازل قال لا يجوز اشترى جارية اطاحها فاشترى جارية  
 صغيرة لاوطاها مثلها فهو مخالف وفي وكالة المختصر ولو وكل البشير رجلا في  
 اموره فاجازه وصيه يجوز مال الوصي يملك ان لو وكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل  
 بنفسه في امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل ان يفعل الوكيل في ذلك لم يكن له ان يفعل  
 ولو مات الوصي ينزل الوكيل ولو مات الوصي سأل الوكيل ان يثبث لانه وكل ما يثبث  
 في ملكه الصبي ولم يسق ملكا له وكذا الاب لو وكل في ملكه ثم مات الصبي بطلت  
 الوكالة وان كان الاب وارثه وله الولاية حتى يثبث هذا الى ان يثبث اذا وكل له بيع  
 نفسه ثم باعه الموكل من ابن له صغير بطلت الوكالة مع ان ولاية البيع ثابتة  
 ولو مات الاب ينزل الوكيل ايضا وانما شكك ان يموت الاب ينبغي ان لا ينزل  
 الوكيل لان الذي يقع له التصرف بان وهو الصغير كالوكيل يملك اخذ باذن الموكل  
 لا ينزل يموت الوكيل الاداء وكالة فاني ينصب وصيا ثم يموت القاضي لا ينزل  
 الوصي الا ان يجرى عنه ان الاب يتصرف بيمين ولايته فتصرف وكيله كانه  
 يقع له ينظر بيمينه ويصرف الوكيل ان يقع للموكل وتام هذا يثبت في الأصل  
 ولو وكل رجلا ببيع عبده ابنه الصغير ثم بلغ الصغير ينزل الوكيل ولو اذن لعبد  
 الصغير في التجارة فبلغ الابن لا يصير مجزأ عليه لان مبيى الاذن على العموم  
 الحالين ومبيى الوكالة على الخصوص فافتقر رجل وكل عبد غيره لا يجوز له  
 على العمل بغير اذن مولاه ولو فعل بغير اذن مولاه يجوز ولا يلزمه العهدة في كل  
 الكفالة ذكر في كفالة شرح الطحاوي في اذ اكفل الصبي الذي لا يعبر عنه نفسه  
 لا تتوقف الكفالة على قبوله عليه عند الحقيقة وتجرى عنه ما يسقط رتبته  
 يتوقف على قبوله كالكفالة لثابت وباني شره بعد هذا ان شاء الله تعالى  
 رح في الأصل ولا يجوز كفالة الصبي سواء كان الصبي مجزأ عليه او ما دونه في التجارة  
 وسواء اذن له ابيه في الكفالة او لم ياذن له لان اذن الاب للصبي في الكفالة  
 باطل لانه اذن بما هو شرع والتبرع غير داخل تحت ولاية الاب فلا يملك الاذن

ول



قال لو كان لرجل قبل من اجل ما بلغ دخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال قدر ما  
ولم يحتمل كان ذلك باطلا ولا يقف على جازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجوز له مال  
وتوعدا فان بلغ واقر بالكفالة قبل البلوغ فاداه باطل لانه اقر بكفالة باطلا و  
ان جدد الكفالة بعد البلوغ صححت الكفالة بهذا اذا كان الدين دين الاب  
فان كان الدين دين الصبي بان اشترى الاب والوصي شيئا للصبي بالنسبة  
وامر الصبي صح في ضمن المال لمصاحب الدين وضمن بنفس الاب والوصي  
فضمناه بالمال جائز وضمناه بنفس الاب والوصي باطل اما ضمناه بالمال فلا نه الترم  
شيئا كان عليه قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه فلم  
يكن هذا الضمان تبرعا واما الضمان بنفس الاب والوصي فلا نه الترم شيئا  
كان لا يلزم ذلك قبل الضمان وهو احضارهما مجلس الحكم ولو كفّل رجل لصبي ان  
كان الصبي تاجر اجازت الكفالة وان كان محجورا عليه ان خاطب وليه وقبل  
صححت الكفالة وان خاطب اجنبيا وقبل عنه يوقف على جازة وليه وان لم يطلب  
ولي له ولا اجنبيا وانما خاطب الصبي فالمسئلة على الخلف على قول المجتهد لا يقع  
الكفالة وهو قول محمد وعليه قول ابو يوسف رج يبيع لان مخاطبة الصبي وليس  
من اهل قول الكفالة لا عبرة بما خرجت هذه المخرجة من البين والكفالة لا  
تتم بالكفيل وحده عندنا فلا ياتي يوسف رج قال ولو كفّل رجل عن صبي نفسه  
او بما عليه باذن وليه او بغير اذن وليه صححت الكفالة سواء كان الصبي محجورا  
عليه او كان ماذونا له في التجارة لانه كفّل بحسب مضمون على الاصيل محجور الاصيل  
على الاغاية وهو مقدور التسليم للكفيل من اهل التبرع اما ان يكون الكفيل  
من اهل التبرع وكون الكفول مقدر التسليم للكفيل فظاهر واما الكفالة بكون  
مضمون على الاصيل ان اذا كانت الكفالة بنفسه فلا حضرة الصبي مجلس الحكم  
اذا كان الصبي ماذونا له في التجارة يستحق عليه الجيب حضرة ادعى عليه فمضمون  
فعل او ضمان تواجد ان كان الصبي محجورا عليه فحضوره مجلس الحكم يستحق عليه  
اذا ادعى حقه عليه ضمان فعل لان الصبي يواخذ بضممان الفعل يستحق حضوره  
للاشارة اليه وان كان لا يستحق حضوره للجواب ثم اذا صححت الكفالة و

اخذ

اخذ الكفيل باحضار الصبي فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فمضى على وجهين ان  
حصلت الكفالة باذن من يلى عليه يجبر الوصي على ان يحضر معه لان اذن من  
يلى على الصغير بالكفالة جائز لان الاذن بالكفالة عن الصغير لا يقف على ما عليه  
الدين والاب والوصي يمكنهم الامر بقضاء الدين عن الصغير فيمكنهم  
الامر بالكفالة عنه واذا صح الامر بالكفالة عن الصغير منها صار ذلك بمنزلة  
امر الصبي بعد البلوغ والسابع اذا امر آخر بان يكفل نفسه اذا طوّل الكفيل  
باحضاره كان له مطالبة الكفول به حتى يحضروا ان كان بغير امر من يلى عليه  
ان كان بغير اذن الصبي ايضا لا يجبر على ان يحضر معه وان كان باذن الصبي  
فان كان ماذونا له في التجارة يجبر على ان يحضر معه وكذا اذا كفّل عنه بماله امر  
واذ كان له ان يرجع بذلك عليه لان امر الصبي الماذون له بالكفالة  
بنفسه وبما عليه معتبر شرعا وان كان لا يجوز كفالة عن الغير لان كفالة  
عن الغير ينزع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع اما الاذن با  
كفالة عنه فطلب التبرع عليه وهو من اهل التبرع عليه وان كان الصبي  
محجورا عليه لا يجبر على ان يحضر مع الكفيل لان امره بالكفالة لم يصب وان كان الصبي  
غير تاجر فطلب ائتمن من رجل ان يضمه فمضمون كان جائزا واخذ به الكفيل  
وكذلك وصية اوجه ان كان الاب ميتا وكذلك القاضى اذا لم يكن له وصية  
ولا جازة فان تغيب الغلام واخذ الكفيل اب الغلام وقال انت امرتني ان اضمه  
فخلصني فان الاب يؤخذ بذلك حتى يحضر ابنه وليس طريقة ان الاب  
امر به بالكفالة عن الصغير فان تجرد الامر بالكفالة عن الغير لا يشبه للمرور  
حوق مطالبة الامر لانه ان من قال لغيره اكفل بنفسك فلا يكون فلان و  
كفل غاب المطلوب فاراد الطالب ان يطالب الاب بالكفالة باحضار  
المطلوب لم يكن له ذلك ولكن طريقة ان الصبي يده وقبضه وتديره  
ولهذا اذا لو ان الصبي الماذون له اذا اعطى كفيل لا بنفسه ثم يغيب الصبي فان  
الاب يطالب باحضاره وطريقة ان الصبي في يده وتديره قال رجل دفع  
الى صبي محجور عليه عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك فادان و



ضمن الدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز لانه ضمن وليس بمضمون على الهيل  
 ومثله لو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع الي فلان الصبي عشرة دراهم على اني  
 ضامن لك بهذه العشرة يجوز وطريق يجوز ان الضامن يصير مستوفيا  
 العشرة من الدافع او اذاله بالدفع الى الصبي فينوب قبض الصبي عن قبضه  
 وكذا الصبي يجوز عليه ان يبيع شيئا فباعه انسان وكفل بالدر كالمشتري ان قبض  
 ما قبضه الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز وفي المشتق عب مجوز عليه  
 اشترى متاعا وضمن رجل للبايع الثمن عليه لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه  
 كان ضامنا بهذه الجملة في كفالة الذخيرة في الفصل الثالث منها وذكر في باب  
 اذن الصبي والمعتوه من ماذولنا الاصل اذا باع الصبي وهو يفتل البيع والشراء  
 عبدا من رجل ستم العبد وقبض الثمن ثم ان رجلا ضمن للمشتري الدرك في  
 العبد فاستحق العبد من يد المشتري فان كان الصبي ذونا له رجح المشتري بان  
 ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان اخذ الكفيل يرجع على الصبي ان  
 كفل باذنه وان كان الصبي مجورا عليه فضا ان الكفيل باطل ولا يكون للمشتري على  
 الصبي سبيل ولا على الكفيل وان كان الثمن قائما اخذه المشتري وان استهلكه الصبي  
 لا يجب عليه الضمان عند مجرده ومخرج ايضا على معرفته في الوديعة هذا اذا ضمن  
 بعد الشراء فان ضمن في اصل الشراء بان قال المشتري اشترى هذا العبد منه ليعن  
 على ان تضمن انت هذا الثمن او ضمن بعد الشراء قبل الدفع بان قال المشتري ادفع  
 الثمن الي الصبي على اني ضامن لك ثم استحق البيع رجح المشتري على الكفيل سواء  
 كان الصبي ذونا له او مجورا عليه وتام هذا ينظر في هذا الباب وفي هذا الباب  
 ايضا على سبيل الاستدلال ان ارض هذا الصبي ثمة درهم على اني ضامن لك في  
 قرصه يكون له ان يرجع على الكفيل في حجر المحيط حشام قال شلت محمد اعمر قال  
 لغيره ليع من هذا المجور عليه متاعا وانا ضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد رجح ما  
 حال المتاع قلت قبضه واستهلكه قال لا يضمن الضمان لانه ضمن الثمن ولا  
 يضمن عليه لان البيع فاسد ولو قال يا بعت من درهم الى مائة فانا ضامن له  
 فباعه ثوبا بياوي خمسين وقبضه واستهلكه يضمن قيمة الثوب وقوله انا ضامن

له مخالف

له في لفت لقوله انا ضامن من الثمن لا ترى ان رجلا لو قال لاخبر بايع فلانا ببيع  
 مجورا عليه ما يبعنه له وانا ضامن فباعه شيئا فاسد وقبضه واستهلكه كان  
 الكفيل ضامنا الذي يلزم المشتري لفساد البيع ولو قال انا ضامن الثمن لم يلزم  
 الكفيل وذكر في آخر الفصل العاشر من كفالة الذخيرة اذا ضمن الاب للمعسر  
 ابنه الصغير لا يرجع على الابن ولو شرط وقت الضمان انه انما يضمن لرجل على ان  
 له ان يرجع وقد ذكرنا مسابيل ضمان المهر والتمن على الصبي في النكاح والبيع في  
 هذا المجمع وفي اخر باب هذا الفصل ايضا الكفالة والضمان باو الكفيل عنه  
 وبامر المضمون عنه انما يجب الرجوع على الادعش الاداء اذا كان الا من  
 يكملون اذ انه على نفسه حتى لو كان الكفيل عنه صبي مجورا عليه لا يرجع وان كان  
 بامره ولو كان عبدا المجور عليه لا يوافق له لئلا يوافق له بعد العتات  
 وذكر في باب الدعوى على الكفيل والمخيل من متاوى رشده الدين اذا قبض  
 الاب مال ابنه الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان المال له في يده  
 والكفالة بالامانة لا يصح ولو قال ذلك الرجل استهلك الاب مال  
 الصبي فانا كفيل بذلك يصح لانه اضافت الكفالة الى سبب الضمان وفي قوله  
 ابني تحققت الكبير رحمه الله الكفالة للصبي المجور عليه لا يجوز قيل للصبي المجور عليه عن  
 المضارة لا عن المنافع بل ليس بقول الربية والصدقة وفي هذا منفعه فيجوز قال  
 لان الربية والصدقة يصح بالنفل ونفعه معتبر فاما بهننا فلان من قبوله وقوله  
 وقوله غير معتبر قيل لا يشك في ما لو لم يفسد يجب الاجر وذلك قول قال في  
 الاجارة قد يجب الاجر من غير قول فان رجلا لو استعمل انسانا من غير عقد  
 ورأى القاضي ان يوجب الاجر عليه يجب ولا عبرة للقول في وجوب الاب  
**في مسائل الحوالة** ذكر محمد رجح في الاصل الصبي التاجر في الحوالة مثل ما يبيع  
 وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين رجح صبي مجور عليه فترجى حاله على حاله  
 وقبل الاخر الحوالة فالمقوله يمكن من المطالبة من المحتال عليه ام لا اجاب نعم  
 كما في الكفالة وفي وصايا الفتاوى الصغرى الوصية اذا اختل على التميم يجوز لكن  
 بشرط ان يكون الثاني اعمى من الاول ان كان مثله لا يجوز وذكر الامام القاضي

صبي مجور عليه  
 به على الاخر  
 احتال الوصي  
 التميم







صغير او معتوه الا ان يعقل البيع والشراء واذن له وصيته ثم ان الاسب  
 الوصي اقر تصديها عليه يدين اوسع او سدا او اجارة او ديوثة في يده او مضامة  
 في يده او رهن او غير ذلك مما في يده او جناية فان الاسب والوصي لا ينفصلان  
 على شيء من ذلك اذ ان كانا في البيع والمعتوه وكذلك لو اقر الاسب والوصي على  
 عبد ما ذون له لهذا الصغير في التجارة اما بالتدين او بغيره ان كان اقراره باطلا  
 يسهل له في ما ذون الذميرة والمجسط وفي ما ذون شئح الاسم الضمير اذ اقر الصغير  
 او المعتوه او عبد الصغير بيع ويشترى وسكت لا يكون اذ ناله في التجارة وكذلك  
 ذكر المسئلة في الفتاوى الصغرى وفي ما ذون الهداية والصبي يصير ما ذون له يسكن  
 الولي اذ اقره بيع ويشترى كما في العبد بل الى لانه لا يعمل السكوت على الصبي وحل  
 في العبد وفي ما ذون شرح الطحاوي اذ اذ اذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم  
 لا يصير ما ذون له كالوكيل ولو قال لا يسل السوق بايعوا بعدي ثم قال اذنت له  
 في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم باذن المولى فانه يصير ما ذون له قال في ذكر في الز  
 يادلت اذ قال الاسب لا يسل السوق بايعوا ابني فلانا فاني اذنت له في التجارة  
 فبايعوه والصبي لا يعلم فانه لا يصير ما ذون له من اصحابنا من قال في المسئلة  
 روايتان ومنهم من ذون من الصبي والعبد فقال في العبد يصير ما ذون له  
 له وان لم يعلم والصبي لا يصير ما ذون له لم يعلم وكفالة الصبي ما ذون له  
 يقع سواء اذن له ابو له في الكفالة او لم ياذن لانه تبرع بحض وقدره في مشيكل  
 الكفالة والصبي ما ذون له لا يملك تزويج ماله لانه ليس من التجارة كذا ذكر  
 في الهداية والصبي ما ذون له يملك من ان يتزوج امرأة هذا التعليل  
 يشير الى انه لا يملك وذكر في مختصر القهوري والعبد ما ذون له لا يتزوج و  
 لا يزوج ماله لانه لا يملك ولا يكتسب ولا يعقل على ما لا يهب بعوض ولا يفرغ  
 وذكر في الفتاوى اذ اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كما  
 لعبد ما ذون اذ كان يعقل البيع والشراء ما ذون له في الفتاوى الاسب  
 اذ اجاء بعبد الى السوق وقال له عبد ابني الصغير وقد اذنت له في التجارة  
 فبايعوه ثم استحق بعد ما مضى الدين من ارباب غار او يفرم الاقل من قيمته

ومن الدين وتماه ينظر في ما ذون شرح الطحاوي وفي ما ذون الحاج في الفتاوى  
 القاضى اذ اذن لعبد للصبي في التجارة والاسب كاره جاز ولا يصير تجوز عليه يثبت  
 القاضى ولو كان اذن من الاسب وما يتكسب اصابه تجوز عليه وفيه الاسب اذ  
 اذن لابن له في التجارة فاشترى احداهما من صاحبه جاز وفي الوصي لا يجوز ولو اذن  
 لابن له وبها صغيران ثم امر رجلا بان يشتري من احداهما فاشترى شيئا لا يتبع  
 كان هو المعبر عنها واذا جرت عن احداهما والاخر عقد عن نفسه جاز وفي ما ذون  
 الفتاوى الصغرى المولى اذ قال الاسب اذ اذن له في التجارة فبايعه فبايعه  
 في حشر بناء يصح لان الاذن لا يقبل التخصيص والعبد ما ذون له والصبي ما ذون له  
 له يملك البيع والشراء بعين فاحش عند المحققين في شرح خوارزمي  
 حط ما ذون له بغير عيب في البيع لا يجوز ويعيب يجوز فبايعه الما ذون له  
 دينه عن غيره وذكر في الذميرة الصبي ما ذون له اذ باع من ابيه فمضى على وجهه  
 ان باعه بمثل قيمته او باكثر من قيمته مقدار ما يتقاسم الناس في مثله او لا  
 يتقاسم او باقل من قيمته بحيث يتقاسم الناس فيه وفي هذه الوجوه جاز بعينه ثم  
 جميعا وان باع من باقر من قيمته بحيث لا يتقاسم الناس فيه وفي هذه الوجوه  
 اختلاف الروايات المحسنة في بعض النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه يجوز  
 فصار عن المحسنة في المسئلة روايتان واذا باع من الابني باقل من قيمته  
 مقدار ما يتقاسم الناس فيه يجوز عند بعضهم جاز باتفاق الروايات وعند  
 لا يجوز هذا اذا باع من الاسب فان باع من وصيته ذكر ان لو باع بمثل القيمة  
 او باكثر او باقل مقدار ما يتقاسم الناس فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من القيمة بمقدار  
 ما لا يتقاسم الناس فيه يجوز عند بعضه ويوسف رحمه الله ولا يجوز عند  
 محمد جاز نص على خلاف في هذه الفتاوى في اجماع الكبار ولو باع بمثل قيمته  
 او باقل من قيمته بحيث يتقاسم الناس فيه فعلى قول يوسف ومحمد  
 رحمه الله لا يجوز وعلى قول بعض الفقهاء يجب ان يكون المسئلة على رواية  
 وان اقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب على ابيه او وصيته اختلفت الروايات



في هذا الفصل ذكرني بعضنا انه لا يجوز قال شيخ الاسلام خوارزمية في شرحه  
ويجب ان يكون اختلاف الترواية في الاقرار على ان لا ينفذ مع اما على قولهما  
لاقرار للاب والوصي لا يجوز رواية واحدة هذه الجملة في الذخيرة واذا اذن رجل  
لابنه في التجارة ثم جرح عليه صرح جرحه اذا كان جرح مثل الاذن على ما عرفت في كتاب  
المأذون وكذلك الوصي اذا اذن للصغير ثم جرح عليه صرح جرحه وكذلك القضي  
اذا اذن للصغير او المعتوه او لعبدهما في التجارة ثم جرح عليه صرح جرحه اذا كان  
جرح مثل الاذن والاب اذا اذن للصغير فباع الصغير واشترى ولحقه دين  
ثم جاء رجل فاستحق الصغير فقام الصغير فيجوز على الاب بدونه ثم ولا يطل  
الاذن بموت القضي وغله ويعمل جرح القضي واذا اذن الرجل لابنه الصغير  
في التجارة او لعبده ابنة الصغير ثم مات الاب والابن صغير كان موته  
جرحا عليه ولو كان الاذن من القضي لم تكن موت القضي جرحا عليه  
كذلك الامام الاكبر اذا مات يبطل الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبده  
ابنه الصغير في التجارة ثم ادرك الصغير فالعبد يبيع ثأدا وناله على حاله من بين  
هنا وبين ما اذا مات الاب او جن والصبي صغير جاله فان كان عبدا فنجح  
فروا ايضا بين الوكالة وبين الاذن فان الاب اذا وكل رجلا ببيع مال لابنه  
الصغير او يشترى لابنه الصغير ثم مات الاب ادرك الصبي فان الوكيل  
يشترى عن الاذن قالوا اذا ادرك الصبي لا ينجح عبده واذا مات الاب  
ينجح عبده والذي ذكرنا من مجواب في الاب فكذا المجواب في الوصي  
حتى ان الوصي اذا اذن للصبي والمعتوه في التجارة ثم مات الوصي اخرجت  
بخر الصبي والمعتوه واذا اذن الاب لعبدهما في التجارة ثم مات الابن  
وورثه الاب فنجح العبد وكذا اذا اشتراه من الصغير كان هذا  
جرحا على العبد هذه الجملة في مأذون الذخيرة الصبي المأذون له اذا اذن عليه  
رجل دعوى يخلف ويقضي عليه بالتكفل وهو المختار وحكي عن نجم الدين  
النسفي رح انه كان يقول كان الفقهاء يسمر تنه يفنون ان الصبي يملك  
ذون له لا يخلف من غير رواية ثم وجدت رواية في البسوط انه يخلف في

مأذون

مأذون كتب الاحكام في الدعوى في الفتاوى والصوى وذكرني السبب  
السالكين لتسعين من ادب القاضي ولو ان رجلا له ابن لم يدرك اذن  
له في التجارة فاستدان ديناً ومات الابن وترك متاعاً وعقاراً والدين  
يحيط بما تركه لم يكن للابيه ان يبيع شيئاً مما تركه لانه مشغول بحج الغرامة  
فكذلك البيع الا بصرى الغرامة وكذلك العبد المأذون له المدينون في مسائل  
الحج ذكر في مختصر القدوري السبب الموجب للمحج الصغير والرق والمجنون  
فلا يجوز تصرف القضي المأذون وليه ولا تصرف العبد المأذون سببه و  
لا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال من باع من بهو لا شيئاً او شيئاً  
وهو يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان شاء اجازته ان كانت فيه صلح  
وان شاء منعه وهذه المعاني الثلاثة توجب المحج في الاتقان والافعال  
فالصبي والمجنون لا تصح عقودهما ولا اقرارهما ولا طلاقهما ولا غنائهما وان اتلفا  
شيئاً لم يمسهما فانه واما العبد فانه نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق  
مولاه فان اقر بماله لم يمس في الحال ولو اقر بكذا وتصاع له  
لانه يبيع على اصله في التمسك ولربذا لا يصح اقرار المولى عليه بكذا والقصاص  
وينفذ طلاقه لقوله لا يملك العبد والكاية شيئا الا الطلاق وفي شهادته  
المستحق السقيمة المحج عليه اذا قرح ابنته او اخته الصغيرة لم يحج كذا عن محمد  
رح وذكرني دعوى النسفي اذا اذن الوصي الى الوارث حين ادرك ماله وهو  
بمن يحج عليه لفساده كان دفعة جائزاً وهو برئ من ضمانه الصبي المحج عليه اذا  
استقرض مالا يعطى صدق امرائه صح استقرضه فان لم يعط المارءة وورث  
في حواجه لا يؤخذ به قبل البلوغ ولا بعده والعبد المحج عليه المستقرض من المولى  
لا يؤخذ به في الحال يؤخذ به بعد العتق لان الصبي المحج عليه ليس له اهل  
الا التزام فلا يصح التزامه اما العبد من اهل التزام الا انه لا يصح التزامه  
في حق المولى ويصح في حق نفسه والمحج بالبالغ بمنزلة الصبي والمجنون في حجتنا  
وي قاضي خان ومثله استقرض الصبي المحج عليه رست في الوديعه  
في مسائل الشهادت وفي شهادت الذخيرة شهادته الوصي لابن الميت



بجلائل الكوئيل افي شهاده لمؤكده قبل المحصونه لقبول ومن موقوفات شهداء  
الحيط الاخوان اذ اذ وجا اختها وهي صغيرة ثم ادركت فشهدت انها  
اختارت نفسها لا تقبل شهاده وتمامي اخرباب ثبوت النسب من البلد  
وشهادة القابلة على تعيين الولد لقبول بالاجماع حتى لو قال لامته ان  
كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امراده فبني ام ولده  
لان الحاجة الي تعيين الولد ويثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجماع وفي  
وصاوي رسد الدين شهادة القابلة على تعيين الولد لقبول بالاجماع بان  
يقول الزوج بولادة الولد لكن ينكر ان الولد هذا انا اذ كان ينكر الولادة  
اصلا لا تقبل شهادة القابلة عنه المحصر وذكر في شهادات  
المستحق نصره الى اسم وشهد بشهادة قال ان كان عدلاني النصرانية تبلى  
شهادته وان لم يكن عدلاني شملت عنه حتى يمكن عدلاني النصرانية  
وقبلى شهادته ولو ان صبي ابن خمس عشرة سنة احتلم ثم شهد بشهادة  
فما باشر بان يقبل شهادته في نظر في هذا جواب فان كلامهم ثم بعد في الفون  
بينه وبين النصراني على ان شهاده الصبي احتلم لا يقبل حتى يقع في تلو  
انيل محله انه لا باشر في حال بلوغه كما قال في الغريب اذ انزل بين قوم  
لانه لم يكن له قبل بلوغ شهاده وذكر في الفتاوى النظرية صبي احتلم  
ثم شهد قال محمد رح لا يقبل شهادته ما لم يال عنه وهذا على قولهما لانها لا  
يكفي ان يظاير العدالة قال محمد رح في الجاه الصغير جل في يده شئ  
سوى العبد والامة وسعك ان تشهد انه له جعل اليد على رواية الحاج الصغير  
فيما سوى العبد والامة دليل الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير وروي  
سماعه عنه انه فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذي لا  
يعتبر عن نفسه دليل الملك ولم يجعل اليد على الكبير وعلى الصغير  
الذي يعتبر عن نفسه دليل الملك وعن ابي يوسف رح انه سوى بين العبد  
والامان وبين ساير الاشياء وجعل اليد في الكل دليل الملك ويمكن اذ  
عن محمد رح وهو كذا روي عن ابي يوسف رح في الاماني عن احمد رح ورواه



تمام هذا في شهادته المحيط والذخيرة اهل المحلة اذا شهدوا على من كتب  
ولت يدعي في المكتب او لم يكن لا يقبل وقال بعضهم يقبل لان كونه الحق  
في المكتب ليس بامر لازم في شهادات المحيط **في سائر الدعوى** ذكر في الفتاوى  
الذخيرة ولو ادعى رجل على صفيحة شيا ولم يوصى حاضره بيمينه الصبي المحجور عليه  
ولا شتر طحيرة الصغرة يمكنه ان يشرح كتاب القسمة  
ولم يقبل من ما اذا كان المدعى ادعىنا وجب الدين بمباشرة  
بند الوصي او وجب لا يملك شتره وذكرنا طفي في اجناسه اذا كان الزنا  
واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار هذا الصغير وان ادعى القاضى  
للخصم ان ادعى الوصي على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعى بينة فليس  
له حق احضاره وان كان للمدعى بينة والمدعى يدعى الاستهلاك فله  
حق احضاره ولكن يحضر معه ابوه حتى اذا ائتم العتيبي شيئا يدعى عنه ابوه  
من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض  
المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعى  
او مدعى عليه ومنهم من ابي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطه المدعى في  
القاضي ان ينصب عنه وصي واجبه القاضي الى ذلك ويشترط حصة  
الصبي عند نصب الوصي للاشارة اليه يمكنه ان يفتاوى وفي كتاب  
الاقضية ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك وقال لو كان الصبي في المدة  
يشترط احضار المدة مجلس الحكم لا شك ان اشترط عليه والاولى ان  
الى الصواب والشبه بالفقه وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين  
والصبي انه لا يشترط حصة الاطفال الرضع عند الدعوى وفي العبد  
المأذون له اذا لحقته ديون واراد القاضي بيعه والقاضي لا يبيع العبد  
الا بحضرة المولى وسع كسبه بدون حضرة مولاه ولو شهد الشهود على  
العبد المأذون له بغصب او دية استهلكها او جدها او باءه بذلك  
او بيع او بشر او باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غائب ثبتت  
شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا على العبد المحجور عليه

باستهلاك

باستهلاك او بغصب وحج العبد ذلك لم يقبل هذه البينة الا بحضرة  
المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا يجادل المولى العبد اما يقبل الشهادة  
على العبد ويقضي القاضي عليه حتى يواظبه بعد العتق وان كان المولى  
حاضرا مع العبد وادعى المدعى استهلاك ماله وغصب ماله القاضي  
يقضي على المولى وان ادعى استهلاكه ودية او استهلاك بضاعته  
على العبد المحجور عليه فغصبها لا يسمع القاضي هذه البينة على المولى وعندى  
يرسوخ سماع سماع البينة على المولى وان شهد الشهود على اقرار العبد  
بذلك لا يقضي على المولى بهذه البينة سواء كان المولى حاضرا او غائبا  
والصبي المأذون له الذي اذن له ابوه او وصي ابيه في التجارة بمسئله  
العبد المأذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان  
التجارة ثبتت شهادتهم عليه وان كان الذي اذن له غائبا او شهد  
الشهود على صبي مأذون له او معنوه مأذون له يقبل عدا وتذنا  
شرب خمر او زنى فحينئذ القتل لا يقبل الشهادة سواء كان المأذون  
حاضرا او غائبا وفي الفتاوى يقبل ان كان المأذون حاضرا ويقضي بالدية  
على العاقلة ولو كان المأذون غائبا لا يقبل ولا تشهدوا على اقرار الصبي  
او المعنوه ببعض ما ذكرنا لا يقبل الشهادة سواء كان المأذون حاضرا  
او غائبا بهذه الجملة في دعوى الذخيرة والمحيط وذكر القاضي الامام في التبيين  
في دعوى فتاويه وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى  
كما ذكره سراج الاسلام خواجه زاده وفي مساوي قاضي ظهير الدين اوعى على  
الميت دينا ولميت ورثة صفار لا يشترط حضرة الكل وحضرة الواحد  
يكفي وقال لو ادعى على الميت دينا ورثته صفار فان كان للميت وصي  
لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصفار وصي يشترط  
حضرة الورثة الصفار وحضرة الواحد يكفي وذكر رسد الدين رحمة الله  
في فتاويه في باب دعوى الاب والوصي القاضي ينصب وصيا عن  
الصغير عند الدعوى ولا يشترط حضرة الصغير لشرط ان يكون القاضي عالما



بوجود الصغير وان يكون الصغير في ولاية القاضي لان نصب الوصي ليس  
 بقضاء ولكنه من اعمال القضاء قال وهذا دليل على ان عقد دعوى  
 الوصي لا يشترط حضرة الصغير وعقد القضاء يشترط وذكر في باب  
 دعوى الدين على المورث من فتاويه ولو ان رجلاً ادعى ديناً على الميت  
 وورثته الكبار غيب والصغير حاضر فالقاضي ينصب عن الصغير وكذا يدعى  
 عليه واذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع ورثته غير ان الغريم يدين  
 دينه من نصيب الحاضر اذ لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار  
 يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث وذكر شمس الآييني في  
 شرح هذا الفرع في ادب القاضي وينظر تمام هذه المسئلة في باب اثبات  
 الدين والموقوف على الميت من ادب القاضي للصمد والشهيد وفي دعوى  
 فتاوى حاضري خان ولو ادعى على عبد مجور عليه ما لا بالاستملاك فقال  
 الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القضي بغير اذن مولى  
 لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجهه في  
 مجلس العاصي كان له ان يحلفه رجلاً دعي على غيره ان وصي باع اقمشة  
 منك كذا وكذا في حال صغري وانه قد مات قبل مسيقا شيء من الثمن فادفع  
 الي من اقمشي فقد قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الصبي حوت  
 قبض من ما باع الوصي يكون لوارثه او لو صبي ثم لم يكن له وصي او وارث  
 فالقاضي ينصب له وصياً فان قال انه عليه قد اديت الثمن الى الوصي  
 فيطلب له بالبينة فان لم يكن له بينة فيخلف الطالب على العدم قال وعلى قول  
 من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فمن القبض  
 ينقل الى الموكل فيخلف ان يقال حق القبض ينقل الى الصبي بعد البيع  
 وتصح الدعوى كذا ذكر في اول دعوى الذخيرة وقد مر في مسائل  
 البيهقي وذكر في اول دعوى الذخيرة ان قبض دارني يدي رجل ادعاها اخبر  
 فانما صاحب البيت على المدعي اني اشتريت هذه الدار من وصيتك  
 في صغر كذا الا انه لم يستم الوصي واقام على ذلك بيته بل شمع دعواه وبينة

اختلف المشايخ فيه وكذا لو ادعى ان فلان باع هذه الدار مني باطلان القضي  
 في حال صغرك ولم يستم القاضي واقام على ذلك بيته بل شمع دعواه وبينة  
 اختلف المشايخ فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف وتسليم الوصي  
 اياه الى المولى الا انهم لم يستموا الوقف او سموا الوقف دون المولى  
 فيه اختلف المشايخ والى اصل ان في دعوى الفعل والشهادة على الفعل  
 بل بشرط تسمية الفاعل فيه اختلف المشايخ وادلة الكتب فيه متعارضة  
 وموضع هذه المسئلة دعوى الذخيرة والمحيط وقد ذكرنا في فصل القضاء في  
 المجتهدات من كتاب الغصون ذكر في الفصل السابع من دعوى الذخيرة  
 واذا اقيم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبدي ويؤني بينهما فاما  
 صح كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما  
 بالملك عالم بيمينته ولكنه يجعله في ايديهما وان كان الغلام كبيراً يتكلم او صغيراً  
 يعبر عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضي القاضي له بما يشي بالملك  
 ولا باليد عالم بيمينته على ذلك ولو قال انا عبد احداهما لم يصدق به  
 عبد بهما بيمينته اذ اقال انا حر فالاصل وكذا اذا كان العبد من يد رجل فترانه  
 لا حر لم يصدق به فالقول قول صاحبه ثم بشرط ان الكتاب ان يكون  
 الغلام كبيراً يتكلم واما يقول بعض الشيخ اذا كان يعبر عن نفسه وانما  
 الشرط ان يتكلم ويعقل بالقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع الى قوله  
 ان كان العبد من يد رجل وهو لا يعبر عن نفسه فقال صاحب المهادنة  
 عبدي فالقول قوله ويقضي له بالملك وان كبر الغلام وقال انا حر فالاصل  
 لا يصدق به الا بيمينته وكذا اذا قال انا لقيط فله ان يقول انا حر فالاصل ان اقام  
 ذواليد بيمينته انه عبده واقام العبد بيمينته انه حر فالاصل فيمينته العبد  
 او ليمينته بيمينته في الذخيرة وفي قضاء الجاهل الصغير صبي في يد رجل يعبر  
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله وان كان لا يعبر عن نفسه فقال  
 انا حر فهو عبدي للذي في يده وذكر في الفصل التاسع من دعوى الذخيرة  
 رجل ادعى على رجل ان فقاعين عبده له قيمته الف درهم وجد المدعي







ذكر فيها ايضا رجل ادعى في ميت وصية لابنه الصغير بثلث ماله واثام  
 البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالقضية بالابنة ثم ان الورثة اتوا  
 بميتة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اذ قبل حكم ان على الميت دين  
 مستوفى تركته كان هذا دفعا صحيحا وسقط حكم القاضي وبطل رجل ادعى لابني  
 ابنة بثلث ماله واحد بها صغير والاخر كبير فابوهما حي ثم مات الموصي فادعى  
 ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنة الصغير الوصية بنفسه من جهة الميت  
 واكثر الوارث وصيتها وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت  
 الميت ان الميت ما وصى لي بشئ وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما وصى  
 لابني بشئ هل يكون هذا دفعا قتل في حق الكبير هذا دفع لوعوى الاب  
 لا لدعوى الابن حتى لو كبر الابن وادعى الوصية لنفسه بسبب دعواه وتقبل  
 هذا ليس بدفع اصلا ويؤاخذ بالظاهر والاشبه بالفقه كذا ذكر في الذخيرة ولما ادعى  
 احد الورثة وصية لابنه الصغير بعد القتل بسبب دفع دعواه قد كتبتاه في مسائل الشبهة  
 وفي الذخيرة ايضا ادعى رجل على آخر ان فلان بن فلان عت كذا وكذا  
 وانه صبي وجعل القاضي فلان ابني فلانا وصيا لهذا الصبي وهذا الصحيح  
 في ولاية هذا القاضي ثم ان ابني فلانا وكلني بقبض ماله الصغير هذا منك  
 وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعى شرايطها وقبض المدعى المال  
 ثم ان هذا المدة عليه بعد ذلك بزمان ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي  
 فلان بن فلان قد بلغ وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي بعثت  
 المال الى الوصي هل يهتدون فقد قيل لا يصح ومثل الوكيل بالبيع او اقال  
 بعد ما غل الموكل بعتة امس وذكر فيها صبي له عقارات موروثه ادعى به  
 بلوغه عقاراته على رجل ان وصية بانه مكرها وسلم مكرها دارا واسترداد  
 ذلك من يد المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذلك العقار ان وصية بانه بعت  
 فاحسن القاضي بسبب من ادعى ان ابنة او جوازانه باع مكرها بعتن جاش  
 في فتاوى القاضي الامام محمد بن سراج اذا ثبت ان ابنة على ثيب الصغير ثم بلغ  
 الصغير يقضى عليه بثلث البينة ولا يكلف عادة البينة وكذا الوصية البينة

على احد

على احد من الورثة ثم غاب يعقضي ثلث البينة على اوارث الآخر وذكر في  
 دعوى الذخيرة رجل له ابنة صغيرة وكبرى امام رجل من بني الرجل انه زوج  
 ابنة الكبرى منه وامام الاب بينة انه زوج ابنة الصغير من بني الرجل بينة  
 بينة الزوج وذكر فيها ايضا رجل له امرأته زوجين ابوك وابنة صغيرة  
 وقالت المرأة زوجينك وانا كبيرة فاقول فدل المرأة والبينة بينة الزوج  
 وذكر رشيد الدين في باب دعوى الاب والموصي من قباواه احد الورثة  
 بالغ والاخر صغير فادعى رجل الدين عليهما بدون الوصي صح الدعوى على الكبير ولا  
 تشتط حضرة الصغير وصية لان احد الورثة بينة صحتها وذكر في خلاصة فتاوى  
 مات رجل عن امرأة وابنتين احد بها صغير والاخر كبير غائب وترك لبقعة  
 فادعى رجل هذه البقعة على هذه المرأة فقالت المرأة ثمها الى الديرث والبيت  
 بين الولدين احدهما كبير والاخر صغير لا وصي له سبب على المرأة ويقضى  
 بالبقعة للمدعى لان احد الورثة يصلح خصما عن الميت ولوان المرأة انكرت  
 ولم يقل انها ميراث لها حتى تقضى القضا لا يكون نقضا على ولدتها وذكر في  
 باب دعوى الاب الوصي من قباواه ببلدة جعل وصيا لثيم فباع  
 الوصية عقاره بثمان المثل فبطل الصغير وادعى العقار وامام البينة واحد العقار  
 من المشتري بقبض القاضي ثم علم القاضي انه باع الوصية يؤخذ من العقار منه  
 ويسمى المشتري لانه لا يظهر ان وصية باع في زمان الصبي وباع بغير شريطة  
 صار لا يصح بائعا بسبب وصية خرج من ملكه فلا يملك دعواه بعد ذلك مطلقا  
 ولو ادعى ثلثي اشترى من المشتري الذي اشترى من الوصي بفتح دعواه وذكر  
 في هذا الباب ايضا اذا ادعى الوصي ديناً للصغير لانه ان يبين بسبب الدين  
 انه بسبب الورثة او بسبب آخر لانه ان كان بسبب الورثة فيلزم ان التركة  
 فثبتت فوقع هذا الدين في نصيبه فيكون هذا قسمه الدين وانه خير صحيح  
 ذكر في هذا الباب ايضا رجل مات وله على غيره دين ونصب القاضي وصيا  
 لاجل الصغير والكبير الغائب يجوز لان القاضي ولاية لاجل الكبير الغائب صيانة  
 لحقه في تركته وفي المأثر المدودة من الذخيرة وكتاب الدعوى والبينة



محض في دعوى وصي صغير من جهة ابيه حيث قد بعته انه لم يكن في المحضر ان الدين  
 لهذا الصغير ياتي بسبب ولايته من بيان ذلك كما تلتنا قبيل هذا ولان الشهود في  
 الشهادات ثم لم يندوا على موت الاب والابناء الى هذا المسمى ولا يترن  
 ذلك وورد محض في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي وقد كان شري  
 والدار الصغير لاجل الصغير وقد استولى عليه احد فرد المحضر بعلة انه لم يند ان لا  
 حكمي لهذا المسمى من جهة هذا القاضي او من جهة غيره من القضاة وعلى تقدير  
 ان يكون الاذن من جهة قاض اخر من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي  
 يسمح خصومة ولا يندكر فيه ان المسمى ما دون له بالقبض اغا المذكر فيه دعوى  
 بالاذن الحكمي ولعل انه كان ما دون له بالخصومة والدعوى دون القبض وغير تقدير  
 ان لا يكون ما دون له بالقبض لا يكون له حق القبض عند زواله بمنزلة الوكيل  
 والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عنده وعليه الفتوى ولا يترن ذكر كونه  
 ما دون له بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الابطال ثبت لاي  
 القبض ولا بد ايضا من ذكر التمس لجواز ان يكون ما لا ولا بد ان يذكر التمس مثل  
 المعقد وعليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر اشتراجه بمن معلوم وهو  
 مسلح الدار لا يصح ما لم يقبل وقت العقد قال وورد محض في دعوى الصبي  
 فرد بعلة ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم للنصب المجور عليه اما الصبي  
 الاذن له قد اعدوا صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعيا عليه فحاجا ايضا  
 صحيح ولو كتب محضر دعوى الوصي وهو الوصي في تركه ايتام من جهة حكمهم فلا  
 وفلان لم يذكر ان التركة والايام في ولاية التمس توجب ذلك خلافا  
 بعض العلما وفي محضر دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير  
 لا بد ان يذكر انه وصي من اي جهة لانه يختلف احكامه باختلاف من نصيبه  
 ولو كتب انه وصي من جهة الحاكم ولم يستم القاضي الذي ولاه جازا جاب  
 عطا بن حمزة وكذا استولى الاوقات وقد ذكرناه في فصل حل التمس من كتاب  
 الفصول في فتاوى رشيد الدين في دعوى الوصي من جهة القاضي لا بد ان  
 يذكر انه وصي من جهة الحكم اذا لم يكن في التركة وصي من جهة الميت لانه اذا كان

وصيا

وصيا من جهة الميت لا يملك القاضي نصب وصي اخر من غير سبب  
 موجب والسبب الموجب الخيانة وغيرهما يستحق به الزوال ذكر في باب  
 النكاح من فتاوى رشيد الدين ماتت المرأة وعلى الزوج مهر ولها اولاد  
 صغار لا يزوج اما ان كان الاب مقرر المهر او منكره فان كان مقرر الاية حقة  
 منه لان الاب يملك حفظ مال الصغير وان كان منكره يقبض القاضي  
 وصيا ويثبت المهر على الاب ويأخذ منه ويدفع الى الوصي لانه لا يكره ظهرت  
 خيانتة وعظ مظهر خيانتة كان له قاض ولاية دفع مال الصغير الى الوصي في  
**مسائل اب القاضي** في مجموع التوازل السلطان اذا قال صبي اذا ذكرت  
 ففضل بالناس واقتصر جاز سئل شيخ الاسلام برهان الدين السلطان  
 المولى اذا كان صبيا فبلغ هل يبيح سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديا جاب  
 يحتاج الى تقليد جدي وذكر في المنتقى عن محقق النصارى اذا استوزن فاسلم  
 له ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جدي وفي  
 العبد روايتان وفي النسخة اذا استقضى الصبي ثم ادركت لان تقضى بذلك  
 الامر والعبد اذا استقضى ثم غتق كان له ان يقضى بذلك الامر وفي فتاوى  
 الشافعية سلطان مات واتفقت الرعية على ابن صغير له وجعله سلطانا  
 ما حال القضاء والمخطباء وتقليد ايتام مع عدم الولاية قال شافعي ان يكون  
 الاتفاق على آل عظيم ويصير سلطانا لهم فيكون التقليد منه وهو بعد نفسه  
 يتجالب من السلطان ويعظم شرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي  
 اذا خرج الى القوي ونصب قبا في امور صغير وقفت او في نكاح ايتام جاز كذا  
 حكمي فتوى طبرستان في الميراث لانه ليس بقضاء ولا هو من اعمال القضاء  
 وذكر صاحب في الفصل الحادي والثلاثين من شهادات المحظوظ هذه المسئلة  
 وقال بها اشكل على لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء لا يري  
 انه لم يؤذن له في ذلك لا يملك وكان من جهة القضاء فينبغي ان يشترط المحضر  
 ولو ادعى انسانا بالقسمة في الرستاق جاز باقتناع الروايات وذكر في المنتقى  
 الدعوى من الصبي لا يسمع الا اذا كان ما دون له وفي اقرار الدعوى والسبب



الصبي او العبد التاجر يستخلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقهاء ان الميت  
 الصبي اذا دون له خلف عنه علمائنا فواخذوا ذكر في الفتاوى انه لا يعين  
 على الصبي اذا دون له حتى يبرك وذكر في النوازل خلف الصبي اذا دون له  
 ويقضي بالنكول كما ذكر في اوراق الاصل وعن محمد لو خلف وهو صبي ثم ذكر  
 لا يعين عليه فهذا دليل على ان عينية معتبرة والصبي يجوز عليه لا يصح اقراره  
 ولا يتوجه عليه اليمين وينظر تمام هذه المسائل مع اختلافاتها في ادب  
 القاضي من الذخيرة جعل في على ولي صغيرة انها زوجا منه وانكر الولي لا  
 يستخلف عنه المحصر خلافها بناء على انه لا يصح اقراره ولو كان على وليته  
 بالنكاح عنه خلافها ولا لانه لا يعين في النكاح عنه خلافها كما ذكرنا لو  
 كانت الدعوى في الرضا والامر بالنكاح فهو على الخلف ولو ادعى انه زوج  
 ابنته الكبيرة منه وانكر الاب لا يستخلف بالانكاح بخلاف ما اذا كانت  
 صغيرة فانه يستخلف عنها لان اقراره عليها جائز عندنا ثم اذا كانت كبيرة  
 يستخلف الابنة على العلم لا تناسخ خلف على فعل الغير في ادب القاضي من  
 الذخيرة والاب والوصي فيما تدعى على الصغير خصمان في حرم البينة حتى  
 يقبل البينة عليها وليا بخصمين في حرم الاستخلاف حتى لا يخلفان على ذلك  
 في الباب الثالث والعشرين من ادب القاضي الامام في الدين في دعوى  
 فتاواه لو ادعى ضيعة او عتق ابنه له فقال ذواليد يبي لا يبي الصغير فلان  
 لا يستخلف المدعي عليه وكذلك لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري انما لا يبي  
 الصغير لا يكون المدعي ان يستخلف لان اقراره لولده الصغير قد صح ولم ولو  
 استخلفه فتكفل لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استملك دارا باقرار  
 لولده الصغير فاستخلفه لي حتى يصير صانعا عند النكول فهو على الخلف عنه  
 لا يستخلف عنه محضر اذا اراد ان يأخذ القيمة عند النكول ايا لو اراد ان يأخذ القيمة  
 فانه لا يستخلف ايضا ثم اذا استخلف وتكفل قضي عليه بالقيمة عنده لا عنده  
 العقار يضمن بالغصب وكذلك في رواية الحسن عن عبيدة رجه الله  
 هو اختيار شمس الاية الحلواني وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره

لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين ويخلف ويقضي عليه بنكوله ويدفع الدار  
 الى المدعي ثم ينظر بلوغ الصبي فاذا بلغ وادعاه مدفع اليه ويضمن الاب للمدعي  
 قيمة العين وعلى قول هذا القائل لا فرق بين ما اذا اقر لابنه الصغير او لابنته الكبيرة  
 الغائب او لفلان الاجنبي لا يسقط عنه اليمين ويخلف واذا تكفل مدفع الى  
 المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدة كان له ان يأخذ الدار من  
 اقراره وبعض المشايخ زمانا فواجبين الاقرار للصغير وبين الاقرار للفقير  
 ان اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير واذا صح اقراره ونم  
 صار الملك لولده الصغير حكما فلا يفي كلفه لانه لو تكفل لا يصح نكوله على ولده الصغير  
 ايا الاقرار للغائب فلا يلزم بل يتوقف التصديق فيه بخلافه بعد اقراره  
 لولده الكبير بوضوح هذا لولا اقرار لولده الصغير بغيره ثم اقر به لاخر لا يصح اقراره  
 ولو اقر لابنه الكبير او لغائب اجنبي ثم اقر به لاخر قبل حضور الغائب صح  
 اقراره كذلك لا يفتى او قال القاضي الامام ابو علي الشافعي اذا اقر للصغير بسقط  
 عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له او غيره ثم اذا استخلف الاب على دعوى  
 المدعي عن بعض المشايخ فلما اراد المدعي اقامة البينة الله ملكه او اراد التشفيع  
 ان يقيم البينة على التمسك كان له ذلك وتكون الاب حقا وبسبب البينة  
 عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبيرا كان خصما فلذا  
 يثبت له من دعوى فتاوى القاضي الامام في الدين ومن ادب  
 القاضي من الذخيرة وذكر القاضي الامام في الدين في دعوى فتاواه لو ادعى  
 ارضا في يد رجل انما له عصبها منه ذواليد فقال المدعي عليه وتقف على  
 بيتين خبر معلوم لا يندفع عنه الخصومة فان اقام المدعي البينة على ادعى بفضه  
 له وان لم يكن له بينة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كيف المدعي  
 عليه على دعوى المدعي فان خلف برئ وان تكفل ضمن قيمتها للمدعي  
 على قول محمد راجح لانها صارت وقفا باقراره فاذا تكفل بقرض عليه تسليمها له  
 الحكم يحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمتها للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة  
 على الوقف فشهد والله وقف ولم يذكر الواقف لا يندفع عنه الخصومة

سبيل



ولا يبرأ من الضمان لا شاصارت وتفا بآزاره فكان وجود هذه البنية  
وعدها بمنزلة والقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولد الصغير او لولد صغير  
لغيره فلما يبرأ الاقرار لولد له قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ينبغي ان يفتي  
بقول محمد وليقضى بالقيمة عند النكول كسلاحيكنا هذه المصلحة دفعا ليعين عن  
نفسه قال انما يستخلف عند محمد اذا اراد المدعي ان يأخذ القيمة عند  
النكول انما لو اراد ان يأخذ الضيقة والعقار عند النكول انما لو اراد ان يأخذ  
الضيقة والعقار عند النكول انما لا يستخلف ايضا وذكرني دعوى المستفي ودعوى  
الجامع في الفتاوى القاضى اذا ادعى مال اليتيم ثم ادعى المودع الرذعة على القاضى  
واكثر القاضى قبض المودعة منه فلا يعين عليه وكذا اذا ادعى المودع المشتري الرذعة  
بالعيب عليه فقال القاضى ابرأني عن هذا العيب لا يعين على القاضى وذكرني  
باب دعوى مال الشركة من فتاوى رشيد الدين في نوادرنا عن محمد  
ابن القاضى اذا قبض مال اليتيم وضعه في بيته ومات القاضى ولا يبرأ من  
المال لم يبرأ من ثمنه في تركته وان عوت انه وقع الى قدم ولا يبرأ الى من دفع  
لا يضمن ولو قال القاضى حال حيوة ضاع مال اليتيم عندي او قال انفقته عليه  
لا ضمان عليه ولو مات قبل ان يضمن والا فانما يتقلب مضمونه بالموت  
عن تحصيل الاثبات ثلث مسائل متولى القاتل واصا المتعارضين والسلطان  
اذا ادعى القيمة عند بعض الغائبين ومات ولم يبرأ من عتق من ادعى نكاح  
ضمان عليهم وينظر في ودية الفتاوى الصغرى وذكرني ودية الذخيرة  
القاضى اذا قبض اموال اليتامى ولم يبرأ منها وجهين ان وضعها في بيته  
ولا يبرأ ان المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يبرأ الى من دفعها قبل  
ضمان عليه وذكرني باب القاضى من المستفي قاضى مال اليتيم واودعها به  
امينة بامر به وبيعها من ذلك من رجل ثم مات هذا القاضى واستقصى غيره  
فشهد قوم عنه انهم سمعوا القاضى الاول يقول بعث فلانا مال اليتيم  
بكذا وكذا فنهذه الشهادته يقبل ولو أخذ المشتري بالمال كذا كذا لو دعيه وان لم  
يكن الاول شهادتهم انه قضى بذلك وذكر فيه ايضا القاضى اذا جعل لليتامى

وكيل

وكيل او اجري عليهم من مالهم جعله ليقبض ديونهم ويتقاضى قبض شيئا منك  
في يده قال ان كان المجل اجري عليه شيئا لا يضمن ولو استأجر بعض  
دين او يمين يضمن في قول من يضمن الاجير المشتري وذكرني ادب  
القاضى من الذخيرة رجل التقط لقطعا فجاء رجل وقال ان هذا الذي التقط  
اخى وانا احوق به واكثر ذوا اليد انه اخوه يحلف ذوا اليد على ذلك وذكرني  
فتاوى القاضى الامام محمد بن الدين ادعى على رجل ان عبده الصغير التقط  
عليه شيئا واراد ان يستخلف المولى كيف يستخلفه قال يستخلفه بآية  
ما تعلم ان عبدك هذا استملك كذا وكذا وبآية ليس له عليك شيء من  
الوجه الذي يدعى وذكر فيه ايضا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم او قيم الوقف  
ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر الوقف والصغيرة في سائر  
الدعوى اذا ادعى شيئا مجهولا لا يمكنه ان يثبت من الاستحسان حتى  
لو ادعى على رجل ان يضمن لك مالى وطلب التحليف من القاضى او قال  
كان هذا شريكى واذ كان في الرج ولا ادري قدره ولا يثبت اليه وكذا لو  
قال بلغنى ان فلانا اوصى لى ولا ادري كم قدره واراد يحلف الوارث لا  
يجيب القاضى الى ذلك وكذا المدعيون اذا قال قضيت بعض ديني ولا  
ادري كم قضيت او قال نسيته قدره واراد ان يحلف الطالب لا يحلف  
الطالب ولا يثبت اليه وذكر القاضى الامام محمد بن الدين في دعوى فتاواه  
الحرة والعبد والبائع والصبي والمأذون في المجلس سواء وكذا القاتل والناجا  
والوالدين والابناء والجدات فانهم لا يجسسون في ديون ذواتهم الا في  
النفقة وغيرهم يجسسون في دين بعض في دين بعض وذكرني الذخيرة  
الصبي التاجر الذي لم يحتم بمنزلة الرجل في المجلس قاله كذا ذكرني بعض الموضع  
لو ان فلانا رايح المالك استملك لرجل بالاوله دارا وارض ولا اب  
له ولا وصى له لم يجسسون لذلك ولكن ان شاد القاضى جعل له وكيله يبيع  
ماله حتى يوفى الطالب دينه وان كان له اب او وصى ممن يجوز بيعه  
عليه فانه يجسسون بعض شيئا فلانا الى المجلس مطلقا وجعله كالبائع وكذا



شيخ الاسلام خواجه زاده يقول اذا كان له وصي كحسب تأديبنا حتى لا يعود  
بمشكوك وينتصر الوصي فيسارع الى قضاء الدين وان لم يكن له اب او وصي  
لم يحبس لان الجسد انما شرع تأديبا واضجارا لا اب فاذ لم يكن له اب  
او وصي لم يوجد معنى الاضجار والجسد في حق الصبي لم يشترع لتأديب بدني  
الاضجار فم يحبس لهذا واما اذا كان مجورا عليه واستهلك رجل مال فان  
كان له اب او وصي كحسب بينه بينه الاب او الوصي لان قضاء الدين  
الذي على الصغر على ابيه ووصيه بنا لا امتناع بصير ظاهرا فيجب وان لم  
يكن له اب او وصي نصيب القاضي فيما ليس له بقره الدين ويوفى الزمان  
حقهم هذه الجهة في ادب القاضي من الضرورة في شهادت المشتكى او اتمام  
الوارث الكبير يتيمة على رجل عال الميت وجنس له ثم اراد تكميله وفي  
الورثة صفار قال ينبغي للقاضي ان يستوفى للمفقار وان لا يخل سبيل  
المستحق حتى يوفى حق الفقار ويذكر المسئلة في فتاوى رشيد الدين  
وتعديل الصبي بالجور والحاصل ان العدوى المنزكى وفي المترجم عن الشيخ  
الاعرجي وعن النعمان لا يجزى ليس شرط عند احمد بن حنبل واسوسفت و  
الواحد يكفي وعن محمد بن النضر شرط الواحد لا يكفي وبكيفية الاثنان اذا كانا  
المشهود به حقا ثبت بشهادة عدلين وان كان حقا لا ثبت الا بشهادة  
الاربعة واجمعوا على ان ما سوى العدد من مسابير شرط في الشهادة  
سوى التلفظ بلفظ الشهادة من العدالة وبسرع عن عقل والبصر  
وان لا يكون محدوا في قد شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام  
شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلفظ بلفظ  
الشهادة ليس شرط وفي تركية العلانية العدد شرط بالاجماع لان  
معنى الشهادة فيها ايمان لا اختصاصها بجس العشاء بخلاف تركية  
السر عند ما قالوا الصبي اذا بلغ وشهد بشهادة حكمه حكم الزبير فانزل  
بين قوم لا يقدرون على ان يظلمهم صلواتهم وعدالة هكذا ذكره في حكمة  
في ادب القاضي من الضرورة وقد رتبني من هذا في مسائل الشهادات

من هذا الكتاب في مسائل الاقرار ذكر شمس المنة السرخسي في اقرار  
الاصل رجل اقر انه كان اقر وهو صبي فخلان باللف درهم وقال انما لا بل  
اقرت له بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه لانه اضافت لاقرار الى  
حالة معهوده ينافي الضمان ولو قال اخذت منك الف درهم وانا صبي او  
فأبى العقل من مرض يعرف انه كان اصابته فهو ضمن للمحال لان  
الاخذ فضل موجب للضمان على الاخذ سواء كان الاخذ صبي او بالغ فجنونا  
كان او عاقلا وذكر فيه ايضا المهر الزوجين متى اضافت الاقرار بالشكاح الى  
حالتنا في اصل العقد لا نعدم الاحتمية يكون القول قوله الا ان يست الآخر ما  
يدعيه بالبينه وذلك مثل ان يقولت وبنكحت وانا صبي وانا ثم اوجنون وقد  
عرف منه الجنون فالقول قوله لانه اضافت الى حالة معهوده تنا في ابيته العقل  
وكان منكرا معني وان كان لا يبرئ من جنونه فالشكاح لازم وذكر في اقرار المبيع  
الا صغر وفي دعوى القاضي الامام محمد بن الدين رجل اقر وقال له اقرت بزوجتك وانا  
وقالت لا بل تزوجتني وانت بالحق كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق  
بينها بل يستلزم وجوبها باذن وليكث فان قال لا بل اهل رضى وليكث  
بعد ما تزوجت فان قال لا بل اهل اقرت بعد ما بلغت فان قال لا بل اهل  
بغير الا ان قال لا بل يفرق بينهما وقد رتبني في مسائل الشكاح عن خيار البلوغ وذكر  
في باب ما يكون اقرار من المدعي عليه وما لا يكون من فتاوى رشيد  
الدين المدعي عليه جاء بخط البراءة انه ابراء عن هذا المال فادعى المدعي ان وقت  
البراءة كنت صبي ابيع لانه اسند البراءة الى حالة معهوده تنا في صحة البراءة و  
في اقرار الفتاوى الصغرى الصبي اذا اقر بالبلوغ ثم قاسم الوصي ان كان من اهل  
صح الاقرار والفسخ ولا يقبل قوله ان لم يكن بالغ وان لم يكن مراهقا بل كان مثله لا  
يحتل عادة لا يبيع الاقرار والفسخ فاذا ثبت بهذه المسئلة ان قيل ان عشرة  
لا يبيع ايضا لان حاله بل ابيع بشرط ان لا يكون بحال لا يحتل مثله عادة وقد  
حرر في مسائل الطلاق والفسخ وذكر في اقرار المشتكى رجل قال لرجل كذا على الف  
درهم ولا يعلم المقر بملكك ولم يجر بينهما حطه ولا معاملة لا يبعد ان يأخذه الا ان



يعلم ان له عليه ولو اقر له بار والمقر له صغير فكبر وبيعه اخذه منه وفي المتن  
قال مستدرك رجل اعترف جارية له ثم اختلفا في ولدها فقال المولى اعترفتك  
بعد ما ولدته فهو عبيدي وقالت الالة ولدت بعد ما اعتقتني فانه ينظر  
الولد فان كان يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه  
قول من هو في يده منها وان اقام بيته فالبينة بيته واذا اقر رجل ان  
لهنا الصغير على الف درهم من قرض اقرضني له ومن عمن بيع باعني  
والصبي ليس من اهل القرض والبيع فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود  
السبب من جهة الرضخ ولكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر على بثبوت الدين  
لصغير عليه بمباشرة الولي سببه فالغنا السبب وجعلنا هذا من المقر انه  
انما كان كجدة اخرى وهي بمباشرة الولي سببه المذكور في جيل الذخيرة في مسائل  
الشيخ على سبيل الاستناد وفي مختصر القدوري وان قال المولى فلانة على الف  
فان قال قاضي اوصى فلان اومات ابوه فورثه فلان اوصى وان ابراهم القادر  
لم يصح وذكر المسئلة في الهداية هكذا ثم قال ولو قال المقر باعني او اقرضني لم يلزمه  
شيء لانه يثبت سحلا وان ابراهم الاقرار لم يصح عند اسوسف راج وقال محمد  
رج يصح في مسائل **الغائب** ذكر في شهادته الجامع في الفتاوى نجم الدين السبكي  
عند صغير في يد انسان جاءت امراته وادعت انها مسئلة وهذا الصغير  
ولدها ويوخر وكل الرجل وكسلا وغاب فاتيتم البينة على الوكيل تسمع  
في العتق ولا تسمع في النسب وذكر في دعوى الجامع الصغير صبي في يد رجل  
فقال هو ابني عبيدي فلان الغيب ثم قال ابني لم يكن ابني ابا وان محمد  
العبد ان يكون ابني وقال ابو يوسف ومحمد اذا وجد العبد فهو ابن المولى  
قال في تفسير المسئلة رجل في يده صبي ولد في يده ويوسعه ولا يابن المشتري  
ان يديه ابا يبيع يوفى فتنق البائع بالنسب للعبد فوا من انقضاض البيع  
فان هذا يكون محررا عند المحققين لان الغائب الذي صدقه او كذبه او لم يعرف  
منه تصديق ولا تكذيب لا يصح دعوه المقر عنه بحال وعنه اذا صدق  
الغائب ولم يعرف منه تصديق ولا تكذيب لا يصح دعوه المقر اذا كذب

الغائب

نسب

الغائب فيصح دعوه المقر والعقل يعرف في الجامع الصغير في يد مسلم وصغر  
فقال النصراني يوانني وقال المسلم هو عبيدي فهو ابن النصراني لانه لا يفرق  
بين دعوى الروح ودعوى النسب ليرجع بالاسلام امراته ادعت صبيته  
انه ابنها لم يحج دعواها حتى ثلثي بامرأة تشهد على الولادة يريد به امراته  
بامرأة لها زوج لا ثلثا تصدت الزام النسب على امراته على الغير وسبب  
لزوم النسب قائم وهو النكاح لكن الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين الولد  
وذلك ثبت بشهادة للقبالة وشهادة القابلة على تعيين الولد  
مقبولة بالاجماع وقد ذكرناه في الشهادات قال وهذا اذا كانت منكوبة  
فان كانت معتدة وادعت النسب احتاجت الى حجة تامة عن البيهقي  
رج فان لم يكن معتدة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة وتام  
هذا ينظر في كتاب دعوة النسب من الذخيرة ادعت المرأة على رجل ان  
ترقحها وان هذا الصبي في يديها ابنا منه والزواج كجدة ذلك فتشهد رجلان  
على الزوج بما ادعته احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا يبيع دعواه  
عند المحققين وعلى هذا شهدت امرأة على صبي من امراته ادعت نسبه  
فلم يقبل القاضي شهادتها بسبب من الاسباب ثم ان الشهادة ادعت  
نسب الولد لنفسها لا يبيع عند المحققين ولو كبر الابن وادعى انه ابن لشدة  
والشهادة تنكر واتام البينة على ذلك قبلت بنية امراته تقول لصبي ابني  
ابنها شهدت لها القابلة بنسب منها اذا صدقها الصبي في ذلك  
قالوا ما ذكر في الكتاب من الجواب ثبت النسب لشهادة القابلة  
محمول على ان لم يكن منه منازع اما اذا كان منه منازع بان ادعت نسبه  
هذا الولد من رجل آخر وذكر الرجل ينكر فانه لا يثبت بسبب الولد الا بشهادة  
رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت شهادة القابلة عندهم جميعا وان كان  
المنازع لها امراته اخرى ففي المسئلة روايتان في احدى الروايتين تقضي بالنسب  
من واحدة منها رجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة موصوفة بكتاب  
التقيط امراته حرة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب



معروف من امرأه قال الرجل لامرأة عترتني هذا ابني منك وصدقت  
 المرأة فهو ابنها ويقضي بالكلح بينهما يعني يحتاج صحيح لا فاسد وقام بهذا  
 ينظر في الفصل التاسع من كتاب دعوة النسب من الذخيرة عبد  
 صغير بين رجلين اعترفوا بحدتهما ثم ادعى الآخر انه ابنه صحى ودعوتهم عند  
 المحصر وكون مولد لهما وقام بهذا ينظر في الفصل العاشر منها وذكر  
 في آخر كتاب دعوة النسب رجل ادعى خلافا صغيرا لا يعرف نسبه  
 ولا يعرف عن نفسه فان صدقه الذي في يده الغلام ثبتت نسبه منه والا  
 فلا وان اقر الذي في يده الغلام انه لقيط صحى ودعوتهم هذه في كتاب دعوة  
 النسب من الذخيرة وفي باب دعوة النسب فما وى رشيد الدين  
 صبه في يدي رجل فقال رجل آخر هذا ابني وابنتك او قال ابنتك وابني فقال  
 الآخر صدقت فانه ابن القاضى او لا ولو قال بهن الجارية ام ولدى وام  
 ولدك او قال امى ام ولدك وام ولدى فقال الآخر صدقت يكون اقم  
 ولديهما وقال ابو يوسف الفصلين يكون لاسبقهما ولا تقف على قول  
 صاحبه ولو قال هذا الولد منى ثم قال ليس بولدى لا يصح النفي لانه ثبت  
 النسب فلا ينبغي للنفي بعد صغير لا يعرف عن نفسه بين رجلين ادعى احدهما انه  
 ابني ثم ادعى الشريك الآخر انه ابني فصدقه المدعى الاول لولده ثابت النسب  
 من الاول لان بدعواه اول ثابت النسب من الاول على ما يمكن من القطع  
 اذا وقعت الدعوتان معا ثبت النسب منهما صبي اربع شرسنين  
 تزوج بامرأة وجاءت بولد لا ثبت النسب لان ادنى مدة البلوغ اثنا  
 عشرة سنة فان عيها من مسعود يقول عن بنت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم كبر  
 الخروج المريب وكتب ابن عشرين فودى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صرحت  
 اثنتى عشرة سنة عرضت عليه فقبلني وانما قد اذوال مكان الصبي هذه  
 الجملة في فداوى رشيد الدين وعن تافه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت ابني  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى القبايل وانا ابن عشرة سنة فلم يجز ثم عرضتني  
 يوم المحدث وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني رجل تزوج امته من رضيع

ثم جابت

ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب من  
 يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى الاصل جرت في يدان يدعى انه  
 ابنه ولا بينة له فقام آخر البيعة انه ابنه فهو اولى من ذى اليد لان البيعة  
 ولا بينة لذى اليد واذا قضى القاضى للمدعى يكون الصبي حرا وان لم  
 يعرف انه الا ان يكون المدعى عبدا والاصل في هذا ان المدعى اذا قام  
 البيعة وهو حر يكون الولد حرا الا ان يعرف انه من امرأة هي امه وان  
 كان المدعى عبدا فالولد يكون مملوكا ايضا الا ان يعرف ان امه حرة  
 وانما صار هكذا لان الغالب ان الحر تزوج الحرة فاذا ثبت النسب  
 فالظاهر ان الولد من الحرة فالحق بين خلاف ذلك والعبد في الغالب  
 يتزوج الامة فاذا ثبت النسب من العبد فالظاهر ان الولد من المملوك  
 فالحق بين خلاف ذلك فالحق المدعى يكون ولده حرا وولد العبد عبدا  
 فالحق بين خلافه صبي رجل اقام رجل بيعة انه ابنه من امرأة هذه وقام ذو  
 اليد بيعة انه ابنه من امرأة هذه فذو اليد اولى لانه ثبتت الولادة وهو  
 القابض فكان اولى كما في النكاح فكذا كلف في اثبات النسب ولو كان  
 ذو اليد عبدا وقام بيعة انه ابنه من امرأة هذه وهي امه وقام رجل  
 بيعة انه ابنه من هذه المرأة وهي حرة فالحرة اولى باثبات النسب  
 من العبد لان في بيعة اثبات النسب اثبات الحرية ولو كان النكاح  
 رج من اهل التمة والذي في يد عبدا يقضى للنكاح في ثمة اثبات  
 النسب والحرية وفي قبض العبد غاية ما في الباب ان بيعة للعبد اثبات  
 زيادة وهي الاسلام ولكن بالاسلام لا يثبت زيادة قبض وفي اثبات لا  
 يثبت زيادة وقصر لا زيادة منك فكان النكاح اولى ولو قال الخارج  
 هو ابني من امرأتى هذه وقال ذو اليد هو ابني ولم يشبه الى انه وهما حران فالحق  
 رج اولى لان في بيعة اثبات النسب من الجاهل وفي بيعة ذى اليد  
 من جانب واحد في مسائل الاكراه ذكر في وصايا النوازل حتى اخذه  
 السلطان الغالب او متغلب على كورة وطلب بعض مال السليم فان اعطى



وهو ضامن حال الفقيه ابو القاسم ان خاف الوصي على نفسه الفصل  
 انما وف عضو من اعضائه قد دفع فواضمان عليه ان دفع مال التيميم وهذا  
 كله اذا كان الوصي هو الذي دفع فان كان السلطان هو الذي اخذ فلضمان  
 على الوصي وثاني شي من هذا في مسائل الوصايا السلطان اذا طمع في مال  
 التيميم فاعطاه الوصي شيئا من ماله ان كان يقدر على دفع الظلم من غير  
 شي لا يجوز له ان يعطى وان اعطى ضمن وان كان لا يقدر على دفع الظلم  
 باعطاء المال كان له ان يعطى صيانة للباقي ولا يضمن في فصل تصرفات الوصي  
 من سوع مساوي العاصي الامام حر الدين ورايت في موضع وكذا الحكم في  
 الوصي في التركة لو طمع منه السلطان وفي وصايا العدة وصي تبرع باليتيم على  
 سلطان جابر ويحتمل ان لم يتردد عنه من يده لا يضمن وكذا المضارب  
 قال ابو بكر الاسكاف ليس يتردد على علمائنا بل هو قول محمد سلم وهو الاستحسان  
 وهو رواية عن ابي يوسف قال الفقيه واكثر المشايخ اخذوا بهذه القول النجدة  
 اذا التفت على باب العاصي على وجه الرشوة يضمن وما اعطى على وجه الاجارة  
 لا يضمن مضافا لجر المشقة وقد في مسائل الاجارات وفي وصايا النوازل ولو كان  
 الى امراته تركت ورثة صغار فاجاء سلطان جائر ونزل في داره ففصل لامراته  
 ان لم يعط شيئا يستوي على العقار قال ابو القاسم مضايقتهم جائزة والله  
 يعلم المضد من المصالح وفي فتاوى النسفي الوصي اذا طول بكنهه دار التيميم  
 كان بجبته لو امتنع ازاد استامته قد دفع من التركة جناية داره فواضمان  
 عليه وكان كالمضايقة وهذا لان الجناية في هذا الضمان التحقت بالخروج ولو دفع  
 الوصي خراج ارض التيميم من ماله لا يضمن فكذا الجناية وينظر جبره على ذلك  
 في وصايا الذخيرة في فصل تصرفات الوصي وفي اكره فتاوى قاضي خان  
 اذا اكرهت المرأة على ارض صغيرة او اكره الرجل على ان يرضع من لبن امه  
 صغيرة ففعل ثبت احكام الرضاع وفيه ايضا اذ اكره الرجل ان يزوج ابنته  
 الصغيرة من رجل ليس كفؤا لها او بائنا من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان  
 يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفؤا لا يصح النكاح في مسائل النكاح قال محمد في الحمل

الصبى

الصبي كالسابع في دية النفس واطرافه اذا كان لها منفعة مقصودة  
 يفوت بقطعها كاللسان واليد والرجل وشبهه ويجب الا يشترط  
 بتفويتها اذا علمت صحتها في بعضها بكونه في اللسان بالكلام وفي العين  
 بسماعها على النظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لان هذا يحتمل  
 التبدل والمحتمل لا يصح للامام وما كان في تقوية تقوية الجاهل دون المنفعة  
 كالادون الشخصية والسحر فيها الدية كاملة من غير تفصيل لان الجاهل والارثية  
 لا يتفاوت قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد تولى عهده  
 بان يتركه ففيه العمد القصاص اذا قطعه من المشقة في الخطاء الدية كماله  
 ان قطع بعض المشقة او بعض الذكر فلا قصاص وان قطع الذكر من اللسان  
 فكذلك على رواية الاصل واذا بخرت بالبول في الفتاوى الفضل في  
 لسان الصبي الدية اذا كان استعمل فاما اذا لم يستعمل ولم يخرت ففيه  
 حكومة عدل في الحاروني اذا قطع لسان صبي وكان يفتح فادعى القاطع انه  
 اخرس لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص في العمد وان لم يسمع  
 له صياح فعلى القاطع حكومة عدل وذكر الكوفي ان لسان الطفل حكومة عدل  
 وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطحاوي ان عاتة اصحابنا يقولون ان فيه كمال  
 الدية لانه اذا ارضوا منقطع به حاله لا انتفاع فانه اذا صار جال متع بساير اعضائه  
 ينتفع بلسانه ايضا هو الظاهر وقد في نسخ رواية النجاشي فتاوى محمدان في  
 لسان الصبي ان استعمل حكومة عدل ان تكلم فالدية كاملة وفي الباروني  
 عن محمد في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فخرج  
 فقاء عينية جعلت عليه الدية ولا اجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه  
 او اكثر ونية ايضا اذا فقاء عين جثة ساعة ولدا وبعد ذلك بايام او عظم  
 في ان لم يصر بهذا العين او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه حكومة عدل  
 القول قوله الا اذا شهد الشهود وانما كانت صحيحة لا يرون بهلولة وانما كان  
 بطرنتا في جيب البنية وفي المشتق قال محمد في الجنين اذا خرج رأسه من بطن امه  
 فقطع انسان اذنيه او فقاء عينية وقد علم انه يصر ثم ولدته جثة فعليه الدية



كمالا وان القية ميتا كان عليه ما نفعه او قال حكومة عمل من قية الخبير وقال  
 ابو حنيفة في سنن الصبي الذي لا يتغذى لاشي منها وقال ابو يوسف فيها  
 حكومة عمل يكمل ذكر في المشتق وذكر في الموضع آخر من المسقى في سنن الصبي  
 لا يتغذى لم يثبت دية كاملة وفي نوادر بن سمام قال سالت محمد بن عيسى عن  
 سنن صبي او حلق راس امراده فصالح الجاني اب الصبي والمرأة على درهم  
 من السن او الشوقا خبرني ان با حنيفة قال قال تداويه وكذا  
 قول محمد الا ان محمد قال منك منها مقدار ما داوى به السن ولو ضرب  
 سن انسان فخر كسبب ضرب بستان في حوله لا سواه كان الجاني عليه  
 او بالغاد في القلع ينفذ الجواب ان كان صغيرا ثانيا وان كان  
 كبير اى بالغ لا يستاني لانه لا يتوهم العود والاسنان كلها سواء في كل  
 سن من الابل او حنسن مائة درهم هذه الجملة في الفصل من جنائيا المحيط وذكر  
 في الذخيرة اذا قلع سن صبي واجل حوائف الصبي قبل تمام الحول لاشي  
 على الجاني عند احسنه ومال ابو يوسف رحمه الله فيه حكومة عدل وذكر في  
 المستقط وفي سنن الصبي يؤجل سنه ولو قلع سن بالغ يزره الارش في  
 الحال وذكر الفقيه ابو الليث في النوازل صبي مات في الماء او سقط من  
 سطح فمات ان كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان ممن  
 لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اما الاول فلانه ان كانت له قوة حفظ نفسه  
 كان في هذا كالبالغ واما الثاني فلان حفظه عليه فصار له ترك متلفين فوجب  
 الكفارة عليها حكاة عن نصير وذكر عن الفقيه ابو بكر والفقيه ابو القاسم  
 في الروايتين اذ لم يتجاهل هذا الصبي حتى سقط من سطح او وقع في نار ومات لاشي  
 عليه الا التوبة واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احد مما الا ان يكون  
 سقط من يده لان الكفارة على الانسان انما يجب اذا فصل فعله بالجل لا  
 يرى ان خفره على قارعه الطريق فوقع فيها انسان ومات او كان  
 سائقا او قايده لاية فاصابت الدابة انسانا فمات انه لا كفارة عليه  
 كما ههنا وذكر في النوازل ايضا الامم اذا تركت الصبي عند الاستسنة

والصبي يقبل يد غيره فاحتمل الاب للصبي فليتر احتياطات جوفا قال  
 اشترط عليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل شي غير صاوي يعدم بذلك  
 فلا ثم عليها والكفارة حكاة عن نصير وسنن ان يكون المسئلة  
 محلفا مسكالا ولي وفي فتاوى امر وقت صبيته منبت ست سنين  
 حمت وكانت جالسة الى جنب النار فحبت الام بعد خروج الولد  
 الى بعض الجيران فاحترقت الصبيته وماتت لاديه على الام ولكن ان  
 كان لعمال العجني ان يعترق رقبة مومنة او تصوم شهرين متتابعين ان  
 لم يكن لعمال يكون على ذمته واستغفار لعمال سجانة يعفو عنها وهذا  
 استجاب فاما وجوب الكفارة فهو على ذكرناه من قبل في النجاشي الجا  
 مع الصغير رجل غضب صبيا فاحترق في يده فمات او جرح فليس عليه  
 شي وان مات رضاعه او نسبه حية فعلى عاقلة الغاصب الدية  
 هذا هو لفظ هذا الكتاب وفي الاصل يقول ان غضب الرجل صبيا فاحترق فمات  
 هذا على وجهين اما ان مات باو لا يمكن التميز والتحقق عنه بان اصابه  
 جرح في هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع فاما ان مات بامر يمكن  
 التميز والتحقق عنه بان قتل او اصابه جرحا وسقط عليه حاشيا او نزلت  
 صاعقه من السماء فاصابه فقتلته او نسبه حية او اكل سبع او تردى  
 من حاشيا او جرح فمات الغاصب يضمن في قول علي بن ابي طالب والشافعية وقال  
 زفر والشافعية لا يضمن واجمعوا على انه لو قتل الصبي فانه لا ضمان على الغاصب  
 وفي العبد يضمن مات باو يمكن التميز عنه او بامر لا يمكن التميز عنه و  
 في المشتق لو مات الصبي في يد الغاصب من حر او برد من غير فعل كان  
 دية على عاقلة الغاصب وان غصب من الغاصب ولا يدري احمى  
 او ميت فلا شيء على الغاصب ان زفر والشافعية فذهبوا في ذلك الى  
 غاصب الصبي لو ضمن الصبي هذه الاسباب فاما يضمن اما بالغصب  
 بالجنانية عليه لا يجوز ان يضمن بالغصب لان الحر لا يضمن بالغصب  
 كانه اكبر وكما اذا مات حرق نفسه ولو كان يضمن بسبب الغصب



يضمن كاني العبد ولا يجوز ان يضمن بالجنائية لان الجنائية اتم مباشرة  
 او تسببا ولم يوجد من الغاصب مباشرة جنائية على الصبي لان ذلك مستبعد  
 ان يتصل فعل الانسان بغيره ويحدث منه الطلوع كالرجح والضرب وغيرهما  
 وهنا التلف لم يحدث من الفعل الذي اتصل بالصبي وهو الغصب ونقله  
 حصل من نفس الحية والمباشرة لم يوجد ولهذا لا يجب عليه الكفارة ولم  
 يوجد التسبب لان جهة التسبب ان يتصل اثر فعله بغيره لاحقيقة فعله ويتلف باثر  
 فعله وهنا التلف لم يحصل من اثر فعله لان اثر فعله حصول الصبي في المكان  
 الذي نقله اليه ولم يحصل من التلف انما حصل التلف باثر السبع وهذا يمنع و  
 وجوب الضمان على السبب كما لو وقع في البئر انسان فدمم ميت فوقع عليه  
 آخر فمات من وقع الثاني عليه فانه لا ضمان على جوف البئر ولا تكلم بقولون بان  
 اذا اقتل انسان فان الغاصب يضمن ولو كان الغصب من الغاصب  
 تسببا بالجنائية على الصبي ككان لا يضمن السبب مع المباشرة كاني المخرج الى الخ  
 فهذا انقلوع زور والشاخي وانه واضح واختلف عبارات مشايخنا في هذه  
 المسئلة من مشايخنا من قال بان الغصب انما يضمن عند سبب  
 الغصب بالجنائية وذهب الى ان الخلف في الصبي الذي لا يعبر عن نفسه  
 بشبه العبد من وجه لانه تماثلت اليد عليه كالعبد والحر الكبير من وجه  
 لانه ليس على فقلنا تشبها بالعبد من وجه اذا هلك بادره كمن التزم عنه  
 يضمن واذا هلك بادره كمن التزم عنه لا يضمن توفير الشبهتين خطهما  
 ومن سلك هذه العبارة احتج الى تخصيص قولهم في قوله ومن غصب  
 صبي فانه اطلق ولم يفصل بين صبي يعبر عن نفسه ولا يعبر عنه متى ما اطلق  
 القائل لوجوب الضمان اذا كان لا يعبر عن نفسه ولعدم وجوب الضمان  
 اذا كان يعبر عن نفسه فقد اثبت تخصيصا لم يذكره محمد ومن مشايخنا من  
 قال بان الغاصب بالجنائية على الصبي لا سبب الغصب ثم اختلفوا ان يضمن  
 بالمباشرة او بالتسبب قال بعضهم بالمباشرة يضمن لانه مباشر اثاره حيث  
 نقل الى ذلك المكان من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يتم الا كمن

كلها

كلها والصبي عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المستقلة وانما يحفظ و  
 لانه فاذا قطع حفظه ولية عنه ان ينقل الى غصبه وفعله من حيث الحكم فصار سببا  
 شرعا لانه من حيث الحكم وان لم يوجد حقيقة والمباشرة حكما كانه لا  
 يجاب الضمان كاني المكان وشهود الغصاص واذا اعتبر مباشرة الحكم  
 كان القى الحية على الصبي حتى ينسبه والقى الجدار عليه ووضع بين يدي السبع  
 حتى افرسه واذا كان كذلك يضمن كانه ميت وهذا القائل لا يحتاج الى تخصيص  
 قولهم في الصبي كذا مالومات بالحي لان حدوث الموت  
 بالحي لا يضمان الى غصبه ونقله قال ابي حنيفة انما يكون اية حكم الموت ومنهم قال  
 بان الغاصب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة  
 حقيقة ولكن وجد جهة التسبب وهو اتصال اثر فعله به وتقسيم اضراره التلف  
 الى فعله كاني جوف البئر اتصل التلف باثر فعله وهو العجز بواسطة فعل آخر  
 وهو فعل الماشي واستقامت اضراره التلف الى اثر فعله فصار سببا  
 المسبب ضمان من من لم يجب الضمان على المباشرة كذا مال غصب  
 حر كبير او نقله الى مكان خاص به شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه  
 لم يوجد جهة المباشرة والتسبب المباشرة فظاهرة واما التسبب فكان التلف  
 حيث لا يضمان اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه عن الاسباب المستقلة و  
 كان كالماتى اذا علم باليسر ووقع فيه لا يضمن الا في حالات الضيق  
 لانه لا يمكنه حفظ نفسه على مرقى قيس مثلثا في مسألة الكبير ان لو غلق  
 الكبير المفصوب او قيد بما به شيء من هذه الصواعق التي يمكن التمسك  
 عنها وهناك يكون ضامنا لانه عجز عن حفظ نفسه يمكنه اذا رشح الاسلام  
 في شره وفي جنابايت المسعى قال ابو حنيفة رجل تنظر رجلا فطرحه قدام  
 سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل قودولا دية ولكن تعذر ويضرب  
 ويحبس حتى يموت قال ابو يوسف واما انا فارى ان يحبس اياه حتى يموت  
 ولا يدرم على قلنا لوجوب الطعام عن حيث حتى مات فانه لا يضمن لانه لم  
 يوجد المباشرة والتسبب لان التلف حصل من الجوع والجوع غير

صار



حادث من فعله الذي انقلب به وهو الجبس وانما حدث من طبعه فانه  
 خلق على وجه كجوع الابرى انه من غير جيب لغيره الموع فصار نظير الموت  
 حثف الله في المكان الذي جيبه فلا يرم على ذلك اذا صاح الرجل يصيح  
 على حائط او على شاطئ جبل ففرع فسقط ومات فانه لا يصير يقين  
 الطي ولى على يمانى منصره لانه لم يوجد المباشرة والتشديد لانه اثر قوله لا  
 فعله الابرى ان من حال لغيره قولك موات عقبيه لا يصير لان المتصل  
 به القول لا الفعل ومن سلك هذه الطريقة لا يحاج الى تخصيص قول المخرج  
 في الصبي فانه ليعول سواء كان الصبي بعمر من نفسه او لا يعبر فانه يفهم كما  
 اطلقه محمد ولكن كحاج الى تخصيص ما قال محمد يفهم في قوله قتل الصبي او اصاب  
 جرح ان الغاصب ضامن فانه كحاج الى ان يحمل قوله قتل اذا حصل القتل من  
 لا يعبر حياته فاما اذا قتل من يعبر حياته بان قتل هذا الصبي انسان في يد  
 الغاصب ليعول ان الغاصب لا يصمن لان عيده هذا العامل الغاصب  
 مسبب والمسيب لان الضمن متى لم يكن ايجاب القتل على المباشرة كما  
 في الدافع والحاف وكما في المسك والعامل بهذه الجملة في الفصل الثالث  
 عشر من كتاب المحيط ونظر في هذه المسئلة على سبيل الاستقصاء  
 ثم وانما علمت منها قطرة من بحر وقصيدة من طوبى ولوليت من  
 مسئلة عصب الصبي الحر اذا قتل رجل في يد الغاصب كتيبت من  
 غصب المعنى في مسائل الغصب من هذا المخرج فانه قال الغصب حرراً  
 صغيراً فقتل رجل خطاء في يده فلا ولياه الصبي ان تبينوا عاقلة ايها الشاؤوا ونظر  
 بماهية قال في المحيط وذكر الناطق مسئلة الصبي على الصبي في صورة اخرى وذكر  
 فيها خلافاً فقال صبي على حائط صاح به رجل فوقع ومات قال ابو حنيفة والابو  
 سفيان وزفر لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم اذا صاح فقال لا يقع فوقع الصبي  
 وان قال لا يقع فوقع يفهم لان قوله وقع امر بان يفعل فعل الوقوع فصار بمنزلة ما  
 لو قال له انك نفسك في الماء او قال في النار وفعل يفهم كذا هيئت قال  
 واذا قتل الصبي الغصبوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء وكذلك

لو قتل

لو قتل الصبي لنفسه لم يكن على الغاصب شيء بالاتفاق والاولى تعرف في  
 المحيط واذا حمل الرجل على دابة وقال اسكنالى والى ليس بولى الصبي  
 فسقط الصبي عن الدابة يفهم ان الحمل سواء كان الصبي يستك على الدابة  
 او لا يستك لانه صار غاصباً للصبي بحمله على الدابة وغاصب للصبي  
 من اذا صلتك ما لم يكن التجرعة والسقوط عن الدابة يمكن التجرعة بعد  
 الحمل عليه ولانه صار مستكلاً للصبي في عمل من اعماله وهو اسك الدابة بغير  
 اذن وليه ومن استعمل صتياباً بغير اذن وليه وصلى بسبب قتاله  
 يفهم كما لو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الى ثمارها ففقد فسقط  
 ثمارت فسقط ثمارت ضمن وبمثل لو قال اصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها  
 لثامها فسقط ثمارت لا يفهم لانه ما اسعد نفسه ولو قال للصبي اصعد  
 هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك ونظف فيه اختلف  
 فيه المشايخ والصحاح انه يفهم سواء قال انقض الى الثمار او قال انقض ولم يقل لي  
 ويجب دية الصبي على عاقلة الرجل لانه لم يخطئ في انقض فانه قد حمل على الدابة ولم يقصد  
 اهلاكه فكان كخطا وشبهه العدي يجب على العاقلة فثبت اولى وثاب على هذه  
 المسئلة اذا حمل على الدابة وهي واقفة اما اذا كانت تسير ففقد اختلفت  
 الروايات فيه قال بعضهم اذا سقط الصبي والدابة تسير فهو ضامن وبكذلك  
 اثبت الحكم في المتن وتاويله اذا كانت تسير صاحبها حتى كان مضافاً  
 الى صاحبها سواء كان الصبي يستك على الدابة او لا يستك فاما اذا  
 اشارت بنفسها فذا ضامن عليه لان المشقة هي الدابة فيكون جباراً  
 وذكر في بعض الروايات اذا سقط الصبي وهو يسير الدابة يعني الصبي يسير  
 كان الرجل على الصبي عليه اي واقفة ثم تسيرها الصبي فوقع ثمارت  
 لا ضمان على الرجل لان السير مضاف الى الصبي لا الى الرجل فصار كما اذا قيل  
 الصبي الغصبوب نفسه وان حمل عليها واقفة فاطت انسانا  
 او طائفة وهي واقفة فضا من على صاحبها وان طائفة بعد ما سار  
 فان سار تسير الصبي والصبي ممر تسير الدابة فالضمان على عاقلة الصبي



وكذلك ان اشدت مالا فثمان ذلك في الصبي وليس على الرجل  
من ذلك شيء وكان بمنزلة ما لو ناوله سكيناً فقتل نفسه لم يكن عليه  
ثمان وصار كما اذا امره ان يقطع شجرة معينة فقصده شجرة اخرى وبهنا  
امره بامساك الدابة لا بتسييرها وصار كما اذا ناوله سكيناً وقال امسك فقتل  
به ذلك رجلاً وجبت الدية على عاتقه الصغير ولم يكن لعاتقه الصغير ان يرجع على  
عاتقه الاثر لانه لم يستعمل في القتل وانما استعمل في الامساك وان كان الصبي  
لا يستمسك على الدابة ولا يسيير الدابة وقد جعل الرجل والتابة واقفه ثم سارت  
واوطأت انساناً او اشدت متاعاً لثمان على الصبي ولا على الحامل لان الصبي  
يمر له الحمل والرجل لم يسيير الدابة وانما سارت بنفسها واختيارها فكانت  
منفلتة وما اصابته المنفلتة فانه يهدر لقوله حلته السلام العجم جبار والماء  
به اذا كانت منفلتة قال وروى الحسن بن زياد عن احمد بن محمد ان قال  
اذا تمطصت والقاه في الشمس حتى قتله الحر والقاه في ظلم يوم بارد  
فقتله البر فمضى على عاتقه الدية وكذا اذا تمط والقاه بين يدي سبع حتى اكلمه فقتله  
عاتقه الدية ولو غضب صبياً فذهب الى بيته وقتله كان للاب  
الحمار ان شاء ضمن الدية على عاتقه بالغضب وان شاء فقتله بالقتل ولو  
قتله اخي في يده كان الاب بالخيار ايضا فان قتل القاتل مري الغاصب  
وعاقلة وان شاء ضمن عاقلة الغاصب الدية رجوعاً اليها في حال القاتل و  
المتفرج رجل امر صبياً ان يسقي له دابة من التهور سلف في حاجة فمات او قتل  
لم يكن على الرجل شيء فان غرق في النهر وضربته دابة او نرسه حية كان الذي  
امره ضامناً الدية على عاتقه واذا فعل الرجل صبياً مع نفسه على الدابة فمضت  
الدابة انساناً فمضى على وجهين ان كان الصبي يستمسك على الدابة فدية  
المقتول على عاتقه لان سير الدابة مضاعف اليها وصار كالاروث بالغاء  
وعلى الرجل الكفارة لانها بائنة بقتله ومن بائنه بقتل انسان يجب الكفارة  
على البائنه كذا ههنا ولا كفارة على الصبي لانه ليس من اهل وان كان لا  
يستمسك فدية المقتول كما يجب على الرجل ويكون الصبي كالشوب الميسر

على الدابة وان كرمت وانقضت انساناً او اشدت متاعاً انسان  
فالجواب منه على المفسر الذي ذكرنا ان كان الصبي يستمسك على الدابة  
على عاتقه الرجل شيء لا يملكه رجلاً انما رجح لانه صار غاصباً بحمل الصبي على الدابة  
او حكم امره للصبي بالسير لا وجه الا الاول لان غاصب صبي الحر لا يضمن  
ما تفعل بفعل الصبي الا يرى انه لو قيل هذا على سبيل الاستنباط وان من قال  
بضمه اصعد هذه الشجرة وانقضت ثمارها فمضت وسقطت ان الاثر  
يضمن الدية على عاتقه وكذا لو اعطاه عصاً او سلاحاً لم يمسكه له ولم يأمره  
بشيء فغضب به الصبي ولم يرد بقوله غطب به الصبي انه قتل نفسه فان هناك  
على المعطى انما اراد به انه سقط من يده على بعض من يده وغطب به وكذلك  
لو امره بحمل شيء او كسر خطب بغير اذن وليه فمضت من ذلك يضمن  
ولو لم يقل امسك لم يضمن خطب بالسلح او خطب المشايخ فيه وكذلك ان خطف  
المشايخ فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئاً آخر اذ قال انقضت الثمار  
لنفسك فمضت فيه اختلات المشايخ ايضا وقد ذكرنا في مسائل الغصب ان  
الخنثار في المسئلتين الضمان وبأني شيء منه في آخره الفصل في وضع الخطب  
بين يدي عقيب مجور عليه ولم يأمره بشيء وكسر العبد الخطب فمضت  
قطعه من ذلك على عين العبد وذهب عيشه فلا شيء على صاحب  
الخطب به المجرة في الفصل الثالث عشر من جنائنا المحيطة وفي الفتاوى والتقارير  
لصاحب المحيطة في كتاب الغصب وفي فتاوى بعض البلدان ان  
رجلاً كان يكسر الخطب فجاء غلام رجل وقال اعطني حتى اكسر الخطب فباني  
ان يعطيه فافح عليه في ذلك واخذ منه القيد وم وكسر بعض الخطب ثم قال  
انت بائنه حتى اكسر فاني بخطب فكسر الغلام فمضت بعض المكسور  
من الخطب على عيشه لا يكون على صاحب الخطب شيء لان صاحب الخطب  
لم يأمره الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل شيء وانما فعل العبد باختيار نفسه  
فلا يكون الرجل ضامناً لشيء فوه ذكرنا ما على غصب العبد واستعماله الغير  
فصل الضمان من كتاب الفصول ذكر في الزيادة اذا ناول عايط الصغير



فان شئ من سقط على اية من سقطت شيئا فالتصان على الصبي  
ولا يجب شي من ذلك على الاب والوصي سواء سقطا في الفضل ام لم  
يسقطا فان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا او مات  
الاب والوصي ثم سقط فلما تصان على احد لان حكم ذلك لا يشهد بتطل  
لان ولاية الاب والوصي زالت بموت الاب والوصي وسبق في  
الصغير وان تقدم على الصبي فقد استقام سقط الحائط على انسان يتيمة  
على عاتق الصبي وروى بشر عن ابي يوسف في رجل اخرج من دار ولده  
الصغير جنبا حيا او كنيفا او فعل ذلك وكبر لرجل في داره فقتل منه تكلف  
لصان على الصبي والموكل بقيام فلما مقام من الصبي والموكل فقتل  
كل والصبي جانيه واذا ضرب الرجل بطن امرأة جنيثا ميتا فغلب الضارب  
الغرة وهي عيب او امة قيمته خمس مائة درهم وهذا استبان اخذ به  
علمنا والقياس ان لا يجب شي وهو تولى في روي في ذلك الذكر  
والانثى لان الآثار في هذا الباب مطلقة ولا كفارة على الضارب في تولى  
المسبوبة اذا ضرب بطن امرأة فالقتل جنيثا ميتا فعليه الغرة هذا  
اذا كان بعد اربعة اشهر حين يقع فيه الروح اما اذا كان اقل من ذلك  
لا يجب شي وهل يكره اسقاط الجنين قبل ان يقع فيه الروح قال عامة  
المشايخ لا يكره وبه ائني صاحب المحيط وقال الامام علي بن ابي بكر  
بكر محمد بن الفضل والجنين اذا انفصل ميتا اعتبر ولدا ونف على حدة في حق  
غيره من العباد في حق الاحكام حتى يصير الجارية ام ولده ونصية المراءة  
نفسا به ويحل المعتدة للزوج وفي حق نفسه اعتبر عضو من اعضاء الام  
حتى لا يسمي لا يرث وكذلك في حق الله اعتبر عضو من اعضاء الام  
حتى لا يقيم عليه صلوة الجنازة والكفارة حتى استقر في غير الجنين في حق  
حكم الكفارة بمنزلة عضو من اعضائها والكفارة لا يجب بالثلاث عضوين  
اعضاها واذا اخرج الجنين حيا ثم مات فغلب الضارب الدية الكاملة وعليه  
الكفارة ويعتبر نفاء وولده في حق غيره سواء كان الجنين متع او

للعباءة

والا ليرث شي من  
اذا انفصل ميتا

للعباءة وينص على ذلك ويرث وتصير الجارية ام ولده وينقضي به العدة  
قال ويكون بدل الجنين بين ورثته على ذائض اسدع مريده الغرة او الفضل  
ميتا لان ذلك من حقه وفيه حقه اعتبر عضو من اعضاء الام من الغرة  
ثم خرج الجنين ميتا فلما غرة في الجنين بخلاف اذا اخرج الجنين حال حيا ثم  
ثم ماتت الام بعد ذلك او لم تمت فانه يجب في الجنين الغرة وان  
ماتت الام من الضرب فغلب الضارب دية الام في ثلاث سنين  
وان كان في بطنها جنين فخرج احدهما قبل موت الام وخرج الآخر بعد  
موت الام وهما ميتان يجب في الذي خرج بعد موت الام شي  
ولخرج ميتين بعد موت الام لاي فيه الغرة والجنين الاول هو الذي  
خرج قبل موت الام لا يرث من دية امة شيئا لانه افضل حيا ثم مات  
قبل موت الام لا يرث من دية امة شيئا فاذا انفصل ميتا اول ورث  
الام منه لا ذكرنا والجنين الآخر وهو الذي خرج بعد موت الام لا يرث  
من احد لانه انفصل ميتا ولا يرث عنه لانه لم يجب له شي وان كان  
الذي خرج بعد موت الام حيا ثم مات فغلب الدية كاملة ويرث هذا الجنين  
من دية امة وما ورثت امة من امة لانه كان حيا وقت موت امة  
فيرث ما كان حيا ثم ماتت امة وما ورثت من امة من امة  
يرث هذا الجنين من الجنين الاول ان كان الاب حيا لا يرث لان  
الانثى بصير محجوبا بالاب وان لم يكن حيا يرث هذا اذا ضرب بطن  
حرمة فالقتل جنيثا ميتا فان ضرب بطن امة فالقتل جنيثا ميتا  
والام حية ينظر ان كان هذا الحمل ابا ان كان الحمل من المولى يجب الغرة ذكر  
كان او انثى وان رقية ذكر في ظاهر الرواية انه يقوم على البهية والبتون  
الذي انفصل لو كان حيا ينظر ان كان ذلك ذكر يجب عليه نصف  
عشر قيمته وان كان انثى يجب عليه عشر قيمتها وروى الحسن بن  
زياد عن ابي يوسف ان الضارب يضمن نقصان الولادة ولا شيء  
عليه والكلام من ابي حنيفة ونحوه من اسوسف وزفر في المسئلة اخرى



ان الجناة الخلقاء على المالكين من محرمات الجنابة على العذر  
قالا لا يراون من جهتها على الدية ويحتسب العاقلة ثم في الجنين الحرة العزة  
وذلك نصف عشر دية ان كان ذكرا أو عشرة دية ان كان انثى ففي جنين  
الامة بحساب ذلك من مائة لان العمة في المالكين بمهر الدية في الاحرار  
وعند ابي يوسف الجنات في المالكين بمهر الدية في المملوكين ومن ضرب  
بطن بهيمة فالقت جنينا ميتا فانه لا يفرض في الجنين شيئا ولا يفرض نقصان  
الولادة ان سقطت من الولادة كذا هيست او تمام هذا ينظر في جنابات المحيط ثم كاي  
في جنين الامة يكون على الضارب وفي مال له لان الزوج على العاقلة كالحل  
القياس في النصف والنصف وبالحجاب الضمان على العاقلة في جنين الحرة في  
جنين الامة على اصل القياس وفي المسئلة اذا ضرب بطن امه فالقت جنينا حيا  
ومات وقد سقطت الولادة كان على الضارب قسم الجنين حالتي في مال له وان  
كان فداؤه لم يقص ان الولادة فلا شيء عليه من نقصان الولادة وان لم  
يكن فيها وفاقية تمام ذلك وفي المسئلة رجل ضرب بطن امه وماتت الامة  
قال ابو حنيفة مع على الضارب فدية الام في ثلاث سنين وانما اذا ضرب الرجل  
بطن امرأته والقت جنينا ميتا فقد ذكر في الجامع الصغير ان عاقلة الاب العزة  
ولا يرث الاب منه لانه باشر قتله والمبشرة لا يرث وان كان مخطئا ولا  
كفارة على الاب لما ذكرنا وفي المسئلة رجل ضرب بطن امرأته فاعقب حسبا  
ثم ماتت ثم القت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك وللرجل الضارب  
بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه غير الذي ولدت عنده الضربة ولها  
اخوة من ابيها وامها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات يرث  
من ذلك امة السكس وما بقي فلا خوة هذا الولد من امة وانما الولد الذي  
سقط ميتا فان فيه عزة على عاقلة الاب جنسية دية ومكون للام من ذلك  
السكس وما بقي كقول الذي وقع حيا وترث من ذلك السكس اثنتان لان  
فيها سس جميع ما كان للابن الذي سقط حيا ونصرا وارثت الام من جميع  
ذلك لاخوتها وانما ورث الابن الحى من عزة الميت لان العزة انما وجبت

بالضربة وهو ذلك الوقت حتى وفي المسئلة قال ابو يوسف وابو يوسف ومحمد  
رحمهم الله اذا ضرب الرجل بطن امرأته فالقت جنينا ميتا فلا كفارة  
على الضارب ولا يرث منه وان القت حسبا ميتا سببان من  
خطئه شيئا او ظلمت ثم ماتت حيا من تلك الضربة ثم القت حسبا  
ميتا وماتت في الاول العزة وفي الام الدية وفي الحسن الثاني الدية كاملة  
في الزنا كما رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم وطئها المسرى وحملت منه  
ثم ان الجارية ضربت بطن نفسها مستعدة اى مستعدة اسقاط الجنين والقت  
حسبا ميتا او شربت من الدواء باووجب سقوط الولد مستعدة او وضعت  
في ثوبها ما يطرح به الولد فادخلته في الرحم فسقط الحمن ميتا ثم سقطت رجل  
بالبيضة وقضى القاضي للمسئوم بجارية وبالعقر على المشرب حال المسرى  
ان امسك فقتل ولدها وانه ولد هذا الرجل وانه حر لانه ولد للمغفور وولد  
المغفور حر والجنين مضمون بالعزة فادفع امسك واذا صاحبة الجنين الحر  
وانما شرط محمد التمهيد في فصل الحارة ونحوه ان يسقط اسقاط الحمن لانهما  
ليست بمباشرة للامات بل هي سبية الى ذلك والتبديد انما تجب  
الضمان لتوصف العدة بشرط تمدها في اسقاط الولد لتصير مستعدة في التبديد  
وعلى هذا العدة اذا فعلت ذلكت بنفسها كان على عاقلة العدة ويشترط  
ان يكون مستعدة في فعلها لما ذكرنا هذا اذا كانت بغير اذن زوجها وبغير اذن  
المولى فان فعلت باذنها فلا ضمان وسئل ابو القاسم عن امرأة شربت  
الدواء فالقت جنينا ميتا قال العزة عليها وتاويل اذا شربت دواء لا يوجب  
سقوط الولد ولا يتعدى ذلك وقال ابو بكر في غير هذه الصورة انها اذا سقطت  
سقطت فليس عليها الا التوبة والاستغفار وان كان جنينا متفكها عزة  
وتاويل اذا شربت دواء يوجب سقوط الولد وتعدت ذلك  
وفي فتاوى ابى الليث اداة شربت دواء وحملت حملا فقبلت فالقت  
جنينا ميتا ان على عاقلة حتمائة وضع في سنة واحدة لو ارث الحمل  
اذا كان او غيره وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة قال ابو يوسف بن عيسى



وتأويل ما ذكرنا في المسعى رواية مجهولة امرأة شربت دواء فاسقطت  
وكانت شربت لغير ذلك لغير اسقاط الولد فليها العزة والكفارة  
عليها في قول المحقق ومحمد رحمهما الله لا يرثه وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا  
الجواب يحال جواب النية اذا وفي فتاوى التنقيح مثل من شرب من ماء  
حامل احتالت لاسقاط العنة باسقاط الولد وقال ان اسقطت لعنهما  
وجب عليها غرة ويكون ذلك للزوج وفي العيون اذا ضرب بطن رجل  
فاصاب يد الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيث افترضت الدية على  
قلته لانه خطأ واذا اشترى امه حامل لم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها  
ثم ضرب انسان بطنها فالقت جنيته ميتة اخرى المشرى ان شاء اخذ  
الدية كجرح الشن وانجى الجاني بارتش حرم وطئت له الفضل وان شاء نسخ العقد  
في الامة ولزمه الولد بحصة من الشن ولو كان للحن اب ذرا ووارث  
آخر مقدم على مولى العاصم فارتش الحن لم يفي الوصية ولا شيء لاشترى  
هذه الحلة في جنائيا لا يحيط الاب اذا ضرب ابنة الصغر ناديا فوطت من  
من ذلك ينظر ان ضرب حيث لا يضرب للثأب اوجبت بضرب  
ولكن فوق ما يضرب للثأب فانه يضمن الدية وعليه الكفارة وان  
ضرب حيث يضرب مثل يضرب للثأب فعليه الدية والكفارة عند  
المحقق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء عليه وفي نوادر  
بشر عن اسوسف ربح ان عليه الكفارة وعلى هذا المذهب الوصي اذا  
ضرب الصغر ناديا او الزوج اذا ضرب زوجته حيث يضرب للثأب  
مثل ما يضرب له حال نشوزها ضمن بالاجماع والاصل الوصي اذا سلم الصغر  
الى معلم يعلم القرآن او عملا آخر فضربه المعلم للمعلم ان ضربه باذن الاب  
والوصي يضرب مثل ما يضرب للمعلم فلا ضمان على الاب والوصي ولا على  
المعلم وفي المتن عن اسوسف ربح وابيوسف ربح ان عليه الكفارة وان ضرب  
من حيث لا يضرب او فوق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن والمخاض ان  
عن اسوسف اذا ضرب الاب ابنة بنفسه حيث لا يضرب مثل ما يضرب

للثأب

للثأب ويب للمعلم عند اسوسف ربح ولو امر المعلم بضرب كذا كذا لا يضمن  
الاب والمعلم والفوق لابي اسوسف من المعلم ومن الاب ان المعلم  
في الضرب والاب ليس بمعين بل هو مستوف حقه لان منقح  
ضرب الصغر راجعة الى الصغير وصلاص الصغير يعود حكم البعوضة والبق  
الان حقه تقيد بشرط السلامة كما في فصل الزوجة ثم انما ضمن الاب بضرب  
نفسه ولم يضمن بالامر للمعلم لان الاب في الضرب بنفسه مباشر  
المباشر كوزان يضمن وان لم يكن معديا في المباشرة كما في ضرب الزوج  
زوجته واما الاب بالامر فليس بمباشر والمستتب انما يضمن اذا  
كان متعديا في التسبب فاما اذا لم يكن متعديا فلا والاب بالامر للمعلم  
ما يضرب ليس بمقتد لان للاب ولاية ضرب الصغير لاصلاح الصغير فلهذا  
اقترا قال صاحب في نوادره عقوبة المعلم بترك المحرم ان لم يكن  
الاب قال في امر الضرب شيئا قال يضمن المعلم وفي بعض النسخ ان الاب  
اذا ضرب الصغر انما يضمن عند اسوسف ربح اذا كان الاب جرحه بغير السوء  
اما اذا ضرب بالتعليم القتل فانه لا يضمن كالمعلم فاذا اذن بين ضرب المعلم  
باذن الاب وبين ضرب الاب اذا كان الضرب للتعليم وذكر الشافعي  
المخالف في شرح الاجابات ان في ضرب الاب ابنة وفي ضرب الزوج زوجته  
روايات عن محمد في رواية يضمن وفي رواية لا يضمن واما الوالد اذا ضرب  
ولدها الصغر للثأب فلا شك انها يضمن عند اسوسف ربح وقد اختلف  
المشايخ على قولها قال بعضهم لا يضمن وفي كتاب العلل زوج ان يضرب امرأته  
بغير حال فيضجعه واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج ان يضرب  
امرأته على ترك الفتوة والاب ان يضرب ابنة على ترك الفتوة وذكرني  
كتاب الفرائض في باب ميراث الفاتل مسئلة الاب اذا ضرب له للثأب  
على الخلف الذي ذكرنا وذكر مسئلة المعلم اذا ضرب الصغر باذن الاب  
الاساس على نحو ما قلنا قال محمد بن وهام من جنيته ترك وقيل يضمن  
محمد دعوى المناقضة على اسوسف ربح ووجهه ان اذن الاب لا اثر في اسقاط

يضمن وقال بعضهم



الضمان عن المعلم ففعل الاب مقسه كفت بوجوب الضمان على الاب  
 وحال الاب اقوى من حال المعلم وذكر ابن طلق ان الانسان قد يستفيد  
 من حجة غيره ثم يكون حاله اقوى من حاله كالمعلم والاب والوصي يهين  
 وكذا الاب لا يبيع مال ولد صالح الكسرة ووصي الاب يملك ذلك وكذا الميراث  
 مرض موت اذا باع بالحيات البسيطة لا يجوز ولا يكتسب عفو او الوصي يملك  
 البيع بالحيات البسيطة ونيل ما عن محمد استدلال على رضى الجهم عن  
 قول الاب في فضل الاب ووجهه ان الاب لما اثر في سقوط عمل المعلم  
 فاولى ان يؤثر في منع الضمان عن الاب اذا فعل عسره والده مال شمس  
 الاثمة الحزني وذكر في سرجه ان الجهم عن رضى الى قوله ما هو الصحيح وفي  
 المنقط عن اسد سفي الاب والوصي فاضر بالصغير انما لا يضمنان و  
 لا يكرهان عن الارث وشي من مسائل ضرب الصبي ومقدار ما يضر  
 قد ذكرناه في مسائل الصلوة البراغ والفصاد او الجهم اذا بلغ او قص  
 او جهم وكان باذن الوالي في الصبي او باذن المولى في العبد وسرى الى النفس  
 ومات فاضمان عليهم وكذلك الختان ثم لا يضمنون السرقة بلا طاعت  
 اذا قطع الختان بعض المشقة في العبد او في الصبي فبغير حكمة عدل وان  
 قطع المشقة كلها فان براء فعلية في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال القيمة  
 وان مات فعنه نصف القيمة في الصبي ونصف القيمة في العبد لانه  
 اذا مات فالتلف حصل لعينين احدهما مذكور فيه ويوقطع الجدة والسكن  
 غير مذكور فيه ويوقطع المسفة يجب نصف الضمان اما اذا براء فقطع الجدة  
 فاذون منه فممكن ان لم يكن وقطع المسفة غير مذكور فوجب ضمان المشقة  
 كما هو في الدية وتام هذا ينظر في جنابات المحيط وفي فوائد صاحب المحيط  
 صبح جاء الى فصاد وقال انصبي فقصه قصدا متنادا مات من ذلك  
 السبب دية على حامله الفصاد وكذلك العبد كتمته على حامله الفصاد  
 وقد ذكره في مسائل الغصب عند الصبي والمخون خطأ وفيه الدية  
 على العاتلة والمعتوه كالمخون وفي متوفات جنابا صاحب المحيط قال

حشام في نوادر حشام محمد بن جارية بين رجلين جارت بولد جني الولد  
 حاشا ثم ادعاه احدهما بدينه الدية كلها في ماله وفي الجاه الاصف عن محمد بن نعيم  
 اجتمع عليه الصبيان والمجانين يريدون قتله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل  
 قال ليس له ان يقتلهم قال عمر بن سفيان قلت لمحمد ان قاضيا ابا مطيع  
 يقول له ان ياتي على نفسه بالدين على انفسهم قال عمر ورائي محمد بن في الطول  
 فقال يا خراساني القول ما قال صاحبكم كذا عن محمد بن سلمة وكان نصر لفته  
 بالضمان في الصبي والمخون والبهيمة اذا قتل الرجل واقفا وكان الفقيه ابو  
 بكر يعني بعدم الضمان لانه لا حيلة له غيره حال الفقيه ابو العباس  
 حكايات ما قاله في الروايات الظاهرة بهذه الجملة من متوفات جنابا المحيط وذكر  
 في الفصل العشر من مسائل محمد بن سلمة عن جماعة كان رمون على كلب  
 عقور فافطادوا احد منهم فاصاب صغرة ماتت وعرف ان هذا سهم فلان  
 ولكن لم يشهد احد انه رماه فلان فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم طأ  
 لب المصالح رد المصالح قال ان كان يعلم ان المصالح هو الذي حو حاشا فاصالح  
 ماض وان لم يعلم غير موعده المصالح باطل وان علم ان الذي ارج صاحب  
 السهم ولكن لما استقبلت الصغرة اياها لظنها ابوها فسقطت وماتت ولا  
 يدري انها ماتت من الدية او من الترمي قال المصالح قال ان كان صالح الاب  
 باذن ساير الورثة فالصالح جائز والبديل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان  
 كان الصالح بغير اذنهم فالصالح باطل لانه لا حق للاب في سبب الجاني حيث  
 حرم عن الميراث فيقبر اذن الورثة كما في صالح الاجنبي وفي نوادر حشام قال  
 سألت حماد عن قن سقن صبي او خلق رأس امرأة فصالح الجاني ابا الصبي  
 او المرأة على داهم ثم سقن او الشوم بنت فاجبرني ان ابا حشام قال  
 برد الداهم قال كذا كذا قول محمد الا ان محمد يقول ليسك منها مقدارا وادى  
 به السن قلت وكذلك ان كان هذا كسر يد فضا له منها ثم جبرت وصحت  
 حتى لم يروا منها شيئا قال نعم قلت فان زعم صاحب اليد ان يدى قد ضعف  
 وليست كما كانت قال آه من ان ينظر اليها فانه لا يحادى جني هذه الجملة



الفصل وذكرني الفصل الثامن عشر منها ولوان صيتاني يدانية جذب  
 انسان من يدانية والاب مسكت له حتى مات فدية العلي من جنبه  
 ويرثه ابوه فان جذب الرجل والاب حتى مات فعليهما الدية ولا  
 يرثه ابوه وفي مستوفات حكام الحظ ذكرني عن عبد الجبارية فقت  
 جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن عيسى صدق مثلها قال بلغنا  
 عن عمر رضى في جارية من مائة في حمام قد حبست عذره احدتهما فقت  
 الاخرى صدق مثلها والمثل صارت واهل الصوى جبارا وسمرقند  
 وقد قعت واقعة في زماننا وصورته ان مجزاة ذكركي نارسيد  
 راكش كرو او بود برزان فرستاد لا شك ان ارسالها باذن وليها  
 لاضمان عليها وان ارسالها بغير اذن وليها هل يضمن الاستاد مثلها  
 فعلى قبس ما ذكرنا فما اذا عصب صبيته اقله انسان يجب الدية القاء  
 ينبغي ان يجب الضمان هنا على الاستاد ويجب على الكفا اذا كان حربيا  
 لانهم لا واحدون بالضمان والقول فيما فعلوا بانفسنا واموالنا لانهم يستحلون  
 دياتنا واموالنا لا يعقون وجوب الضمان والقول عليهم حتى يبرهم حكم العقاب  
 ونا فلا يبرهم شي في اكره المبسوط في باب اكره الخواارج وفي ديات فتاوى  
 الدنيا وفي صغير برزوبان شسته است سرنارسيد الله وابن زردبان  
 رابر داشت فسقطت الصغيرة وذهبت عذرتها قال يجب الضمان  
 مقدار نقصان قيمته وجب شود قال بهر چه كم از ارش موصيه بود برجا بود  
 وبر عاقله وقد ذكرنا بعض هذه المسائل في مسائل المدد وفي فوائده شيخ الاسلام  
 برهان الدين رح الزوج اذا اتى العدة بالاصح من يضمن اجابه لا ويعذر في  
 الجانح الا صور رجل رفع بكرا اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها ففعله مهر المثل  
 في ماله والتعير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة وينظر جنس هذه المسائل في جنباية  
 الصاوي الصرعي ذكرني المحيط وفي مساوي ابى اليسر صبيان يلعبون بار  
 فقت بهم امرأة فمضى صبي ابن تسع سنين او نحوه سهما فذهب عنها قال  
 الفقيه ابو بكر رح الدية في مال الصبي دون والده فان لم يكن للصبي مال فقترة

الى مبصرة قال الفقيه رح انما وجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرث الميراث  
 عاقله وهكذا بقية الفقيه ابو جعفر رح انه لا عاقله ليعم وبه كان يفتي طبر  
 الدين المرعشي رح وفي جنابات الملقط صبي رضى بها على ان قوت  
 عيته لاضمان على والده عند ابيه بكر رح لانه يقول لا عاقله ليعم لعدم اسمي وانما  
 العاقله للرجل القاصي فان كان للصبي عاقله يجب على عاقلته بالينة ولا  
 يجب باقرار الصبي ولا الشهادة الصان شي وذكرني المجمع الصغير اذا قوت  
 صبي او بالغ في البحر لا قصاص عليه عند احسبه رح خذنا لهما وذكرني النخبة  
 ويقتل الرجل بالصبي وكذا يقتل سليم الجوارح ساقص الاطراف والصبي المجنون  
 كالبالغ في دية النفس دية المرأة في النفس على نصف دية الرجل والعاقلة  
 اذا حملت الدم لا تحب منها شي على النساء والعبيد والاماء والصبيان  
 والمجنون في اذا وجب القصاص لصغير او معتوه في النفس او فساد في النفس  
 ولا حرج للاب في هذا القصاص فان الاب يمك استيفاء عنه عاقلته  
 رح خلافا لما في ولواراد ان يصلح عن قصاص وجب للصغير او المعتوه في  
 النفس او فساد في النفس فله ذلك ولواراد ان يعفو عن ذلك فليس  
 ذلك واما الوصي فله ذلك يمك استيفاء قصاص وجب للصغير او المعتوه  
 فان كان القصاص في النفس لا يمك بخلاف الاب وان كان فيما دون  
 النفس ذكرني عامة الروايات ان له ولاية الاستيفاء في بعض الروايات ليس له ذلك  
 وان اراد الوصي ان يصلح عن قصاص وجب للصغير ان كان القصاص  
 في النفس فيه روايات على رواية صلح الاصل ليس له ذلك وعلى رواية ديا  
 الاصل له ذلك وان كان القصاص فيما دون النفس ففي الرواية التي يمك  
 الاستيفاء وهو القياس يجب ان يكون فيه روايات وان اراد الوصي العفو  
 فليس له ذلك النفس وما دون النفس فيه سواء وان صلح الوصي عن قصاصها  
 وجب للصغير وحط من الدم شيئا لا يجوز ولا فرق بين القاصي وبين المخطئ  
 والقاضي بل يمك استيفاء القصاص للصغير ذكر كثير من مشايخنا المتأخرين  
 ان القاضي كالباب في هذا الباب وذكر محمد رح في الكليات ان القاضي



لا يستوفي القصاص للصغير في النفس وفيما دون النفس والاصباح قال ان تطفئ  
 روح في امانة وعندى ان القاضى كالوضي في عام هذا ينظر في المحيط والذخيرة  
 واذا وجد القليل في دار صبي او يجنون لا يجب على الصبي والمجنون القسامة  
 بالاجماع وانما يجب القسامة والدية على عائلتهما هذه بجملة من الذخيرة البرصانية وفي  
 قوله صاحب المحيط امر صبياً باستهلاك مال انسان بضم القصة ثم يرجع على الله  
 ولو قال الصبي العصف هذه الحارطة ففعل وهكذا لا يضمن ولو قال ان النفس في يمين  
 بالاجماع ولو قال الصبي اصعد هذه الشجرة وانفصل شجرة واحدة بعد اكل الثمرة وبقيت  
 الثمرة في حلقه ومات من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على فعله فعل الصبي وذكر  
 في وصايا المسمى لوان عبد لا يتعمد جني جناية كان له صيته ان يختار لهم اسكان  
 العبد ويمنع ارشس الجنانية من مالهم الا ان يكون بين ارشس الجنانية وبين جناية  
 العبد سبب يتقارب فان حال الوصي عبد القاضى اخذت اسكان العبد  
 اشهد على نفسه شهوة وانفس لم بعد ذلك ان يرجع الى ان يرفع العبد فان لم يكن  
 لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدى ارشس الجنانية من ثمنه فان مات  
 العبد قبل ان يبيعه بعد اخذ ثمنه فالجناية دين على الاتيم حتى يؤدوها ولا ضمان  
 بين الصبيان لقوله لم يرفع القلم عن ثنائه وعمل الصبي وخطاؤه ولو اعترفنا  
 ويجب الدية في الخالين وبكون التيم في ماله في نفس العبد لان العاقلة لا تقتل  
 العمد ولا كفارة عليهم في الخطا بعدنا ولا يحرم عن الميراث خلافا لما ذهبوا في جرم الله  
 والجواب في المعتوه نظير الجواب في الصبي والمجنون كالصبي ايضا في الفصل  
 الثاني من جنائيات المحيط والصبي كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في النفس  
 على نصف دية الرجل وذكر في الفصل السابع من جنائيات المحيط اذا قتل ولد او اب  
 صغيرا وكبارا نكح ران تقتل القاتل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس له  
 ذلك حتى يترك الصغير كذا ذكره بنو النفاذ في الجاهل وذكر في الاصل فيقتل  
 اذا قتل الرجل ولده وصغيرا وكبارا فاما والكبير ان يستوفي موجب القتل انما  
 ان يكون القاتل على او خطاه ان كان خطاه ان كان الشريك الكبير باليسو  
 جميع الدية حصه نفسه بكل الملك وحصه الصغير بكل المالك وان كان الكبير

الباستوفى

يستوفي جميع الدية حصه نفسه بكل الملك وحصه الصغير بكل المالك وان  
 كان الكبير اخطا او غما ولم يكن وصي للصغير يستوفي حصه نفسه ولا يستوفي  
 حصه الصغير وان كان القاتل عمدا ان كان الشريك الكبير ابا كان له ان يستوفي  
 القصاص بالاجماع وان كان الشريك الكبير اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين  
 اجنبيين احداهما صغير والاخر كبير ليس له ان يستوفي القصاص بالاجماع ولا  
 كان الكبير اخطا او غما فقتل المحض له ان يستوفي القصاص خلافا لما كان من  
 وان اراد السلطان ان يستوفي حصه الصغير مع الكسر فله ان يحسمه راسه  
 له ذلك خلافا لما واجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير فليس يلغ  
 والعزم ولاية الاستيفاء واقعه الفتوى جميع اذ بالغان ونار سيد كان كوى  
 مي باقتله ونار سيد برسر ديوارى شسته بود ونظاره في كوى كوى  
 بريش الى اورد ودرمان مشب يدان سبب هلاك شرم معلوم  
 بنسبت كه اين كوى را كيزه دورين صورت موجب ابن قتل جرم باشد  
 ذكر في جنائيات فتاوى القاضى الامام في الذين من صبيان اجتمعوا في موضع  
 يلعبون ويرمون قاصاب سهم احد بهم عين امرأة وذهبت والقبضين  
 تسع سنين قال العصه ابو بكر ارشس عين المرأة في مال الصبي ولثنته  
 على الاب وان لم يكن مال فمظنة الى اميرة ولها واجب الدية على الصبي لانه  
 لا يرى للعجم عاقلة قال ثم انما يجب الابشس اذا ثبت رمية شهادة الشهود  
 لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اواره على نفسه باطل وعلى تيسر  
 مشكلة الكلاب ابادي والدرواكي حتى ان يك القسامة على اهل تلك المحلة  
 وصورتها كلابا دى ودر وازكى اذا اقتتلوا فاجلوا عن قتل رجل القاتل  
 المحلة فوجب الدية والقسامة على اهل تلك المحلة وفي جنائيات الجاهل الصغير قوم  
 التقوا بالسيوف فاجلوا عن قتل لده والقسامة على اهل المحلة الا اذا اخطا  
 واحدا من الفريقين بغير دعي اولياء القاتل على رجل من الفريقين القاتل  
 اقتتلوا بعينه فيقتل من ذلك برأه اهل المحلة ويجوز الدعوى لا ينظر القاتل  
 ولو غيبوا من اهل المحلة لا يقتل من ذلك برأه اهل المحلة وينظر في فتاوى صاحب



المحيط وذكر في باب القسامة في آخر من شئ الطحاوي ولو رجع  
 في محله فاصابه سهم او حجر ولا يدري من اي موضع اصابه فان مات من  
 تلك المراجعة فعلى اهل المجلة القسامة والدية وان كان صحيحا فبب وحي  
 فلا شئ عليه في الامر بالجناية على الغير ذكر في المحيط رجع امر صبي يقتل رجل  
 فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية في ثلث سنين ثم عاقلة الصبي مرجع بالزهر  
 على عاقلة الامر ونظيره يذاب من ربط بعير في قطار رجل فقتل صاحب القطار  
 الا ان نوطي البعير رجلا فعلى عاقلة صاحب القطار ثم رجوع  
 بذلك على من ادخله ولو امر الحر عبيدا كبيرا او صغيرا او ذونا له او مجورا  
 عليه يقتل رجل فعلى المولى من الدفع والقضاء ثم مرجع المولى على الحر  
 بالاف من مئة العبد ومن القضاء لانه غضبه بالاستعمال ومن غضبه  
 فبني عده القاصص حياه وخير مولاه من الدفع والقضاء مرجع على القاصص  
 عبد مجور عليه كبير امر عبد المجور عليه صغر اقتل رجل فقتله وخير مولاه بين الدفع  
 والقضاء لا يرجع على الامر حتى يمتنع وان كان المأمور صبي حرا او ابلي بجاله  
 يصمن حامل الصبي الدية ولا رجوع انهم على العبد الامر لاني المال ولا بعد العتاق  
 ولو كان العبد الامر صغرا مجورا عليه والمأمور ايضا صغرا مجورا عليه وباتي  
 المسئلة كالمال لا يكون للمولى المأموران مرجع على الامر لاني المال ولا بعد العتاق  
 ولو امر عبد ثا دون له صغيرا او كبيرا عبد المجور عليه او ذونا له صغيرا او  
 كبيرا فعلى رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والقضاء مرجع بالاقول في رفته  
 الامر ولو امر العبد الما دون له صبي حرا اقتل رجلا فقتله فدية المقول على عاقلة  
 الصبي ولا يكون لعاقلة الصبي حرج الرجوع على الامر ولو امر صغيرا او ذونا له  
 في التجارة امر عبد امته او كبيرا او ذونا له في التجارة او مجورا عليه يقتل رجل  
 وخير المولى من الدفع والقضاء مرجع بالاقول على الامر ولو امر صبي حرا او ذونا  
 له في التجارة او مجورا عليه فقتل فقتل حتى وجبت الدية على حامله القاتل  
 في ثلث سنين لا يرجعون بذلك على الامر ولا على عاقلة في الحال ولا بعد  
 البلوغ لان هذا ضمان جنائية لا ضمان غضب والصبي الما دون له لا يمتنع

ضمان الجنائية وهو كالصبي المجور عليه في ضمان الجنائية والصبي المجور عليه لو امر  
 بذلك لا يرجعون على عاقلة تلك الصبي الما دون له وكذا العبد الما دون له لا  
 يمتنع ضمان الجنائية وهو في ضمان الجنائية كالعبد المجور عليه وتام يمتنع  
 الما في الفصل الثاني عشر من جنائيات المحيط في مسائل الذبايح  
 والاضحية ذبيحة الصبي والمجنون والمرأة حلال اذا كان يعقل ويضبط اما اذا  
 كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة فلا تخل لان التسمية على الذبيحة شرط  
 بالنقص وذلك بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا كذا ذكر في السداية وذكر  
 في الذخيرة مئة قوله يضبط اي يضبط شرط الذبح من قولي لا واداج  
 قوله يعقل فكما اني معناه حال بعض مشايخنا معناه يعقل التسمية قال بعضهم  
 معناه ان يعلم ان المذبح يقطع المذبح والاداج وذبيحة الامر حلال وعده  
 عن التسمية حكم الامر يس بغير حكم الشيطان ولا تلف والمجنون  
 سواء واذا كان الرجل غنيا وله اولاد صغيرا وليس للاولاد مال فليس عليه  
 ان يضحي عن اولاده في ظاهر الرواية وروى الحسن عن احمد ان عليه  
 ذلك ومقتل ايضا عند احمد وسوسف رح بدمه ذلك وعنده  
 وزوجهما انه لا يذمه ذلك وان كان للاولاد مال فذكر شمس لائمة  
 السرخس رح حال بعض مشايخنا رحمهم الله على الاب او الوصي ان يضحي  
 عنه من ماله عند احمد رح والاصح انه ليس عليه ذلك وذكر شمس لائمة  
 المحلة اني رح ان على مول احمد وسوسف رحما اسبب في ماله وان ضحي عنه  
 الاب فليس حال المقتل وروى رح والقيح ان يقال انه يضحي عنه ويأكل الصبي منه ما  
 يمكنه ويشع بابا في ما يتفق بعينه وذكر الصدرا شمس رح في شرح اصحابي  
 الرعواني انه اذا كان للاولاد مال في ظاهر الرواية لا يجب على الاب والوصي  
 ان يضحي من ماله فان فعل الاب او الوصي ذلك ضمن وروى الحسن عن احمد  
 وابيوسف رحمهما الله ان الاب والوصي ان يضحي من ماله وعنده محمد وزرعي  
 ما رواه الحسن يجب الضمان واما على قول احمد وابيوسف رحمهما الله فالاب  
 يصمن بلا خلاف على كل حال وفي الوصي اختلاف المشايخ بعضهم قالوا ان كان الصبي



لا يمكن ان يكون هناك ضمان على الوصي وان كان لا يمكن فعله الضمان وفي هذه الحالة ان  
 الاب والوصي من حيث ان يورث الوصي انما سجد على الصغير اذا كان  
 للصغير منه منفعة ظاهرة وانما يكون للصبي نفق ظاهر اذا كان الصبي ياكل ما  
 يورث الاب فانما لا ينفق اذا كان صناعا ولا ضرر منها ومنهم من قال لا  
 ضمان على الوصي على كل حال كالا ضمان على الاب وعليه الفتوى بهذه الجملة  
 الذخيرة البرهانية وفي سماعي القاضي الامام محمد بن ابي حنيفة رحمه الله  
 من مال الصغير فان ضحي من مال نفسه يكون متبرعا وفي مال غيره لا يجوز  
 الاستدراج في ربح الاضحية كمن في مال الصغير ويقوم به الاب او وصيه او  
 الجد ولا يطعم منه احد بل يطعم الصبي وخادمه والابوان ياكلان منه شئنا  
 ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطعم الصبي ولا يشترى به شيئا آخر وان  
 ضحي الاب من مال نفسه يفعل به ما يفعل به تان نفسه **في مال الوصي** اذا  
 وقف على ثلثي بني فلان فان وقف في حيوته وصحته وهم كيصون له كجزء  
 وان كان بعد الموت يجوز لانه يصير وصيته لقوم كيصون وانه يجوز ضحي اذا  
 انقضوا الصبي ميراثا منهم وان كانوا الاكصون في حالة الحسوة وبعد المات  
 يجوز لانه مؤبد في الوقف العتق وفي المنقط اذا وقف على ثلثي بني فلان  
 وكل من ادرك لاحق له ولو اختفوا في بلوغه فالقول قوله ان لم يدرك قبل  
 قال ارض وقف على اصابعه ولدي يعني صغار ولده كان الوقف على الصغار  
 خاصة ويعبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا غنى وجود  
 الغلة اذا اقر الورثة بارض في ايدهم ان مورثهم وقفها وسمي كل واحد  
 وجبا غير سمي لاخر يصح اوارسهم ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى  
 الوجه الذي سمي ولان هذا الوقف يكون للقاضي وان كان في الورثة  
 صغيرا وعائيب لا يقضي في حصصهم حتى يحضر الغائب وبلغ الصغير منه  
 الجملة المذكورة في العماوي وفي الذخيرة اذا وقف ارضا على قرابة سمي  
 الغلة على قرابته على عدد رؤوسهم الصغير والكبير والغني والفقير فيه على السواء  
 وان اراد رجل ان يثبت قرابة ولده وقره في الوقف فله ذلك ان كان

بخلاف ما اذا كان كبيرا فانه ثبت فقره بنفسه ووصي الاب في هذا  
 بمنزلة الاب وان لم يكن اب ولا وصي الاب وله اخ او عم او ام او  
 خال فله ولد اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان الصغير في جرحه استثنائا  
 ان يبين قبول الهبة واثبات القرابة نوع وقف فان اقام يقبل الهبة  
 على الصغير وان كان الاب حيا ولا يثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان  
 الاب حيا ثم اذا كان الاخ او العم او الام موضعاً يوضع الغلة في ايديهم  
 فما هو نصيب الصغير من الغلة تدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق وان  
 لم يكونوا موضعاً لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤثر بالشفقة عليه واذا  
 كان القرابة ولو كبير لا يمانه به ويؤثر به لهذا الولد ولا يصغار فقرا  
 فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف بهذه الجملة في الفصل الثاني من  
 وقف الذخيرة وتامها ينظر مثله وفي سماعي رشيد الدين القاضي  
 اذا انقضت التولية الى صبي يجوز اذا كان ابدا لم يحفظ ويكون له ولاية التصرف  
 كما ان القاضي يملك اذن الصبي وان كان الولي لا ياذن لذلك التولية  
 ويجوز لقولهم التولية الى العبد المجرور عليه لان المانع حق المولى وقد زال  
 ذلك **بلازم في مال الوصي** ذكر في سماعي سرح الطيوي وصية الصبي يجوز  
 وان اضناها الى ما بعد البلوغ وان مات قبل البلوغ او بعده بطلت  
 وصيته ولو اوصى في حال صحته لوصيه لا يجوز الا اذا اجاز ذلك بوجه بلوغ  
 ثم يصح كونه اجازة بمنزلة الابتلاء وفي وصايا النوازل عن محمد بن ابي  
 مقاتل رحمه الله بنسب الوصي بصبي بماله سماه او وصيت له بهذا المال فخطوه  
 اياه بعد موت ابيه او قال اذا ادركت وصيت له الوصية بعد موت  
 الموصي والوصي ان لا يدفع الى الصبي الا بعد الوقف فان دفع الى قاض من  
 رأى ابا الصغير او موضعاً امينا للمال امر بدفع المال اليه ولو قال الميت متى مات  
 ابوه الصبي فقدا وصيت له بكلماته وصيته فيها ضعفت في مناسبات  
 علمائنا راجع قال محمد بن مقاتل ما عندي فان المال الذي اوصيه به يوقف فان  
 مات الصبي قبل موت ابيه بطلت الوصية وذكر في البداية لا يصح

في وقت موت الاب في بلوغه



وصية الصبي وقال الشافعي رحمه الله اذا كان في جوفه الخير يصح لان عمره صغره  
اجاز وصيته يقع او بائع وهو الذي رايه في الحكم قلنا الاثر في قبول  
على انه كان وتيب العبد بالحلم مجازا او كانت وصيته في تجديده ودفنه  
وذلك جائز عندنا وفي الفتاوى رجل اوصى ببيتا من ابي ثلثان فان كانا  
يحصون دخل في الوصية فمما اؤتمروا غنيا واهل ذكورههم وانما لهم لانه مملوك  
في حقهم والوصية مملوك وان كانا لا يحصون فالوصية للفقراء منهم دون  
الغنياء وينظر في وصايا الهداية وجنس من امرئ مسائل الوقت وذكر في  
الباب الخامس والستين من ادب القاضي رجل اوصى الى عبد اوصي  
امرجهما القاضي من الوصية وجعل مكانهما وصيا للميت لان العبد مشغول  
بخدمته المولى والصبي لا يثبت في التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل ان يخرجها  
القاضي اما تصرف العبد فنقد واختلف المشايخ في تصرف الصبي الصحيح  
انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في حاله الحيوة فانه ينفذ تصرفه ثمته وهذا لان  
هذا التصرف لا ينفذ عن الزام العهدة ولا يمكن الزام العهدة على الميت  
ولا عليه لانها ليس من اهل لزوم العهدة عليها وبدون لزوم العهدة لا ينفذ  
التصرف بخلاف حاله الحيوة لان العهدة ملزم الموكل ولو عتق العبد وبلغ  
الصبي قبل ان يخرجها القاضي من الوصاية فالعبد يبقى وصيا واما الصبي  
فقد خلت عنه حاله قال ابو جعفر لا يكون وصيا وقال ابو يوسف رجح كون  
وصيا وذكر في كتاب الوكالة من وكل صبي في حال العقل البيع والشراء  
ثم صار كحال العقل البيع والشراء فانه يصير وكيله واختلف المشايخ فيه  
منهم من جعل ذلك قول ابو يوسف ومنهم من جعل على الانفاق ولو كان  
يكره ان كان لا يحضر في مثل الفصل روايتان ولو قال رجل اوصيت الى ثلثان  
هذا فادركت ابني وكبر منه وصي دون ثلثان فعندنا يحضر رج لا يكون  
الابن وصيا في شيء من ذلك وغيا ابو يوسف رج يكون وصيا على ما قال  
وكذلك لو وقف شيئا وسلمه الى المتولى ثم قال اذكر ابني ثم المتولى  
في فقد روي بعض اصحابنا رج وهما في كتابه عن ابو يوسف انه يصح ايضا

هذه الجملة في الباب الخامس والستين من ادب القاضي وفي وصايا  
يا المسعى رجل اوصى الى ابن له صغير قال محل القاضي له وصيا ويجوز له امره فاذا  
بلغ ابنة جعله وصيا واخرج الاصل ان شاء الله ولا يكون خارجا الا باخراج  
القاضي اياه مراتب الاوصياء الوصي نوعان قوي وضعيف فالقوي  
وصي الاب ووصي وصية ووصي الجد في حال وفاة الاب ووصي القاضي  
والضعيف وهي الامم ووصي الاخ ووصي القوم وكذا هم فاما القوي فيصرف  
في مال الصغير في المنقول والعقار وله ولاية التصرف بمثل القيمة وغني يسير  
ينما ورث عن ابيه وغيره لانه يقوم مقام الاب وللأب ولاية التصرف  
في جميع ذلك فذلك من يقوم مقامه وليس له ولاية التصرف في مال الكبير  
الى اخره فان كان الكبير غائبا فليج مع المنقول الذي ورث من ابيه نسب لانه  
من الحفظ وحفظ ثمنه ايسر من حفظ عينه وله الحفظ وليس له بيع العقار  
لان كصون نفسه وحكم الوصي الضعيف على الصغير كحكم الوصي القوي على  
الكبير الغائب بيع منقول الصبي ورث من ائمه وعمة لانه قائم مقام الامم  
والاخ والعم ولم الحفظ دون التصرف وانما يملك الوصي الضعيف  
هذا القدر من التصرف عند عدم الوصي القوي اما حال وجود الوصي القوي  
فلا يملك التصرف في مال الصغير اصلا وفي هذه الصورة ليس للوصي الضعيف  
سوى القيام بمصالح امومية كتنفيذ الوصية وتضام الدين وكونه ولو  
كان الاب او وصية او وصي وصية او الجد او وصية او وصي القاضي غائبا  
او كان كحال ابلي التصرف على الصغير فوصي الامم يبيع ما يمشي عليه التلاف  
ويكره ثمنه وكذا هذا الحكم في وصي الاخ والعم والخال والخاله وكل ذي رحم محرم  
فكله حكم وصي الامم واذا لم يكن له واحد ممن ذكرنا لا يكون الوصي الامم ولاية  
الشراء على سبيل التجارة الشراء لولاية ليس من كسوة او نفقة وما  
استفاد اليتم من مال من غير ميراث الامم فليس له وصي الامم ولاية التصرف  
منقول الا كان او غير منقول وقد روي بعض هذه المسائل في مسائل القسمة القا  
ض اذا نصب وصيا ليس له من بئر له وصي الاب لكن اذا جعل وصيا في نوع



بصير وصيا في ذلك النوع خاصة بملكات وصي الابن فان ابا  
 اوصى الى رجل استثنى بوعا بان استثنى التصرف في العقار لا يعمل شيئا  
 ولو فعل القاصي ذلك بغير استثناء حتى لا يجوز له التصرف في العقار تمام  
 بهذا نظري باب الثامن والثلاثين من ادب القاضي ولو مات ولم  
 يوص الى احد وله اولاد وصغار وله اب كان ابوه بمنزلة الوصي في جميع  
 تركه الميت لان المدة قائم مقام الاب عند عدم الاب وكان حق التصرف  
 والحفظ في ذلك له وان كان الميت اوصى لشيء كان للاب ان  
 ينفذ وصايا له ولو مات وعليه ديون كثيرة وله ورثة صغار وترك  
 متاعا لم يكن للاب ان يبيع شيئا من التركة عوضا كانت العقار  
 لقضاء دين الميت هكذا ذكر في الباب الخامس والستين من ادب  
 القاضي بقدر الشبهة وانما يملك ابو الميت ان ينفذ وصايا له اذا  
 كان شيئا لا يحتاج فيه الى البيع اما اذا احتاج الى البيع لتنفيذ الوصية لا يملك  
 الاب بيع ذلك لئلا يفسد عليه شمس الائمة الحلواني في ادب القاضي  
 ايضا وقال المدة لا يملك بيع ماله لتنفيذ وصايا له وقضاء ديونه لانه في حيزه  
 ابنة لا يملك ماله فكذا بعد وفاته ثم فرق في ادب القاضي بين المدة والوصي  
 فان الوصي الاب ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد  
 ذلك ويبنى ان يحفظ هذا من الخصائص فان محمد المذكرة في الميسر  
 على هذا البيان وانما قائم المدة مقام الاب فانه قال في ترك وصيا وانا  
 فلو وصى اولى فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم وثم الى ان قال نصي المدة  
 ثم وصي القاضي والخصائص بين ويفي بقول الخصائص الاب اذا باع  
 مال نفسه من ابنة الصغير او اشترى مال الصغير لنفسه جاز ولا يشترط اليك  
 والقبول من الصغير حتى لو قال بعث هذا من ولدي يتم العقد ولا يحتاج الى ان  
 يقول اشتريت وكذا في العكس ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة  
 وبما يتفان الناس فيه وروي عن ابن جعفر انه لا يجوز هذا العقد الا بمثل  
 القيمة ولا تخلف فيه الغبن اليسير فعلى هذه الرواية فوف بينه وبين نفسه مع الا

جانب والرواية الاولى اصح ولو وكل الاب وكيله لبيع عبده من ابنة  
 او شراء عبدا منه له والابن صغير لا يعتبر عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز  
 فان كان الاب حاضرا وقيل من الوكيل جاز والعبرة من جانب الابن  
 على الاب ومن جانب الاب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع الاب  
 مال احد ابنيه من الآخر وما صغيران جاز واذا بلغا يكون العبرة عليهما هو  
 الصحيح ولو وكل رجل لبيع مال احد هما من الآخر فباع لا يجوز والاب باع مال  
 الصغير من اجني بمثل القيمة وكان للاب محمودا عند الناس استور  
 الحال كجزء البيع حتى لو كبر الابن ليس له ان ينقص البيع وان كان ناسيا ففي العقار  
 لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقص البيع عند بعض المشايخ وبهذا القدر  
 الشبهة الا اذا كان خيرا للصغير باع باع بضعف ثمنه وان باع ما سوى  
 العقار فبصرفه واسان في رواية كوز وليفضا الثمن ويوضع على يدي عدل وفي  
 رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير على نحو ما قلنا وبهذا القدر الشبهة حتى  
 لو ادركت من اسوسف رح الاب اذا باع لابنة الصغير ثمانية عشرة  
 دراهم بدرهم يبيع باع من اجني كوز وان اشترى ما بثمنه درهم بعشرة دراهم  
 لم يجر وفي الاصل سوى بين البيع والشراء في هذه الصورة ولم يجزها ما  
 ذكر شمس الائمة الحلواني في ادب القاضي في ابواب الوصايا ان الصغير  
 اذا ورث مالا وله اب بمدة مستحق للرجوع على قول من يرى الحجر لا يثبت  
 الولاية للاب وفي نوادر من سمع عن محمد بن باع ابنة الصغير من رجل  
 بالصف درهم ثم قال في حرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات  
 في حرضه لم يجر اقرار الاب وحاصل الكلام ان الاب باقراره يستيف  
 الثمن من المشتري او لابنه بمقدار من الثمن في ماله واقرار الميراث لو ارثه  
 باطل فصار وجوده كعدمه ولو قال الاب في حرضه قبضت فباع كان مصدقا  
 ولو قال قبضت واستملكته لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشتري ولا يكون المشتري  
 اذا اخذ منه الثمن ان يرجع على الاب او في مالان ذلك الاقرار بقسط  
 يعني عليه الحكم اذا باع على راجله الصغير واره فاذا هو لصغير اخذ به ابنة فهو جاز







القيمان او غضب شئ من مال الله الصغير حتى وجب عليه الضمان ثم  
 اراد ان يبرأ عنه فهو على ما قلنا وفي الماروني الثمن الذي لزم الاب  
 قال له الصغير لا يبرأ الاب منه حتى يقضي القاضي وكذا في الصغير  
 بقبضته ثم بعد قبضه يبرأه القاضي ببرءه على الاب حتى يكون في يده من ابية و  
 ويعة هذه الجملة في وصايا الخيرة وذكرنا اكثر هذه المسائل في مسائل السوء وذكر  
 رشيد الدين في باب دعوى الاب والوصي من قتلوا وادان كان  
 على الرجل مهر ومات المرأة وابنها صغير والاب يتوفى على الولد من المهر  
 الذي في ذمة لابسقط المهر عن ذمة الزوج الا اذا صح الاب اني اشتري  
 لاجل الولد لا تقضي ثمنه من مال الذي على واشهد على ذلك فحسب كوز حتى  
 لو كبر الابن ليس له ان يرجع على الاب ونهايته وبين ان لا تجاز الاب  
 الشراء من المهر وانما شرط الاشهاد لانه لو لم يشهد كان اللابن ان  
 يطالبه بذلك ولا يصح تولد الاب اني تصرف اليك لان المديون اذا  
 قل قضيت الذي على لا يقبل قوله كذا هيئت ولو البس الصبي من ثوب نفسه  
 واعطاه من خبزه ويكتسب ذلك من المال الذي عليه كوز ايضا عليه او شهد  
 على ذلك واذا باع الاب واره من ابنة في عياله والاب ساكن فيها  
 لا يصير الابن في بضاعة اذا عاد الاب بعد تحول عنها ساكنها او حال فيها  
 متاعا او اسكنها عياله وكان عينا كان بمنزلة الغصب وفي الماروني  
 لو باع الاب من ابنة الصغير جنة له وهي على الاب طليسا فهو لابس  
 او خاتما في الصبي لا يصير الابن قابضا حتى يخرج الاب ذلك وكذلك في  
 الدابة والاب راكبها ولو قال الاب اشهد والاني قد اشتريت جارية  
 ابني بهذه البعث درهم وابنه صغير في عياله جاز الشراء ويصير الاب قابضا  
 بها ينقل شراء ان كانت في يده والتمن وين عليه لا يبرأ الا بالظنين  
 الذي قلنا واذا استأجر الاب للصغير اجرا اكثر من اجر مثل عمل الاجير بحيث  
 لا يتبين ان تسفه الا ان الاب لم يعلم بذلك وذكر شيخ الاسلام في  
 في شرح السير ان الاجارة ينقل على الصغير الا ان على الصغير اجرا مثل عمل الاب  
 اذا اجرم من ابنة الصغير بدون اجر المثل لم يستأجر المثل ومن غضب

صبي كسبا عليه اجر المثل هكذا قال بعض المشايخ وقال بعضهم اذا كان النقصان  
 جبر الصغير وتقدر في مسائل الاجارة القاضي اذا باع مال الصغير من رجل وسلك اليه  
 ثم علم المشتري بالمشتري عيبا فليس له ان يخاصم القاضي في الرد والعيب لان  
 القاضي بمنزلة الرسول عن الصغير لان بيعه خرج على وجه القضاء بالنظر للصغير  
 ولو صار خصما في هذا خرج من ان يكون قضاء بالنظر للصغير لا سبيل للمشتري  
 على الخصومة في الرد مع البيع لانه ناس عن القاضي والقاضي اذا باع دار  
 صغيرة فاداهي لصغير آخر في ولاية لا كوز والمعنى فيه انه تنفبه حكم الحكم اذا وقع لا  
 نشان لا يقع لغيره والقاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع ماله من اليتيم  
 ذكر في السير انه لا يجوز والقاضي اذا زوج الصغيرة اليتيم من ابنة لا يجوز وكذلك  
 زوجها ممن لا فصل شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع القاضي من نفسه ومن  
 غيره مال اليتيم في مسائل السوء القاضي اذا استأجر لبيتيم باكثر من ابر المثل  
 بحيث لا يتبين ان تسفه فيه ولم يعلم القاضي بذلك فلا يجزى من عمله  
 في مال اليتيم ولو قال القاضي بقررت المورث فادارة على القاضي كسبا  
 جميع الاجر في مال القاضي والقاضي اذا اقرض مال اليتيم كوز وقد ترقى في  
 بل السوء الوصي اذا باع التركة قرضا على ثلاثة اوجه ان يكون الورثة كلهم  
 فالوصي منع كل شيء من تركه الميت شيئا كان ادعوا وصفا او عقارا كالمش  
 كانوا حضورا او غيبا على الميت دين او لم يكن لكن انما منع بمثل القيمة  
 او بما يتخاف الناس في مثله قال شمس الاثنية المخلو اني قد اوجاب  
 استعفت فاما المتخوفون من مشايخنا فقد قالوا انما يجوز للوصي بيع عقار  
 الصغير اذا كان على الميت دين لا واداه الامن ثمن العقار او يكون للوصي  
 حاجة الى ثمن العقار او يرغب المشتري في شرايه بضعف القيمة وان  
 كان الورثة كلهم كبارا وهم حضور وليس على الميت دين فالوصي  
 لا يملك التركة اصلها شيئا في دين الميت ويقتض حقوقه ويدفع الى  
 الورثة يمكنه اذكري الاصل في المسمى عن اسوسف من عن المحسنة روضة  
 في رجل اوصى الى رجل له اولاد كبارا وكلهم حضور وليس على الميت دين ولم



يوصي الوصية انه يجوز بيع الوصي في كل شيء ما خلا العقار وكذلك قول  
 ابي يوسف ربح قال ابو الفصّل وهذا خلاف جواب الاصل فقل ذكر في الاصل  
 انه لا يملك بيع ما سوى العقار ايضاً وان كان على الميت دين و  
 الورثة كبار حضوراً جمعوا على انه يبيع كل التركة بقدر الدين وفيما زاد  
 على الدين اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ربح سماع وقال لا يبيع وهذا اذا لم يقض  
 الورثة الدين من خالص مالهم فان قالوا نحن نقض الدين لم يكن  
 للوصي ولاية بيع التركة اصلاً هذا اذا كانت الورثة كباراً وهم حضوراً فان  
 كانوا غيباً فان لم يكن في التركة دين ولا وصية يبيع المنقولات  
 لان بيع المنقول من جمل الحفظ قال ابراهيم سالت محمد بن ابراهيم عن غيبة  
 الكبير الذي يجوز عليه الوصي في المتاع قال اذا كان بالكوفة في مسيرة ثلاثة  
 ايام ولا ساع العقار لانه محفوظ ولو حفر هناك العقار يملك بيعه  
 اختلف المشايخ قال بعضهم يملك اشتد لا بالمنقول قال بعضهم لا يملك  
 وهو الاصح لان التركة لا تملك غالباً فبني الحكم عليه لا على المدة هذا اذا كان  
 كباراً غيباً وليس في التركة دين ولا وصية فان كان في التركة دين  
 وهم غيب فان كان مستوفى سماع بقدر الدين من العقار والمنقول جميعاً  
 ويحل بيع الزيادة ان كان منقولاً مثله ان ساع وان كان عقاراً مثله ذلك  
 ايضاً عند ابي حنيفة خلافاً لما اذا كان الورثة كلهم كباراً فان كان بعضهم  
 كباراً وبعضهم صغاراً فان كان الكبار غيباً والتركة خالية عن الدين و  
 الوصية فله وصية بيع المنقول بالاجماع وله بيع حصة الصغار من العقار ويحل  
 بيع حصة الكبار من العقار فعلى الخلاف الذي قرأنا كانت التركة مشغولة  
 بالدين والكبار غيب ان كان مستوفى سماع العقار والمنقول جميعاً وان  
 لم يكن مستوفى سماع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع ويحل بيع الز  
 يادة على ذلك ففي المنقول يجوز بيعه وفي العقار خلاف على ما قرأنا كان  
 الكبار حضوراً والتركة خالية عن الدين والوصية فانه يبيع حصة الصغار من  
 العقار بالاجماع ويحل بيع حصة الكبار فالمسئلة على الخلاف وان كانت

التركة

التركة مشغولة بالدين فان كان مستوفى سماع الكل وفي غير المستوفى  
 سماع بقدر الدين ويحل بيع الزيادة فعلى الخلاف والاصل عند ابي حنيفة ربح  
 انه متى ثبت للوصي ولاية بيع بعض التركة له ولاية بيع الباقي فان  
 الوصي كما يملك بيع نصيب الصغير من المنقول يملك بيع نصيب  
 الكبر الغائب ايضاً وقام هذا في معانية ينظر في وصايا الذخيرة واذا باع  
 الوصي شيئاً من تركه الميت بالنسبة فان كان في ذلك ضرر لليتيم  
 بان كان مخشياً عليه المنع والمجود قبل الحول لا يجوز ولا يجوز وعن هذا  
 قال مشايخنا ربح اذا استباع رجل شيئاً من مال اليتيم بالفت والآخر بالفت  
 ومائة والاقل املا ويبيع الوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه المنع  
 والمجود عند الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا متولى الاوقاف و  
 جميع املاك الاوقاف وصبي باع ضيعه اليتيم من مفلس يعلم انه لا يملكه  
 اداء الثمن وذكر في الفتاوى عن ابي القاسم ان كان هذا بيع رغبة اجل  
 القاضى المشتري ثلثة ايام فان امكنه اداء الثمن والا نقص البيع  
 ففي هذا الوجه اشارة الى جواز البيع وانه يخالف المذكور في الكتب عن  
 اصحابنا وسع في الحوز بهذا البيع الا ان المشتري اذا انقضى الثمن قبل ان يرد  
 القاضى المبيع على الوصي والسع صلي للصغير القاضى بمضى البيع ويحكم بجوازه  
 الا ان وفي فتاوى الفضلي وصى باع عقاراً يقضى بثمنه دين الميت وفي  
 يده من المال لم يبيع لعقبات الدين جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصي وقول  
 الوصي ذلك بنفسه جاز فكذا ذلك الوصي وفي مساوى ابي الليث ربح  
 رجل مات وادعى ثلث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والورثة  
 ساع صنفاً للوصية فله وارث ان لا يرضى الا من كل شئ ثلث ما يمكن  
 ساع الثلث منه وصى آخر بعض التركة اجازة حسنة طويلة يقضى دين  
 الميت لا يجوز لما فيه من الغبن في الشين الاول في هذا الفصل كلام  
 ينظر في اجازة الذخيرة وصى باع شيئاً من اموال اليتيم ثم طوّل منه  
 باكثر من ذلك ينظر في ذلك اثنان من اهل البصر والامانة فان قال



بان الذي باع الوصي به قيمته جبر لا يلتفت الى زيادة من يريده وان  
 كان في الزيادة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا يجب على الوصي دفع ما  
 باع بالزيادة بل يري ذلك اصيل البصر والامانة فان اجتمع على ذلك  
 رجلان اخذا الوصي قولهما وفي بعض المواضع يقولون بغير الوصي على قول  
 الواحد وفي بعضها بشرط المشي وقيل بشرط المشي قول محمد بن واكثف  
 قولهما في التركة والترجمة الاب والوصي اذا باع مال الصفة ثم قال البيع  
 مع المشتري صحى الاقالة وفيه دققة ينظر في مسائل السوء افا رهن  
 الوصي متاع اليتيم يدين استدانه عليه وقبضه المهرتين ثم ان الوصي استغارة  
 من المهرتين حاجة اليتيم فضاغ في يد الوصي بهلك من مال اليتيم ودين  
 المهرتين على اليتيم بحال يطالب به الوصي واذا غصب الوصي من يد  
 المهرتين واستعمل في حاجة الصغير وبهلك نصيب الوصي قيمة الحق المهرتين  
 للمهرتين اليتيم وله استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن الحقما حتى ان في  
 الفصل الاول اذا ادى دين المهرتين جمع بذلك في مال اليتيم وفي الثاني  
 لا يرجع بذلك على اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمل في حاجة  
 اليتيم وضمن قيمته للمغصب منه بل يرجع بذلك في مال اليتيم لا روية  
 عن اصحابنا رج فيه قال مشايخنا رج ينبغي ان لا يرجع وقد مرست المسئلة في  
 مسائل الغصب الوصي اذا استأجر اجرة اليتيم باكثر من اجر المثل قال القاضى  
 الامام ركن الاسلام السفة كرج ان الوصي نصير مستأجر لنفسه ويجب  
 جميع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان الاجارة  
 يقع للصغير ويجب اجر مثل عمله ويرد الفضل على الصغير الوصي اذا احتال  
 بمال اليتيم والثاني املاء من الاول خارج فان كان دون في الملاء لا يجوز  
 وان كان من مثله اختلف المشايخ رج فيه واستأجر في الكتاب الى  
 ان لا يجوز وقد رتب في مسائل الحوالة اذا باع الوصي دار صغيرة فاذا بيع للصغير آخر  
 عدو حية فذلك جائز الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه من اليتيم فعلى  
 قول المحقق رج واحد الروايتين عن ابيوسف رج يجوز اذا كان منفعة

ظاهرة وعلى قول محمد بن واظهر الروايتين عن ابيوسف رج لا يجوز على  
 كل حال تحكم المشايخ في تفسير الشفعة الظاهرة على قول المحقق رج بعضهم قالوا  
 ان سيع الوصي ما يساوى الف درهم ثمانى الف مائة درهم وسع مال الصبي  
 من نفسه ما يساوى ثمانى مائة بالف وبعضهم قالوا ان سيع مال نفسه ما  
 يساوى الف مائة وسع مال الصغير من نفسه ما يساوى مائة مائة بالف  
 ثم اذا جازع الوصي من نفسه على قول المحقق وهل يكتفى بقوله بعث او  
 اشترى كمانى الاب ام يحتاج الى الشطرين كجالات الاب وذكر للمهرتين  
 وجها وقال ولاية الاب تثبت شرعا بلا قبول وولاية الوصي يثبت  
 بنفسه بلا قبول فكذا يصح يفتقر الى القبول وصي اليتيم اذا باع مال احدهما  
 من الآخر لا يجوز الصبي المادون له من جهة الوصي اذا باع ماله من الوصي  
 فهو كبيع الوصي بنفسه وفيه كلمات ينظر للحالة في وصايا الذخيرة في فصل  
 تصرفات الوصي وفي واقعات الناطقى رحمه الله الوصي اذا امره انك  
 بان يشترى له شيئا من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى  
 لنفسه على قول المحقق رج الوصي اذا اخذ ارض اليتيم فزارعه اختلف  
 رج قال بعضهم يجوز وقال بعضهم ان كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز وان  
 كان البذر من قبل الوصي جاز وذكروا في الاصل ان كان البذر من جهة  
 اليتيم يجوز وان كان من جهة الوصي لا يجوز وانه مشكل وعامة المشايخ  
 على انه لو كان اجر المثل ضمان النقصان خير لليتيم من ارضه من  
 الخارج خير له من اجر المثل وضمن النقصان جازت المزارعة هذا كما ذكر  
 في وصايا الامامى عن ابيوسف ان وصي اليتيم اذا زرع بذر اليتيم في ارض  
 اليتيم وشهد عند الزرع انه اخذ البذر وضاع عليه وانه استأجر الارض  
 لنفسه فان كان الاجر خير لليتيم فالى اجعل الارض لليتيم ولو استقر  
 البذر من ميراث اليتيم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي والقول قوله  
 انه زرع لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه في ارض اليتيم وقال زرعها  
 لنفسى فان كان في ذلك رج ظاهر لم يصدق ثم اصل هذه المسئلة دليل

الشيخ



دليل على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وذكر في المسعى عن محمد  
 رح مسئلة هل على المالك ان يملك ذلك وصورة الوصي اذا استقرض شيئا  
 من مال اليتيم واستخدمه في ذلك انه اخذه وصنعه ثم ضاع فلا ضمان على الوصي  
 الا ان يحركه فيجب الضمان ولو كان يملك الاستقراض لما وجب عليه الضمان  
 وان حركه قال شام في نواذره سمعت محمد بن الحسن الوصي ان يستقرض  
 من مال اليتيم عند الحسنة واما ان يارى انه ان فعل ذلك وله فوائد فلا  
 بأس به وذكر شمس الامامة الحلواني رح في شرح كتاب الرهن ان فيه  
 اختلاف المشايخ رح والوصي يملك اخذ مال اليتيم مضاربة وان اخذه  
 على ان عشرة دراهم له من الربح منه مضاربة فاسنة ولا اجر له وبهذا  
 مشكل لان المضاربة متى ضدت ينعقد جارية فاسنة ويجب اجر المثل  
 ومع هذا قال الحبيب لان حاصله ارجح الى ان الوصي يوارث نفسه لليتيم  
 وانه لا يجوز ولو ان وصيت استعار من رجل دابة ليعمل بها من اعمال  
 اليتيم فعمله حتى جاوز عن الحد صار في الفا اذا غطيت الدابة فان ضمانها  
 في مال اليتيم يعني مقدار الضمان على اليتيم وفيه اختلاف ذكرناه في مسائل  
 العارية وفي مضاربة شيخ الاسلام خواجه زاده الوصي اذا اجر نفسه لليتيم  
 باقتل من اجر مثل عمله حتى كان للصغير ثمة منفعة ظاهرة يجوز والوصي يملك  
 التمتع بامه الصغير وداره في نجاح الشامل الوصي اذا اراد من مال اليتيم  
 بدين نفسه لا يجوز قبلا ويجوز استحسان وهو قول الحنفية ومخرج خلافا  
 لابن يوسف وهذه المسئلة بناء على ان الوصي اذا باع مال اليتيم بدين  
 نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين عند الحسنة ويجوز  
 ويصير موصيا من الصغير وعلى قول ابو يوسف رح لا يجوز واصحوا على انه  
 لو اراد ان يدين بدين نفسه من مال الصغير ليس له ذلك واذا صح الرهن  
 بدين نفسه عند ما يملك في يد الرهن يملك بافيه ويضمن الوصي  
 للصغير ثمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه  
 يتجاوز مودع مال الصغير وله فيه الولاية وفي المنتقى قال ابراهيم

رح الوصي ان يركب دابة اليتيم الى بلد يتقاضى دينه قال لا ولكن النفقة  
 في مال اليتيم ويركب دابة نفسه قال وان انى القاضى حتى يعطيه ذلك  
 اجراه وفي فتاوى الفضل يخرج في عمل اليتيم ويشترى دابة باليتيم  
 وينفق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا يضره وفي فتاوى  
 ابى الليث رح قال نصير رح الوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب دابة  
 اذا ذهب في حاجة مال نفسه او المسترح هذا اذا كان محتاجا لقوله  
 ومن كان غنيا فليدفع عنه وهذا استحسان بقدر ما يتبعني في ماله والقيام  
 ان لا يجوز له لقوله ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما من غير تفصيل  
 ولعل ان الاولى صارت مشوشة بهذه الآية وسئل ابن معاذ عن رجل  
 انفق مال اليتيم في حاجة نفسه قال لا يبرأ منه على اليتيم ولا يقضيه  
 من نفسه الا ان سرى للسم ما كوز شراؤه ثم يقول المشهود كان لليتيم  
 على كذا فانا اشتري هذا له نصير فقا صا ويراد من الدين وكذلك هذا  
 الحكم فيما اذا استهلك الوصي مال اليتيم وقال بعض مشايخنا لا يبرأ حتى ياتي  
 الحاكم فنجبه بالقصة فيضمنه ويأخذ منه في سبب اذ ان يتعذر عليه الدفع الى الحاكم  
 بان لا يجد القاضى او يخاف ظلمه في يشتري شيئا لليتيم بماله نفسه وفي  
 الروايات وصى اخذ مال اليتيم في حرجه وانفق ثم وضع له مثل ما انفق لا يبرأ  
 الا ان يكسبه فيدفعه اليه وذكر في النوازل عن نصير انه يشتري الصغير  
 شيئا ويعطى ثمنه عنه من مال نفسه بهذه الجملة في وصايا الذخيرة وذكر  
 في النوازل في موضع اخر الوصي اذا استعمل دراهم الورثة ودراهم الوصية  
 ثم دفع من عنده في وصية الميت او انفق على اليتامى قال محمد بن سلمة  
 رح ارجوان سبب اذ منه ثم في فعله والقياس ان لا يبرأ وذكر في موضع  
 آخر من النوازل وصى استهلك مال اليتيم وهو صغير يشتري شيئا ويعطى  
 ثمنه من مال نفسه فيه اذ ان شاء اسبق وذكر في موضع آخر وصى للميت  
 عليه دين قال ينفذ الوصايا من مال نفسه وتقتضيه دينه من مال نفسه او  
 يقول يقتضى من مالي ارجع في مال اليتيم حتى يصير قضا صا وفي فتاوى صاحب

س



المحيط لو استهلك المستولى مال الوقف حتى صار ضامناً ثم وضع مثل ذلك  
على مال المسجد لا يخرج عن العدة والحيث ان يرجع الامر الى القاضي حتى  
ينصب احد فيدين الله ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو انفق في عمارة  
المسجد يخرج عن العدة وفي العدة اذا صرف القيمة مال الوقف في حاجة  
نفسه ثم انفق في عمارة المسجد لا يجوز بمثل ذلك وخط بدرهم الوقف  
ليضمن الكل لا يتصاره ملكا وطريق برأيه ان تصرف في عمارة الوقف  
او بامر القاضي رجلا يقبضه منه للوقف وذكر ابن سماعه في نوادره عن  
ابن يوسف ربح اذا انفق الوصي على البيت من مال نفسه ومال اليتيم  
فأشبهه فهو متعلق الا ان يشهد انه وضع عليه او انه يرجع في مال نفسه له  
ان يرجع وفي واقعات ان طفي ربح الوصي اذا اشترى الكفن من مال نفسه  
كان له ان يرجع في مال البيت كالكفيل بالشرع اذا انفق الثمن من ماله وكذا  
لو قضى الوصي دين الميت من مال نفسه كان له ان يرجع والوارث كما  
لوصى في هذا وفي دعوى فتاوى الفضل رحمه الله رجل مات عن امرأة واولاد  
صغار او كبار ووصى الى امرأته فاحتاج الصغار الى النفقة لمنزلة وقت  
في القسمة فانفقت على الصغار ليرجع في ماله بعد القسمة اذا شهد  
عند الانفاق انها انما سقوا ليرجع ربحه والا فلا لان الغالب من  
شفقة الوالدين انما يقصدان بما ينفعان على اولادهما البر والصلة  
والمسئلة المذكورة في الوالد اذا قضى مهر امرأته ابنة الصغيرة لا يرجع اذا لم  
يشهد وفي النوازل اذا اشترى الوالد لولده الصغيرة شيئا وادى الثمن  
من مال نفسه ليرجع في مال ابنته ان لم يشهد عند الاداء لم يرجع وفروع بين الوالد  
لحد الوصي بكذا ينفذ بين الوالدة اذا كانت هي الوصية وبين ان يكون  
الوصية غيرهما من النساء وفي فتاوى ابي القاسم ربح الوصي اذا انفق الوصية  
من مال نفسه قبل ان كان وارثا ليرجع وان لم يكن لا يرجع وقيل ان كانت  
الوصية للعباد يرجع وان كانت شرا ليرجع ويترك ليرجع على كل حال ذكر الحكم  
في فضل الروايات من شروط الوارث الوصي اذا قضى دين الميت

ان شرط

ان شرط الرجوع فانه ان يرجع فاما اذا ادى ولم يقبل شيئا ثم قال ادبت  
لا يرجع فانه لا يصدق وذكر القاضي الامام في الدين ربح في الفتاوى الوارث  
اذا قضى دين الميت من مال نفسه فله الرجوع في التركة وان لم يقبل وثبت  
القضاء اما القاضي لا يرجع في التركة ورأيت في بعض الفتاوى القيمة اذا انفق  
في عمارة الوقف من ماله ان يشهد انه انفق ليرجع فله الرجوع والا فلا كالحاكم  
الوصي اذا اشترى لليتيم او قضى دين الميت او نفق الوصية فانه لا يكون  
متطوعا بشرط الرجوع ام لا والوارث في هذا كالموصي وذكر رشيد الدين ربح  
في فتاواه المستولى اذا صرف في عمارة الوقف من حجب ملك له  
ودفع قيمة من مال الوقف كان له ذلك لانه يملك المعنوية من مال  
نفسه كالموصي يملك صرف الثوب المملوك له الى الصبي ويرفع ثمنه  
من مال الصبي وذكر في العدة قيم الوقف اذا ادخل جدي عاني دار الوقف  
ليرجع في غلته لانه ذلك لان الوصي ان انفق من ماله على اليتيم  
ليرجع له على ذلك والاحتياط ان سح الخبز من آخر ثم يشتره للوقف  
وفي نوادره بالاسلام طاهر بن محمود اذا اراد التولي ان ينفق في عمارة  
المسجد من ماله ويكون له الرجوع يشترط ان يرجع الامر الى القاضي حتى  
يأمره بالاستقراض والانتفاع وفي نوادره صاحب المحيط ربح لو انفق  
على الوقف من مال نفسه ليرجع وان لم يشترط كالموصي وذكر في المسقط  
مسئلة على ان القيمة او الوصي لو انفق في الوقف او في مصلحة اليتيم  
من ماله ليرجع فله الرجوع من غير ان يرجع الامر الى القاضي اما اذا ربح فانه لا  
يصدق الا ببينة فانه ذكر قيم الوقف اذا انفق في الوقف من ماله ليرجع  
في غلته فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن ان ادعى ان يكون العقول له  
وقد رما يتعلق به في تصرفات الابن وذكر في المبسوط الوصي اذا  
اشترى الطعام والكسوة بشهادة الشهود ويرجع في مال الميت اذا  
كان على ذلك بينة فلا يصدق على ادعاءه خارج ونقد الثمن من ماله حتى  
يقوم البينة على ذلك اذا انكر الورثة ذلك بخلاف ما اذا كان عند



الوصي مال فقال ادب الخراج او من الطعام والكسوة من طعام الذي  
 عندي وكذبه الورثة كان الوصي مصدقا فيما قال من غير مينة وذكر القدر  
 الشهيد في الباب السادس من ادب القاضي وان ادعى الوصي او  
 القيم انه انفق من مال نفسه وادار الرجوع على اليتيم والوقف فلا يكون له  
 ذلك لانه يدعي لنفسه ديناً على اليتيم والوقف فلا يصح له ان يدعي وفي  
 وصايا الجامع الكسوة لو قال الوصي ادب خراج ارض اليتيم او جعل البقية او ضما  
 بن شيء استهلكه الصغير او نفقة اقارب بعد الفرض او من غير  
 اشتريته او انفقته عليه وذلك نفقة مشكوك او ادعى انه ادب نفسه  
 الجمل من مال نفسه ليرجع على اليتيم لا يصدق الابنية وقام هذا المظهر في وصايا  
 الجامع ويأتي بعد هذا شيء من ادب القاضي وذكر محمد راجع في الوصايا بالجامع  
 الوصي اذا قال بعد بلوغ النفقة عليك مالك في صكك يصح  
 في نفقة مثله وفي تلك المدة ولا يصدق في الفصل لانه في قدر نفقة  
 المشكوك عليه شرعاً والفضل على ذلك اسراف فلا يكون مسلطاً  
 عليه شرعاً والاصل ان الوصي متى اقر بشيء في مال الصغير بعد بلوغه  
 وكذبه الصغير ان كان تصرفاً بغير تسلط عليه من جهة الشرع لا يقبل قوله  
 الابنية او بتصرف الصغير بعد بلوغه وكذا لو قال ان اياك تركت  
 رقيقاً وانفقت عليهم كذا واشتريت كذا رقيقاً بالانفاق درهم و  
 انفقت عليهم كذا والريث قائم او بالكل والكسوة الصغيرة ذلك بعد بلوغه  
 قبل قوله مع يمينه في نفقة مثله لانه مسلط عليه شرعاً لان ذلك اصلاح  
 مال الصغير وحفظه كما يملك اصلاح نفس الصغير بالانفاق يملك  
 اصلاح ماله بالانفاق ايضاً فلو كان الغلام في يد رجل يدعيه فقال الوصي  
 لبيتم اني اشتريت هذا الغلام بالذهب من مالك وتبذنته وانفقت  
 عليه كذا وكذا من مالك الا انه غصبه مني وانكر الابن ذلك لا يصدق  
 الوصي على صاحب اليد والغلام لانه في حقه ما يدعيه او مدعي ولكن  
 يصدق في حق اليتيم حتى لا يضمن له شيئاً لانه اقرب ما هو مسلط عليه شرعاً

ادعى الوصي  
 الرجوع ما لو

اصل نفقة  
 من

لان الشراء بمال الصغير والانفاق عليه نفقة المشكوك من باب الحفظ  
 وفصار كالمودع اذا قال للمالك امرتني بدفع الوديعة الى فلان ودفعته اليه  
 وصدقه للمالك في الامر بالدفع وكذبه في الدفع يصدق المودع في حق برأيه  
 نفسه لاني حق وجوب الثمن على الوكيل او الرسول ولو قال الوصي ان  
 عبدك هذا قد ابى تجاؤد من مسير ثلاثة ايام واعطيتة جعله اربعين  
 درهماً من مالك وكذبه الابن في ذلك وقال لم يأتني خلاص قط يصح  
 الوصي في هذا مع يمينه عند اسو سفح وقال محمد راجع لا يصدق ولو حضر  
 الوصي رجلاً وقال ان هذا قد اخذ عبيد السيد الصبي كان قد ابى وجاؤد  
 من مسير ثلاثة ايام فان القاضي لا يدرم شيئاً من مال الابن الابنية  
 على الابن وادعى بطلان لوقال الخ اشترت للصغير خلاصاً من يد ابي رجل بالف  
 درهم وتبذنته وبكك عندي فان القاضي يمينه ان يعطيه صاحب  
 الغلام مثله من مال اليتيم ولو قال الوصي للابن بعد ما كبر ادبت خراج  
 ارضك عشرة سنين وقال الابن مات ابي منذ سنتين ادبت  
 خراج سنتين فالقول قول الوصي عند اسو سفح <sup>عند</sup> ومحمد راجع القول  
 قول الصبي والوصي ضمان حتى يقوم له ابنيته وعلى هذا الخلاف اذا  
 اختلفا في الارض ما فقال الوصي تريت الان وادبت خراجها عشرة  
 سنين وقال الوارث لم يزل كان في هذه الارض ما منذ مات  
 ابي ولو لم يكن في الارض ما يوم الحضور فالقول قول الوصي مع يمينه  
 بالاجماع حديثاً للحال كما في الطحاوية اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه و  
 لو ادعى الوصي انه ادب ضمان شيء استهلكه الصغير وقال الصغير بعد  
 البلوغ لم استهلك شيئاً فالقول قول الابن وكذا لو ادعى انه  
 نفقة اقارب الصبي بغير من القاضي وانكر الصبي الفرض لا يصدق الوصي  
 الابنية ولو قال ان عبدك قد اتى الى الشام فاستأجر رجلاً بماية درهم  
 تجاؤد وانكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي لانه يدعي ما هو مسلط عليه لانه اقرب  
 بزوم المال اليه استأجر رجلاً ولو قال الوصي في جميع ما ذكرنا ادبت من مالي



لارجع على التيمم لا يصدق الا سنة بهذه الجملة وفي وصايا الخادم وذكر الصدقة  
 الشهد في الباب السادس من ادب القاضي ويتبع للقاضي  
 ان يحاسب الامانة على ما جرى على ايديهم من اموال التلاميذ ومن غلاتهم  
 وان احسن بحياة غزله واستبدله غيره وان وجهه امينا وره وبقبل  
 قول الوصي او القيم ما تدعي من الانفاق على التيمم والفقيرة وتلك  
 اذا ادعى ما سبق على شئها في تلك المدة لان الوصي او القيم قائم مقام  
 القاضي وكما يقبل قول القاضي فيما يكون محتملا لتلك المدة لان الوصي او القيم  
 قال ان اتم احد منهم في شئ استخلفه واختلف المتأخرون فيه اتم  
 من قال انما يستخلف الوصي او القيم اذا ادعى عليه شئ معلوم اما اذا  
 لم يدع عليه شئ معلوم لا يستخلف واكثرهم قالوا لا يستخلف لان هذا  
 استخلاف للاحتياط والنظر للتيمم ومال الوقف في شئ  
 محتاط الامر في الوقف والتيمم وهذا حكم يختص بالتيمم والوقف وفي سائر  
 الدعاوى لا يستخلف ما لم يدع عليه شئ معلوم وقد ذكرنا في مسائل ادب  
 القاضي هذا الكتاب وذكر القاضي ابو جعفر في الزيادة الكبر الصغار  
 وطلبوا المال من الوصي فقال الوصي انفق عليكم منه كذا وكذا شيئا  
 يكون نفقة مثلهم في تلك المدة وكذا به الورثة فالقول قول الوصي  
 بالاجماع وان كان القاضي اخبره من الوصاية وذكر شيخ الاسلام ابي بكر  
 في شرح وصايا الاصل اذا كانت الورثة صغارا فقال الوصي انفق  
 عليكم كذا كذا درهم من مالهم ان كان ما يدعي النفقة في تلك المدة نفقة  
 مثلهم او زيادة يسيرة على نفقة مثل يكون القول قوله وعليه اليقين ان  
 اتهمته الورثة بعد البلوغ في ذلك بان قالوا انك لتواجه لنا وتنفق  
 علينا من الاجرة او قالوا انك لتنفق علينا واما نفق علينا غيرك على  
 سبيل التبع اذا ادعى مثل ذلك على الوصي وجب اليقين على الوصي  
 واما اذا ادعى امر على الوصي وكذبهم الظاهر بان قالوا انفق علينا كذا شيئا  
 فليلا لا يكفي ذلك القدر لنفقتهم في تلك المدة في الغالب فانه لا يكون

على الوصي يمين في هذه الحالة هذا اذا ادعى الوصي انه انفق عليهم في هذه  
 المدة نفقة مثلهم او زيادة يسيرة على نفقة مثل فانما اذا ادعى زيادة نفقة  
 مثل كجيش يمكن الاجرة منها فانه لا يصدق الوصي ويجب عليه  
 الضمان الا اذا اشترا ما ادعى بنفسه محتمل بان قال اشترى لعم طعاما  
 فشرى ثم اشترى ثوبا فطفاك او مثل ذلك فانه يقصد من البيع  
 لانه امين وفي خاصه فتاوى رشيد الدين رح رجل مات وترك ابنا  
 كبيرا وصغيرا والكسر وصى من جهة البيت او من جهة القمعي نفق  
 على الصغار في حال ضرورتهم فالقاضي ان يحاسب الوصي ولا يجبره على ذلك  
 لو امتنع والقول قوله في الخراج وفيما انفق بالمعروف ولم يسرف لانه  
 امين من جهة الميت والقول قول الامين مع اليقين فيها جعل امين  
 وذكر في وصايا الاخيرة قال فخرج اوصي رجل ان يبيع عبده ويتصدق بثمنه  
 على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن وبذلك الثمن في يده ثم اتى  
 العبد من يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع في جميع تركه الميت  
 وهذا جواب ظاهر الرواية ومن مخرج انه يرجع في ثلث تركه الميت  
 فاذا ملكت للتركة لا يرجع على احد على الورثة ولا على المساكين ان كان  
 قد يصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة فاصاب صغيرا من  
 الورثة عبدا فباعه الوصي وقبض الثمن وبذلك ثمنه واستحق العبد  
 يد المشتري يرجع المشتري بالثمن على الوصي ويرجع الوصي في مال الصغير  
 ويرجع الصغير على الورثة بحصة لبطان القسمة وفي المنفق اوصى اليه  
 الرجل ان يبيع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه ويتصدق بثمنه  
 ثم استحق العبد يرجع المشتري بالثمن على الوصي ولم يرجع الوصي في مال التيمم  
 بثمنه وانما يرجع على المساكين الذين يصدق عليهم بالثمن وهذه الرواية في  
 نص رواية الخادم مع الصغريات وعليه دين الفت درهم ولم يترك الا عبدا  
 فباعه الوصي بغير امر القاضي وقبض الثمن فباع عبده ثم استحق العبد  
 ويرجع المشتري على الوصي فالوصي لا يرجع على التيمم بشئ الا ان يكون التيمم



قال رحمه الله واقتضى ديني في ترجع الوصية على النعيم ثم اقامت الرجل في يده  
 وادرج شتي وترك اموالا وعليه دين محيط بالمال فقبض الوصية والودائع  
 من منزل الميت ليرد على اصحابها او قبضت على التيمم ليقبض به الدين  
 فملك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض  
 الوصية ماله من منزله وملك في يده فلا ضمان عليه لان له ولاية القبض  
 ليرده على الورثة الوصي اذا انفق النكحة على الصغار حتى قضيت النكحة و  
 لم يبع منها شيء ثم جاء نعيم وادعى على الميت ديناً وابنته بالبينة عنه  
 القاضي وقضى القاضي بذلك بل لهذا الغريم ان يقبض الوصية فيسجل  
 يجب ان يكون الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب فيما اذا قضى الوصي  
 دين الميت ثم ظهر دين آخر والجواب ثم ان الوصي ان ادفع الى الاول  
 بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الغريم الثاني يتبع الغريم الاول  
 فلو ايسر له ان يقبض ان كان المقبوض قائماً وان كان بالكمائن  
 حصته من المقبوض وان دفع الى الاول بغير امر القاضي فلهما في ان يقبض  
 الوصي حصته من المقبوض ان شاء وويل يرجع الوصي بما ضمن على الاول  
 فينظر ان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في دعواه وفي ما اقام من البينة  
 لا يرجع على الاول ان كان في زعمه ان الثاني صحيح في دعواه وفيما اقام  
 من البينة يرجع بذلك على الاول لان في الوجه الثاني زعم الوصي انه صا  
 غاصب نصيب الثاني بالدفع الى الاول فيضمن ولا كذلك في الوجه الآخر  
 وفي مسئلة النفقة كذلك فقتل ان انفق عليه بامر القاضي فلا ضمان على  
 الوصي وان انفق بغير امره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث  
 وعلى حق الورثة الوصي اذا خلط ماله بالتيمم بال نفسه لا يضمن لان الاختلاف  
 عنه مستعذر ومتعذر فسقط اعتباره بهذه الجملة في وصايا النكحة وفي المسئلة  
 اذا خلط الوصي ماله بماله بالتيمم فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف راجع في مجموع  
 النوازل في مستوفات الوصي ان يخلط طعامه بطعام البيت ويأكل منه بالمعروف  
 وفي فتاوى رعية الدين راجع الام اذا خلطت ماله بماله بال ولدوا شترت

انفق الوصي  
 ثم ظهر دين

انفق الوصي  
 ثم ظهر دين

انفق الوصي  
 ثم ظهر دين

الطعام

الطعام واكملت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصته لاننا اكلت  
 مال التيمم الوصي اذا قبض ديناً بالتيمم بعد ما خرج من الوصاية ان كان  
 الدين موروثاً للصغير او جيب بعقد القاضي عند الرجوع المحقوق فيه  
 الى العاقلة لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي غداً يرجع فيه  
 المحقوق الى العاقلة لا يصح قبضه ويبرأ المديون ذكر المسئلة في باب مكاتب  
 الوصي من كتاب المكاتب وفي المستفي عن محمد راجع رجل اوصى الى رجل  
 وله ابن صغير فاذا رث الصغير والميت دين على رجل فقبض الدين به  
 ما ادركت فهو جائز ولم يفصل قال ثم ولو كان الابن نكاحاً عن القبض  
 بعد ما ادركت فقبض لم يجز قبضه واذا ابرأ الوصي غداً من غداً لم يثبت  
 فمدا على وجهين ان كان الدين وجب بمعاقده الوصي فانه يصح  
 ابرأؤه في قول ابي حنيفة ومحمد في قول ابي حنيفة ولا يصح في قول  
 ابي يوسف راجح استحساناً والاختلاف فيه نظير الاختلاف في وكيل الحج  
 وان كان ديناً وجب لمعاقده الوصي فانه لا يصح ابرأؤه عندهم  
 جميعاً لا بمنزلة وكيل الحج في الوكالة بالقبض والوكيل يقبض الدين  
 لا يملك ابرأؤه الوصي اذا قضى ديناً وجب على الميت واراد ان  
 يكتب كتاب البراءة للميت يكتب صاحب الدين في ذلك الكتاب  
 اني قبضت جميع ما كان على الميت بكذا مال الواقف الوصي ديناً  
 للميت فاذا اذ ان يكتب الغريم كتاب براءة على الوصي فانه يكتب  
 الوصي اني قبضت من فلان كذا كذا اذ ابرأه ولا يكتب اني قبضت  
 جميعاً للميت عليه والكفر ان الوصي متى قضى دين الميت فاذا اقر  
 صاحب الدين في الكتاب انه استوفى من الوصي جميع ماله على الميت  
 فمضاجب الدين انما اقره موافقاً على نفسه واقر انسان على نفسه صحيح  
 ما الوصي اذا قضى دين الميت فمضى اقرانه استوفى جميع ما على الغريم يكون  
 الوصي موافقاً على الورثة لاجل نفسه واقر انسان على غيره باطل فذكر شيخ  
 الاسلام ابو بكر في الاصل وذكر في ابواب التيمم الوصي اذا دفع المال

اراد الوصي  
 غداً



الى الصبي لا يعين وفي ظاهر الرواية يعين وذكر في صحيح المبسوط الوصي  
 اذا اخرج دين الميت فان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز وان كان تولى  
 العقد يجوز عند المحققين والمحدثين ويعين للورثة الوصي اذا قال لي على  
 الميت دين لا يخرج القاضى الزكاة من يده كذا قال شاذوان ادعى  
 شيئاً بعينه اخرجته قال الفقهاء وقد قيل ان الوصي متى ادعى شيئاً على  
 الميت ولا يثبت له فالقاضي يخرج من الوصاية لانه يستحق اخذ مال اليتيم  
 والاختيار عندي ان القاضي يقول له اما ان تبرأ به من الدين الذي يدين  
 واما ان يقيم البيعة عليه حتى يتوبني واما ان اخذك من الوصاية  
 فان ابراه واما اخرجته وجعل مكانه آخر مثل الوصي عن وصي باع داراً  
 ثم ادعى ان الدار كان بيته وبين الميت قال ان كانت الدار في حيوة  
 الموت في يده وكنت تقره لم يصدق الوصي على ما ادعى الا اذا قام ببيعة  
 عادله فيجعل الحاكم وصية للميت حتى يقوم الوصية البيعة على الذي نصبه القاضي  
 وكذا اذا ادعى الوصية شيئاً على الميت جعل القاضي للميت وصية حتى  
 يقيم البيعة على الوصية ثم الحاكم بالخيار ان شاء تركه خارجاً عن الوصية وان  
 شاء احاده اليها بعد ما قضى في يده قال الفقهاء وذكر الخصائص روح في ادب  
 القاضي ان القاضي يجعل للميت وصية في ذلك الدين خاصة ولا يخرج  
 بهذا الوصي من الوصاية وذلك القول اصح وبه نأخذ وآي مواريث الفتا  
 وى سئل ابو القاسم رحمه الله عن رجل مات والطلب وارثه قال  
 له ان نأخذ منه مقدار حقه من غير علم الورثة وآي العيون اذا وصى الى  
 امرأة ولها عليه مهران كان له من الصناعات مثل مهرها فلها الاخذ  
 الصناعات وان لم يكن صامت فلها ان يبيع ما كان اصيل للبيع ويتوبني  
 صداقتها من مثله رجل قرع القاضي ان لفلان الميت على كذا كذا  
 من المال وعلى الميت ديون كثيرة من ذلك الجنس فادفع القاضي للمدينين  
 باءا ما عليه الى غناء الميت صح امره واذا دفع برى عن دين الميت  
 ولو قضى هذا المدينين دين الميت بغير امر قضاء القاضي على ثوبى شمس

الائمة السرخسي رح ان القضاء عنه صحيح ويسقط دين الميت وفي آخر  
 كفالة شرح شيخ الاسلام خواهر زاده مديون الميت اذا قضى  
 دين الميت الى غريم له على الميت دين كان ذلك مملوكاً للغريم كذا  
 له على الميت دين بدينه المحلة في الذخيرة وقد ذكرنا هذه المسائل في كتب  
 الفصول احد الورثة اذا قضى دين الزكاة من خالص ملكه حتى كان له  
 الرجوع في الزكاة فلو ملكك الزكاة قبل ان يرجع منها ثم ورثها اجتمع  
 ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت ان يرجع في الزكاة الميت  
 الثاني وفي المشتري رجل مات وترك ديناً وقد كان اشترى عبداً  
 في حيوة ولم يقبضه ولم ينفق الثمن وعليه ديون فقضى ابنه البالغ  
 الثمن وقبض العبد فانه يكون بينه وبين الغنا والمخضوض قال  
 هذا بمنزلة الرهن وصورة مسئلة الرهن رجل مات وعليه ديون  
 وبعض الديون رهن فقضى بعض الورثة دين الغريم الذي بيده رهن  
 وافتات الرهن فانه يكون بين الغنا ولا يكون الوارث الذي  
 قضى الدين اولى به من بقية الغنا في الذخيرة وذكر في الفتاوى القاضي  
 اذا نصب وصية في تركه ايتام وهم في ولاية والتركيب لبيت في ولاته  
 او كانت الزكاة في ولاية والايام لم يكونوا في ولاية او كان بعض الزكاة  
 في ولاية قال شمس الائمة الحلواني رح يصح النصب على كل حال يعتبر  
 النظام والاستعداد ويصير الوصية وصية في جميع الزكاة اينما كانت الزكاة  
 وكان ركن الاسلام على السفدي رح يقول ان كان من الزكاة في ولاية  
 يته نصيب وصية وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولاية  
 ولا يشترط كون الزكاة في ولاية ورايت بخط بعض المشايخ القاضي اذا  
 نصب وصية في تركه لم يست في ولاية لا يجوز وهو فتاوى وتنويه  
 مشايخ مودود قال شمس الائمة الحلواني رح يجوز العبرة بالخصومة  
 وذكر رئيس الدين رح في فتواه اليتيم اذا كان بخار لا يجوز نصب الوصي  
 من قاضي سمرقند ونصب المتولي في وقف ليس في ولاية القاضي



قد كتبناه على الاستقصاء في الفصل الاول من كتاب الفصول الوصية  
 اذا كان فقها خلت المشايخ من ان القاضي يقسم اليه امينا ثم يبعثه  
 من النيابة او يخرج من الوصاية واشتار يخرج في باب مكاتب  
 الوصي ان القاضي يخرج من الوصاية واذا كان الوصي عدلا لا يخرج  
 عن القيام بمصالح الصغير وعن التفرغ في حاله اختلف المشايخ في  
 والصحيح ان القاضي لا يخرج من الوصاية بل يقسم اليه امينا ثم اذا  
 كان عدلا كافيا فلا ينبغي للقاضي ان يزله ولكن مع هذا لو غلبت  
 آخر ذكره شيخ الاسلام في كتاب الوصايا في باب الوصي والوصية  
 وهكذا ذكر الصدر الشهباز في ادب القاضي للخصاص وكان ظهير  
 الدين المرغيناني رحمه الله يقول في مقدمه القاضي لانه  
 مختار الميت فقام مقام الميت وفي فتاوى الفضل رحمه الله عن  
 القيام بامر الميت فقام الحاكم قيا آخر ثم قال الوصي بعد ايام صرت قادرا  
 على القيام بامر الميت هل يعيده الحاكم الى ما كان قال هو وصي على حاله  
 لا يحتاج الى إعادة الحكم لانه لم يترك في المسئلة اقام قيا آخر مقامه حتى يقتضيه ذلك  
 عز الاول وذكر القدوري ليس للقاضي ان يخرج الموحي من الوصاية و  
 ولا يدخل فيها معه احد فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا  
 شر اخرجه ونصب غيره الوصي اذا قدم غريم الموحي الى القاضي فاقتر  
 الغريم بالدين والموت وانكر الوصاية الى المدعي فالقاضي ان شاء جعل  
 هذا المدعي وصيا وان شاء جعل غيره وصيا في آخر الباب الثاني والستين  
 من ادب القاضي بهيمة الجملة في الذخيرة في كتاب الوصايا الوصي اذا  
 اراد ان يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي ليس ذلك  
 كما لو كبل بحضرة القاضي ان كان عدلا كافيا لا ينبغي ان يخرج من وان غلب  
 مع هذا فيزول قبة اختلاف المشايخ في ادب القضاة من العدة وذكر محمد  
 رحمه في الجامع الصغير في الرجل يوصي الماعز فقبض الوصي في حيوة الموحي فاموت  
 لانه حتى لو اراد الخروج منها بعد موت الموحي ليس له ذلك وان رده

الوصي يخرج من الوصاية  
 في غير مجلس القاضي

في حيوة ان رده في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد  
 مع قوله في غير وجهه بعينه عليه وتقام هذا ينظر في ادب القاضي للمصنف  
 الشهباز في وصايا الذخيرة قال محمد في الجامع الصغير الوصية  
 لما في البطن جائزة والميراث له واجب والهبة له باطلة الوصي  
 اذا اقر على الميت بالتين لا يصح اقراره والمسئلة موقوفه ولكن لهذا  
 الاقرار لا يخرج من ان يكون حضا للغريم حتى لو اقام الغريم بينة عليه اليان  
 يقبل منه ثم وقع بين الوصي والوكيل بالخصومة في الدين من قبل المتعا  
 عليه اذا اقر بالدين على موكله في غير مجلس القضاء لا يصح اقراره و  
 يخرج من الخصومة مع المدعي حتى لو اقام المتدعي بينة عليه بالدين بعد  
 ذلك لا يصح والتوف في مقتوبات وصايا الذخيرة الوصي اذا اقر ان  
 هذا عبد فلان وفي يده ثم ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه لاجل الصغير  
 في فتاوى رشيد الدين وانما الوصي لاحد الورثة بعينه ان له من  
 ميراثه عنه كذا كذا في كتابه اذ بقية الورثة ان يرجعوا على الوصي بحسبهم  
 كما اقر لهذا فقال الوصي لم يكن عندي غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئا  
 هكذا ذكر المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي  
 لاحد الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراثه خيره وفي الورثة صغير ثم جحد  
 الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا يضمن للصغير مثل ذلك من  
 مشايخنا من قال انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع والصحيح ان  
 يقال في المسئلة روايتين اذا كان بعض الورثة صفارا وبعضهم كبيرا  
 واحد الكبير ووصي عن الصفار وارادوا القسمة قال الشيخ الامام الجفص  
 الكبير رحمه في فتاواه ان الوصي يقسم من الصفار والكبار ويقر به نصب  
 الصفار ثم يبيع نصيبه من اجنبي ثم يقسم بين اجنبي المشتري وبين صفار  
 ثم يشتري نصيبه من المشتري فيحقق القسمة بين الكل عند هذا الوجه  
 الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط بالبرص والنوم  
 حتى لو باع لا ينفذ وقد مر من قبله في وصايا الذخيرة البرص حائنة



وذكرني وصايا النوازل الجامع في الفتاوى وصي باع شيئا من مال اليتيم  
 فادرك اليتيم خابرا المشتري عن الثمن وهو مصلح غير مفيد وقال  
 انت بريء مما ادانك وصي من مالي فهو جائز وهو بريء ولو قال انت  
 بريء مالي عليك لا يبرأ لانه ليس عليه شيء وكذا الوكيل اذا باع شيئا  
 فقال الموكل انت بريء مالي عليك لا يبرأ لانه ليس عليه شيء الا ان  
 انه لو اراد ان يستوفي ليس له ذلك وانما الدين للوكيل قال الفقهاء ابو  
 الليث رح ولا تأخذ به باي اء من الدين كله فالتين له وللوكيل حق  
 المطالبة وكذا الوصي حق المطالبة وذكرني النوازل عن علي بن خرم قال  
 اجيب ابنا يوسف رح في صغري لانه لما مات ابي كان الوصي يظني  
 كل يوم شي درهم فانيست ابنا يوسف رح فقلت انه لا يكتفي في هذا  
 ابو يوسف رح الوصي واره ان يكتل كل يوم درهم وقال شيخ رح  
 اسبقوا على ايتامى اموالهم فان ماتوا فقد اكلوا اموالهم وان عاشوا  
 فسيروهم انهم من فضلهم وفي الذخيرة وللوصي ان لا يضيوع على الصغير  
 في النفقة بل يبيع عليه لا على وجه الاسراف وذلك يتفاوت بقلة  
 مال القبيح وكثرة فينظر الى ماله وينفق عليه بحسب طاله وذكر فيها ايضا وصية  
 النفق مال اليتيم على اليتيم على تعليم القرآن والادب فان كان البقي  
 لا يصح لذلك الا بدان يتكفل له شيئا مما يؤا في صلوة وذكرني  
 وصايا المشتري وصي قال الرجل اخمن عن ثلثان الميت ودينه فضمن الرجل  
 ذلك بامر الوصي واداه قال يرحم القضا من بما ادنى في مال الميت  
 وياخذ الوصي به حتى يؤد به من مال الميت ولا يرجع الوصي في ماله لانه  
 اخمن عن الميت ولم يضمن عن الوصي الا ان الوصي يجوز ارضه في مال  
 الميت والضممان عنه وان كان الذي امره الوصي خليفته له معاملة  
 وياخذ منه استحسن ان يرجع الضامن على الوصي في مال قال ابو  
 ان وصيا قال لرجل اخمن انا وانت ما على ثلثان الميت الذي اوجه  
 الى من الدين فضمناه على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ضمان

تسفي

وصي الوصي

عنه فلقى الغريم الوصي فاخذه بالمال كله فاداه اليه من ماله فان الوصي يرجع  
 في مال الميت بما ضمن عن الميت وهو نصف الدين ويرجع على الذي  
 ضمن معه نصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت ويأخذ  
 الوصي به ان كان في يده من مال الميت وفيها ايضا رجل مات  
 واوصى الى رجل ثم ان رجلا سوى الوصي انفق على بعض الورثة  
 نفقة وقال بعض ما انفق النفقة باجر الوصي واقر الوصي بذلك ولا  
 يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق فاقول قول الوصي اذا كان الوصي  
 الذي انفق عليه صغيرا وصي هريركي راكفت تاخانة تارسيده راغما  
 كند باغله دار خانه يتيه راكفت ما دران خانه عمارت كند وكرد  
 بيل يرجع على الصغير من غير شرط الرجوع فعلى قياس مسئلة الامر  
 بالاتفاق من الوصي ينبغي ان يرجع وينبغي ان يكون على الاختلاف  
 الذي فيها اذا قال لغيره انفق في عمارة دارى فانفق قال لا امام الشرعي  
 رحمه الله يرجع من غير شرط الرجوع وقال الشيخ الامام خواجه زاده رح  
 لا يرجع بغير الشرط وذكرني المشتري رجل مات وترك ابنتين صغيرتين  
 كبيرتين واوصى الى رجل فقال الوصي لشهه والى تدفقت نصب  
 الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصب الصغير من  
 يدي فبكر الصغير وفي يد الكبير مال نفسه من التركة فقال ما تركت الا ما  
 في يداي الكبير هذا وما قبض الوصي شيئا فاقول في ذلك ما قاله  
 الوصي اذا قال قبل بلوغ الصبي ولا يشترط الكبير فيما في يديه وفيه  
 ايضا رجل مات واوصى الى رجل وله بنون كبار وصغار فمات  
 بعض الكبار وترك ولد صغيرا قال يكون وصي الجدة وصيا له يجوز  
 بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه على ابيه فيما دون العقار وذكر فيه ايضا رجل  
 اوصى الى رجل مات فذبح الوصي الى الوارث ميراثه وكل شيء  
 كان له في يده من تركته ابيه واشهه الابن على نفسه انه قبض  
 منه جميع تركته والده فلم يبيع من تركته والده فليس له الا ان يبيع الاوتد

اوصى الوصي الى رجل



استوفاه ثم ادعى بعد ذلك داراً في يده الوصي وقال هذا من تركته  
والذي تركها ميراثاً ولم يقبضها قال منوع على حجة واقبل بنيتها واقضى بها  
له ارايت لو قال تستوفيت جميع ما تركت والذي من الدين  
على الناس وتبضفت كل شيء ثم جاء برجل يدعي ان لابي عليه ما لا يقبل  
بنيتها واقضى له بالدين وصحي صرح باليتيم على جابر وهو يخاصه  
ان لم يبرئ من المال من يده فصرح باليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا  
المصارف اذا ربح المال قال ابو بكر رح الاسكاف ليس بهذا قول اصحابنا  
رح واما هذا قول ابن سلمة وهو كتحسان وعن الفقيه ابي التيث  
عن ابي يوسف رح انه كان يخبر لنا وصياء المصانعة في اموال اليتامى  
واختيار ابن سلمة موافق لقول ابي يوسف رح به يعني واليه الاشارة  
في كتاب اسدنا اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فا  
ردت ان اعيبها اجاز العيب في مال اليتيم فحاشا احد المتقلب فكره  
القاضي الامام محمد بن رح في الوصايا ما فتوا به وذكرها ايضا وصحي  
الفق على باب القاضي مال اليتيم فاعطى على وجه الاحكام لا يعين  
قال محمد بن الفضل رح لا يعين مقدار اجر المثل والعين البير وما  
اعطى على وجه الرسوة كان ضماناً وبيها ايضا رح مات وادعى  
للمرأته وترك ورثة صغيرا فنزل سلطان جابر در ايم فقيل لها  
ان لم تعطيه شيئاً استوى على الدار والعقار فاعطت شيئاً من  
العقار قال يجوز مصانعتهم في مسائل **العرايش** من شر ابي القتل  
الذي يتعلق به حرمان الميراث ان يكون المباشرة للقتل فحطاً حتى  
ان الصبي والمجنون اذا قتل مورثه لا يحرم عن الميراث لان حرمان  
الميراث عقوبة وبها ليس من اهل العقوبة وذكر في جنائيات  
الملقط الاب او الوصي اذا ادب الصبي فمات ضماناً ولا يرث  
لها وعن ابي يوسف رح في الاب والوصي آتاهما لا يعينان ولا يحرمان  
عن الارث وقد ذكرنا في مسائل الجنائيات ان ابا حنيفة رح رجح اقولها

وقال بان الاب اذا ضرب ابنه ضرباً معتداً وأثامات لا يعين مكان  
المعلم ذكره في المحيط شمس الائمة السرخسي رح فعلى هذا ينبغي ان  
يحرم الاب عن الميراث عنده ايضا وفي آخر جنائيات فتاوى  
صاحب المحيط رح وكذا ضرب الاب او الوصي الصغير على قول الج  
حسنة رح ضمن وحرم عن الميراث ويجب الكفارة وعندهما لا  
يعين ولا يحرم عن الميراث وهذا اذا ضرب به للثأب ولو ضرب  
للتعليم لا يعين كالمعلم فاذا اذن بين ضرب المعلم باذن الاب  
وبين ضرب الاب اذا كان للتعليم وفي جنائيات فتاوى صاحب  
خان رجل ضرب صغيراً من يده والده والاب متشكك حتى مات  
الصغير قال ابو حنيفة رح دية الصغير على الجاذب ودية على والده و  
ذكر صدر الشهد رح في ذابضه ان المجنين يورث اذا كان مو  
جوداً في البطن عند موت المورث والنقص صيا وطريق موروثة  
وجوده في البطن عند موت المورث بان جاء لاقل من ستة  
اشهر منذ مات المورث هكذا ذكر المسئلة مطلقاً وهذا التقيد  
في استحقات الجنين الميراث عن غير الاب لاني استحقاق الميراث  
عن الاب فانه اذا جاء لاقل من ستة اشهر منذ مات الاب فانه  
يرث اذ لم يكن المرأة اقرت بالنقصاء العدة نقص عليه فانه في كتاب  
العرايش وان جاءت به اكثر من ستين لا يثبت النسب  
من الميت فلا يرث وطريق موروثة انفصالة حياً ان يستل الوصي  
عطاس او يتفلس او يتحرك بعض اعضائه وما يتصل بذلك و  
ان انفصل ميتاً لم يرث وان وقع الاختلاف في انفصالة حياً  
او ميتاً فشبهت القابلة على انفصالة حياً اجمعوا على انه يقبل  
شهادتهما في حق المملوكة عليه ويحل يقبل شهادتهما في حق الارث  
قال ابو حنيفة رح لا يقبل ولا يقبل اذا مات الرجل عن امرأة حبلى  
نفت الحمل ميراث اربعة بنين في رواية ابي حنيفة وعن محمد رح



استروايتان في رواية يوقف نصيب ثلاثة بنين وفي رواية يوقف  
 نصيب ابنتين وبواحد الروايتين عن اسوسف رح وفي  
 رواية اخرى يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى بهذه الجملة  
 في خايفض المحيط وفي موارد الملتقط عن نصري ولد لم يخرج الا  
 رأسه وهو يصيح فمات لا ميراث له الا ان يخرج اكثر البدن  
 ذكرني سير الجامع الاصفهاني اسلم وله بنون  
 صغار فلما ادركوا قبلوا الاسلام ورثوه وان  
 اسلم بعد ما خرج الى دار الاسلام وهم  
 في دار الحرب فلما ميراث لهم ثم  
 وصع الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم تسليمًا  
 كثيرًا آمين

جعلت حكمته قد وثقنا لاقام وحقق لنا القور  
 بهذا المرام والمجد والى الانعام والعترة على  
 محمد وآله والاستسلام قد وقع اتمام هذه النسخة  
 الشريفة وقت العشائين في يوم السادس  
 عشر من محرم الحرام سنة  
 ثمانين والالف



















اخذ يقول عمر رضي الله عنه واصحابنا اخذوا يقول عبد الله بن مسعود رضي الله  
 عنه وصاحب الكتاب اعتمد على قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وما هو عليه  
 على الرواية التي قال مثل قول عمر رضي الله عنه في كتاب ادب القاضي قد ذكرنا  
 هذه الجملة في شرح ادب القاضي وهذا كذا في غير الولد فاما في الولد يجب عليه  
 ولا يعتبر فيه الارث حتى انه اذا كان له ابنة واخ لاب وام او اخت لاب وام  
 يكون النفقة كلها مع البنت وان كان في الميراث لبنتان لانه لا يعتبر الارث  
 في الولد وانما يعتبر في حق غير الولد حتى انه اذا كان له اخ واخت لاب وام تكون  
 النفقة عليها بقدر ميراثها وكذا اذا كان اخت وعم وكذا في اجناس غير البنت والارث  
 بلا خلاف الا في حصلة واحدة فان فيه خلافا وهو ما اذا كان له ام وجد فان في  
 ظاهر الرواية يجب عليها ما على قدر ميراثها وروى الحسن عن ابينيفة ان النفقة  
 كلها على الجد والحقة بالاب وهذه الرواية البينية يجب في الميراث فانه  
 يلحق الجد بالاب حتى انه قال لجد اولي من الاخوة والاخت **قال** ارايت  
 الصبي اذا كان له مال ان ما تبنته فورث مالا وابسب ان يترك له نفقة  
 على والده قال لا ولكن ينفق عليه من ماله فزوج بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجة  
 فان المرأة وان كانت غنية فان نفقتها تكون على الزوج والفرق ان نفقة  
 الزوجة انما تجب بالنكاح من الاستمتاع فكان سببه البذل والبذل يجب  
 وان كان غنيا فاما نفقة الولد لا تجب بالنكاح من الاستمتاع وانما تجب  
 لاجل الحاجة فلا تجب بدون الحاجة كنفقة المحارم ولو كان للصغير عقار ونفقة  
 وما شبه ذلك كان للاب ان يبيع ذلك نفقته وينفق عليه في ذلك المال  
 وكذلك ان كان له خفاف واردية وشباب واجتهد في ذلك للنفقة كان  
 للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه اذا كان غنيا كان نفقته عليه في ماله  
 هذا اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال فالنفقة على والده ولا يشترك احد في  
 النفقة على ولده الصغير لانه انما يستحق النفقة على الاب كونه منه واشابه  
 الى الاب ولا يشترك غيره في هذا المعنى فلذلك لا يشترك في النفقة عليه **قال**  
 ارايت رجلا له ولد صغير وامه عنده يعني في كفاه فطلبت من زوجها نفقة

الرضاع

الرضاع يعني اجر الرضاع وابيت ان ترثه الابا لاجل فاستأجره الزوج قال  
 علما وانا لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله يجوز والمسلمة في كتاب النكاح هذا اذا لم يكن  
 للصبي مال وانما اذا كان بهل يجوز ان يرض من ماله يعني اجر الرضاع لم يذكره روى  
 عن محمد انه يرض من مال الصبي وليس في المسئلة اختلافا روايتين لكن ما ذكر  
 هناك ارايه اذ فرض من مال الصبي ولم يكن للاب مال وما ذكره ارايه  
 به اذ فرض من مال نفسه فلا يجوز لانه يجب عليه نفقة النكاح فلا يجتمع نفقة نفسها  
 ونفقة الرضاع في مال واحد على ما يأتي بيانه في الباب الثاني وهذه المسئلة حجة  
 للشافعي رحمه الله قال شمس المائمه الخو ان اجتهد الشافعي في هذه المسئلة  
 لا سلم له ثم اذ لم يجب نفقة الرضاع كان لها ان تمتنع الرضاع ولا تجبر على  
 ذلك واذا لم تجبر كان على الاب ان يكسرها اداءه فرضعة عند الام ولا تنزع الولد  
 من الام لان الامة اجتمعت على ان الحرج لها لكن لا يجب عليها ان تمكث في  
 بيت الام اذ لم يشترط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يشقني عنها  
 في تلك الساعة بل لها ان ترضع ثم تعود الى منزلها وان لم يشترط ان ترضع  
 عند الام كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها وتقول جوفه فترضعه عند فناء  
 الدار ثم ترحل الولد الى الام الا ان يكون اشترط عند العقد ان يكون الظئر  
 عند الام فحينئذ يرضعها الوفاء بالشرط فان قالت الام انا ارضعه بمثل تلك  
 الاجرة فهذا على ثلثة اوجه اما ان كان عند قيام النكاح او بعد الفقرة وقبل  
 انقضائها العقد او بعد انقضاء العدة ففي الوجه الاول لا يصح وفي الوجه الثاني  
 فيه روايتان على ما يأتي بيانه في الباب الثاني وفي الوجه الثالث صح وكانت  
 اولى به لانه النفع للصغير فان جعل لها جرة على الارضاع في الوجه الاول لم ينفع  
 اليها حتى مضى على ذلك لانه ثم خاصته الى القاضي فان النكاح لا يقضي لها  
 بذلك لان ذلك المال لم يرضه بذلك العقد فكانت الدعوى باطلة فلا يكسرها  
 واعتل في الكتاب وقال لا يجتمع لها نفقة نفسها ونفقة الرضاع **قال** ارايت  
 صبي صغيرا له اب محرم قال يرضع على الاب نفقة الولد على قدر طاقته ولا  
 عنه بالعسر لان الشافعي قال وعلى الموسر قدره وعلى المسفر قدره ثم قال لا تنزع من

يسقط



وجدكم والوجد هو الطاعة علم ان هذه النفقة لا تسقط بالعسا لكن يعمل فينفق  
 عليهم وان ابي يجبر على العمل والاشغال ويجلس على ذلك فرفق بين هذا وبين  
 الديون فان الوالدين وان علوا لا يجبرون بدلون الولد وهما قال الحسن  
 والفروع ان في الاستماع هنا المذوق النفس فيمنع من الاتلاف بالحس فان لم  
 يقدر على العمل لا يمين الزمانة او كان مقعدا يتكفف الناس وينفق عليهم  
 المتأخرين من قال اذا كان عاجزا عن الكسب بهذه الاعذار فنفقة تكون في  
 بيت المال فاذا كان نفقة في بيت المال كان نفقة ولده كذلك فان قالت  
 ام الصبي فرض لها القاضي لهذه الصبي النفقة على ابيه وورثي ان استدين  
 عليه قال يفعل القاضي ذلك وثم ان يستدين على الاب لانها انصفت  
 فيما التمت فيجبها القاضي الى ما طلبت فاذا ايسر وقد عليه رجعت عليه  
 استدان قال ارايت ان مات الاب وتول لها هذه النفقة هل لها  
 ان تأخذ ذلك من مال ان تركت مالا قال لا لان موت من فرضت عليه  
 النفقة يوجب سقوط المهر وضمان نفقة الحارم فانه اذا فرض عليه نفقة الحارم  
 واستدانوا عليه ثم مات هو فانه لا يثبث ذلك من تركته وذكر الحاكم في المحقق  
 قال اذا فرض لها القاضي فاحرم ان تستدين على الزوج فاستدان ثم مات  
 الزوج لا يبطل الرجوع في هذا الدين وهذا هو فائدة الاحكام بالاستدانة وهو الصبي لانها  
 لما استدانته باجر القاضي جعل كل الزوج هو الذي استدان ولو كان هو  
 استدان بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذلك قال ارايت ان كان  
 الصبي معروا والام مؤسرة قال يفرض القاضي على ابيه نفقة الصبي ويأمر  
 الام ان ينفق عليه من مالها فرضا على ابيه فاذا ايسر رجعت اليه لان  
 الاستدانة قد جرت فينبغي ان يكون المدين هي الام لانه لو لم يكن لاب كانت  
 النفقة عليها فاذا كان ثم اب كانت الاستدانة من مالها اولى قال ارايت  
 وان كان الاب معسرا وله ام مؤسرة وجد مؤسرة قال تنفق عليه الام وترجع  
 بذلك على الاب لانه وجبت الاستدانة والام وارثته في هذه الحالة ويجد عليه وارث  
 فكانت الاستدانة من مالها اولى قال في الكتب وقال المحقق قال ابو يوسف

قال ابو حنيفة رحمه الله امرأة معسرة لها ابوان مؤسرا ان نفقتا عليها  
 على الام الثلث وعلى الاب الثلثان هكذا ذكرنا ووجب نفقة  
 البالغة عليها وذكر في المبسوط وقال الحسن على الاب والجمع البالغة با  
 الصغيرة وكذلك هذا الجواب في البالغ الرمن وجه ما ذكر في المبسوط وهو  
 ان البالغ اذا لم يكن من اهل ان ينفق على نفسه كان هو والصغيرة سواء  
 وجه ما ذكرهنا وهو الفرق بين البالغ والصغيرة وهو ان الصغيرة للاب  
 عليه ولاية كماله على نفسه ولاية فكان الصغيرة بمنزلة نفسه وغير الاب  
 لا يترك الاب في النفقة على نفسه فكذا في النفقة على الصغيرة فاما  
 البالغ ليس عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فاعتبر بالجارم ويكون نفقة  
 باعتبار ميراثه وميراثه يكون بينهما اثلاثا فكذا النفقة **باب نفقة الصبي في بيته**  
**اذا كانت له مطلقه** قال ارايت ان امرأة طلقها زوجها ولها ولد صغير  
 والطلاق باين قال ينفق عليها نفقة العدة ما دامت في عدة منه ولا يكون  
 لها نفقة الرضاع يعني اجر الرضاع لما قلنا في الباب الاول هكذا ذكرنا انه لا  
 يجمع نفقة الرضاع مع نفقة العدة وذكر في الاصل انها تستحق نفقة الرضاع  
 ونفقة العدة جميعا فصار في المسئلة روايتان وهذا اختلاف الروايتين  
 في فصل القطع انه اذا طلقها طلاقا باينا فاعتزلت بمالهما الى بيت اهلها  
 ثم ان الزوج سرور ماله من بيت اهلها يمل يقطع فيه روايتان ولو  
 دفع زكوة ماله اليها وهي في العدة من الطلاق البايين لا يجوز رواية واحدة  
 وكذا لو شهد لها وهو في العدة من الطلاق البايين لا يقبل رواية واحدة  
 فصارا بين المسئلة تأكيد لهذه الرواية وقد ذكرنا هذه المسئلة في  
 شرح ادب القاضي في باب نفقة الصبيان فان قالت انما رضع  
 الصبي كان على الاب ان يتاقي بامرة ترضعه وان قالت انما رضعها  
 ترضع هذه فالمسئلة على ثلثة اوجه وقد مر المسئلة بوجوبها في الباب المتقدم  
**قال** والام احق بالصبي يكون غنما الى ان يستغنى عن خدمتها فياكل حده  
 وليشرب وحده وليبسر وحده ويستحي وحده لان الصبي ادم صغيرا



فهو يحتاج الى الحصانة والترسية والام اهدى الى ذلك ثم خلا الاستغناء وذكر  
الكتاب وشترط اربعة اشياء ان ياكل وحده ويشرب وحده وليس  
وحده ويستنجي وحده والاستنجاء لم يذكر في المبسوط الا في النية الكبيرة  
ذكر وكذلك ذكر في عادة النوادر وصاحب الكتاب يشترط ايضا وهو  
احد هذه الاربعة لان الصبي قد يقدر على ان ياكل وليس يشرب وحده وهو  
ولا يستدعي الى الاستنجاء فاذا بلغ هذا المبلغ يحتاج الى ان يتعلم بادا الرجل  
والاب اهدى الى ذلك ثم قال صاحب الكتاب ووقت ذلك  
عندنا ان يبلغ سبع سنين او اكثر واصحابنا جعلوا هذه المسئلة على ثلثة اقسام  
قالوا اذا كان ابن اربع سنين او ما دونه لا يحقق هذه الاشياء الاربعة  
فالام اولى واذا كان ابن سبع سنين او اكثر يحقق هذه الاشياء الاربعة  
كما قال صاحب الكتاب فالاب اولى واذا كان ابن خمس سنين او ست  
سنين فيكون فيه وقد ذكرنا في الروايات في شرح الجامع الصغير وهذا يختلف  
 باختلاف رفقته وحرمه والمقصود من ضرب هذه المدة بناء الامر على الظاهر  
اما لو اهدى اليه بغير حاله ولا يعتبر المدة ثم تكلموا في المارد من الاستنجاء من  
مشايخنا من قال المارد منه تمام الطهارة وهو ان يطهر وحده بالماء بحيث  
لا يحتاج الى من يعينه ويعلمه تمام الطهارة ومنهم من قال المارد منه الاستنجاء  
وهو ان يطهر نفسه عن النجاسات وان كان لا يقدر على تمام الطهارة وهو  
المفهوم من ظاهر ما ذكر في الكتاب وهذا اذا كانت الام لم تزوج بزوجه اخو  
اما اذا تزوجت فالاب اولى وان كان الصبي صغيرا لانها اذا تزوجت انحلت  
بجدة الزوج فلا تستغنى عن تعاقب الصبي هذا هو الكلام في الغلام واما في الجارية فيكون  
عندها احتياجي تخفيض عندا بيمينه ومحمد رحمه الله يعني حتى يبلغ وعندا يسوسف  
اذا بلغت مبلغا يقع عليها شهوة وتجامع مثلها فالاب اولى بها وبسكنها  
روي عن محمد انها اذا صار حرة بلغت فالاب اولى بها الا ان صاحب الكتاب  
ذكر قول محمد مع قول بيمينه فصار عن محمد روايتان ثم تكلموا في حدة المشاهدة ليني  
عليه ثبوت حرمة المصاهرة وكون الاب اولى عندا يسوسف واصحابنا جعلوا

المسئلة

المسئلة على ثلثة اقسام قالوا اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر كانت مشتمة  
وان كانت بنت خمس سنين او ما دونه لم يكن مشتمة وان كانت بنت  
ست سنين او ثمان سنين فينظر ان كانت عجلة ضحية كانت مشتمة وما  
فلا وقال الفقيه ابو الليث في ايمان الفتاوى قال الغالب انها لا تشتم على ما لم  
يتبلغ تسع سنين قال حماد بن عيسى ثم صاحب الكتاب ذكر عشرين يكون  
عنده الاب اذا بلغت وكون الغلام عند الاب اذا استغنى اما في الجارية احدهما  
انها اذا بلغت تحتاج الى من يحصنها والاب اقدر على ذلك والثاني الاب  
يحتاج الى خدمتها والى لان آمنت الام بها فاذا بلغت ينبغي ان يخدم الاب  
واما الغلام احدهما ما يتبين من قبل والثاني ان الاب يحتاج الى منفعة والاب  
اذا احتاج الى منفعة كان الاب اولى به قال وكذلك ان قال الرجل تزوجت  
هذه المرأة فانما هو بولدي وانكرت المرأة فالقول قولها لانها تنكر بطلان حقيقتها  
وهي الحصانة والحق فيكون القول قولها مع اليمين فان قيل ينبغي ان لا يستحسن  
عندها حصة رحمته لانه عند الاستحسان لا يجري في النكاح قبل له بالاستحسان  
ليس للثبات النكاح بل للثبات حكم اخو فيرى بالانفاق كالمراة اذا اذمت  
على رجل من او هو ينكر استحسانه بالانفاق كذا هنا قال ارايت فان قال قد  
تزوجت وقد طلقت زوجي ومات كان القول قولها لان هذا اقرار بالنكاح  
لمجهول والاقرار للمجهول لا يصح فصار وجوده وعدمه بمنزلة وصار هذا اقرار  
اذا اشترى جارية فادعى انها ذات زوج وقال البائع كان لها زوج ولكنه  
طلقها فانه لا يمكن للمشتري ان يروى لما قلنا وكذلك اذا قال الرجل كانت لي  
امراء فطلقتها وقالت امراته لم تكن لي امراء غيري فطلقت بهذا الاقرار  
فانها لا تطلق لما قلنا وكذلك اذا قال بعثت هذا الشيء من رجل فحضر رجل ودعى  
ان له به ذلك الاقرار لا يصح لما قلنا واما اذا قالت كنت تزوجت فلانا فطلقت  
لم تقبل قولها لان هذا الاقرار صحيح لا ترى انه لو حضر ذلك الرجل وصدقتا ثبت  
النكاح بينهما لصدقا وتما ومنه صح الاقرار وقد اقرت ببطلان حقيقتها ثم ادعت  
فلا يصدق بالابحية وقد ذكرنا هذا في آخر شرح ادب القاضي قال فان تركتم الام و

الجارية



قالت لا احد منهم كان لها ذلك لان حق الحضنة والثرية جعتهما فاذا تركت  
كان لها ذلك ولا تجبر على ذلك لما قلنا في الباب المتقدم فان كانت لها  
ام يكون امتها حتى مهم لانها لما تركتهم التحقت بالعدم ولو عدت بان كانت  
كانت امتها اولى فكذا هي وكذلك اذا كانت ام الاب فحق حتى عند  
عدم ام الام لانها جادة صحيحة الا ترى انهما تنويان في الميراث لكن ام الام تقدم  
عليها لانها تدلى بقراءة الام وام الاب بقراءة الاب فيجوز قيامها كقيام الابوين  
وان كان الابوان قايمين كانت الام اولى وان كانا يرثان منه فكذا هي  
**قال** واذا مات الاب والام وذورهم محرم منه بان كان اما واخا لالاب وام فا  
لنفقة عليها انما تأخذ على قدر موارثها فتسقط حصتها وتاجز الباقي وعلى هذا القياس  
يقسم بينهما وبين من يرث الصغير من اصحابها من قال هذا في حق الطعام والكسوة  
واما في حق الارضاع واللبس يكون ذلك كله على الام لانها ذات ربي في حق  
اللبس وغيره ما لم يكن ذلك عليها خاصة اما فيما سوى ذلك من الطعام  
والكسوة يكون عليهم على قدر موارثهم بالنقص **قال** فان قال الاب انها ترضعني  
النفقة ولا تنفق ذلك على الاولاد وتجميعهم لا يقبل قوله عليها لانها امينة وعوي  
الجنابة على الامين لا تتبع الابينة فان قال للقاضي سل عنها جيرانها فالتفت  
بمثل احبها من جيرانها من يدعيها لانها تبايعت حالها من كان يدعيها  
فان اجبر جيرانها مثل الذي ادعى الاب زوجها القاضى على ذلك ومنعها عن ذلك  
لانها تصب ناظر للمسلمين من اصحابها من قال اذا وقعت المنازعة بين زوجين  
في هذا الباب وظهر قدر النفقة فللقاضى حيا ران شادفعها الى نفسه يدعيها  
اليضا عا و **قال** ولا يدفع اليها جلا وان شادفعها الى غيره فان ينفق على الاولاد **قال**  
وقال الحسن بن زياد رحمه الله وفي رجل عسر له امرأة وله امرأة اخ موسر وامرأة  
فقيرة ان نفقتها على زوجها لان ذات الزوج لا تسحق النفقة على احد غير الزوج  
ويؤمر الا ان يعرضها ويرجع الاخ على الزوج لانه لو لم يكن لها زوج كان هو اولى  
بوجوب النفقة فاذا كان معسر كان اولى بوجوب الاقراض وكذا لو كان مكان  
الاخ اباؤا تسئلة بحالها ويجوز الاخ بذلك ان امتنع عن الاقراض لان هذا

من المعروف لان كل نفقة معروف وصلة فيجوز ان الجس في الامر بالمعروف  
وكذلك لو ان امرأة معسرة لها اخ وعم موسران فان نفقتها على الاخ  
وان لم يخ الاخ ان ينفق عليها يقضى على العم ثم يرجع العم على الاخ وكذلك لو  
كان للاب ابنان يقضى عليهما فان احدهما ان يعطيه ما يجب عليه يقضى على  
الاخر ثم يرجع هو على الآخر بنصف ذلك لانه لو لم يكن الا هو كان كل النفقة  
عليه فاذا وقع العجز عنهما من جهة الآخر تستنفق من هذا القاييم ثم يرجع المنفق  
على الآخر **باب نفقة المرأة ما يجب لها على الزوج** **قال** رايست المرأة هل يجب  
لها على زوجها نفقة قبل ان يدخل بها قال نعم وان كانت في منزل ابها لم يحول لها  
الزوج الى منزله لانه محل الاستمتاع بها ولو كانت صغيرة تكلم المشايخ فيها  
والمسئلة قد ذكرنا في شرح ادب القاضي في باب المطالبة بالمهر فاذا  
دفع الزوج المهر يحول لها الى منزله فان امتنعت لاستيفاء مهرها فلها النفقة  
لانه منع كحج وان اعطاها مهرها ثم امتنعت فلا نفقة لها لان هذا منع بغير  
حق **قال** فاذا حول لها الى منزله فطلبت منه النفقة وهي في منزله هل يقضى لها  
نفقة قال فان قالت ليس ينفق علي او شكت التضييق عليها فرض  
لها النفقة بقدر ما يكفيها وان قالت انه يريد ان يعيب فيذلي كفيلا  
قال يوسف رحمه الله لا اوجب عليه كفيلا بنفقة لم يجب لها بعد وهذا قياس  
وقال ابو يوسف رحمه الله يؤخذ كفيلا بنفقة شهر وهذا مستحب وهو ارفق بالناس  
وعليه الفتوى **قال** فما تقول ان اعطاه كفيلا بنفقة فقال الكفيل كفلت  
لك بنفقتك كل شهر عشر دراهم قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك على شهر  
واحد وقال ابو يوسف رحمه الله ذلك على الابد ما دام زوجين واجمعوا  
انه لو قال كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة ابد او ما دام زوجين يقع  
على ذلك على الابد ما دام زوجين وذكر الحاكم في المختصر هذه المسئلة ولم يذكر  
خلافا وانما استفدنا هذا من صاحب الكتاب ابو يوسف رحمه الله يقول ان  
هذا اللفظ يقع على التابيد فيصير كانه رضى عليه وابو حنيفة يقول ان ذكر  
الشهر بلفظ الكل والكل اقضى العموم وقد نذر تصرف الى اخص المخصوص



وذلك شهر واحد كما لو قال كذا على كل درهم يقع اقاربه وعلى درهم واحد  
 بخلاف موضع الاجماع لانه لنقص على الابد الا ان لفظ الابد فيما بين الزوجين  
 انما يقع على انما على الكفاح وقول سيوسف رحمه الله بالناس وعليه الفتوى  
 قال ارايت طلاقا باينا هل لها ان تأخذ الكفيل بنفقة ما في عدهما قال  
 نعم لانه كفيل بنفقة ما دام الكفاح باوينا والكفاح باو من وجهه قال فان  
 كان للمرأة خادم هل يحجر الزوج على ان ينفق عليها وعلى خادم واحد يحجرهما  
 قال نعم لانه لا بد من خادم واحد وان كان لها خدام كثيرة قال ابو حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله لا يجب اكثر من نفقة خادم واحد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب نفقة  
 خادمين وعن اسوسف رحمه الله قال اذا كانت المرأة فاقية بنت قايديت  
 الى وجهتها مع خدم استحق نفقة الخدم كلها على الزوج وحق المسئلة المبسوط  
 ثم اختلف مشايخنا في الخادم اذا كان له حق النفقة منهم من قال المملوكة  
 لها حق لو كانت حرة او لم يكن مملوكة لا يستحق ومنهم من قال كل من يجدها  
 حرة كانت او مملوكة لها اولادها او غيرها قال ارايت اذا لم يكن لها خادم فحق  
 لها على زوجها النفقة هل عليها ان تحسن وتعالج بنفسها قال ان قالت  
 لا افعل الا خير عليه لانه انما يستحق عليها تمكين النفس من الزوج لانه الاعمال  
 فزوج بينها وبين خادمتها فان خادمتها اذا امتنعت عن هذه الاعمال استحق  
 النفقة على زوجها لان نفقتها تجب بازاء التمكين لا بازاء الخدمة ونفقة الخادم  
 تجب بازاء الخدمة فاذا امتنعت من ذلك لا يستحق ويخرج من البيت وذكر  
 الفقيه ابو الليث رحمه الله في الفتاوى هذه المسئلة قولنا ذكرناه في شرح ادب  
 القاضي قال والسكنى على الزوج بيكنا حيث احسن جيرانها صالحين لان  
 الزوج لو كان ارعلا ينبغي له ان يسكن بين قوم صالحين واذا كان ذاروجة  
 كان اوج الى جيران صالحين قال فان قال الزوج لا ادع والدك ولا احد  
 بقرابتك فيخل عليك قال له ان يسكن بكذا ذكره المصنف هنا وفي ادب  
 القاضي في باب نفقة المرأة لان المنزل ملكه وكان له ان يمتنع عن الدخول  
 وفي هذه المسئلة كلمات كثيرة ذكرنا في شرح ادب القاضي قال فان اراد ان

يسكن

يسكن معها او اخوة او واحد من وابائه فقالت المرأة لا اسكن معكم قال  
 لها ذلك لانها اذا لم يكن خالية لا يمكنها ان تنام وتظفر متى شئت و  
 ذكر الفقيه ابو الليث في الفتاوى عن ابى بكر الاسكاف انه قال اذا كان  
 في الدار بيت واحد اذا كان في الدار بيت واحد وقد فرغ لها بيتا منها لم  
 يكن لها ان تطلب من الزوج بيتا آخر لانه حيث يمكنه ان يجامعها من  
 غير كراهية قال وان خرجت المرأة من منزل زوجها الى منزل ابها بغير اذنه  
 فلا نفقة لها لانها صارت ناشرة وان كانت لفصل بصلية الرحم و  
 الناشرة لا نفقة لها وانما اذا كان خروجها لطلب المهر فان دخل بها مرة  
 قال الزوج لحاذكك وقال ابو يوسف ومحمد ليس لها ذلك والمسئلة  
 معروفة في المبسوط هذا اذا خرجت من منزلها فاما اذا كانت في منزل الزوج  
 لكنهما منعتهما من نفسها هل لها النفقة عليها ذلك وقد ذكرنا هذه المسئلة  
 في شرح ادب القاضي في باب نفقة المرأة وهل يحل للزوج ان يطلأ على  
 كره منها ان كان الامتناع لا لطلب المهر بل لانه طالمه وان كان  
 لطلب المهر عند ابجينة رحمه الله لا يحل ولا ياتم وانما اذا كانت حرة لم  
 يكن بالغة فستهما ابوا لا الزوج ودخل بها وعلى الزوج مهر فاراد الا ان  
 يمنعهما منه ليس توفي ببقية المهر كان لحاذكك بالاتفاق لانها لم تكن من اهل  
 الرضا ورضا الاب لا يبطل حقتها ولها المعنى اجل الاب مهر ما بعد  
 زوجها لم يصح قال وان كان زوج المرأة موسرا مفرط البسار والمرأة فقيرة  
 يفرض لها نفقة صالحة يعني وسطا لا فقيرة ولا اسراف نحو ان كان  
 الرجل ياكل الدجاج والحل المشوى والباجا والمرأة كانت تاكل في اهلها خبز  
 الشعير فانه لا يؤخذ الزوج ان يطعمها ما ياكل بنفسه ولما كانت تاكل في  
 اهلها ولكن يطعمها خبز البر وباجنة او باجنتين هكذا ذكر صاحب الكتاب  
 واعتبر حالها وذكر في المبسوط واعتبر حال الزوج لا غير وان رأت صاحب  
 الكتاب في ادب القاضي في باب نفقة المرأة متعارضة والقصير ما ذكرنا  
 وعليه الفتوى قال وكذلك اذا كان للزوج معسر والمرأة موسرة فانه يفرض



لها نفقة صالحة وسطا فيقال له تكلف الى ان يطعمها خبز البر وماجة او  
ماجتين كيلا يحقها الضرر هذا هو جواب صاحب الكتاب واذا ظهر الكلام  
في النفقة فكذا الكلام في المنفعة انه يعتبر فيها حال الزوج وحده او حالها فهو على  
هذا الاختلاف ثم لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها كمن مشاها قالوا  
المستحب ان يواكلها لانه فامور بحسن العشرة معها وذو ان يواكلها  
ليكون نفقتها ونفقة سوا قال وان فرض لها القاضي فقلت جيبه  
بذلك لم يجبه القاضي لان الجبس عقوبة فلا يسمع الا بالظلم وذا لا يظلم الا بالمنع  
بعد الوجوب ولم يوجد فان قدمت في اليوم الثاني وطلب جيبه القاضي  
لانه ظهر ظلمه فيحس ان كان مقدار النفقة بغير ان كان درهما او دنانقا  
او ارثي القاضي ذلك وهذا ليس في النفقة فاختار بل في جميع الديون اذا  
راى القاضي الجبس في ذلك جيبه قال فان فرض لها القاضي النفقة ثم منها  
استدانت او انفقت من مالها كان لها ان ترجع بها على الزوج لان القاضي  
لما فرض لها النفقة صار استدانتها كاستدانة الزوج لكن اذا مات الزوج  
او ماتت المرأة تسقط وقد مر الكلام في هذه المسئلة من قبل قال فما تقول ان  
كانت ساكنة في دار لها مستغنة من التزول عليها قال ان كانت له حولي الى  
منزل او اكثر لم يتر لافاني احتياج الى منزل هذا استحققت النفقة لان جيبا  
بجمع وان كانت مستغنة بغير ذلك لم تستحق نفقة لان هذا يمنع  
بغير حق وهذا اذا لم يكن تطلب المهر فان كان الكلام فيه كالكلام في الخروج عن  
المهر وقد ذكرنا قال فما تقول ان عضبها غاضب قال لا نفقة لها على الزوج و  
الكلام في الغضب مر في شرح ادب القاضي في باب نفقة المرأة قال وكذلك  
لو جئت حجة الاسلام مع محرم لها لم يكن على زوجها نفقة وعن ابي يوسف قال انه  
قال يخرج معها في حجبها وينفوق عليها والمسئلة قد ذكرنا في شرح ادب القاضي  
قال فلوان الزوج ج معها يجيب عليها ان ينفوق عليها لانه يمكن من الانتفاع بها  
لكن يجيب عليه نفقة الضر ولا يجيب عليه علماء السفر والموتى المستقر لان  
الواجب عليه النفقة بالمعروف وليس هذا من المعروف قال وليس للمرأة التي تزوجها

لها نفقة لانها بدل عن الانتفاع بها والانتفاع بها حرم فليجب  
النفقة حاملا كانت او حائضا قال فما تقول في الرقعة هل لها على زوجها  
نفقة قال نعم لان الانتفاع بها من حيث التقبيل والجماع فيما دون الفرج  
والاستيناس بها ثابت قال فما تقول ان مرضت امرأة الرجل قال عليه نفقة  
لانها يحل انتفاع بها وهو الاستيناس بالنظر اليها وقد ذكرنا هذه المسئلة في  
شرح ادب القاضي وسيتاتي في نفقة الظال قال ولوانه الى غيرها وظاهر  
منها فان نفقتها واجب عليه لان المنع جاء من قبل قال فلوان القاضي  
فرض لها نفقة فرفع الزوج اليها نفقة شهر او اكثر من ذلك فقالت  
قد ضاعت النفقة مني هل على الزوج ان يدفع اليها نفقة المهر قال لا لانه  
ما كانت تستحق النفقة لاجل الحاجة وانما تستحق بازاء التكليف فيكون غيبه لبل  
وضائع البذل لا يوجب استحقاق بطل آخر كزوج القاضي وعمله العال اذا  
استحل ثم ضاع في يده لا يعرض له مرة اخرى وفوق بين هذا وبين نفقة المحرم  
اذا ضاعت او سرت منه حيث يجب نفقة اخرى والفرض ان نفقة المحرم  
يجب لاجل الحاجة فاذا عادت الحاجة عاد الاستحقاق وكذلك هذا الجواب  
في الكسوة اذا كان ما فلم تستعمل حتى مضت المدة وذلك عندنا سمي كسوة  
اخرى بخلاف المحرم اذا اخذ كسوة وامسك قال فما تقول ان صالت المرأة  
زوجها على شيء معلوم كل شهر ثم رافعت الى القاضي وقالت لا تكفيني هذه  
النفقة قال تزاد لها بقدر الحاجة وحق المسئلة قال وكذلك لو كان القاضي  
وان كان للزوج مال عاظ اعطاه القاضي في ذلك نفقتها ان كان من  
جنس النفقة او كان مالا عاظا وان كان عروضا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح  
للنفقة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يصح وان كان عروضا فنفقتها روايتان  
في كتاب التكميل وغيره انه يصح وفي النوادر انه لا يصح قال فامسك الكسوة التي  
يفرض لها القاضي قال ان كان ميسرا فرض عليه قميصا وملحة ومقنعة  
على قدره وان كان موسرا فرض لها اجود من ذلك على قدر ربه وذكر صاحب  
الكتاب ههنا قميصا وذكر محمد في الاصل درعا وبها سواء غير ان الدرع



ما تنسبه النساء ويهوان يكون محسباً من قبل الصدر والقيصر ما يكون محسباً  
من قبل الكتف فتوسع صاحب الكتاب وأجاز ذلك في النساء وذكر صاحب  
الكتاب بالحقة وهي شبيهة الرداء إلا أن المحقة أعرض من الرداء في المكة  
بينها فيكون أشهر لها في الصلوة فيه كلمات كثيرة من ذكر الأزار والشراب  
والحق وموضع كتاب النكاح وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في شرح ادب  
القاضي قال ويجعل لها تمام مثل الفراش والمضربة أو مرقعة في الثياب  
سقطني أنه ذكر لها فرشاً على حدة ولم يكتف لها بفراش واحد لا روى عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الفراش ثلث فراش لك وفراش لاهلك  
وفراش بضيقت والرابع للشيطان ولا تمارت بما يعتزل عنه في أيام الحيض  
أو في زمان وضها قال وإن أعطاك نفقة سنة وكسوة سنة ثم ماتت  
قبل أن يمضي السنة كان لها بقدر المدة الماضية وبرد الزيادة على الورثة  
لأنها لم ماتت سقط عنها نفقتها وكسوتها وهذا قول محمد رحمه الله تعالى في قول أبي  
يوسف رحمه الله لا يجب عليها ردي شيء وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح ادب القاضي  
في آخر باب نفقة المرأة قال أرايت الرجل إذا كان صغيراً والمرأة كبيرة زوجها  
ابوه وطلبت المرأة النفقة تقرض نفقتها على زوجها وتكون ذلك في مال  
الصبي لأن العجز جاء من قبل قال وإذا جسر القاضي رجلاً في نفقة امرأته أو في  
دين فيبغى أن يسأل عنه وعن حاله بعشر شهور أو ثلثة أشهر وقد استفتينا  
هذه المسئلة في شرح ادب القاضي قال أرايت الرجل تزوج أخته امرأة أو  
خالته أو عمتها وهو لا يعلم فيدخل المرأة التي تزوج ثم تزوج بينهما فانه يؤمر أن  
يعتزل عن امرأته ويجري نفقته عليها لأن المنع جاء من قبل ولا نفقة للزوجة  
فاسد لما قلنا من قبل قال ولا يجبر واحد فقير إذا كان يحل له الزكوة على نفقة  
أحد الأزواج فانه يجبر على نفقة المرأة والوالد على نفقة أولاده الصغار لكن لا  
يجبر لأن الزوج يسير إذا حاجته وإذا لم يعلم أنه محتاج جسر قال وإن كان رجلاً  
يجترؤ ويعتزل ويكتسب وليس مال يجمع أجبرته على نفقة الوالد والكلام في هذا  
الفصل كثير وقد ذكرنا على سبيل الاستقصاء في شرح ادب القاضي في باب

على حدة

على حدة **باب آخر** قال ولو ان رجلاً مات وترك أولاداً صغيراً وترك مالاً  
كانت نفقة الأولاد من النصاب ثم لا تنهم غنياء وكذلك كل وارث تكون  
نفقته من نصيبها قلنا قال وكذلك امرأة الميت لا نفقة لها من ميراث  
الزوج إنما ينفوق عليها من حصتها من الميراث لأن المتوفى عنها زوجها  
لا يستحق النفقة على الزوج حاملها كانت أو حائلاً قال فانقول في رتبون  
الميت قال يستحقون النفقة على التركة إلى أن يفرقوا أو يبيعوا لأن التركة  
مبقاة على حكم ملك الميت إلى أن يقسم لا ترى أن الزوائد يكون مبقاة  
على حكم ملك الميت فكان نفقة مملكة على ملكه قال فاحتمات الأولاد قال أمها  
الأولاد يعقبن بموت المولى ولا يكون لمن نفقة في تركة الميت إلا أن يكون  
لمن أولاد فتكون نفقته من نصيب أولادهم لأن الأم إذا كانت معسرة  
تكون نفقتها على الولد وأن كان الولد صغيراً قال أرايت رجلاً مات ولم يوص  
إلى أحد والأولاد كبار وصغار وهم معه في منزله قال ينصب القاضي وصياً  
من ماله لأن القاضي ينصب الوصي في مال الميت في مثل مواضع أحد أن يكون  
على الميت دين أو يكون الميت وصي بوصايا أو يكون الورثة صغاراً أو مائتاً  
في الورثة صغاراً فكان لها أن ينصب الوصي قال فإن لم يكن في البلد قاض  
فانفوق عليهم الأولاد الكبار من النصاب الصغار فانهم يكونون مستطوعين  
في هذه النفقة لأنه لا ولاية لهم على الصنف من ماله وهذا في الحكم إنا في ما بينه وبين  
استدفع لاصنام عليهم لأنهم استوفوا ما فعلوا فلا يضمنون فيما بينهم وبين الله  
استحقاقاً إنا في الحكم ضامنون ومثال هذا ما ذكر في كتاب الوديعة أن  
المودع إذا باع الدب من سطلع رأى القاضي وفي المصرقاض ضمن وإن  
كان ثلثه أو ذكر في التوارد إذا كان في المصرقاض لم يكن في موضع يمكن الاستطلاع  
رأى القاضي لم يضمن استحقاقاً وكذلك قال شيخنا في الرجلين كانا في السفر فمضى  
على أحدهما فوجد صاحبه في محلة ما لا فالنفق عليه لم يضمن استحقاقاً وكذلك إذا  
مات فاختص صاحبه ماله وحيزه لم يضمن استحقاقاً والله ليل عليه أن العبيد  
المأذونين إذا كانوا في البلاد فمات مولاهم فانفقوا في الطريق لم يضمن كذلك

نفقة الميت  
على التركة

الأولاد  
لا نفقة لهم  
في تركة الميت



نظيره وروى عن مشايخ بلخي انهم قالوا اذا كان للمسيب وقاف لم يكن لها  
 متولى فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج  
 اليه من الحشيش انه لا يضمن استحقاقا فيما بينه وبين استحقاقا في الحكم  
 اذ ارفع ذلك الى الحاكم واقرب هو بما صنع ضمن وكذا ضمير هذا ما حكى عن محمد بن الحسن  
 انه مات واحد من تلامذته وباع محمد بن الحسن كتبه وانفق في تجهيزه ففعل  
 له انه لم يوص بذلك الا احد قتل محمد بن الحسن رحمه الله قوله تع والله يعلم نفسه  
 من المصلح فما كان على قياس هذا الاضمان عليه فيما بينه وبين استحقاق استحقاقا  
 واما في الحكم فنصوصنا من الما قلنا قال فلوان الورثة انفقوا على الصغار لم يقرروا  
 بذلك فافروا بنفقة نصيبهم وحلفوا على ذلك رجوت ان لا يكون عليهم  
 شيء ونظيره في الوصية اذا غلب الدين على الميت ففضاه ولم يقر بذلك  
 ولم يعرفه القاضي والورثة لا ياتم فيما فعل وكذا نظيره في الوفا في رجل غلبت  
 له رجل وعلى المودع مثل تلك الدعيعة دين المودع يعلم انه مات ولم يقض  
 دينه يسعه ان يقضى ذلك الدين بما له ولا يقرب وكذا اذا كان على رجل دين و  
 على الغريم دين مثل ذلك فمات الغريم وليه غريمه ان عليه دين فلان  
 يسعه ان يقضى دينه بما عليه ولا يقرب ورثته وكذا ما اذا انفق الورثة  
 الكبار وحلفوا كان ذلك جائزا ان شاء الله تع ولا حث عليهم وكذلك  
 اذا مات من غير وصية وله ولد صغير وله مال ودعيعة عن رجل ليس له  
 الحكم ان ينفق عليهم ويجب بذلك من مال الميت لكن اذا حلف انه ليس لهم  
 عليه حق رجوت ان لا يكون عليه شيء ان شاء الله تع لانه لم يرد الا الصالح و  
 هذا ما وقع للمار وبنينا محمد بن الحسن رحمه الله قال واذا مات الرجل وترك  
 اولادا صغار فان كان له وصي ينفق عليهم من ماله وان لم يكن فرض القاضي  
 لكل واحد في ماله بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة اموالهم وضعفها  
 ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج اليه لانه من المصالح وكذا يشترى كل  
 ما كان من جملة المصالح لما قلنا قال واذا ماتت المرأة ولها اولاد وصغار  
 وترك مالها فاما ورثتها اولادها ينفق عليهم من ماله فان كان للولد

نفسهم

اب محتاج نفقة الاب على الولد سواء كان الولد صغيرا او كبيرا وكذا اذا كان  
 للوالد اولاد من امرأة أخرى يكون نفقة الاولاد هذا على مال هذا الصبي الذي  
 ورث من امه المال لان الاب اذا كان معسر لم يتج بالاسوات واذا كان  
 ميتا يكون نفقته على اخيهم وكذا ما وقدرنا في شرح ادب القاضي في  
 باب النفقة على الابوين انه من بلخي بالميت ومن لا يلجى بالميت ثم ذكر  
 هنا صاحب الكتاب اجبا عن التابعين بعضها حجة لنا وبعضها لغيرنا  
 وقد ذكرنا الكلام في شرح ادب القاضي قال والاشد اذا كانت محتاجة  
 وكان لها منزل تسكنه يجبر الاخ على نفقتها اذا كان له مقدار ما يسع بها غنى  
 وان كان قيمة المسكن اكثر من مال الاخ لان المسكن مما يحتاج اليه الا ان يكون في  
 المسكن فضل ناحية على مقدار ما يحتاج اليه سكنه فتوفر بان يسع الزيادة وينفق  
 على نفسه ما وفي هذا الفصل كلام كثير ذكرنا في باب النفقة على الابوين قال ولوان  
 رجلا مات وترك ولدا صغيرا وابا فان نفقة الصغير على الجد لانه قائم مقام الاب  
 فان كان للصغير اتم ذكرنا في ظاهر الرواية يجب عليها على قدر ميراثها اثلاثا وروى  
 الحسن عن ابي جرحمها انه يجب لكل على الجد وقد مر في المسئلة في صدر  
 الكتاب قال فان كانت هي فقيرة فقالت نفق على مع الصغير فان  
 الجد لا يجبر على ذلك لانه اوجب نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على من يجده  
 الا الولد فانه يجبر على ان ينفق على الاب وعلى من يجزم الاب وقد مر في  
 في باب النفقة على الابوين في ادب القاضي قال فان كان ام الصبي مودة  
 وله اخ موسر لاب وام وجذاب الاب موسر ذكر ان النفقة تجب عليهم  
 اثلاثا على الام الثلث والثلاثان على الجد والاخ نصفين وهذا قول زيد الذي  
 اخذ به ابو يوسف ومحمد رحمه الله تع اما على قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
 اخذ به ابو حنيفة رحمه الله يكون على الجد دون الاخ قال كانت الام معسرة ذكر  
 هنا ان عليها نصفين لانها يجعل كالميتة في حق الاستحقاق عليها وهذا  
 قول زيد رضي الله عنه اما على قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه تجب على الجد  
 دون الاخ قال وان كان للصبي ام موسرة وثلاث اخوة متفرقين ميتا

فان







تتألف العدة ثلثة اشهر لان المنة طهرها لا تنقضي عدتها ما لم تدخل في  
حد الاباس ومنه بعد ذلك ثلثة اشهر **قال** فلو انها حاضت في هذه الثلثة  
الاشهر تتألف العدة بالحيض لانه ظهر انهما تمين آيسة ولها النفقة لانها  
ممنوعة لحقة **قال** وان طلع الرجل امرأته وهي متغير لم تحض وقد دخل بها وقبلها  
بجامع فعدتها ثلثة اشهر لكن هذا اذا لم يكن من اربعة واما اذا كانت من اربعة  
ينبغي ان يوقف حالها ويدبر عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها وقد ذكرنا هذه  
المسئلة في شرح ادب القاضي في باب نفقة المطلقة **قال** فلو انها حاضت  
في هذه الاشهر الثلثة تتألف العدة بالحيض لا علم في المبسوط **قال** والمختلعة  
والباراة لها النفقة والسكنى ما دامت في العدة **فان** اختلفت على امرأته  
من النفقة والسكنى صحى البراءة عن النفقة فلم تصح البراءة عن السكنى ينظر ان  
كان المنزل ملك الزوج فينبغي ان يخرج الزوج منها او يغزل عنها ويتركها في ذلك  
المنزل الى ان تنقضي عدتها وكذا اذا كان بكر او استكرى لها منزلا لا يخرج  
لكن لا يفضل ان يتركها في المنزل الذي كانا يسكنان عند قيام النكاح بهذا هو  
الكلام في الطلاق البائن واما اذا طلقها طلاقا رجعي فقد ذكر صاحب  
الكتاب بعد ذلك ان يسكنها في المنزل الذي كانا يسكنان قبل الطلاق لانه  
لا يجب عليه ان يغزل عنها وكأله ان يسكنها في ذلك المنزل هو فيه وفي  
الطلاق البائن يسكنها ايضا في ذلك المنزل لكنه يخرج عن ذلك المنزل و  
يعزل عنها في ناحية **قال** والملاءمة وامرأة العتق اذا اعتقت وادركت الصغيرة  
والسكنى وكذلك الامنة والمرثة والصغيرة اذا اعتقت وادركت الصغيرة  
واختارت نفسها وقعت الفرقة لها النفقة لان الفرقة جازت من  
قبل المرأة بسبب هو معصية **قال** والمكاتبه لها النفقة والسكنى والاحتجاج  
في ذلك بنبوة المولى فزوج بينهما وبين الامة والمرثة فانما يستحقان  
النفقة اذا وجد البتة من المولى والفروع ان المولى لا يملك استخدام المكاتب  
فلا يحتاج الى نبوة المولى ولا كذلك الامة والمدة ثم تفسير النبوة ان  
يخل المولى بين الامة وزوجها ويدفعها اليه ولا يستحقها اذا كانت نبوة

ونجى

ونجى وتخدم مولانا لا يكون نبوة لها فيكون النفقة على المولى **قال** و  
لو ان امرأة الرجل ارتدت عن الاسلام والعباد بانه بابت منه ولم  
يكن لها عليه نفقة العدة لان الفرقة جازت من قبلها بسبب معصيتها  
**قال** وكذلك لو طأعت ابن زوجها لما قلنا وان لم يكن مطاوعة  
يستحق النفقة لان الفرقة لم يقع بسبب من جهتها **قال** والمطلقة طلاقا  
بينا ان ارتدت لان نفقة لها فزوج بين هذا وبين ما اذا طأعت ابن  
الزوج فان هناك لا تسقط النفقة والفروع ان المرتدة تحبس لحق الشرع  
فلا يبقى مجبوس لحق الزوج ولا كذلك غيره **قال** وكل نكاح كان الزوجان  
يتوارثان عليه لو مات احدهما وطلقها فيه الزوج وقد دخل بها فان لها  
فيه النفقة والمهر بدخولها اعتبار الارث لوجوب النفقة وهذا اصل غير  
سديد على قول الخراج لان الذي اذا تزوج امرأته فانهما يستحق النفقة عنده  
ولا يتوارثان لو مات احدهما **قال** ولو ان رجلا طالبته امرأة بالنفقة و  
قدمته الى القاضي فقال للقاضي قد كنت طلقها منذ سنة وانقضت  
عدتها في هذه المدة وجدت المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله لان  
علاقته ظهر بقوله الخراج لا سناد ويريد النفقة عن نفسه فلا يصدق الا بيمينه  
فان شهد له شاهدان بذلك فالقاضي لا يعرفها فانه يأمره بالنفقة عليها  
ولا يفرض لها عليه النفقة لانه وقوع الطلاق في ذلك الوقت لم يظهر  
فان عدلت البينة واقرت هي انها قد حاضت ثلث حيض في هذه السنة  
فلا نفقة لها عليه وان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه لانه ظهر انها  
اخذت مال الغير بغير حق **قال** ولو ان رجلا طلع امرأته طلاقا يملك الرجعة  
كان لها عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة فان وطئها ابنته او قبلها  
بشهوة وهي مطاوعة لم تكن لها النفقة فزوج بين هذا وبينها اذا كانت طالقة  
طلاقا بينا والفروع الفرقة انما حصلت بالطلاق فيكون وقوع الفرقة  
بسبب وجد منها وهي معصية وكذلك في الطلاق البائن **قال** ولو ان  
رجلا تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى جاءت بولد كما تلد النساء يعني في مدة



تلك الشاة ففناه الزوج فلما عن القاضي بينهما فلما الصدوق والنفقة ولكن  
لانه ثبت الدخول بالشاهد وهو الولد فكانت هذه فرقة وقعت بعد الدخول  
من جهة الزوج فكان لما تمام الصدوق والنفقة والتكفي **باب النفقة على**  
**ذوي الرحم المحرم** اريت الرجل هل يجزي على نفقة احد من الرجال في  
ذوي الرحم المحرم منه اذ لم يكن به زمانه قال لا يجزي اذا كان رجلا لم يكن له  
زمانه الا على الاب والجد الاب والعم والجد الاب والجد الاب والجد الاب  
لان اسم الولد لهم جميعهم وكل من يجتمع واباه صفة الولد فانه يجزي على نفقته  
وان لم يكن الذي يستفون زمانا وكذلك البنات وكذلك الزوجات واما  
غيره لا يستفون النفقة اذ لم يكن به زمانه قال اريت الرجل يكون له ابن رجل  
ليس به زمانه هل يجزي على النفقة على ابيه قال لا لانه لما ادركه نفقة خرج من ان  
يكون للاب عليه ولا يفسد نفقته عنه الا ان يكون زمانا قال وان لم يكن  
به زمانه ولكن لا يقدر على العمل حتى انقضت الزمان حتى قالوا ان الاب  
اذا علم انه العلم وكان بطلب العلم ولا يجزى له نفقة يكون عليه نفقة  
الزمن والابن وقد ذكرنا هذا في باب النفقة على الابوين قال اريت رجلا  
له ابنان احدهما موسر والاخر متوسط الى الكسب يكون النفقة عليهما  
قال يجعل على الكثير منهما اكثر وذكر في المبسوط وقال يكون بينهما على السواء  
وقد رت المسئلة على الاستقصاء في شرح ادب القاضي في باب النفقة  
على الابوين قال ولوان رجل معسر وله ابن وابنة كانت نفقته عليهما نصفان  
لان في نفقة الاباء والاولاد يعتبر اصل القرابة ولا يعتبر الارث وهما استويا  
في اصل القرابة قال ولوان رجل فقير له اولاد صغار ومجاويع وله ابن كبير  
فان الابن يجزي على نفقة ابيه ونفقة اولاده الصغار لان الاب اذا كان  
معسرا جعل كالميت فيكون نفقة اخوته عليه اذا كانوا صغارا معسرين قال فان  
كان للاب زوجة ليست باتم الكبر فليس على الابن الكبير ان ينفق عليها  
ولا على ام ولد ابيه الا ان يكون بالاب عليه محتاج الى من يجنيه ويكون نفقة  
الخادم على الابن انما شرط بها حاجة الاب فقال اذا كان الاب محتاجا

الى

الى الخادم يكون نفقة الخادم على الابن ولم يشترط هذا الشرط في بعض  
المواضع ولكنه قال بان نفقة الاب ونفقة خادمة يجب عليه وقد  
ذكرنا المسئلة في شرح ادب القاضي في باب نفقة ذوي الارحام قال  
والمرأة اذا كانت معسرة ولها زوج محتاج ولها ابن موسر وليس زوجها  
ابا لهما فنفقة المرأة تكون على زوجها لا على ابها لكان الابن ينفق  
عليها بامر القاضي ويرجع على زوجها اذا ايسر لانه لولا الزوج لكان يجب عليه  
فاذا كان لها زوج وكان هو اولى بالاستدانة منه قال ولوان رجل له  
ابنة ابنة وابن ابنه موسرين والاخر لاب وام موسر فنفقة على ولدا ولادة  
لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب ولا يعتبر الارث في الاولاد  
وقال ولوان رجلا زمانا وهو محتاج وله اولاد وله اخ موسر فالاخ يجزي على النفقة  
ونفقة اولاده الصغار من الذكور والاناث وعلى نفقة الاناث وان كن  
نساء وكذلك الاخوات واولادهن لان الاخ اذا كان زمانا يجزى كالميت  
لانه عاجز عن التكسب والانفاق قال ولوان رجلا فقيرا طلب من ابن  
له نفقة فقال الابن انا فقير وما عندي ما انفق عليه فان القاضي لا يرض  
عليه النفقة اذا كان كل واحد منهما معتمدا يقدر على الكسب فان كان الاب  
يكسب مقدار ما يكفيه ويفضل بصره الفضل الى المحارم وان كان لا  
يفضل هل يدخل عليه الاب واهل وقدر من قبل في باب نفقة **باب**  
**نفقة العبد بامر مولاه وما ينفق من** قال واذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او  
مكاتبة او ام ولد او امته او مدبرة بان مولاه فنفقة الزوجة على العبد  
لان النفقة تقابل المنفعة والمنفعة له فيكون النفقة عليه كالمهر واما  
نفقة الاولاد والمجب عليه لان المرأة ان كانت حرة فالاولاد يكونون  
احرارا ولا يكون له عليهم ولاية فلا يكون لهم عليه مؤنة وان كانت مكاتبة  
تكون اولادها مكاتبين بكسابة الام وبهم كالميتين لهما فكون النفقة عليها  
وان كانت ام ولد او مدبرة فالاولاد بها بمنزلة ما فتكون نفقتهم على مولاهما  
وهو مولى ام الولد والمدبرة وان كانت امه يكون اولادها امه مولى لامة



فكون نفقة الرقيق على المولى قال وكذلك المهر إذا تزوج أمته أو مكاتبته  
او ام ولد او مدبرة او امه كان الجواب كما ذكرنا في العبد فان كان مولى  
الامه والمكاتبه وام الولد والمدبرة فقير أو الزوج اب الاولاد غنيها بل  
يؤثر الاب على الانفاق ثانيا في ان في باب نفقة الطالق قال وكذلك  
المكاتب اذا تزوج واحدة من هؤلاء كان الجواب كما ذكرنا في العبد لا  
ان في جميع ما ذكرنا في ام الولد والمدبرة والامه لا تجب النفقة على الزوج مالم  
يتوذا المولى بيتا لمن وقد مر في باب نفقة المطلقة قال ولو ان المكاتب  
اذا تزوج امه فولدت منه او لم تلد حتى اشتراها فولدت فان نفقة  
الاولاد على المكاتب لان الامه صارت كسب للمكاتب واولاده من  
كسبه يكاتبون عليه فصاروا بمنزلة الارقاء له قال ولو ان رجلا تزوج ابنته  
عبد فطلب ابنة النفقة من العبد فانه يفرض لها النفقة على العبد لان  
الابنة يستحق الدين على الاب في ازان يستحق على عبد الاب قال وان تزوج  
امته من عبده وبوا ثانيا اولم يبوأ فيكون نفقة ما جميعا على المولى لانها جميعا  
ملك المولى فان قال المولى لا انفق على احد منها يجبر على ذلك اما في خلف  
النبهائم في ظاهر الرواية لا يجبر وروى عن ابي يوسف انه يجبر انما هو سوى  
وفي ظاهر الرواية وفي الفروع ان العبد اوى من اهل الاستحقاق في الخلعة  
والا كذلك البهائم وذكر بعد باب المفقود بابا على حدة فيه هذه المسئلة اذا  
ذكرنا هنا لا نذكر قال ولو ان رجلا تزوج امه لرجل من ذن مولاه ولم يتوذا لها حتى  
طلعتا طلاقا يملك الرجعة قال السيد ان يأخذ الزوج حتى يبوأ بيتا وينفق  
عليها حتى تنقضي العدة لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح وان كان الطلاق  
بينا فليس السيد ان يأخذ بان يبوأ بيتا يعني لا يجلي بينها وبين الزوج في بيت  
واحد لان الطلاق البائن يحرم الوطى لكن هل للمولى ان ينفق النفقة مادامت  
معتدة لم يذكر في المبسوط وذكر صاحب الكتاب هنا ان له ان يطلب قال  
الشيخ الامام برهان الا انه الصريح ان نفقة لانها لا تستحق النفقة حال  
قيام النكاح قبل التوبة وكل من لا يستحق النفقة قبل الطلاق لا يستحق بعد

الطلاق وقد مر هذا الاصل في باب الرجل يغيب عن امرأته فطلب النفقة  
قال ولو طلعتا طلاقا رجعتا ثم اعتقها مولانا كان لها ان تطلب من  
الزوج حتى يبوأ بيتا وينفق عليها لانها ملكت امر نفسها وان كان الطلاق  
بينا فان الزوج لا يجلي في البيت لما قلنا وهي لا تأخذ به السكنى لانه لم يجر  
عليه السكنى قبل الطلاق مالم يبوأ بيتا المولى بيتا قبل الطلاق فلا يجب  
بعد الطلاق وتلك هي ان تأخذ بالنفقة ذكر صاحب الكتاب ان لها  
ان تأخذ وقال رحمه الله ليس لها وفصل استحقاق السكنى حجة له وانه اعلم  
بما من يجبر من المسلمين على نفقة بل الزمة ومن يجبر من اهل الزمة على نفقة المسلمين  
قال قال ابو حنيفة رجا اذا كان الرجل سدا وهو فقير وله ابن موهوب حتى اجرت  
الام على نفقة ابنه وان كانت على غيره دينه يجبر انفا لان الكفر لا يمنع وجوب  
النفقة بين الوالدين وكل من جمعه واباه صفة الولد لا يجبر على نفقة  
وان كان على غيره دينه وكذا الزوج وان كانت من اهل الكتاب وما وراء  
ذلك من الحارم لا تجب النفقة عند اختلاف الدين وهذه المسئلة ممدنا  
في المبسوط وكذا اهل الزمة لا يجبرون ان ينفقوا على احد من ذوي ارحامهم  
اذا كانوا على غير دينهم الا على الوالدين والاجداد وذكر في المبسوط انهم يجبرون  
فاذا ذكر صاحب الكتاب هنا ان كان محمولا على اذا كانوا من دارين مختلفين  
فهو صحيح وان كان مجرى على الاطلاق فالصحيح ما ذكر في المبسوط لان الكفر  
طه واحدة الا يرى انهم يتوارثون ويقبل شهادتهم بعضهم على بعض قال و  
نفقة المرأة تجب وان كانت على غيره دينه لانها مقابل ما تمتع بها وهذا  
ثابت قال والذمي اذا تزوج ذات رحم محرم وذلك نكاح صحيح فيجب  
وانه يجبر على النفقة عليها في قياس قول الجنيبة وفي قولها لانه مجموعا انه اذا  
تزوجها بغير شبهة وان يجبر في مسائل المبسوط قال واذا اوجج لهوي  
وامرأته ايتا بان ثم طالبت المرأة زوجها بالنفقة وخصصته في ذلك لا يكلم  
بينهما لان هذا من احكامنا وهي لم ترض باحكامنا الا ان يصير اؤمة قال ولا  
يجبر على نفقة ذي رحم محرما اذا كان حوثيا لا المسلم على نفقة ذي رحم محرما اذا كان



حيث ولا يجوز ان يعلّق على نفقة ذي رحم محرم اذا كان مسلماً لما قلنا قال ابو يوسف  
رحمه الله قال ابو حنيفة ربح اذا فقد الرجل ترك اموالاً من متاع وعقارات  
وديون وورق ونحو غير ذلك فخلت امرأته بطلب النفقة ولها منه اولاً  
ينبغي للقاضي ان يأمّر بالنفقة عليهم من امواله ما يرى بالمعروف اذا كان  
يعرف ذلك ثم القاضي بالجوار ان شاء واحد منهم كفيلاً وان شأه  
للزوجة يردته بخبرائه اذا جاء المفقود وذكر انه خلف لها النفقة انه  
يضمنها ما اخذت وهذه المسائل ذكرناها في كتاب المفقود ثم ذكر صاحب  
الكتاب بعد هذا ما ذكرنا من كتاب المفقود ولا يغيد ثم ذكرنا ما  
بعد هذا باباً في ما ذكرناه من قبل في باب العبدية زوج باء مولاه **باب المرأة**  
**بشبهه شهود على غيرها** والامة يدعيها الرجل قال اذا شهد شاهدان على رجل  
انه طلق امرأته ثلثا وقد كان دخل بها وهي تدعى الطلاق اذ تنكر منع القضاة  
من الدخول عليها لان الجدة تجب شهادة شاهدين بالاجماع فلو انها طلبت  
النفقة من زوجها فرض لها القاضي نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود  
لانها كانت مستحقة للنفقة بيقين والآن وقع الشك في سقوط ان  
كان مطلقة لا يسقط وان كانت منكوبة تسقط لما تبين فلا يسقط  
بالشك **قال** فان طالت المسئلة على المتهود حتى انقضت مدة العدة  
لا يفرض لها النفقة بعد ذلك لانه سقط نفقتها بيقين ان كانت حقة  
فلانها انقضت عدتها وان كانت منكوبة فلانها ممنوعة عنه لا بفعل  
الزوج **قال** وان عدلت البينة سلم لها نفقة العدة وان لم تعدل جاز الزوج  
عليها ما اخذت لانه تبين انها اخذت بغير حق لانه تبين انها اخذت  
وهي منكوبة ممنوعة عن الزوج هذا كله اذا اخذت بغير حق القاضي وان اعطى  
الزوج على وجه الاباحة لا ترجع عليها بشيء لانها اخذت برضاها هذا كله اذا  
دخل بها وان لم يدخل بها حتى شهد المتهود بطلانها لان نفقة لها لانه سقط  
نفقتها بيقين ان كانت مطلقة وفي غير معة وان كانت ممنوعة  
حتى ممنوعة عنه **قال** ولو ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وهو يكره ذلك

فاقامت عليه شهوداً بالكفا والقاضي لا يعرف الشهود واحتاج الى  
المسئلة فانه لا يجعل لها نفقة لان النفقة لم يكن واجبة لها بيقين فلا يجب  
بالشك بخلاف ما تقدم فلما اراد القاضي ان يقضي لها بالنفقة لما راى  
من المصلحة ينبغي ان يبيح القضاء فيقول ان كنت امرأته فقد فرضت لك  
عليه في كل شهر نفقتك كذا وكذا وبشبهه على ذلك فاذا مضى شهر وقد  
استدلت عليه بهذا على وجهين ان عدلت البينة اخذته بنفقة تلك الاشهر  
منذ يوم فرض لها فوف بين هذا وبين المسئلة الاولى فان ثمة اذا لم تعدل البينة  
لاستحق النفقة والفرق ان ثمة المرأة تدعى الطلاق والزوج يفتي لم تعدل  
الشهود فظهر انها كانت منكوبة ممنوعة لا بفعل الزوج اما ان عدلت  
البينة تبين انها كانت منكوبة ممنوعة بفعل الزوج وهو المحرم وان لم تعدل  
البينة هنا لم يكن عليه شيء هذا الذي ذكرنا اذا ادعت المرأة النكاح والزوج يكره ان  
اذا ادعى الزوج النكاح وسى تحرق فقام عليها شهود المكين لها على الزوج نفقة لانه تبين  
انها منكوبة ممنوعة لا بفعل الزوج **قال** ولو ان اثنتين ادعت كل واحدة منهما  
ان هذا الرجل زوجها وهو يكره ذلك فقامت كل واحدة منهما شاهدين على النكاح  
ولم يوقتوا البينتان وقت النكاح لكن اقامت احدهما البينة على اقراره انه  
تزوجها على الف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى تزوجها على مائة دينار  
وانه دخل بها والقاضي في مسئلة الشهود وطلبت كل واحدة منهما النفقة فان  
القاضي يجعل لها نفقة امرأة واحدة لانه ثبت نكاح احدهما وليست احدهما  
بأولى من الاخرى هكذا ذكر صاحب الكتاب وعلى قياس المسئلة الاولى ينبغي ان لا  
يفرض لان الشك وقع في الوجوب لكن مع هذا نقول ان يفرض لان احدهما تبين  
تعدّل غالباً وكان احدهما النكاحين ثابتهما غالباً فلا يقع الشك في الوجوب  
بخلاف المسئلة الاولى **قال** فان عدلت كل واحدة منهما بالمال الذي كانت  
عليه البينة هذا سخان والقياس ان يحكم لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي  
قامت عليه البينة وبالاقل من نصف المهر الذي قامت عليه البينة ومن نصف  
مهر مثلهما وجه القياس ان نكاح احدهما فاسد وفي النكاح الفاسد اذا وجد الدخول

البينة



يجب الاقل من المهر المسمى والاقول من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل  
 اعتبار النكاحين وجه الاحتياط ان الفاسد نكاحها غير مبرور وفي زعم كل  
 واحد منهما انها هي الصحيح نكاحها واقامت البينة على الدخول فوجب المسمى هذا اذا  
 اقامت كل واحدة منهما البينة على قراره بالدخول بها ولم تقم الاخرى على قراره  
 بالدخول بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكر ذلك كله وباتي المسئلة على  
 حالها فان القاضي يقضي للدخول بها بالمهر الذي اقامت عليه البينة بصحة  
 نكاحها لان الدخول بها يدل على سبب نكاحها هذا اذا اقامت احدهما البينة  
 على قراره بالدخول بها قال ولولم تقم كل واحدة منهما البينة على قراره بالدخول  
 بها وما دغمت الدخول اصلها يفرق بينه وبينها ويكون لهما نصف المال بينهما  
 لان نكاح احدهما صحيح والاخرى فاسد وقد فزع بينهما قبل الدخول فوجب نصف  
 المهر في النكاح الصحيح وليس احدهما باولى من الاخرى فيكون ذلك النصف  
 من المهر المسمى جميعا من كل واحد ربعه فيكون لصاحبه التام الذي اقامت  
 البينة عليه لصاحب المهر المسمى الذي اقامت البينة وبه لصاحبه التام ربع  
 الدنيا قال ولوان امته في يدي رجل شهد شاهدان على حرتهما وهي تنكر ذلك  
 او ينكر المولى فان القاضي يضعها على يدي عدل حتى يسأل عن الشهادة ويكون  
 نفقة على الذي كانت في يده لان الظاهر انها ملكه فيجب ذلك المسئلة على  
 وجهين اما ان عدلت البينة او لم تعدل فان عدلت فهذا الضمان جازم  
 اما ان احدثت النفقة منه بفرض القاضي او لم يفرض بل اعطاه الذي في يده  
 على الاباحة ففي الوجه الاول رجوع الذي كانت في يده بما احدثت منه من النفقة  
 عليها وفي الوجه الثاني لم يرجع لما قلنا من قبل واما اذا لم يعدل البينة فانها ترد  
 على المولى ما بقى ويبطل ما انفق لانه ظاهرا انفق على ملكه قال ولوان رجلا تزوج  
 امرأة وطالبته بنفقةها واخذت ذلك اشهر ثم شهدت به ان انها اخذت  
 من الرضاع يفرق بينهما ثم رجوع الزوج عليها بما اخذت لانها اخذت بعين  
 قال ولوان امته في يدي رجل او فاعا رجل منها امته واقام على ذلك شهدين و  
 الذي في يديه ينكر فوضعهما القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن حال الشهود و

طلبت

وطلبت النفقة فانه يفرض نفقة لها على الذي كانت في يديه لما قلنا من قبل  
 فان انفق عليها اشهر ثم عدلت البينة فقضى بها للمدعى لم يكن للمدعى انفق  
 بشي من النفقة في قياس قول جعفر بن محمد خلافا لابن يوسف ومحمد رحمهما  
 بناء على انه ظاهرا انها كانت معصومة وجناية المقصود على مال الغاصب بعد  
 عن المحصر خلافا لهما وهي مسئلة كتاب الزنايات قال واما العبد  
 او ادعاه رجل واقام البينة انه له فانه يترك في المدعى عليه بكفيل لان الامة  
 انما كانت تخرج من يده لانه صرح فيجسط فيه هذا المعنى وبها معدوم فلا يخرج  
 من يده لكن يؤخذ منه الكفيل الا ان يوجد غير تامون فيجسط في يده ويؤا  
 في عمل ينفع عليه من عمل لان في الانشراح هنا فائدة وهو كخصم مال المدعى  
 وان كان صغيرا كانت النفقة على الذي كان في يديه لما قلنا من قبل  
 بالنفقة الضمان الآتي اذا وجد رجلان رجلا اصاب دابة او غيرهما من  
 البهايم في المصر او خارج المصر واخذت ذلك فبعضه ويرده الى صاحبه فان انفق  
 عليه فهو متطوع وان كان رفع الى القاضي وسأله ان يأمره بالنفقة عليه يرجع  
 على صاحبه نظر القاضي فيه فان كان الانفاق اصح لصاحبه امه بذلك  
 ثم يرجع ما لكها وان كان ترك الانفاق اصح بان خاف ان ياكلها النفقة  
 امه بيعها وامساك ثمنها وهي من مساعيل الآتون والنفقة ذكرنا في شرح مختصر  
 الكافي هذا اذا وجد دابة وان وجد دابة او ضالاً فانفق فكذا في الجواب  
 قال ولوان رجلا غصب عبدا كان في ضمانه ويحب عليه رده الى صاحبه  
 ويكون نفقة عليه فان طلبت القاضي ان يأمره بالنفقة او بالبيع فالتقاضي  
 لا يفعل ذلك لان المالك لا يحتاج الى هذا الا لان العبد في ضمان الغاصب  
 فلا يأمره بذلك الا ان يكون الغاصب مخوفا لا يؤمر ان يبيع ولا يأخذ العبد  
 ويبيعه ويمسك المثل لان هذا يعود لصاحبه اما اذا كان تاموثا كان العود  
 ان يترك في يده حتى لا يجمع المالك مؤنة قال ولوان رجلا او دج رجلا او  
 عبدا وغاب فجاء المودع الى القاضي فقال ان هذا العبد او دجته فلان وقد  
 غاب وقد نفقت عليه وليس مسكى النفقة اكثر من هذا فان رايت ان

جوه



تأمرني بالنفقة عليه لا يخرج عليه فان القاضي يأمره بان يؤجره وينفق عليه  
وان رأى ان يبيعه ففعل وهذا كله من هذه المسائل اذا اقام المتبع عليه البيعة  
والقاضي سمع وهو مخير في السماع ان شاء سمع وان شاء لم يسمع وقد ذكرنا  
في مختصر الكافي **قال** واذا كان عبدا وصى بربقته لانيسان وكخدمته لآخ فان  
النفقة يكون على صاحب الخدمة لا المنفعة **قال** فان مرض في يد صاحب  
الخدمة فمضى على وجهين اما ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه وغيره  
او مرضا يستطيع معه الخدمة ففي الوجه الاول نفقة على الموصي له بربقته وفي الوجه  
الثاني على الموصي له بخدمته قال شمس لائمة الخواني وبهذا قالوا في المرأة اذا  
مرضت ان كان مرضا لا يمكن الانتفاع بهامع ذلك المرض بوجه من الوجوه  
لشغل النفقة وان كان مرضا يمكن الانتفاع بهامع انواع انتفاع لا تسقط النفقة  
وقد ذكر صاحب الكتاب في باب نفقة المرأة مطلقا انه يجب عليه النفقة  
وقد ذكرنا المسئلة في شرح ادب القاضي **قال** وان نظا ول المرض في مسئلة الكفاية  
فرائي القاضي ان يأمره ببيعه باعده واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه في الخدمة ويكون  
ربقته لصاحب الرقبة قال شمس لائمة الخواني هذا وبهذا اذا قطعت يدواخذ  
الارش ان رأى القاضي ان يبيع المجسدة ويضم ذلك الى ارش اليدين فيشتري  
بهما عبدا آخر فيفعل في الوديعة وامثاله **قال** واذا كان العبد بين  
رجلين فيغيب احدهما ويخلص في يد غيره فقدم الشريك الى القاضي واقام  
البيعة وسال ان يأمره بالنفقة عليه فالقاضي في قبول البيعة بالخيار واذا قبل  
يأمر بالنفقة وكان الجواب فيه كالجواب فيما ذكرنا من المسائل **قال** واذا عتق الرجل  
العبد الصغير او الزمن او المعتوه او جارية فانه لا يجب عليه المتعق ان ينفق على  
احد من مواليه لان نفقة الحرام يجب باعتبار القرابة وفي باب الولد لم يجز  
القرابة **قال** واذا تزوج حرة لرجل اولد لها ولدا وماتت الامة ومولاه فقير  
لم يقدر على النفقة فان الاب لا يجبر على النفقة على ابنه لان ابنه مملوك لمولى الجارية  
فاما ان يبيعه مولاه او ينفق عليه واما اذا كان الولد من ام ولد ومدة برة ومولاهما

فقير فان هذا الباب ان ينفق عليهم ثم يرجع على المولى لان هذا لا يمكن  
ان يجبر المولى على بيعهم **بالشئ** يكون بين الرجلين **قال** ولو ان امته او عبدا في يدي  
رجلين تنازعا فيه وكل واحد منهما يدعي انه له فاشترى الجيران على النفقة عليه لانه  
لما كان في ايديهما فالظاهر انه ملكهما ولو كانت الامة دابة لا يجبران لانها لو  
كانت ملكها لا يجبران فكذا اذا كانت في ايديهما فاما اذا كانت الدابة ملكها  
فاراد احدهما الانتفاع عليها واستنع الاخر سياتي هذا في آخر هذا الباب **قال**  
واذا وصى بالامة لرجل والاخر بما في بطنها فان نفقة الجارية على الموصي له  
بربقتها لان نفقتها تحصل له **قال** وان اوصى لرجل بدار ولا خرب كانا في  
يخرج من الثلث فان النفقة على صاحب السكنى لان النفقة تحصل له ومن  
جنس هذه المسائل النفقة على كل من يحصل المنفعة له فان ائتمرت الدار  
كلها قبل ان يقبض **قال** صاحب السكنى انا ايها واسكنها كان له ذلك  
ولا يعبر منه بخلافه لا يصل الى حقه الا بهذا وهو مضطر فيه فصار كصاحب العلو  
والسفل وانهم السفل فامتنع صاحب السفل عن بناءه فبناءه صاحب العلو  
لا يصير متقوقا فاذا انقضت السكنى ينظر ان اجتمعا على ان يكون البناءا  
الرقبة ويعطيه قيمة ما يجوز لانيان البناء كان ملك صاحب السكنى فاذا باعه  
صاحب الرقبة يجوز وان لم يجتمعا عليه كان له ان ينقض بناءه كما في المشتري اذا تبا  
ثم جاء الشفيع كان الجواب على الترتيب كذا بينا **قال** ولو اوصى لرجل بخيل  
ولاخره بتمره ابدان الوصية جائزة ويكون النفقة على صاحب التمرة لان النفقة  
حصلت له فان كان الخيل لم يبيع التمرة بعد فالنفقة على صاحب الخيل لان  
المنفعة تحصل له لا لصاحب التمرة **قال** ولو ان حايطا بين دارين وهو لصاحب  
الدارين انهم فقال احدهما ابنه وقال الاخر لابنه الكلام في جنس هذه المسئلة  
من اربع فصول الفصل الاول انه اذا اوصى بها ان ينقض الحايط المشترك الى  
الاخر هل يجبر على البناء **والفصل الثاني** ان الحايط المنقسم اذا اراد احدهما ان  
يبني والى الاخر هل يجبر على البناء **والفصل الثالث** ان احدهما يبيع الحايط  
الرابع اذا رجع بما ذكرنا من الاول **والفصل الرابع** في شئ الامام الجليل الزاهد

بلغ



ابو بكر محمد بن الفضل في فتاواه اذا كان لا يؤمن بضر سقوطه اجبر على  
 والا فلا واما الفصل الثاني في حل المسئلة على وجهين اما ان كان موضع الحائط  
 عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبنى حائطه في نصيبه بعد القسمة او لم يكن  
 الوجه الاول لا يجبر اصلا وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان انهم  
 التداروا ولم يبدعوا التدارفي الوجه الاول ذكر في الفتاوى ايضا انه يجزى التادري  
 على البناء وفي الوجه الثاني لا يجزى وهذا مفتي واما الفصل الثالث المسئلة على  
 ثلثة اوجه اما ان لا يكون لهما عليه حمولة على حائط الكرم والحض وغيرهما او يكون  
 لهما عليه حمولة او يكون الثاني عليه حمولة دون الاول ففي الوجه الاول ذكر في كتاب  
 الدعوى في فتاوى الفقيه ابو القاسم وشرح مختصر الطحاوي لاحد من رحمته  
 انه لا يرجع ويكون متطوعا وفي الوجه الثاني قيل ان كان موضع الحائط عريضا  
 كما قلنا فلا يبنى بغير اذن شريكه يكون متطوعا ولا يرجع عليه وان لم يكن كذلك لا يكون  
 متطوعا ويرجع وفي الوجه الثالث فكذا في الجواب كما ذكر صاحب الكتاب  
 يناقش الشيخ الامام شمس الدين الحلو في رحمه الله يذكر هذه المسئلة في المبسوط  
 عرفنا من جهة صاحب الكتاب واما الفصل الرابع فقد ذكر في جميع الكتب المنع  
 صاحبه عن وضع الحمولة عليه حتى يؤدي حقه وكيس المراد انه لا يرجع بل يمنع صاحبه  
 حتى يؤدي حقه ان اراد بل المراد ان يباحا كان احدهما ان يرجع عليه والآخر  
 انه يمنع عن وضع الحمولة عليه حتى يؤدي ما يرجع عليه الا ترى انه اذا قال الشريك  
 انا لا اضع الحمولة عليه ذكر في فتاوى الفضل ان لشريكه ان يرجع عليه اذا  
 يرجع عليه بما اذرجع ذكر القاضي المنسوب الى اسبجيا في شرح مختصر الطحاوي  
 في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل  
 بقيمة السفل شيئا لا بما انفق وذكر في فتاوى الفضل في الحائط المشترك انه  
 يرجع بنصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل بما انفق  
 على السفل واستحسن بعض المتأخرين من ثقاتنا وقالوا ان بني بامر القاضي  
 يرجع بما انفق وان بني بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء وببقيتي قال فان  
 كان زرع بين الرجلين فابى احدهما ان ينفق عليه لم يجز له ذلك لكن بقيا

تامع

للاخر

للاخر النفق انت وارجع بنصف النفقة في حصة شركائك قلنا فلو  
 ويخرج الزرع مقدار ما انفق بل يرجع على صاحبه تمام نصف النفقة لم يرجع  
 بمقدار الزرع ذكر في كتاب المزارعة وفروا بينهما اذا انفق صاحب الارض  
 وبنيهما اذا انفق المزارع وموضع معرفة كتاب المزارعة قال حمام بن جليل  
 عابت القدر والحوض او شئ من الحمام فابى احدهما ان ينفق على ذلك  
 يؤخر الاخر بالنفقة ويرجع بحصة صاحبه في الغلة لانه مضطرب فلا يكون متطوعا  
 كما ذكرنا من المسائل واما اذا انهم الحمام كله فاراد احدهما ان يبني والآخر  
 يقسم ارض الحمام لانه ان كان لا يمكنه ان يبني شيئا آخر قال من بين قوم  
 مشترك وهو شريك لهم ولا راضيهما احتاجوا الى كرية فامتنع بعضهم من  
 كرية امر من بقي منهم فترجعوا على من امتنع بقسطه من النفقة لانه لا يمكنهم  
 الانشغال بالأكبر جميعا فصاروا يصيرون مشركين ومن حجب الممتنع على الكري لم يذكر  
 الجبر هنا وذكر بعد هذا فذكره وهنا يلزم منع او لك شئ من صاحبه يؤدوا عليهم  
 قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح بعض مشايخنا يفتون بانهم يمنعون  
 عن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الدين الحلو في رح هذا غير سديد بل لا يمنعون  
 فروا بين هذا وبين العلو والسفل والفروا ان في المنع هنا تضييع حقهم فلا يمنعون  
 ولا لانه لك في العلو والسفل قال وكذلك البئر اذا كان بين الرجلين و  
 هو شريك في شئهم فامتنع احدهما عن اصلاحه وقال لا اسقي ما شئت منها لا يجزى  
 ذلك ولا يكون لصاحبه ان يرجع عليه اذا اصلاحه اما عدم الجبر فموقوف لما ذكرنا  
 من المسائل واما عدم الرجوع فمخالف لما ذكرنا من المسائل والفروا وهو النفقة  
 انما تجب شيئا باذائه النفقة فاذا امتنع منه الانشغال لم يكن عليه شئ فاما فيما تقدم ان  
 تعذر الايجاب بازاء النفقة امكن الايجاب بازاء تلك الزقبة والرقبة لهم قال  
 ولو ان ضيعة بين قوم فاراد بعضهم قسمتها والآخر فالاختلاف في القسمة ظاهر  
 وموضع ذلك كتاب القسمة قال واية بين رجلين امتنع احدهما من الانفاق  
 عليها فطالب الآخر من القسمة ان يامره بالنفقة حتى لا يصير متطوعا قال القاضي  
 يقول للذي امتنع اما ان يبيع نصيبك او ينفق عليه فروا بين ما اذا



كانت الدابة كلها فان هناك الجحيم على الانفاق وسنذكره والفروع ان هناك  
ليس في ترك الانفاق الملاف ملكا الغير من فيه الملاف ملكا نفسه فلو وجب  
الانفاق وجب في ملكه وملكه دابة والدابة ليست من اهل الانفاق اما ان  
في ترك الانفاق الملاف ملكا صاحبه وصاحبه من اهل الانفاق فجاز الجحيم ثم  
استدل في الكتاب بهذا الفصل مسايير ذكر من جعلتها الله اذا كان بين الزوجين  
فامتنع احدهما ان كرهه فانه يكره الاخر ولا يصير مستظفا ويجوز المنع على الكره واذا  
كان لواحده لا يجزى ذكر الجحيم بنا ولم يذكر في هذه المسئلة من قبل عدم الجحيم فروع لما ذكرنا  
من المسائل وان كان الله لواحده لكن للناس حق الشفعة قال القاضي الامام  
الشافعي رحمه الله في هذا الواحد على صلاحها اذا اشترى لانه قد ذكر ان يقال للناس اجمع  
افعلوا واربعوا عليه فلو لم يجز بنا لودى الى ابطال حق المسلمين وكذلك البئر  
اذا كان لواحده وللناس فيه حق الشفعة يجزى هذا الواحد على صلاحها اذا اشترى لان  
فيه ابطال حق المسلمين فاذا ذكر الجحيم بنا في اربع مسائل في الدابة المشتركة وفي النهر  
المشترك وفي النهر لواحده اذا كان للناس فيه حق الشفعة وفي البئر كذلك وبه  
يفتي في ثلث مسائل لا يفتي في المسئلة الرابعة وهو النهر المشترك قال ولو كان  
دارا وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شرا فانه في احدى اكرى ولا  
اشترى وقال الاخر اريد ان اشترى فانه يجزى على المماثلة ثم يقال الذي لا يريد الانشغال  
في يديه ان شئت فاشترى بها وان شئت فاعطى الباب الا في امتناع من  
المماثلة الحاجات الضرر لصاحبه قال ولو ان رجلا اوصى لرجل اثنين في هذه الخطة  
واوصى لآخر بالخطة فالمسئلة على وجهين اما ان يبقى من الثلث شي لم يبيع  
فان بعض ما التخليص يكون في ذلك المال فان لم يبيع يكون التخليص عليهما لان  
الشفقة تحصل لهما قال ولو اوصى لرجل يدين هذا التسمية واوصى لآخر بكنية فانه  
فان اجم التخليص يكون على صاحب الدين فروع بين هذا وبين الخطة والفروع  
ان هنا الدين من جنس وقعت الحاجة الى طهاره فاما الكسب وطاهر فيكون التخليص  
على صاحب الدين فيكون اوجه عليه اما في الخطة الخطة حاصله غير انما ستورة  
كالدين غير انه غير متمم فيكون التخليص على المالكين اوجه عليه ما قال وكذلك

الدين والزبد بضم الزاء وكسر النضاد هذا صحيح على هذا القيس والرتب الزينون  
النضاد على هذا القيس قال وقال محمد بن حنبل في رجل فوج شاة ثم اوصى لرجل جميعها  
ولآخر بجلده فاجاب فيه كالجواب في الخطة والتين ان التخليص عليهما اذا  
لم يبيع من الثلث شي فان كانت شاة حية فالمسئلة تجالها فاجوز ان يكون  
على صاحب الثلث لان التميم لا يحصل الا بالتجزى فانما الجلد فاحصل من غير فوج لانها  
وان كانت ميتة فيحصل الجلد ثم اجم الثلث يكون عليهما لان مسئلة الثلث تحصل  
لها بالرجل يغيب فتجوز امرأته الى الشفعة وانما الشفعة واذا غاب الرجل غابت  
امرأته الى القاضي فقالت انا فلانة بنت فلان وزوجي فلان بن فلان غاب  
عني ولم يخلف الشفعة فاخضع لي عليه الشفعة فان القاضي حصل يقبل البينة  
وهل يفرض لها الشفعة اختلفت الروايات قد ذكرنا في شرح ادب القاضي في  
باب الرجل يغيب عن امرأته وفي شرح مختصر الكافي في باب الشفعة قال  
ولو ان امرأة احضرت معها صبي واحضرت رجلا فقالت هذا الصبي ابني  
وابوه ابن هذا الرجل الذي حضر معي وقد غاب ابوه فله بالشفعة عليه فهذا  
على وجهين اما ان اقروا ذلك الرجل بذلك او انكر فان اقروا بالشفعة على الصبي  
لكن لا يثبت النسب وان انكر فاقامت المرأة البينة قال ابو حنيفة رح  
لا يقبل القاضي هذه البينة لانه القضاء على الغائب وقال ابو يوسف رح  
ان استحل القاضي وقيل في حق فرض الشفعة عليه فعمل ان لم يقبل في حق  
ابنات النسب ويجوز ان يقبل البينة في حق حكم دون حكم كما قال ابو يوسف  
رحمته في رجل اشترى جارية ثم قال جدتها ذات زوج واراد ان يردّها  
بالعيب واقام البينة على انها امرأة غائب يقبل البينة حتى يثبت الحق الرود  
وان كان لا يقضي بالطلاق ونظر هذا ما قالوا جميعا اذا كفل رجل عن غائب بمال  
مقدر فانه يذمه ذلك الكفيل وان كان لا يلزم الاصيل وكذلك اذا شهد  
رجلان وامرأتان بالشفعة تقبل في حق المال وان كان لا يقبل في حق القطع  
باسن اجم بالولدين في الطلاق والموت ذكر في هذا الباب من اجم  
بالولدين في الطلاق والموت في النساء وذكر الترتيب وذكر المدة التي يكون

قال



الجارية عند من وذكر ان الغلام اذا ذكر خبر بين ابويه وذكر ان الام البنية  
والمسلمة في حق استحقاق الولد سواء وقد ذكرنا هذه الجملة في شرح الجامع الصغير  
في باب على حدة وفي شرح مختصر الكافي **قال** وان اختلفت علي ان تترك  
ولد ما عنده مع الخلع ولم يصح الشرط لان كون الولد عند الام حتى الولد فلا  
تملك الام ابطلا **قال** وانما تكون بهؤلاء النسوة احق بالولد ما لم يخرج  
واحدة منهن فكل من تزوجت منهن بزواج بطل حقهما الا ان يكون الزوج  
ذو رحم من الولد كخو المرأة اذا طلقت وبين المرأة والزوج ولد صغير فزوجته  
يلغى الزوج الاول حتى كان الزوج الثاني غاي للصغير كانت هي اولى بالولد ولا  
يكون الاب اولى وكذلك اذا تزوجت برجل آخر هو ذو رحم من الولد **قال**  
فان كان الصبي جدة الام وهي ام امه والحالة ذكرنا ان الحالة اولى وذكر في  
الجامع الصغير وفي كل الكتب الجدة وان علت منى اولى من الحالة وهو  
الصحيح **قال** فان كان للصغير جدة الام من قبل ابيها وهي ام اب امه فلهذه  
ليس بميزة من كانت من قربة الام من قبل امها وكذلك كل من كان  
من قبل اب الام فليس بميزة قربة الام من قبل امها واسم اعلم **باب**  
**الرجل في الولد ومن اولى به** ذكر في الباب ان ام الصغير اذا تزوجت  
او ماتت ولم تكن احد من النساء ذوات الرحم المحرم فمن يكون اولى به من  
الرجال فنقول كل من كان له من عصبة كان اولى كالاب والجد ثم الاخ وقد  
ذكرنا الترتيب فيما ذكرنا في مسائل الباب الاول **قال** فان كان له اخوة فاجتمع  
وان كانوا سواء فأكبرهم سنا لانه بميزة الاب وهو اكثر شفقة فان لم يكن  
له عصبة وانقسم فيه جد اب امه واخوه لانه فالجد اولى لانه اقرب الى الام  
**قال** واذا بلغ الغلام فلاحق للاب فيه اذا كان ثامونا عليه وان كان  
مخوفا كان له ان يضم الى نفسه كيلا يلحقه القدر يسير **باب في البكر اذا**  
**بلغت الثيب** مسائل في الباب اورده محمد رحمه الله في المبسوط واعاد صاحب  
الكتاب هنا وذكر من جملة هذه المسائل ان الثيب البالغة احق بنفسها  
ان كانت ثامونة وليس للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت مخوفة

ليضمها فان اختلفا بئس حالهما فان كان كما قال يضمها الى نفسه  
واما البكر فلا يسهل ان يضم الى نفسه بكل حال لانها سريرة الاخذاء وكذلك  
الاعمام والاخوة احق بهؤلاء اذا كن غير ثامونات الا ان يكونوا بهم غير  
ثامونين فحينئذ يوضع على يد امرأة ثقة حتى تحفظها هكذا ذكر صاحب  
الكتاب في اول الباب وذكر في آخر الباب اذا كانت ثامونة فهي  
اولى بنفسها وقد استقصينا الكلام فيه في شرح ادب القاضي **باب المرأة**  
**تطلق فتريد ان يخرج بالولد الى بلد آخر** ذكر في الباب ان المرأة اذا  
اطلقت وانقضت عدهما فارادت ان تخرج بالولد الى بلد آخر  
في اتي موضع يكون لها ذلك وفي اتي موضع لا يكون ذكرنا في شرح  
الجامع الصغير وشرح مختصر الكافي وهذا اذا كانت اما فاما غير الام كخو  
الجدة اذا ماتت الام فارادت ان ينقل الى الموضع الذي وقع فيه عقد  
النكاح فليس لها ذلك لان هذا حق ثابت  
كما للنكاح فيكون ثابتا بين  
الام والزوج لا بين  
غيرها  
م

منه  
الحمد لله على تكملة  
والله اعلم بالصواب







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 اجمعين **وبعد** ذكر في العنايه شرح الهداية الى سياسة تغليظ خزانة جنابه  
 لها حكم شرعي صمد الماده الفساد وذكر في معين الحكم السياسية شرعية  
 مغلفة ثم قال السياسة نوعان ظالمة فالشرعية تحتها سياسة عادلة  
 تخرج الحق من الظالم وتذفع كثير من المظالم وتردع اهل الفساد وتوصل  
 بها الى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير اليها والاعتقاد في اظهار  
 الحق عليها وهي باب واسع تفضل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام واما  
 يرضع الحقوق ويعطل الحدود ويجري اهل الفساد ويعين اهل العناد والتمرد  
 فيه يفتح ابواب المظالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء واخذ بالغير الشرعية  
 وتعد اسكت فيه طائفة مسك التفرط المذموم فقطوا النظر عن هذا الباب  
 الا فيما قلنا منهم ان تعاطي ذلك منافع للقواعد الشرعية فسدت واسن طوع  
 الحق سبلا واضمح وعلوا الى طرق من العناد فاضحة لان انكار السياسة  
 الشرعية رد النص من الشرعية وتعليق الخلاف الراشد بن وطائفة مسكت  
 في هذا الباب مسكت الافراط فتعد واحد ودائه وخرجوا عن قانون الشرع  
 الى انواع من الظلم والبدع في السياسة وتوهموا ان السياسة الشرعية  
 قاصرة عن سياسة الحق ومصلي الامة وهو جهل غلط فاحش فقد  
 قال عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم فدخل في منه جميع مصالح العباد والدة  
 والدينية على وجه الكمال قال عليه الصلاة والسلام تركت فيكم ما ان ينكتم  
 به لكن تفضلوا كتاب الله وسنتي وطائفة توشطت وسكت في مسكت  
 الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فتعوضوا بالباطل وحضوه ونصبوا الشرع  
 ونصروه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل على  
 فصول **الاول** في الدلالة على شرعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك

شع  
 الاموال

وهذه  
 بطلت

وجوه

وجوه كثيرة فتخرج الى المصل وانما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك لغرض  
 واستخراجهم الحقوق بطريق السياسة فيطول الكتاب بذكره ولكن نحن  
 نذكر بعضها **ما ذكر في باب** ان من شروح المشار ان قوله ثم من  
 عرف عرفناه ومن عرف عرفناه محمول على السياسة وفيه نصا قوله عليه السلام  
 ان النار لا يعذب بها الله تعالى فاحراو على رضي الله عنه قوله انما نذكر  
 الخلل السياسية والمبالغة في الزجر واللامام ذلك اذا دعت اليه المصلحة وفي  
**حدود شرح الوقاية** وحدود الهداية قوله عليه السلام اقموا الفاعل والمفعول  
 في حق التواطة محمول على السياسة وفي **باب** من جامع شروح للبيروني  
 وماروي منه ان ابا بكر رضي الله عنه قتل شهود القضاة بعد رجوع محمول على السياسة  
**وحدود شرح الهداية** وماروي من الاحاديث واثار الفتاوى رضي في حق التواطة  
 محمول على السياسة كما حمل على السياسة ماروي في السارون في المرة الى مسنة  
 من قوله ثم فان عاد فاقبلوه وفي **حدود** رواية كل ما روي في حق التواطة  
 عن النبي ام عن الصحابة رضي عن القتل او الرجم او التنكيل وغير ذلك محمول  
 على السياسة وعندنا يجوز مثل ذلك بطريق التعدير والسياسة لا يري  
 الى قال محمد في الزبادات يجب التنوير والراي الى الامام ان شاء قتل  
 ان اعتاد ذلك وان شاء ضربه **وفي** معنى الكلام على فون ما في الخبر  
 المالكية للامام القرافي اعلم ان التوسعة على الحكم في احكام السياسة ليست  
 مخالفة للشرع بل تشهد لها الاول التي ذكرت وتشهد لها ايضا القواعد  
 الشرعية من وجود **الاول** ان الفساد قد كثرت وانتشر بخلاف العصر الاول  
 مقتضى ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج عن الشرع بالكلية لقوله ثم  
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وترك هذه القوانين يؤدي الى الضرر ويؤيد  
 ذلك جميع النصوص الواردة بنفي المخرج **وان** ان المصالح المرسله قال اي حكم  
 بها جمع من العلماء وهي المصالح التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بالغايها  
 وان كانت على سنن المصالح وتلقب العقول القبول كوكيد العمل بالمصلحة  
 المرسله ان الصحابة رضي الله عنهم امورا مطلقة يتبادر باعتبار كونها من المعصية

السياسة بالار

في السياسة  
 اللواطة

في السياسة  
 في السياسة

فصل في السياسة  
 الشريعة

في السياسة  
 في السياسة

في السياسة



ولم يتقدم فيها امر ولا نظير وولاية العهد من ابي بكر رضي الله عنه ولم يتقدم فيها  
امر ولا نظير وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة وتدوين التواريخ  
وتحل السكة للمسلمين واتخاذ السجود وغير ذلك مما فعل عمر رضي الله عنه  
التي بارأها مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والتوسعة في المسجد ضيقه وحرق المصاحف  
وجمعهم على مصحف واحد وتجديد اذان في الجمعة بالسجود مما فعل عثمان  
رضي الله عنه وغير ذلك كثير جدا ففعل المصلح **والشأن** ان الشرع  
في الشهادة اكثر من الرواية لتوهم العداوة فاشترط العذر والحرية وتوقع  
في كثير من العقود المستثناة وصيغ في الشهادة في الزنا فلم يقبل فيها الا  
اربعة يشهدون بالزنا كالميل في المكحلة وقبل في القتل اثنين والذماء عظم  
لكن المقصود الستر ولم يخرج الزوج الملعان الى بنية غير ايمانه ولم يوجب عليه  
حد القذف بخلاف سائر القذف لشدته الحاجة في الرب عن الانسب  
وصون العيال والفرش عن الارتباب وهذه المبانيات والاختلافات  
كثيرة في الشرع لاختلاف الاحوال فكذلك ينبغي ان يراعى اختلاف الاحوال  
في الازمان فتكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين للسياسة مما شهد  
لها القواعد بالاعتبار فلا يكون من المصالح المرسلة بل على رتبة فليست بالقواعد  
الاصولية **والرابع** ان كل حكم في هذه القوانين ورد بدليل يخصه او اصل يقيس  
عليه كما تقدم وقد ذكر بعض العلماء وهو المذهب الثاني قال اذا لم يجد في جهة الا غير  
العدل او قلنا اصلهم واقلهم فحجور الشهادة عليهم ويكره مثل ذلك في القضاء  
وغيره لما يضيغ المصالح ولا تستعمل الحقوق والاحكام وما اظن احد يخالف  
في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز لنصب الشهود فستعمل  
عموم الفساد وجاز التوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان وابعاد  
وقد قال عمر بن عبد العزيز مستحسن للناس قضية بقدر ما احسنوا من العجز  
قال القرافي صاحب ذخيرة المالكية ولا شك ان قضاة زماننا وشهودهم  
ولا تتم وامناءهم لو كانوا في العصر الاول لاعتدوا في اوردتهم عليهم لان عتوا  
في ذلك العصر فسوف كان خيار زماننا اذول فذلك الزمان وولاية

للمصالح كالعرايا والمساواة والقراض  
غير من العقود

وولاية الاراد اولي شوق فقد حسن ما كان قبيحا واتسع ما كان  
ضيقا واختلف الاحكام باختلاف الزمان **والخامس** ان يقصد ذلك من القواعد الشرعية  
ان الشرع واسع الموضع في النجاسة اللاحقة بهما من الصغير لم تشابه كسب  
الارضاع وتوسع في رمان المطر في طين المطر كما ذكر محمد في طين بخار مع ما فيه  
من العذرة والنجاسة وتوسع لاصحاب القروح في كثير من نجاستها وتوسع لاصحاب  
البواسير في بللها وجوز الشارع ترك اركان الصلوة وشروطها اذا ضاقت  
الحال كصلوة المومنون وذلك كثير في الشرع ولذلك قال الشافعي رحمه  
ما ضاقت الشيء الا اتسع بشي الى هذا الموطن فكذلك اذا ضاقت علينا الحال  
في ذرة المفاسد اتسع كما اتسع في تلك الموطن **والسادس** ان يقول بدلوا  
في زمن ادم عليه السلام كان الحال ضيقا فاجتبت الاختلاف والاشياء  
كثيرة وتوسع التدفع فيها فلما اتسع الحال وكثرت الذرية حرم ذلك في زمن  
بنو اسرائيل وحرم السبت والشحوم والابل وامور كثيرة وفرض عليهم سنون  
صلوة وتوبة احدهم بالقتل بنفسه وازالة النجاسة بقطعها الى غير ذلك  
من الشديديات ثم جاء آخر الزمان وضعف الجسد وقيل الحجة ولطفت  
بعبادة فاحلت تلك المحرمات وحفظت الصلوة وقيل الثوبات  
فظهر ان الاحكام والشرع كجسب اختلاف الازمان وذلك من لطف الله تعالى  
عز وجل بعبادته وسببته الجارية في خلقه وظهر ان هذه القوانين لا يخرج عن اصول  
القواعد ولبيست بدعا عما جاء به الشرع المكنة **وهو في المصالح** شرح البصاح  
الوقاية عن البتئين ومن التيسار ما حكى عن الفقيه ابي بكر اليماني ان  
المدعي عليه اذا انكر السرقة فليلا ما ان يعمل فيه بكبريائه فان غلب عليه ظن  
انه سارح وان المال المسروق عنده عاقبة في سرقة **الحكمة** عن الاصل  
المدعي عليه انكر السرقة قال عامة المشايخ لعذر الامام اذا وجد في مكان  
التهمة بان راها يمشي مع السرور او جالس مع شريرة الخمر لكانه لا يشرب  
دخل عصام بن يوسف على منير بن فائق بسارح فاكفر فقتل فقال البتينة  
للمدعي واليمين على من انكر فقال الامير ثوابا لوسط والعقابين فاضرب

والبرائة صح  
دخل على شاب بن ابي جليل كان عليه ثوب



عشر حتى اقروا بالسرقة قال عصام سبى الله ما لم يبت ظمما سبى الله  
**منه في** اجمع الفتاوى البرازية عن سرقة المحيط من الشايخ من قال  
 بصدقة الاوقار بالسرقة مكرما مثل حسن بن زياد ايجل ضرب النار حتى  
 بقى قال لم يقطع اللحم ولا يظهر العظم **في** سرقة خزانة السفين وبعض المتأخرين  
 افنى بصدقة الاوقار مكرما ويحل ضرب التلويح حتى **في** جواهر الفتاوى  
 سئل الامام الناصبي قيل هو ممن يوحى اليه الفقه عن مفسد يسعي في الارض  
 بالفساد ويوقع بين الناس شررا فاعا الى السلطان ماذا يجب عليه  
 القتل شروع عليه وجوبا بالفساد والقتل فيه مقتنع **في** جواهر الفتاوى  
 وقيل المزارة سئل عنه انصر عن قتل الزنبور والحشرات المودية كالحب  
 وغيره هل يجوز قال يجب قتل الادمي المودى فضلا عن غيره اذا كان  
 موديا **في** آخر سرقة الهداية وجميع كتب الفروع من اعتداد بمنجنق قتل  
 سياسة لانه ذو فتنه ساع في الارض بالفساد **في** التراجية والمضار  
 فان سرور ثالثا ورابعا فللام ان يقتل سياسة لسيعة في الارض  
 بالفساد **في** آخر حدود خزانة المفتين اذا عرف الامام الختان او اقراو  
 واظلم معه اداة الختافين ومعه المتاع او ضرب عنقه وصلبه  
**في** الفصل الثامن من كراهية الخلاصة والبرازية على دفع ما في الخط والاجبة  
 من مجمع الفتاوى نقل عن فتاوى النسفي كان السيد الامام ابو شجاع يقول  
 ثياب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم قال شايخنا واختيار المشايخ انه  
 لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جاء الذين يكافرون  
 الله ورسوله الاية والاعونة من الحاربيين الله ورسوله **في** اجمع الفتاوى  
 على وفق ما في سير البرازية نقل عن فتاوى عطاء بن حمزة سئل عن قتل  
 الاعونة والسعاة والظلمة في الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعون في الارض  
 بالفساد وقيل في ايام العدالة لانهم يسعون في الارض بالفساد في ايام  
 الفترة ويحقيقون فقال ذلك امتناع ضروري ولو ردوا العاد والمأنوا كما  
 انشأه وقد سئل السيد الامام ابو شجاع عنه فقال يباح قتلهم وثياب قتلهم

نزلت الترو  
 حتى ليرة

ان سرور ثالثا ورابعا  
 فللام ان يقتله  
 سياسة

اذا عرف الامام  
 الختان

ثياب قاتل  
 الاعونة

يباح قتل السعاة  
 والظلمة في الفترة

قال

قال كان رجلا من فضلاء الاعونة يعرف ان كنت التوحيد فلما خرجا يوما  
 اشنى عليهما بعض اصحابه فقال لوكنا مسلمين قيل كيف فقال من  
 شرط الاسلام الشفقة على اهل الاسلام والفرج بفرجهم والاعونة  
 بجلاد ذلك وان اردتم تحقيق ذلك فاسمعوا لولادى السلطان  
 اني اجتهد الى مائة الف فالتفتد وانا في يومين او ثلثة كيف يصير الناس  
 قالوا مخزونين قال وكيف يصير بذلك قالوا افرحين وقالوا لو بهد السلطان  
 فنادى اني عفو عن ذلك عنكم كيف يصير الناس قالوا افرحين  
 وقال وكيف يصير بذلك قالوا مخزونين قال وكيف يكونان مسلمين وقد  
 حاربناهم وخرجنا بفرجهم **في** آخر جنابة البرازية ولفساد الملك سبب  
 السعاة افنوا بان قتل الاعونة والسعاة في زمان الفترة جائز والقيده  
 لكونهم في مثل هذا الزمان اشده ضررا فيحققون بالذين يجارون الله  
 ورسوله ويسعون في الارض فسادا **في** الباب الرابع عشر من  
 الاحكام السلطانية للامام الما ورمى حكيم ان رجلا اتى ابن عباس رضي الله  
 عنه بالابالة بماية الف درهم فصر به مائة سوطا وصلبه جثا تغزيرا **وادي**  
**حدود** شرح الزاهدي عن الفدوس من واقع على ذات رحم محمد  
 فاقوله وعن شرح الترحمني عن محمد وكذا الوراى محصنا بلى فضاح  
 به فلم يبت حل قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالنظم وقطاع الطريق  
 وجميع الظلمة بادنى شئ له فبته وجميع الكبار وصاحب المردوعن  
 شرح السنة من نكح محارمه واصابها قال احمد وابو اسحق يقتل  
 لو خذ ما له وذكر ابن التيجاني تفسير قوله تعالى ولا تنكوا ما نكح الخ ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعث ابا بردة الى رجل عس اعداء ابيه ليقتله  
 ياخذ ما له الظاهر ان هذا على سبيل التيسار والنزول **في** الفتاوى ومعراج الدراية  
 في باب ما يحدث في الطريق من كتاب الجنابات وكمن ضرر خاص  
 يتجمل لدفع الضرر العام كما في الرمي على الكفار وان تنزلوا بالمسلمين او  
 الصبيان ومصالحة الوصي في مال الوصي وقطع العضو في مرض الاكلية



خوف المصالح **وفي قول** سير غاية البيان وشرب فتاوى فاضلجان ودفع  
الضرر العام بالضرر الخاص متحمل وفي باب ما يحدث في الطرقات من الجدايل ودفع  
الضرر العام بالخاص من الواجب **الفصل الثاني** في احكام هذا الباب ثبت  
قيام الدليل على ان السياسة في الاحكام من الطرق الشرعية فمن للقضاة  
ان يتعاطوا الحكم بها فيما دفع اليهم من اتهام التصوص واصل الشر والتوى  
وهل لهم الكشف عن مجزاة الاقرار او قيام البينات وهل لهم ان يعزوا  
الخصم اذا ظهر انه مبطل او ضربه او سؤله عن شياء تدل على صورة الحال  
والجواب ما ذكره ابن قيم الجوزي الحنبلي من ان عموم الولايا وحضورها  
وما يستفيد المتولى بالولاية يتلقى من الالفاظ والاحوال العرف ليس  
لذلك حتى في الشرع فقد يضل في ولاية القضاة في بعض الامكنة والامكنة ما  
يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر وبالعكس واما تصوص المذهب  
فصريح بان لهم تعاطي ذلك على ما سنده انشاء الله تعالى ومقتضى كلام  
الغوا في الذخيرة والامام الماوردي في الاحكام السلطانية ان ليس للقاضي  
ان يتكلم في السياسة ولا يدخل فيها واما ما ذكره ائمة اهل البيت من ان  
المذهب على سبيل الاختصار قالوا الفرق بين نظر والى المظالم وبين  
القضاة من عشرة اوجه الاول ان لو الى المظالم من القوة والهيبة  
ما ليس لهم الثاني انه افتح مجالاً واسع مقال الثالث انه يستعمل في الاثبات  
وكشف الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال للايجته مما يؤدى  
الى ظهور الحق بخلافهم الرابع انه يقابل من ظلم ظلمه بالتاديب بخلافهم  
الخامس انه يتأتى في ترؤد الخصوم عند اللبس ليعين في الكشف بخلافهم  
اذا سألهم احد الخصمين فصل الحكم لا يخرجوه السادس ان له رد الخصوم اذا  
عضلوا الى واسطة الامناء ليفصلوا بينهم صلحا عن راض وليس للقضاة  
التأريض الخصمين السابع ان له ان يفسخ في ملازمة الخصمين اذا وضعت  
امارات التجاح وبإذن في الزام الكفالة فيما يشرع فيه التكفيل لنقاد  
الخصوم الى التناصف ويتركوا التجاح بخلافهم الثامن انه من سبب من شهدا

المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين التاسع ان له  
ان يكلف الشهود اذ اترتاب فيهم بخلاف القضاة العكشر ان له ان  
يستدأ به استدعاء الشهود وبثالبهم على عهدهم في القضية بخلاف القضاة  
فانهم لا يتمعون البينة حتى يريه المدعى احضارها ولا يسمعونها الا  
بعد مسئلة المدعى سماعها واما تصوص المذهب فيقتضي ان للقاضي  
تعاطي اكثر هذه الامور وقد قالوا في خصال القاضي بانه يأخذ نفسه بالمجاهدة  
وليس في الكتاب الخيرة ويتصلح الناس بالرياسة والرغبة وبشبههم  
في الحق ولا يدع من حق شيئا وبلين من غير غضب **قال في المحيط** لو  
سلم اليه احد الخصمين في المجلس وسعه ان لا ترد في احد القولين اتقاء  
لحرمة المجلس من النقص في استعمال القوة والهيبة واما الاخذ بقرائن الاحوال  
فللقاضي ان يأخذ بالامارات والقرائن في وجوه كثير يطول ذكرها وقد اورد  
لها بابا في معين الحكم واما مقابلة من ظهور ظلمه بالتاديب فهذا هو المذهب  
**قال بعضهم** ان المدعى اذا انكشف للحاكم انه مبطل في دعواه فانه يؤدبه و  
اقل ذلك المجلس ليدفع بذلك اهل الباطل والند **قال في المحيط** وللقاضي ان  
يحبس الصبي التاجر على وجه التاديب للعقوبة حتى لا يماطل حقوق العباد  
لان الصبي يؤذيه لغيره عن افعاله الذميمة وكذا اذا اذى احد الخصمين  
صاحبه وتشتا عنه فله حبسهما وتغديرهما واما ثانيه في ترؤد الخصوم  
عند اللبس ليعين في الكشف فهذا هو المذهب ذكر في باب ادب الآداب  
التي ينبغي للقاضي الاخذ من معين الحكم ومن ذلك انه اذا طال الخصام  
في امر وكثر الشغب فيه فلا باس للقاضي ان يخرج كتبهم اذا ربح بذلك نقار  
امرهم ويأمرهم بابتداء الحكومة واستحثة بعض المائمة ذكره في معين الحكم  
ايضا واما رد الخصوم الى واسطة الامناء ليفصلوا بينهم بالصلح فقواعد  
المذهب ومسائل يقتضي ذلك وقد ذكر في باب ادب القاضي من  
معين الحكم ان القاضي اذا خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين  
اذا كانا من اهل الفضل او بينهما رحم ترؤد بينهما او رجاها بالصلح وقد اقام سواه



بعض قضاة العدل من الصدر الاول رجلين من صالحى حيرانه من بين  
يديه وقال تسرا على نفسك ولا تطلع على سركنا ولا تفتى في هذا كله من  
**قال ابن الخطاب** رزق الله القضاة بين ذوى الارحام حتى يصطوبوا فان فصل  
القضاء يورث الصغائر **وفي رواية اخرى** ينبغي للقاضي اذا اختصم له  
او بنوا الامام ان لا يعجل بالقضاء بينهم ويؤلفهم قليلا ليصطلحوا الا ان  
القضاء وان كان بالحق ولكنه ربما يصير سببا للعداوة بينهم واما سماعهم  
شهادات المستعزين فالمدعي ان القاضي يسمعها ايضا في موطن  
عديدة ذكره في باب القضاء في شهادات غير الدول من معين الحكام  
واما تخليفه لشهود اذا ارتاب منهم فقد فعله قاضي القضاة ابن بشر  
بقربه في تركه خلقهم بائنا شهودا به بكون وقد روى عن بعض العلماء  
انه قال رى القضاة الزمان ان يخلف الشهود **وفي التواريخ** قيل كتب الرجوع  
عن الشهادات عن المضمرات والتهذيب وفي زماننا لما عذرت التركيبه  
بغلبة الفتن اختار القضاة استئذان الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى  
**وفي دعوى حرانة الفتاوى** لا يخلف الشهود عندنا خلافا للشافعي **وفي قضاء جميع**  
**القضاة** كما قيل انها لا يخلف لان الخلف قد حصل فيه عند اداء الشهادة بلفظ  
اشهد وقيل هذا اذا كان عربيا يعرف حصول الخلف بلفظ اشهد والا  
يخلف واما استدعاء الشهود وسؤالهم عما عندهم فعندنا ان للقاضي  
ان يفعل ذلك في موطن اذا استراب ويفوز بينهم ايضا ذكره في  
الحكام **فصل الثالث** في الفرق بين نظر القاضي ونظر والى الجرائم في الاخيرة  
للإمام الغرافي والحكام السلطانية للإمام الماوردي ويمتاز والى الجرائم  
عن القضاة بتسعة اوجه الاول سماع قضاة المتهم من اعوان الامارة  
من غير تحقيق الدعوى المتبعة ويرجع الى قولهم بل هو اهل هذه التهمة  
فان نزيهوا وقد فوه بالحق في الكشف بخلاف القضاة اثنان انهم لا يرضون  
الحال اوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها بان يكون المتهم بالشرنا  
متصفا كالنساء فبقوة التهمة او متبها بالسرقة وقوة آثاره من قوة

تخلف  
الشهود

المقتضية

بدن

بدن او يهون اهل الدعارة فتقوى او لا يكون شيء من ذلك فتخفف  
وليس ذلك للقضاة الثالث تعجيل جسد المتهم للاستبصار والكشف و  
مدته شهر او بحسب ما به بخلاف القضاة الرابع يجوز له مع قوة التهمة ضرب  
المتهم ضرب تعزير لما ضرب حد ليهود فان اقروا به وضرب اعتبر  
حاله فان ضرب ليقر لم يعتبر اقراره تحت الضرب بل يصعد عن حاله  
قطع ضربه واستعدا اقراره فان اقر بخلاف الاول اخذه بالثاني و  
يجوز العمل بالاقراء مع كراهية وليس ذلك للقضاة الخامس ان له فمين كثررت  
منه الجرائم ولم يزر جرحا بالحد ودان يستديم جسه اذا اضر الناس كجريمة حتى يبرأ  
ويقتوه ويكسوه من بيت المال بخلاف القضاة السادس ان له خلاف  
المتهم بلا اختيار حاله ويغلظ عليه الكشف ويخلفه بالطلاق والعناق و  
الصدقة كايان تبعه السلطان ولا يخلف قاض احد في غير حق ولا يخلف  
الاباثة السابع ياخذ الجرم بالتوبة فله ان يظهر له من الوعيد حتى يعود  
اليها طوعا ويثبته بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه رتاب لا تحقيق  
ويجوز ان يحقق وعيده بالادب دون القتل بخلاف القضاة الثامن  
ان له سماع شهادة اهل المهر ومن لا يجوز ان يسمع منه القضاة اذا كثر عدد  
التاسع ان له النظر في الثوابيات وان لم يوجب غراما ولا حائثا ثم ان لم  
يكن بواحد منهما اثر يسمع قول السابق بالدعوى وان كان باحدهما اثر  
فقبل سماع دعوى ذي الاثر وقال لاكثر ولن يبدل بسماع السابق **المتدبر**  
بالمواشاة اعظم حرجا وتأديبا ويختلفا فيهما باختلاف الجرم باختلاف  
في الهيئة والتصاوير وان رأى المصلحة في رفع السفلة باشتهاه ثم كبر  
ساع له ذلك وهذا لا وجه يظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل  
ثبوت الجرائم لا اختصاصا بالامراء بالسياسة واختصاصا بالقضاة بالحكام  
واما بعد ثبوتها بالاقراء او بالهيئة فيستوى في اقامة حقوقها الامراء  
والقضاة **وفي معيار الحكم** اعلم ان للقضاة لعا طي كثير من هذه الامور  
اما سماع شهادة مفتش المتهم من اعوان الامارة فقد استحسنه القاضي

هم في الموانيات

بهم



ان يتخذ كاشفاً قد ارتضاها يكشف له عن احوال الشهود في السر ويقتل  
منه ما يقبل اليه ويقتل ينبغي ان يستبطن اهل الدين والامانة والعدالة ويستعين  
بهم على ما هو سبيل ويقوى بهم على التوصل الى الشواهد وقد اجازوا الحجج الواضحة  
عدل اذا كان عدله القاضي واجازوا الحجج في السر ويقبل القاضي ذلك  
من العدل الواحد وهذا نحوه في اعوان الامارة واما رعايته بشواهد الى  
للقاضي انظر واعاين في دعوى الدم فان القاضي اذا جاءه مثل هذا فان لم  
يحتاج الى ان يثبت الله ولى الدم فادانته يثبت على له بنية على دعواه فان  
ادعى ذلك من يومه او من الغد تجس المدعى عليه وقد جسد عليه السلام حلاً  
في مائة الدم يوماً وليله وان لم يحضر بنية على الدم فهو على ضربين ان كان  
المدعى عليه متما طيل جسده على ما يراه الحاكم وان كان غير متم فاليومين  
او نحوه فان الى طالب الدم في تلك المدة بسبب قوتى سقطت هذه الحكم  
وجبت الزيادة في جسده على ما يراه الحاكم واما ان يجوز للمدعى قوة التهمة ضرب المتم  
ضرب تغزير فذلك يجوز للقاضي لتعاطيه وسيأتي ذلك في الدعوى  
على اهل التهمة والعدوان ولكنه لا يخرج بذلك عن صفة ضرب المدد ولا  
يعاقبتهم بغير العقوبات وقد مر في الفصل الاول بعض من هذا واما ان ثمة  
تكررت منه الجرائم ولم يجر بالحد ودان يستديم جسده فذلك مما يفعل القاضي  
قال في باب من يجلس من قضاء الخلاصة والبرازية والدعاء يجلسون حتى  
تكون قوتهم واكثر الغلاظ على اهل الشر والقبح لهم والاخذ على ايديهم مما  
يصلح به العباد والبلاد ويقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يجزهم على  
الحق واما ان له خلاف المتم لاختيار حاله وان له ان يحلف بالطلاق والعقوبات  
فان للقاضي ان يحلف المتم وهو مشهور المذهب **وقف القينة على الخط** وان  
اخبروا انهم اتفقوا على التيمم او الضعيفة من انزال العرض كما ينبغي في ايدينا  
كذلك فان عرف بالامانة يقبل القاضي في الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً  
وان كان متما وهي المسئلة بحجبه القاضي على التفسير شيئاً ولا يجبره  
ولكن يحضره ليومين او ثلثة ونحوه ويهدده ان لم يقصر فهذا انصر على

في التيمم او الضعيفة من انزال العرض كما ينبغي في ايدينا  
كذلك فان عرف بالامانة يقبل القاضي في الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً  
وان كان متما وهي المسئلة بحجبه القاضي على التفسير شيئاً ولا يجبره  
ولكن يحضره ليومين او ثلثة ونحوه ويهدده ان لم يقصر فهذا انصر على

ان يستديم  
الجس

ان له

ان له احلاف المتم مطلقاً مع زيادة التهديد والتخويف وهي من النسبة  
الحسنة واما كون اليقين بالطلاق ففي الفتاوى التحليف بالطلاق واعتاق  
والايمان المغلظة لم يجوزوا اكثر من اثنان فان مست الضرورة يعني ان الزاوي  
الى القاضي ذكره في الخلاصة واما سماع شهادة اهل التيجن فان للقاضي  
ان يقبل ذلك عند الضرورة ذكره في باب القضاء في شهادة غير العدل  
للضرورة في معين الحكم واما ان له النظر في الموثبات فمبطل المذهب  
تدل ان له ذلك ذكره في معين الحكم في الفصل الرابع في الدعوى  
بالتهم والعدوان والمدعى عليه ينقسم الى ثلثة اقسام الاول ان يكون المدعى  
عليه بذلك بريئاً ليس من اهل التهمة كما لو كان رجلاً صالحاً مشهوراً فذلك  
النوع له لا يجوز عقوبته اجماعاً واما المتم له بذلك فيعاقب صيانة لتسلط اهل  
الشر والعدوان على اعراض ابرار الصالحين وما يؤتد ما ذكرنا ما وقع في  
شرح البحر يرد عن المحققين فيمن قال غيره يا فاسق يا لص ان كان من  
اهل الصلاح ولا يعرف ذلك يذوق العقاب وان كان بهذه الصفة وكان  
يعرف لم يعرف القتل **ثاني** وهو المتم بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل  
والزنا وبهذا القسم لا بد ان يشقوا ويقتضي عليهم العقوبة متم وشهرتهم  
بذلك وترتبا كان بالضرب والجس ون الضرب على قدر ما كثر عليهم  
**حد وثمة وثمة** لو من يتيم بالقتل والسرقة وضرب الناس يجلسون في التيجن  
الى ان يظهر التوبة قال **ابن قتيبة** المجزئة ما علمت احد من ائمة المسلمين يقول ان غلظ  
المدعى عليه هذه الدعوى وما اشبهها يختلف ويرسل الى الجس والاحص وليس  
تخليقه وارسله من ائمة الاربعة ولا غيرهم ولو خلفنا كل  
واحد منهم واطلقنا وخبنا سبيلهم مع العلم باشهادهم بالفساد في الارض  
كثرة سرقاتهم وقلنا ان لا نأخذهم الا بشايعي عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية  
ومن ظن ان الشرع تخليفه وارسله فقد غلط غلطاً فاحشاً النصوح رسول  
الله صلى الله عليه واله ولاجل هذا الغلط الفاحش تجزى الولاية على مخالفة  
الشرع وتوهموا ان السياسة الشرعية فاصرة عن سياسة الملوك وصلى الله

مصلحة  
شهادة اهل  
التيجن

مصلحة  
المتم بالفجور كالسرقة  
وقطع الطريق و  
القتل والزنا

مصلحة  
ومن يتيم بالقتل  
والسرقة وضرب  
الناس







بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول **قال**  
**صاحب الفتن** فعلى هذا تخويلهم بالقرآن وجد مال الغائب عند الشبهة وعلمهم بعد  
 الفتن العائمة في معنى الأكره انظر الى ان تسكن هذه الفتنه ويعود الأمن في  
 الاموال والازواج وفيها يضر تزوج امرأة سرا وادان بترثه من المهر فضل عليها  
 اصدقاؤه وقالوا لها ان تراء من المهر والا فكن المشبهة كرقم ابينا فيتود  
 وجهك والمسئلة بحالها فليس نكره ولو قال دفع للظالمين مائة دينار فبعضهم  
 ويفعلون في حقت كذا وكذا من انواع المضار والافاقرى بالمال وقال فيمنع  
 كذا في ذلك الغير منه لاستيلاء الغني على الفقير والارثاء في زماننا فليجأوا فريضة  
 لان هذا تخويل من نوحه ذلك وانظر الى ان لا يبدل المائة لهم ويبقى بهما ادم  
 وهو ان الأكره ان يمتنع في مجلس القاضي او لا ذكر في **سجل الزنا** وجميع الفتاوى  
 والمنطق ومقطعات صلح الظهيرية ولو صلح المحبوس في السجن ليمتنع سرقه  
 وكذا ان كان جبهه الوالى او صاحب شرطه الصلح باطل وان كان جبهه القاضي  
 فالصلح جائز على الاول في بعضها بقوله لانه مكره وفي بعضها لان الغالب  
 جبهه ظلماء وفي الثاني في بعضها بقوله لان الغالب ان جبهه كتم وفي بعضها  
 بقوله لانه لا يجس التجسس وفي **اكره ما لا يحل** ولو اكره القاضي رجلا ليقرب بالسرقة  
 او يقتل رجل وقطع يد رجل عمدا فاقرب قطع يده او قتل فقطعت يده او قتل  
 ان كان المقر موصوفا بالصلح مرفوعا بانه يقتض من القاضي وان كان  
 منها بالسرقة مرفوعا بها او بالقتل في التيسر يقتض من القاضي ولا يقتض  
 استحسانا فقيما نقل عن الكتب اشارة الى ان الأكره لا يتحقق في مجلس  
 القاضي وقيل نقل عن فتاوى فاضل بن اشارة الى تحقيقه في مجلس  
 القاضي الا ان يقال انه انزل بذلك واطلاق القاضي اذا حكم بباطل  
 ينزل ولا يكون حكمه شبهة ونقص في الايضاح شرح الايضاح الوقاية وكثر  
 الفقه وشرح المجمع والافتيارات ان الفتوى على ان القاضي اذا فسح  
 ينزل صرح في الخلاصة والبرزازية وشرح الربيعي بان الفتوى على قولهما في  
 تحقق الأكره من غير السلطان وفي **خير الحكم** على من ذكره ابن القيم

الجزري اختلفوا في ضرب المتهم وجبهه فقال جماعة من اهل العلم انه يضرب  
 وجبهه الوالى والقاضى ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المأكنية **قال**  
 اتى هشام ابن عبد الملك قاضى المدينة رجل منهم حيث معروف بالفساد  
 وقد اخذ بخلام في الزحام وبعث الى مالك يستشير فيه فامر مالك القاضي  
 بعقوبته فضر به اربع مائة سوط وبه قال احمد بن حنبل وقال بعض الشافعية  
 على ما ذكره الامام الماوردي في الاحكام السلطانية والامام الخوافي في الخيرة  
 في الباب الرابع عشر يضربه وجبهه الوالى دون القاضي وذهب الى ذلك  
 جماعة من الخنابلة ووجه ذلك عندهم ان الضرب المشرع وهو ضرب الحدود  
 والتعزيرات وذلك انما يكون بعد ثبوت اسبابها وتحققها فيتعلم ذلك  
 بالقاضى وموضوع ولاية الوالى المنع من الفساد في الارض وقمع الشر  
 والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعقوبة لمتهمين بالاجرام بخلاف ولاية الحكم  
 فان موضوعها ابطال الحقوق واثباتها فكل وال امر يفعل ما فوض اليه ومما  
 يناسب قصة هشام بن عبد الملك قاضى المدينة في قصة الرجل المذكور  
 ما وقع في الخلاصة في رجل خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما وزوجها  
 من غيره اوضع عصيته وزوجها من رجل يجس حتى يردا او يموت في  
 السجن وهو وان كان اسم العقوبات الا ان بعضهم قال ان السجن من  
 العقوبات والبليغة لانه سبحانه وتعالى قرنه في قوله الا ان يجس او عذاب  
 اليم مع العذاب لا ليم ولا شك ان السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات  
 تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم  
 الولايات وخصوصها ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض  
 البلاد وبعض الاوقات يتناول ما يتناول به الحرب وبالعكس وذلك  
 بحسب العرف والاصطلاح والتخصيص في الولايات فان كان القضاء في قطر  
 اخره يمنع من تعاطي هذه السياسة فمناوع فافليس للقاضى تعاطي الا  
 فانه يفعل ذلك لانها دعوى شرعية حكمها الاختيار بالمجلس والضرب  
 فيسوغ له الحكم فيها كغيرها من الحكومات في ادب القاضي من **تتمت الفتاوى** نقلها من

المعروفين



الفتاوى وفي البرازية انظر اطلاق بعض المشايخ الذناب الى باب السلطان  
والاستعانة باعوانه او لا الاستيفاء حصة قبل العرج عن الاستيفاء بالقاضي  
لكن لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان  
ذهب الى السلطان او لا واخذ بايعه اذ يبيع ما يآخذ منه موكل القاضي بيزمه  
ضمان الزيادة وهو كذلك في نصاب الفقه **وذكر في اذنا قضى** عن المحيط ولو  
ذهب الى باب السلطان وذهب بقايد الاحضار خضمة فاخذ منه  
زيادة على الرسم يرجع الخصم الى المدعى بتلك الزيادة وان ذهب الى باب السلطان  
ابتداء فان ذهب الى باب القاضي او لا وعجز عن استيفاء حصة في الحكم لا  
يرجع **وفي النظم** اذا عجز عن استخراج المطلوب به ليس له ان يستعين بالولي  
ومؤنة المعين على المترد في الاصح **فصل في المثمن** ان يكون المثمن مجهول الحال عند  
الحاكم والوالي لا يعرفه بتر ولا يجوز اذا ادعى عليه بهمة يجبس حتى يتكشف حاله  
وبهذا حكم عند عامة علماء الاسلام المنصوص عند اكثر الاثمة انه يجيبه القاضي  
والوالي **فصل في التعزير** ان التعزير يجوز فيه العفو والشفاعة فان تقرر التعزير  
بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق الادنى جاز لولي الامر ان يرعى حكم  
الاصح في العفو والتعزير وجاز ان يشفع فيه من يشال العفو عن الذنب  
روى عنه انه قال اسفوا الى ويقضى الله على لسان بيته ما يشاء فان يعقبن  
بالتعزير حق الادنى كالتعزير في الشتم والضرب ففيه حق للمشتوم والمضروب  
وحق السلطنة للتقويم والتعذيب فلما يجوز لولي الامر ان يسقط بعفوه  
حق المشتوم والمضروب عليه ان يستوفي له حقه من تعزير الشتم والضرب  
فان عفى المشتوم او المضروب كان ولي الامر بعد عفوهما على خياره في فصل  
الاصح من تعزيره تقويما او الصلح عنه عفوفا فان لغا فواعل الشتم وعن الضرب  
قبل الراجع اليه سقط من التعزير حق الادنى واختلف في سقوط حق السلطنة  
والتقويم عنه على وجهين احدهما وهو قول الجاهل بما عباد الله الزهري قد يسقط  
وليس لولي الامر ان يعزره فيه لان حد القذف اغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان  
حكم التعزير اسقط والثاني وهو الاظهر ان لولي الامر ان يعزره فيه مع العفو بعد

المرافع مخالفة للعفو عن حد القذف في الموضعين لان التقويم من حقوق  
المصالح العامة ولو تشاتم او تنال بالدمع ولده سقط تعزير الوالد في حق  
ولده ولم يسقط تعزير الولد في حق والده كما لا تقبل الوالد بولده وتقبل  
الولد بوالده فكان تعزير الوالد مختصا بحق السلطنة وهو التقويم ولا حق  
فيه للولد ويجوز لولي الامر ان يتفترده عنه وكان تعزير الولد شتر كابين حقوق  
الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي الامر ان يتفترده بالعفو مع مطالبة  
الوالد به حتى يستوفيه له ذكره في الاحكام السلطانية للما وردني **وفي حد**  
**الحلاصة** قال سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان راي القاضي او  
الوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال **وفي حد**  
**البرازية** التعزير باخذ المال ان كانت المصلحة فيه جاز قال مولانا خاتم  
المجتهدين ركن الدين الزنجاني الحارزمي ومعناه انه لا يخذ ماله ويودعه  
اذ اتاب يرضه عليه كماله في قبول البغاة وسلاهم وصوته الامام ظهير  
الدين التمر تاشي الحارزمي وقالوا ومن جملة من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره  
باخذ المال **في الكلام** السلطانية للامام الماوردني ويجوز ان يصلب في جثا  
قد صلب عليه السلام رجلا على جبل يقال له ابوناب ولا يمنع اذا صلب  
طعام وشرب ولامن وضوء للصلاة ويصلي مؤميا ويعبد اذا  
ارسل ولا يجاوز صلبه ثلثة ايام ويجوز في مكان التعزير ان يخرج من ثيابه  
الا قدر ما يستر عورته ويشتهر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا كثر منه  
ولم يقطع عنه وان يخلع شعره للجثة واختلف في جواز تشويده وجبه فحوزه  
الاكثر ومنع منه الاقلون **وفي حدود جمع الفتاوى** والتعزير الواجب حقا  
للمدعي متى اقامته لكل احد لعل النيابة عن المدعي **وفي حدود التقنية** من شكل  
الاثار واقامة التعزير الى الامام عند اسحقة وابي س وم والشافعي رحمهم  
والعفو اليه **في الطحاوي** وعندى للذي جنى عليه لا الى الامام قال ولعل  
ما قالوا في التعزير الواجب حقا لمدعي بان ارتكب منكرا ليس فيه حد  
مشروع من غير ان يبنى على انسان وما قاله الطحاوي في ما اذا جنى على انسان

تتبعهم والاصح  
ولده

في التشهير



وعن أبي بكر خواجه زاده في السير الصغيرة ان التعزير الى الامام كما ذكره الطيوي  
وعن شمس المائنة الخواني التعزير من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو ولا  
يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وغير المولى بملك باقامة كالمولى في عبده  
والزوج في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال الرجل قم على التعزير ففعل  
الى القاضي فان القاضي يحسب بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه وعن  
النوار ان قال ابو بكر اساء عبده لا يعزره ولكن يرفعني الى القاضي وقال ابو  
الليث هذا خلاف قول اصحابنا والله التعزير دون الحد وبه نأخذ وكذا ما روي  
لان الله تعالى قال واضربوه من وعن طه بن الحسين المرعشي في رأي غيره على  
فاحشة موجبة للتعزير فزهره بغير اذن المحسب فله ان يعزره للمعتد بغيره بغير  
اذن المحسب والمحسب ان يعزره المقر ان عثره بعد الفراغ منها قال رحمه الله  
قوله ان عثره بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عثره حال كونه مشغولا بها  
فله ذلك وان حسن لان ذلك نهي عن المنكر وكل احد ثامور به وبعد  
الفراغ ليس نهي لان النهي عما مضى لما يتصور فيتمتع بغيره وكذا الى الامام  
وعن شرح السرخسي وبرهان الدين صاحب المحیط حكم العورة في الركبة اخف  
من الفخذ حتى لو راه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يئذ به ان لم يره  
مكشوف الفخذ ينكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يره مكشوف الفخذ ينكر عليه  
رأه مكشوف السوء امر ليس به وادبه على ذلك ان لم يره مكشوف السوء امر ليس به  
على ان لكل احد اقامة التعزير وهذا لا يستقيم لانه اتمامه به حال كونه مكشوف الفخذ  
وانه مملوك لكل احد وفي حد وجميع الفتاوى استل الهندواني ان رجلا وجد  
رجلا مع امراته ايجل له قتل قال ان كان يعلم انه يفرج بالضياع والضرب  
بما دون السراح لا يقتله وان علم انه لا يفرج الا بالقتل جاز قتلها وان  
طاوعته المرأة جاز قتلها انما يقتل من عليه ان يضرب تعزيرا بملك الا  
نسان وان لم يكن محسبا وكذا القتل ثم وجدت المسئلة في المستفي عن ابي من  
رح وفي الحاشية ان الاصل في كل شخص اذا مسلماني ان يحل قتلها وانما يمنع  
حرفا من ان يقتل ولا يصدر في قوله انه زني وبهكذا في حد و البرازية وفيها

وايضا ان اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل  
احد وفي جنابات معراج الدراية قبيل القود فيما دون النفس فان قتل رجلا  
فادعي انه كان يزني بامرأته وكذبه الوالي فلا بد من بينة قبيل كفي شاهدان  
لان البينة على وجوده مع المرأة وقيل اني باربعة لانه قد روي عن علي بن ابي  
وفي شرح النجم **الاحتجاج** نص عليه الشافعي على ان من قتل محصنا ثم قال  
يحد به زني بالسر اني او جاريته او مملوطة بابني ففينا بينه وبين القتل لا  
خصاص ولادية وفي الظاهر لا يصدر ان انكر وفي القتل كذا فان  
اقام القاتل اربعة على ناه سقط القود واستدل الشافعي لهذا ما رواه  
عن سعيد بن المسيب ان رجلا وجع امرأته رجلا وقتل وقتلها فاشكل  
القضا فيها على معاوية فارسل الى ابي موسى ان يسئل عنها عتارضا  
فسأله فقال علي غمت عليك لتخبرني عن مثل عن هذه فقال معاوية كنت  
بها اني فقال علي رضاتما ابو الحسن ان لم يأت باربعة شهداء فليسقط برية  
وفي جنابات **الاحتجاج** عن العناية وجد رجلا اجنبتا مع امرأته او محارمه  
او امته فرأى بينهما علامة القهر كالقبلة والتمس والتعب فله ان يقتلها  
ان طوعا ولا قتلا المكروه ولا حاجة الى البينة واليمين به هنا يقوم مقام البينة  
ولا يفعل هذا الا عند فوران الغضب بالتقادم وفي سيرة البرازية ولو استكره  
رجل امرأة لها قتل وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتل فدمه سدا ولم  
يستطع منعه الا بالقتل وبهكذا في المضمرات وجميع الفتاوى في آخر الجناب  
وفي سيرة البرازية في المستفي عن الامام اذا ذكرت النصف هو مقبض  
فذلك قتل قال محمد بن غزير في ماله وقال الثاني حذره فان ذبحه والا  
هدر فان دخل منك فحقت ان يبيدك يضرب او خفت ان يربيك  
فاربى ولا تحذره قال محمد ولو دخل دارا ولا سلاح معه ورب الدار يعلم انه  
يقوى على اخذه ان وثب الا انه يباح ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه  
وسعه ضربه وقتله وفي آخر البرازية قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتل وان  
اقل قايلا ولا يقتله وبهكذا في الظهيرية عن اجناس الناطق ايضا اطلع على حاشية



فيه صلاة خاف رب الخاطئة لو صاح به يأخذ ما وينقلب قال بعضهم ان  
يرميه ان لم يكن اقل من عشرة وقال ابو الليث واصحابنا لم يقدروا به  
التقدير بل قالوا ان يرميه على كل حال فيها ايضاً وخذلوا غيره يريد اخذها  
واخذها وحسب حجة قتله دام المتاع معه لقوله عليه السلام فالتن دون ماكث  
وان رمى به لا يقتل **وفي حدوث الغنية** اتهم الجيران جاريهم ان سكران فاجتمعوا  
الطلبة من امام المحلة والمؤذن وغيرهم وودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنينهم  
طلبوا امارق قوتهم والسطوح في كل بيت ففعلوا ذلك ولم يجدوا احد الا يقول  
وقال غيره ليس لهم ليس لهم ذلك ويمنعون **اشد المنع في السخا** اذا سمعت في  
في داره صوت المزامير فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد سقط حرمة  
داره **وفي حدوث البرازية** وعصب النهاية ومعراج الدراية ذكر حسد الشهاب  
عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسوق والنوع الفساق في داره  
حتى لا يأسى اليهم على بيت المفسدين وقيل بل ان العصر انظر على من اعتاد  
الفسوق وان قبل الشدة او بهج عمر رضي الله عنه على ما يحتمل في منزله وضربها  
بالدرة حتى سقط خمارها فقتل له فيه قال للحرمة لها بعدا شتغلها بالحرمة  
والحق بالاماء وروى ان الفقيه ابا بكر البجلي خرج الى الرضا وكانت  
النساء على شط النهر كاشفاً الرؤوس والذراع فقتل له كيف فعلت هذا  
وقال لا حرمة لهن انما اشكر في ايمانهن كانهن حرييات وهكذا في جنابات  
جميع الفتاوى وذكر في **البرازية** والواقعات الحسامية بعلمه فتاوى  
اهل سمرقند ويتقدم ابناء المعتز على مظهر الفسوق بداره فان كلف فيها وال  
حبسه الامام وادبه اسواطاً واخرجته عن داره اذا كلل بصلح تغيراً وعن عمر  
اخو من بيت الخمار وعن الصادق الزاهدي الامير بترتيب دار الفاسق وفي الفصل  
الثاني من قضاء الخلاصة والبرازية بهج عمر رضي الله عنه بلغة ان في بيتنا  
شراباً فوجدته في بيت احدنا وهاجم بيتنا بدمية بالمدنية واهربنا وعللنا  
بالدرة حتى سقط خمارنا وعن بنينا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزلنا  
بهج عليه وفي مناسيل العذر من اجارات البرازية الشجر انظر انواع الفسوق

احراق الخمار وتزيب  
دار الفاسق

في  
سبح  
الله

في الدار المشجرة حتى السحر لا يخرج الا جراً ولا الجيران من الدار ولكن يمنع  
استد المنع فان اعلن وسمع الصياح في داره فقد اسقط حرمة نفسه  
فيجوز الشور والدخول بلا اذن للتأديب **وفي غنيته** ما الكركي ولو سمع  
الفتاء والمزامير والمعارضة دار يدخل عليهم بلا اذنهم لان المنع عن ذلك  
فمن ان استطاع **وفي حدوث الغنية** له حمامات مملوكة يطير فوق السطح  
مطفاً على عورات المسلمين وكيسر زجاجات الناس يرميه تلك الحمامات  
فيترى ويمنع استد المنع فان لم يمنع ذبحها المحت **وفي غنيته** النهاية ومعراج  
الدراية عن الذخيرة والمغني وبتان الفقيه ابو القيث الامير المعروف  
**على حجة** ان كان يعلم باكر رايه انه لو امرهم بالمعروف ليقبلون ذلك منه  
ويمنعون عن المنكر فالامر واجب عليهم ولا يسعه تركه ولو علم باكر رايه  
انه لو امرهم بذلك قد فوه وشتموه فتركه افضل وكذا لو علم انهم يفسدونه  
ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه افضل ولو علم  
انهم يفسدونه صبر على ذلك ولم يشك على احد فلا بأس به فوجب عليه  
ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخافون منه ضرباً وشتماً ففوه بالخيار  
ولو علم الامر بالمعروف واجب او فرض اذا غلب على ظن الامر  
انه لو امره بالمعروف ترك الفسوق وان  
غلب على ظنه انه لا يتركه لا يكون  
آثماً بترك الامر وانما اعلم بالحق  
واليه المرجع والاثبات  
تمت  
أمم

صوت

لو سمع الفتاء والامر  
فقد ار

من له حاشا  
يطير

الى امر بترك  
على وجوه







